

194

1111

1111



منتخب آثار خاتمه

الحمد لله

تملكته والمالك سد كلة  
حرف الفقه والحال في الحنفية خادماً  
نفاة الاسراف بالانام بحمد  
عفي عنه في شعبان سنة ١٠٧٥  
بالشر الشري



٦٩٤









وانه كما قول اصحابنا انه يتعد في حال التيمم مترجعا ومجتبيا ليكون فرق بين  
التعدتين وكذلك اختيار تضمين التيمم الى التلطاء بغير رتب  
وهذا قول زفر بن الباب السعدي وانه كان عليه قول اصحابنا لا يجب التيمم  
لان لم ينف عليه الا يجوز للمشايع ان يأخذ فاقول واحد من اصحابنا  
لمصلحة اهل الزمان وفي التمدد لا يختلف المتأخرون بخلاف من ذلك فلو لم  
يكنه من المتأخرين بجملة براه اذا كان يعرف وجه الفقه وليست بالمتقدمة  
فيه وفي المصنفات ولا يجوز للمنفعة ان ينفى بعض الاقوال المبحورة كمنع  
لان ضرر ذلك الدنيا والآخرة اتم واعلم ان خيارنا قائل المشايخ وخيارنا  
ويتقدم بغير تلاف ويكتفى باحوال الفقيه والتشرف ولا يجوز ما لا دلالة له  
عليه في الدنيا سالا فانه ذلك يذهب الهبة والوجاهة ويعقب التذات  
والملامة ويحل بالاعتماد على اقواله واحواله ويزيل الاعتقاد وعمر آثاره  
واحواله ويكون مواظبا في البقية ويكفي عن القاض الامام الخليلي البكر  
اليعقوبي انه كتب جواب سلة وكان المستفتي خيا فضع ثوبه زرا  
وعودة فلما اتم ذلك امره القاضي بنقضا وابانتاعه ثوبه تحزاعه شجوة  
الرسوة والحرمة وهكذا المشايخ من اهل العلم والسنة ومنهم اسوة  
حسنة ومن شرط المفتي ان يكون حافظا للترتيب والعدل بين المتفتين  
لا ميل في الاغنياء واعوان السطاة بل يكتب جواب من يسبق غنيا كان  
او فقيرا ومن اراد به ان يأخذ الكتاب بالحرمة ويقراء المسئلة ببصيرة  
مرة بعد مرة حتى يوضح السؤال ثم يجيب واذا لم يوضح الالم يستفتي حتى  
يقف على كيفية السؤال ثم يجيب فيصيب بتوفيق الله تعالى ومن شرط  
ان لا يربح بالكاغذ فما اعتاده بعض لان فيه اسم الله تعالى واجب  
قال الفقيه ابو جعفر محمد بن الحسن سمعت الفقيه ابابكر الجاني قال ان يقول كنت  
اذا كتب الجواب ميت برفع الفتور فيرفع ذلك الفقيه اما لا سجد في جميع

الكرامه بخاري فاعبى فقال لا يجوز ذلك لانه فيها اسم الله تعالى فافتر  
بذلك فركت ارمي وخطف حوته ذلك قال المصنف ابو الحسن شيخ الاسلام  
عمدة الدين ابابكر محمد بن الحاج الحلي كان لا يأخذ رقة الفتور عن ابيه الرسول والبيان  
ولا يذبحه منهم ويحج الفتور ثم فيها فيكتبها فبذل الاجل بتعليم العلم وتوفير  
ولو اخذ المفتي من كل صغير وكبير فهو حسن لاجل التواضع والتيسير ويكفي عنه  
ابو حنيفة النخعي انه كان ينفى وروى عن عشرة سنة في عمدة الفقيه فبذل عليه  
انه يجوز لثابت ان ينفى اذا كان حافظا للروايات واقفا على  
الروايات محافظا على الطاعات مجتنبيا للشبهات والشبهات وقيل  
العالم كبير وانه كان صغيرا او العاقل صغير وانه كان كبيرا وفي الساجية عمره  
القاسم الفتور البغلي انه قال لو سئل عالم هل يجوز هذا فحك راسه ارفع  
يجوز ان يستعمل ان ربه ثم الفتور على الاطلاق عليه قول في حيفه ثم يقول  
اي يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول في من الهدى بن الحسن بن زياد  
وقيل اذا كان في حيفه في جانب وصاحبه في جانب فالفتي بالجانب الاول  
اصح اذا لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه في قال الشافعي ان  
كلمه عبال في حيفه سبعة امان العلم عن القاضي الامام علي السعدي في سئل  
عن منفتين افتيا بجوابين مختلفين قال تبع قول افقههما بعد له يكون او عسا  
واذا اجاب المفتي ينبغي ان يكتب عقب جوابه وانه اعلم او يجوز ذلك وقيل  
في المسائل الدينية المجمع عليها اهل السنة والحكمة يكتب الله الموفق او بآية  
التوفيق او العشرة ذكره بعضهم الا فتاوى الامام اجماع على ان راجعكم على  
الفتور والصحيح انه لا يكره لمن كان اهلا لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر فكان  
هذا اما بالاجابة عن السؤال وقيل المراد اذا لم يكن اهلا ولا ينبغي ان يفتي  
الا ان يعرف اقوال العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات  
الناس فانه سئل عن سئل يعلم ان العلماء الذين يتحل منهم قد انتفوا



عليه فلا بأس بان يقول هذا جائز ولا يجوز وأنه كما قد اختلفوا ليس له ان  
يختار فيجب بقول بعضهم ما لم يعرف محبته **ومن كتاب النظارة في الحجة**  
الوضوء انواع ثلثة فرض وهو وضوء المحنة عند قيامه الى الصلوة ووجوب  
وهو وضوء الطواف وان طاف به ولم يكن تاركاً للوجوب ومندوب  
وذلك غير محرم ومنها وضوء التيمم اذا اراد التيمم يستحب ان يتوضأ  
ومنها المحافظة على وضوء نفسه ان يتوضأ كلما حدث بكونه على وضوء  
في الاوقات كلها ومنها وضوء بعد الغيبة وبعد انشأ الشتم ومنها وضوء  
على وضوء ومنها وضوء اذا اضمحلت قسمة ومنها وضوء لفصل الميت  
**في النظيرة** قال بعضهم التقية للعلم فلا يجب افعال الماء اليه وقال النقيصة  
ابو جعفر ما يظن منها عند الانضمام فهو من الوجوب افعال الماء اليه ما يتم  
عند الانضمام فتوجب للعلم لا يجب افعال الماء اليه **وفي الغاية** به اخذوا  
**في النصاب** اذا كان شارب التوضي طويلاً لا يصل الماء تحت قدمه وضوءه جاز  
وعليه التقية بخلاف الفصل **في المداينة** ثم يجب غسل الشاة في يوراي الذن  
والخدين في اصح الروايات **وفي النبايع** وان توضأ ولم يصل الماء تحت  
حاجبيه اجزاه وعليه التقية **وفي القدر** مسح ما بين القدمين في البشارة الوجه من اللحية  
واجب رواه ابو يوسف عن ابي حنيفة واثار في باب وضوءه ان يفرض افعال  
الماء لا تحت شعر اللحية عنه باتباع الروايات وكذلك لا يجب افعال  
الماء لا تحت شعر الحاجبين واثار باتباع الروايات **م** ذكر الشيخ ابو نصر  
الصفار ان الظاهر اذا كان طويلاً بحيث يستر رأسه لا يجب افعال الماء  
اليه ما تحت وان كان قصيراً لا يجب **النبايع** يجب غسل ما كان من كفا من اعضاء  
الوضوء من الاصبع الزايدة والكلف الزايدة وما خلق على العض غسل  
اكان يحاذي محل الغرض ولا يلزم غسل فوقه **في الرجعة** فرض مسح الرأس  
قد ثبت اصابع من اصابع اليد اليمنى وفي الجرد قد روي مسح الرأس

**وفي الحج** ولو مسح باصبع يمينه الاربع يجوز اذا وضع كل جانب موضعاً اخر  
كان مسح باصبع اصابع مرة واحدة **وفي الرجعة** الاصح انه لا يجوز في شرح النظار  
وما زال عنه الشعر من الرأس فحكم الرأس لا حكم الوجه **وفي النظرات** الاصح  
اذا اختضب مسح برأسه على خضابه لا بخبره وان وصل الماء الى شعره قال هو  
كالماء اذا مسحت على الوفاة ووصل الماء الى شعره ما دون ذلك لا يجوز فنهى  
كذلك ورايت في مسئلة الخضاب في شرح بعض المتأخرين اذا احتل البتة  
بالخضاب فوجبت من حكم الماء المطلق لا يجوز المسح بها ورايت مسأله المرأة في تكميل  
في شرح المتأخرين ايضاً ان الماء اذا كان متطافراً بحيث يصل الى الشعر يجوز  
المسح وما لا فلاح في ذكر الزندويته في نظر عامة العلماء اذا وصل الماء الى  
الشعر جاز المسح وما لا فلاح لو كان له ذواتاً منه وداناً حول الرأس كما قيل  
النار فوقع مسح على رأس الذابة بعض متأخرينا قالوا لا يجوز اذا لم يمسح  
لانه مسح على شعره البراس كاللوح على الشعر الاصيل وعائتهم على انه لا يجوز  
ارسلها اولم يمسحها ولو اقر الماء على راسه ولحيته ثم حلقها لا يلزم عادة  
المسح عليها هكذا روي ابن سماعه عن حماد وقال الناطق في كتاب الصلوة لم يمسح  
مقابل في الرأس لا يلزم الاعادة وفي اللحية يلزم واثار في الفرق  
فقال لانه في الرأس قبل نبات الشوكا فرض المسح كما بعد نباته ويزوال شعر  
لا يتغير صفه الغرض فاما الوجه بعد نباته فتغيرت صفه الغرض لا يبر  
ان قبل نبات الشعر على الوجه فرضه الغسل وبعد نباته لا يكون فرضه الغسل  
**وفي الحج** ويجب على الذي قطعت يده وجلاه اذا وجد احد ابوضه ان  
يأمره بغسل يمين راسه ويغسل موضع القطع اذا قطع من المرفق والكعب  
وان لم يجد يقطع وجهه ورأسه في الماء ويحس وجهه على جدار موضع القطع ايضاً  
يسحبه ثم يغسل راسه وان كان القطع فوق الكعب في فوق المرفق لم يجب غسل  
موضع القطع **في الرجعة** اذا دمن فوضأ وافر الماء على رجليه فلم يقبل الماء



لكانه السوء جاز الوضوء في شح الطلح وقال محمد في الاصل لو توفض مرة واحدة سابعة اجزاء وتكلموا في تفسير السبع قال بعضهم بل العضو بالاولا ثم يسبل الماء عليه فيستنقع بوصول الماء اليه جميعا والشيخ الامام ابو جعفر قال اليه القول الاول في زمانه الشراء واليه القول الثاني في زمانه الصنف ثم اذا توفض مرة واحدة لم يفعل ذلك لغيره الماء او البرد او الحاجة لا يكره ولا ياتم وان فعله لم يضره وعادة يكره وياتم وقد قيل ايضا انه اتخذ ذلك عادة يكره وان فعله احيانا لا يكره واذا كان بعض اعضاء وضوءه جرح قد انقطع قشره او نحو ذلك كان النقيض ابو جعفر يقول انه كان ما انقشر لايه من غير ان يتام لم يجز الا ان يصل الماء تحتها وان كان لايه من غير ان يتام لم يصل الماء تحتها لانه بمنزلة ما لو لم ينقشر وفي مجموع التوازل قوله برأت وطرف قشره ما وصله بالجلد الا ما كان يخرج منه القيح فغسل الجدة ولم يصل الماء اليه تحتها جاز وضوءه واذا كان على بعض الاعضاء نحو الرجل وعليه جلدة رقيقة وتوفضه ولم الماء عليها ثم زعموا بل يزعم غسل تحتها قال انه زعموا جوازها بحيث لم يتام بذلك فعليه ان يغسل ذلك الموضع الذي قبل البركيت يتام لا يزعم غسله ولا شبه ان لا يزعم الغسل في الوجهين جميعا وفي الغائية والمخوفة واذا كان على بعض اعضاء خور ذباب او برغوث فتوفض وفي الذخيرة او غسل م ولم يصل الماء اليه ما تحتها جاز لان التورع عنه غير ممكن ولو جلد سمك او خنزير امضوا عنه لم يصل الماء اليه ما تحتها لم يجز وقد قيل اذا كان على اعضاء وضوءه او سبخ لا يصل الماء اليه ما تحتها فتوفض كذا في كذا لانه يتأكد منه البدن في محل التسمية خلاف قيل قبل الاستنجاء وقيل بعده وفي الغائية قيل يستحب قبله تعبه وبعده بلسان وفي الحائية والافق اذ يستحب من مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وسورة العورة ويكره الاستنجاء باليمين وفي الحجته اذا لم يكن له يد او باليد والحذف والاجز

والعلم وينبغي ان يستنجى بالاستسقاء الطاهرة كالبحر والمدر والراد والبرك والنفقة في موضع البحر والمدر او ما يقوم مقامهما من الخشب او التراب في القصرية ويكره بالخشب ولا يستنجى بالطين والنفقة لانه يورث الفحش في جامع الجوامع ولا يستنجى بالنصب لانه يورث ابسا سور وفي النظرية ولا يبول في الاسحار والاستسقاء واجبة يستحب على انقطاع العود ووزنك الشيء او التمتع او انتم على شدة الايسر وفي النظرية الاستنجاء بالاجار الثلث سنون وكره سبي وقيل في زماننا واجب الحجته الافضل في عدد الاجار ان يكون ثلثة فانه احتاج الى الزيادة بجعلها ورا في التوازي والمادة بثلث متفرقة وتغسل ما ظهر منها ولا تدخل اصبعها لئلا يذهب عذرها ان كانت عذرا وفي الحجته وكذا اذا لم يكن عذرا قال النقيض ابو الليث وانه اخذ في القصرية وعندهم انه لم تدخل فليس بتنظيف النجاسة هو الاول ويكفيها ان تغسل برحمتها او بعض اصابعها وفي الرجل كذا في القدر الشهيد هو النجاسة قبل الاستنجاء بالاصابع يورث ابسا سور وفي الحجته ثم عند الحنفية غسل دبره اولاه قبله وعندنا غسل قبله اولاه في النظرية لا بأس بالبول قايما وفي السراجية يكره الامس عذرا لم يرض اذا لم يكن له امرأة ولانته ولا من اواخوه واولي القدر على الوضوء يوضئه انه او اخوه غير الاستنجاء فانه لا بأس بوجهه ويسقط عنه الاستنجاء وكذا المرأة ليس لها زوج ولها بنت او اخت م اذا كانت النجاسة على موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرهم فاستنجى ولم يغسل ذكرنا في شرح الطحاوي ان فيه اختلاف بعضهم قالوا انه مسح بثلثة اجار وانما جازت قال المصنف وانه قال النقيض ابو الليث وانه خرج من ذلك الموضع دم او قيح او اصابه بجماسة اخرى من خارج لا يجزئ لانه بالاجار وفي الحجته المستحاضة اذا توفضت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء اذا لم يكن منها بول او غائط لانه يسقط اعتبار نجاسته وما كان العذر

وفي النظرية



**وفي السجدة** ولا بأس بالسجدة إذا لم يقع فيه **النية** سالت أبا حامد  
عن نية ركعة في سنة ودية فيها شيء من التواني هل له ان يدخل الحلاء قال لا  
فيها بعض الآية لا يكره وإن كان آية يكره وسئل المجتهد عن رجل غاب عن صلاة  
من أساء أنه لم يعلم ان يستنجي بالاء والفاء في يساره قالت نزع  
وقت غسل النجاسة قبل فاء كان ذلك محي فصار بها مثل كونه ان يستنجي  
وهو في يساره قال نعم إذا لم يتبين كونه وسئل مريد ابن أبي يوسف  
أبى علي عن نية سجدة لا يمكن غسلها إلا بالاء والفاء قال يغسل مع  
النجاسة ولا يغسلها إلا بالاء والفاء من غير أن يغسل في سجدة ولا  
والتي إذا اجتمعا كان النبي أولى **وفي النية** ويستحب التواكع عند  
عند كل صلاة وضوء وكل شيء غير ذلك وعند الاعتكاف من قبضه أشجار  
رأيت طيبة فانه لم يكن فخره والافا لا يصح **الحج** قال عبد الله بن المبارك لو ان  
اهل قرية اجتمعوا على ترك سنة التواكع فقاتلهم كما قاتل المدين كلبا  
تجرأ الناس على ترك احكام الاسلام **وفي التواكع** قال ابو بكر اذا توضأ رجل  
ثلاثا فكل ذلك فريضة بمنزلة من حال الركوع والسجود **وفي المضرات**  
ويستحب ان يغسل الاغصان كل مرة يغسل المار اليه جميع ما يجب غسله  
في الوضوء ولو غسل في الآلة اثنتي عشرة مرة يغسل في الآلة اثنتي عشرة  
فإذا لا يكون غسل الاغصان ثلث مرات **المهارة** وتكفيل النجاسة سنة  
**وفي المنع** وكيفية التحليل ان يدخل اصابعه فيها ويحلل من جانب الاصل  
الي فوق وهو المنقول عن خمس الآيات المذكورة **وفي الظهيرة** والتحليل انما  
يكون بعد التسلية **م** اذا غسل الرأس مع الوجه اجزاء المصح ولكن  
يكره لانه خلاف امره **وفي السجدة** لم يذكر في الكتاب مسح الرقبة  
وكان الشيخ ابو جعفر يقول سنة وبها أخذ أكثر العلماء وقال ابو بكر  
ابن سعيد انه ليس بسنة وبها أخذ بعض العلماء **وفي الظهيرة** قبل مسح الرقبة

مسح ومسح الحلقوم بدعة ولا بأس للتوضي والمغسل ان مسح بالماء  
ومنهم من كره ذلك ومنهم من كره للتوضي وهو المغسل بالصحة لا يكره  
الا أنه لا يكره ينبغي ان لا يبالغ ولا يستقصي يسقى اثر الوضوء على اعضاءه  
**وفي الحج** استكم في حال التوضي كونه عند الاعتكاف استكرامة  
قال المصنف ينبغي للتوضي ان يخط عينيه ولسانه من الكذب واليعة والنية  
والنظر الى المحرمات فقد جاز في الحديث ان من يتنقض الوضوء **من فصل**  
**بيان ما يوجب الوضوء** والحج وان كان في بطنه جاذبة فخرج منها رجع لا يتنقض  
كالحج **وفي الظهيرة** وان كان المار يسيل من العرق الذي يتنقض **م** فانه خرج  
الندوة من الاصل على غير الشئ ظهر له من الرغبة ان يتنقض وكان يحل  
الي فاء وخرجوا من دم ولو خرجت من الغم قيل لا يتنقض وكذا الخارج من الاذن  
والانف لا يتنقض **م** وانما احاب من دم المستحاضة وكونه ثوبه اكثر من قدر  
الدم لم يزد غسله اذا علم انه لو غسله لا يصيب ثانيا وثالثا فدا يرضى عليه  
**وفي الكبر** لو تجسس ثانيا وثالثا قبل الفراغ من الصلاة جاز ان لا يغسل  
وان فدا هو الحمار **وفي القباية** وعليه الفتور **وفيها** وغمره ايا يوسف انه  
يكره الغسل لوقت كل صلاة **وفي واقعات** **الناظري** اذا كان جرحا على  
وقد شدة عليه خوفه فاصابها اكثر من قدر الدم واصاب ثوبه اكثر من  
قدر الدم لم يكره ان يغسل ويغتسل قبل الفراغ من الصلاة ثانيا جاز  
ان لا يغسل ويغتسل قبل ان يغسل والا فدا قال القدر الشديد هو الحمار  
ولو غزابه فخرج الدم وطهر اكثر من راس الالبسة لم يتنقض وضوءه قال  
النفية ابو جعفر كان محمد بن عبد الله يبالغ في هذا الى انه سقض وضوءه  
سائلا **وفي فاء وخرجوا من دم** الدم اذا لم ينجس راس المرح ولكن هذا  
اكثر من راس المرح لا يتنقض والفتور على ان لا يتنقض وضوءه في جنس هذه  
المسائل وانما احست الفتور فخرج منها شيء كثير وكانت كمال لولم يعصرها



لا يخرج منها حتى ينقضى وضوءه **وفي مجموع التنازل** خرج ليس فيه شيء من الدم  
والقيح والصدبة ودخل ما جبه الحام أو الحوض فدخل الماء الجرح فغمره فخرج  
من الماء وسال لا ينقض الوضوء وإذا مسح الدم ثم خرج ثانيا فمسح بغيره  
كحال لو تركه سال أعاد الوضوء **والأصل** وكذا إذا أتى بالتراب ثم طهر ثانيا  
فتنبره ثم ثانيا أو التي عليه وفيما إذا خاله فلو كان تحت كعبه قالوا لا يخرج إذا كان  
في مجلس واحد ينشأ مرة بعد أخرى إذا كان في مجلس مختلف لا يخرج وكذا إذا خرج  
عليه وارتجى نشفه جميع ما يخرج فلم يسيل له مكان ما ينشأ بحيث يسيل نشفه  
بجعل هذا والماء إذا خرج من أذن فخرج أو صديقه ينظر أن يخرج بدونه الوجه ينقض  
وإن خرج مع الوجه ينقض **م** إذا خرج دبره ذكر شمس الآية المحلولة  
أن يخرج دبره ينقض طهارة يخرج النجاسة من الباطن إلى الظاهر  
وإذا غشى شيئا فارتفع من أصول أسنانه لا وضوء عليه **وفي المحجبة**  
يتوضأ احتياطا ولا يأكل ذلك القدر **م** وكذا إذا دخل إذا راع عليه من الدم لا  
ينقض وذكر الشيخ علاء الدين في كتاب الترحيم أن من أكل خبزا أو شيئا  
من الفواكه ورأى فيه أثر الدم من أصول أسنانه يمين أن يضع أصبعه وطرف  
كأنه على ذلك الموضع فإنه وجد أثر الدم فيه ينقض **والأصل في النظيرة** وكذا إذا  
استاك بسواك فوجد فيه أثر الدم **الحج** سأل ابن المبارك عن قطع يده  
بسكين وهو على وضوء فابتدر فسد عليها حتى شغ الدم قال لا وضوء عليه **الحكاية**  
وسأل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين أسنانه فقال إن كان موضعا معلوما  
وسال نقض وهو نجس وإن لم يعلم وخرج مع البزاق فإنه ينظر إلى الغالب  
**وفي الكبر** العقل إذا مضى عضو أسنانه فاستلأه كان صغيرا لا ينقض وضوءه وإن  
كان كبيرا لم **م** إن كان الذريرة شبهة غدا للدم وكان أبيض غلبا فلا وضوء عليه  
وذكر هشام عن أبي يوسف إذا أصغر البزاق من الدم فلا وضوء عليه وإن أصغر  
فقط الوضوء وهذه الرواية مؤلفة لقول النقيب **في صنف نوع أخوة الأجاس** إذا

أخضع

أخضع برهن ثم عاد فعليه الوضوء لأنه لا ينفك عن نجاسته وإنه أقطر في حليل  
وهنا ثم عاد ولا وضوء عليه عند أخيه فلا فالحما إذا أصبت وهما في  
أذن ومكث في دماغه يوما ثم خرج وسال فلا وضوء عليه **وفي النظيرة** إذا لم يتغير  
وكذلك إذا خرج حار وإن خرج من الدم ينقض وذكر القدر في رضاء عن أبي يوسف  
وأنه إذا قال قول الله فخرج من الغم فلا وضوء عليه **وفي نوادر مشاهير**  
لو دخل الماء في الأذن في الاغتسال مكث ثم خرج من أذنه فلا وضوء عليه **وفي النصاب**  
وهو الأصل **الحكمة** ولو وسط السجود إلى الرأس وعاد ولا وضوء عليه رغم أنه لو  
أنه عاد من فيه فبالبعض لأنه وصل إلى الجوف أولا ثم خرج والماء إذا دخل  
أذن ثم خرج لا ينقض وإن بلغ الرأس إلا إذا خرج وقد صار قريبا ولا نجس  
الشوب إذا أصابه من ذلك وهو الماء إذا تغير قبل نقض ونجس قبل  
التغير **مختصر التجنيس** إذا خرج من السرة ما رصاف أو أضرف فيه الوضوء **النصب**  
إن لم يسيل لا ينقض وكذا إذا استبد غير وهو المختار **م** إبراهيم عن محمد بن رجل  
أدخل عودا في دبره أو قطنة في أجليه ونهت بها كلبا ثم أخرجها أو خرجت  
بنفسها فعليه الوضوء ولو كان طرف العود بيده ثم أخرجها لا يجب عليه شيء  
إلا يرى أن الرجل لو أدخل المحفنة ثم أخرجها لم يكن عليه وضوء هكذا ذكره  
ولكن تأويله إذا لم يكن على العود والمحفنة بله الأبرار أن الرجل تزني داخل  
أصبعه في الاستنجاء لا ينقض فإنه من استنجى ولم يدخل أصبعه فليس  
بتطيف قال أبو العباس مراده في الشج الطاهر فإنه يتبع جاذب الشج الطاهر  
كان ذلك نقيت للنجاسة **لأن نظيرة** في النوم وكه **الحج** ولو عليه النوم  
في السجدة وطال ذلك لم ينفك من الزح وغيره نقض وضوء حقيقته **م**  
وفي النوم مضطجعا الحال لا يخلوا أن غلبت عيناه فقام ثم اضطجعا حال نوم  
فمؤتمرا لم يفسد له ثبوت وضوءه ولو نوى النوم في الصلوة مضطجعا  
فقام في الصلوة انتقض وضوءه **الحج** سواء كان النوم في حال قراءة أو ركوع  
أو سجود أو قعود **م** قال النقيب أبو القاسم وقد قيل لا ينقض الأول



**وفي حجة المفتوح** وهو يا خذم وفي نوادر ابي جهم ثم محمد اذا قعد في الصلوة واحد اليه  
 عليه قدم قدام ولا وضوء عليه قال الحاكم ابو الفضل هذا خلاف ما روينا في غير هذا الموضع  
 وانما نام خارج الصلوة فاما او عليه ميتة الزاكن اوقات جود القدر في غير  
 انه لا ينقض **الحائز** قال شمس لا يترك الحكم اذا نام خارج الصلوة على ميتة الركوع  
 والتجويد يكونه في ظاهر الرواية **م** وذكر محمد في صلوة الاثر ان من نام قاعدا او  
 اليه على عقبه وصار شبه المكب على وجهه واضع يديه على فخذه لا ينقض  
 وضوءه وعنه علي بن الطبر قال سمعت محمد يقول من نام مكبا على وجهه لا ينقض  
 وضوءه قال شمس لا يترك الحكم الاثر عند محمد ان يضطج على غيره فاما اضطج على  
 نفسه فلا يغيره قال ابو يوسف اضطج على نفسه كاضطج على غيره  
 في زوال الاشباك فيكون حذوا ولم يذكر قول ابي حنيفة قال شمس لا يترك الحكم الاثر  
 وقد نقل عنه فضل يدل على انه كان يميل الى قول ابو يوسف بانه اذا قعد من  
 كانه محمدا وقيل فسجد على فخذه او ركبته بان وضع انفه على طرف ركبته حتى  
 سجوده وجعل يديه على السجود على وسادة اولته فجعل سجودا على نفسه  
 سجودا على غيره فاما اذا نام قاعدا استويا اليه على الارض لا ينقض  
 وضوءه وانما كان مستندا على جدار او اسطوانة **البنابج** او كان مريضا  
 فاسكنا من ذكر شمس لا يترك الحكم الاثر ان طام المذهب ان لا ينقض وضوءه  
 عن الطحا ورواه قال انه كان بحيث لو ازيل الاسناد سقط فهو كما لم يضطج  
 وعلى هذا بعض مشايخنا وفي القدر وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا ينقض  
 وضوءه اذا كانت اليه مستوية على الارض **الحائز** وعنه القدر لعوم  
 البهائم ولو نام قاعدا مستويا لم ينقض وضوءه الاثر ان طام المذهب ان لا ينقض  
 وضوءه الجواب عند ابي حنيفة انه انما قبل ان يزيل منعه الارض حال سقوطه  
 لم ينقض طهارته **وفي الحائز** انه انما قبل ان يزيل منعه الارض ان ينقض  
 سقوطا ولم يستطع رد الحسن عن ابي حنيفة لو استيقظ حين يتبع جنبه على الارض

فلما خور عليه **المضرات** وعليه القدر وان وقع جنبه على الارض وهو ينام بطل وضوءه  
 لانه وجد شيئا من النوم مضطج **وفي الزايد** وهو الصحيح وعلى قولهما لا ينقض حتى  
 يسقط على الارض قبل ان يثبت ويشتد لئلا يتقاضى الطهارة عنه اياه يوسف  
 ان يكون الانبثاق بعده استقرا فاما على الارض وهكذا روينا في رسم  
 غير محمد **الطهارة** وانما نام بحيث يذراسه على ركبته لا ينقض ولو كان مترعا  
 وراسه على فخذه ينقض **وفي الحجة** قول العامة في المباح اذا سقط ان ينام  
 يديه على الارض ان ينقض وضوءه ليس بشيء وهو ضرب من فقه علم الانبياء  
 وكثرة كرات شيئا لينقض نواب الجماع **وفي الغاية** والنوم في سجدة النداء  
 كانوم في السجدة الصبيبة لا ينقض وكذا النوم في سجدة الشكر عند محمد  
 وعنه ابي حنيفة ايضا ليس بحدث **الفيرة** والقدر على قول حنيفة قال الله  
 الامام سوا سجدة على وجه السنة اولاد النوم في سجدة التسوية ليس بحدث  
**وفي الحجة** لو نام في سجدة النداء استقض وضوءه تقدم لان قول ابو  
 داود البار **م** طوئى كونه في الصلوة ثم نهقه قال شمس ادين اوس قال  
 ابو حنيفة تنقض صلاته ولا تنقض وضوءه وقال الحاكم والفقهاء عبد الواحد  
 جميعا **م** والتمتة عاذا او ما سبب ينقض الوضوء وبطل التيمم كما تبطل الوضوء  
 ولا تبطل طهارة الاغتسال وتقبل تبطل طهارة الاغتسال لا بعدة تزيد  
 بهذا ان الغسل اذا تمهقه في الصلوة بطلت الصلوة وجاز له ان يصلي  
 بعده من غير وضوء جديد على القول الاول وعلى القول الآخر لا يجوز له ان  
 يصلي بعده من غير وضوء جديد **وفي الحائز** وهو الصحيح ولو صلى المكتوبة انقطع  
 ركب خارج المصرا والوقتية وتمهقه فيها استقض وضوءه وانما كان في  
 مصرا وقية لا ينقض عنه ابي حنيفة ومحمد لانه ليس في الصلوة **الحج** وعلى  
 قول ابو يوسف ينقض **وفي نوادر ابن سماع** ذكر الحاكم في امام بعد في آخر  
 صلاة قدر التشهد ولم يشهد والقوم على مثل حاله فضحك الامام ثم صعد



من حله قال آية قول لا يجزئ نية الامام الوضوء ولا وضوء غيره القوم من قبل  
ان الامام قد فسد عليهم ما يقع من فعلهم وقال ابو يوسف عليهم الوضوء  
من قبل انهم لو لم يفعلوا كما فعلهم ان يثبته واذا ثبت لم اقل بفساد الامام  
عليهم شيئا **باب نية الوضوء** في الصلوة المظنونة اختلف المشايخ  
فيه والاصح انه ينقض اذا سلم المنة قبل سلام الامام بعد ما قد قد  
التسليم فتمت لا وضوء عليه **الظنية** وفيه والاصح انه لا ينقض  
بتمتة الامام بعد تسليمه اذا باشر اداء مباشرة فاشتهر بخبره  
وطاعة الفرج فيه الوضوء استحسانا في قول لا يجزئ نية الوضوء  
**وفي شرح النجاشي** وان لم يخرج الميز قال محمد لا وضوء عليه وهو الغالب  
**وفي النصاب** **باب الوضوء** وفيه **باب الوضوء** في الشك قال محمد في اصل  
ومن شك في بعض وضوءه وهو اول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه وما  
اذا كان يبرئ ذلك كثيرا لم ينفذ اليه وفيه لانه من الوساوس السبيل  
فيما ترك الاتصاف اليها كذا يقع في مثل ذلك ما يات في الشك في  
الشرعية في ذلك قالوا هذا اذا كان الشك في فساد الوضوء اما اذا  
كان بعد الفراغ منه لا ينفذ اليه **باب الوضوء** اذا شك في صلوة انه صلي  
او اربع **وفي الاطراف** محمد اذا وقع في قلب المتوضي انه احدث وكان  
ذلك اكثر رايه فالافضل ان يعيد الوضوء وان صلي بوضوء الاول كان  
في سنة من ذلك عندنا وان اخبره مسلم عدل رجل اداء مرة مرة او مكررة  
انه احدث او عرف او نام مضطجعا لم يسع له ان يقضي حتى يتوضا ولو  
استيقن بالحدث وشك في الوضوء فاجزه عدل انه توضا اذ لم يعرف  
الحجة كونه عدلا الا انه وقع في قلبه انه صادق وسعد ان تصيبه **الحج** قال ابو  
حنيفة النخعي من شك في امانه او ثوبه اذ بدنه اصابته نجاسة ام لا فهو  
ظاهر لم يستيقن وكذا الا باراد الحيض التي يستقي منها الصغار والكبار

والمسلمون والكفار وكذلك التمس والجمع والاطمعة التي يتخذها اهل الشرك  
والباطل وكذلك الثياب التي يتخذها اهل الشرك والجملة من اهل الاسلام  
**منها احكام الحديث** مكره لان يدخل المسجد وان يطوف بالبيت  
**ومن الفصل الثاني في الفصل في جامع الجوامع** عن ابي يوسف في الاية في ذلك في  
اليوم اباردم وسئل نجم الدين النسي عن امرأة يغتسل من الجنابة في  
في اقبال الماء اليه فيغسل القدر قال ان كان القدر تعلم انه لا يصلح اليه من  
غير تحريك فلا بد من التحريك كانه في الخاتم وان لم يكن القدر فيه ان كان لا يصلح  
للماء اليه ان يتحرك لا يتحرك وكذلك ان انضم بعد نزول القدر وضاحت  
لا بد من القدر لا يتحرك لا يتحرك ايضا وان كان بحيث لو لم يركب عليه الماء  
وقد دلو غفلت عنه لم يضر امرت الماء عليه حتى يركب ولا يتحرك اذا خال في  
فيه سور الماء من خشب او حجرة لا يصلح الماء **الحل** انه وكبر على الماء غسل  
الفرج الخارج لانه يمكن غسله الا قلنا اذا اغتسل من الجنابة ولم يدخل الماء  
ادخل الجلبة جاز في دقاته الناطق هو **الحل** **باب الوضوء** ومما يعلم  
منه قال اذا جنب الرجل وهو محدث بركه الوضوء لانه الوضوء قد رزق  
قبل الجنابة فلا يقطعهما ومنهم من اوجب الوضوء بعدا فاضه **باب الوضوء**  
ومن يوجب الوضوء مع الغسل فله غلطه اذا اغتسل من الجنابة وبقي بين  
استنائه طعام فلم يصلح الماء تحت جاز لان باين الاستنائه رطب فلا يمنع  
وصول الماء اليه **باب الوضوء** **باب الوضوء** **باب الوضوء** **باب الوضوء** **باب الوضوء**  
لا يجوز ما لم ينعك ذلك الطعام ويجوز الماء عليه **الظنية** **باب الوضوء** **باب الوضوء**  
منع تمام الغسل وقيل في كل ذلك يجوز لهم الخروج والفرقة **باب الوضوء** **باب الوضوء**  
التصية التي لا يجمع عليها لا يوجب الغسل لم ينزل كذا في الاجناس **باب الوضوء**  
**شرح النجاشي** **باب الوضوء** **باب الوضوء** **باب الوضوء** **باب الوضوء** **باب الوضوء**  
فيما روي الفرج قد روي من ماء فوجها فلا يغسل عليها لانه الغسل انما يجب بالنعاء

فيه

داخل

ح



الحائنين او نزول الماء ولم يبرحوا احد منهما حتى لو جعلت بكب الغسل عليها  
 لنزولها وكذا الحكم في التيب **الحج** عليها الغسل من وقت الحجامة **الذخيرة**  
 وجب عليها اعادة الصلوات من ذلك الوقت **الترجيح** المجتوز اذا اوجب  
 ثم افاق لا يغسل عليه ان شاء اذا جتمع اذاته لم يغسل قبل ان يقول ثم  
 سال من بقيته اليه وجب الغسل عندها وكذلك اذا خرج منه مذي **الحج** قال النقيض  
 ابو الليث وتوالا يوسف ناهذ لانه ايسر على المسلمين **م** وجعلوا اذا  
 بال او نام ثم اغتسل ثم خرج اليه او الميز لا يغسل عليه **الاجناس** لو جامع  
 او اغتسل قبل ان يقول وصلي ثم سال من بقيته اليه فانه يغسل الغسل لا يغسل  
 انصولة بما خلاف واذا بال فخرج منه شيء فانه كان ذكره متشر فغسل الغسل  
 والا فلا **العقابة** واذا نزل او ناعذ المدا بته ولم يخرج فعليه الغسل **القيصر**  
 وعنه اذ حنيفة انه لا يجب تلم يظفر فخرجها الظاهر في الرجال لا يجب تلم يظفر وان  
 راير بطلا الا انه لم يتذكر الاضداد فانه يتقن انه ودير لا يجب الغسل وانه  
 يتقن انه يتجرب وان يتقن انه يترك لا يجب لانه سبب خروج المني منها لم يبرح  
 فلا يكن ان يقال انه يني ثم رقب بل هو بتر حقيقة **الحائنة** وانه رقب الذي يتركه الغسل  
 عنه اذ حنيفة ومحمد ذكر الاضداد اذ لم يتذكر م وانه شك انه يني اذ يترك قال  
 ابو يوسف لا يجب الغسل حتى يتقن بالاضداد وقال لا يجب كذا ذكره شيخنا  
 واذا احتلم الرجل وانفصل المني عنه مكانه الا انه لم يظفر على راسه الا بطل  
 فلا يغسل عليه والمرأة اذا اخلت ولم ترم بدار وخرجت من غير رواية الا بطل  
 انها اذا تذكرت الاضداد والانه انزال والتسليد فغسلها الغسل وان لم ترم  
 بدار وانه اخذ بعض الشيخ قال تسمى المايمة الحلو لانه لا يخذ هذه الرواية  
 وفي ظاهر الرواية انه يشترط الخروج من الفرج الداخل الفرج الخارج لوجوب  
 الغسل من الانفصل منها عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخل الفرج الخارج  
 لا يغسل عليها وفي **التغيب** وهو ان يخرج رجل وامرأة فاما استيفاء

مطلب لا خلاف كونه

شيئا بينهما وكل منهما شكلا الاضداد ويكران النبي منه كانه الشيخ ابو بكر محمد بن الغسل  
 يقول يجب الغسل عليها وهو الاضداد **الظهير** وهو ان يخرج **العقابة** او يخرج  
 من الرجل لانه ما لا يخرج من الرجل اذا صار غشيا عليه ثم افاق ووجد مينا  
**وفي الحج** او مينا على فخذه او ثيابه فلا يغسل عليه وكذلك الشك ان اذا افاق  
 ووجد ثيابه على فخذه او ثيابه فلا يغسل عليه وليس هذا كانه تقوم **وفي العقابة**  
 البقية اذا بلغ بالاضداد المجتوز اذا افاق والقيصر اذا بلغت الحنيفة المختار  
 وجوب الغسل عليه مولا **الظهير** المرأة اذا ولدت ولم تزلدم الاضداد ان يجب  
 عليها الغسل **م** ويكره من كتب التفسير ومن كتب الفقه وما هو من كتب  
 الشريعة والشيخ المشايخ المأخوذون وسعدان من كتب الفقه **الظهير** والشيخ  
 ان يكون متوضيا **وفي البينة** الكافر لا يمس المصحف والكفره عند ابي يوسف  
 وعند محمد لحياته فانه اغتسل فلا بأس ان يمس **تجسس** خواهر زاده والمجنب  
 ان يغسل الميت ذكره ابو يوسف ذلك للحايض **الظهير** ولو عاود جنب امله  
 او نام قبل ان يتوضا لم يكره **البينة** ولا بأس اذا اجنب منها ان يخرج  
 في حوائجهم من غير ان يغتسل او يتوضا **العقابة** ويضرب الرجل المرأة في  
 تركها الاغتسال عن الجنابة ويكره النظر في بطنها يعني لا لاجل الصلوة **ومن**  
**الفصل الرابع** في المياه **الحج** وانه قد رطل الماء الجار قال ابو سهل خطيب بن  
 مطيع خطا مقدار ذراع قال النقيض ابو جعفر قلت لا يكره الا سكا والرب  
 نادى احصا بته نجاست فصب عليه الماء قال من جانبك جانب  
 القياس قول شاذ ان ابن ابراهيم ليظفر لانه قال في نوم سافين وهو من كونه  
 نصب الماء عليه بر رجل ثم سال اليه غيره ثم اليه رافعه فوضوا جميعا  
 جاز ومضموع كاعف في الماء الجار قال ابو جعفر فدا بيل عليه انه لم يغسل  
 بين اجمرة العقبة والكثيرة ولا غير للموض **م** اذا كانت الحنيفة نريز كحت  
 الماء لعلته لا لصناته كانه الذي يدا فيها اكثر اياه كانه من عرضات قبة وانه



كانت لا تبرد ولم تأخذ الا اقل من النصف لم يكن الذي يلزمها اكثر **العبادة**  
 سئل ابو نصر عن الماء يجر في جوف الخيفة قال انه كان مائة ومائة ومائة  
 حتى لا يكون اكثر من الماء للحيمة فالماط حرم وقال في حقه ان كانت النجاسة  
 في جانب واحد من السطح فالماط طاهر وكذا اذا كانت في جانبين وان كانت  
 في ثلثة جوانب فالماط نجس ورايت سندا المطر في بعض النوازل وكان المذكور  
 ثم قال شايخنا المطر دام يطرفه حكم الجريان في لو اصاب العذرات على  
 السطح ثم اصاب ثوبا لا يتنجس الا ان يتغير **النظية** اذا اراد الماء بالعذرات  
 واجتمع في موضع يكون طاهرا لم يشاهد فيه النجاسة **العبادة** انه كان  
 من الماء على العذرات او اكثره او نصفه فهو نجس **القيح** وفيما يطرف  
 الذي يجر في سلك في السلك نجاسات ثم يجر الماء في النهر وليس في النهر غير هذا  
 قال لا بأس به اذا لم يرد النجاسة وسئل ابو نصر عن النجاسة التي يجر على  
 الطريق وفي الطريق سرقين ونجاسات يتبين فيه المتوضا به قال في  
 ذب اثر النجاسة ولو كان جاز في **الحج** ما رشح والمطر يجر في الطريق اذا كان  
 بعيدا عن الاواني يجوز التوضي به بلا كراهة وان كان يجر في طريق مختلط بعذرات  
 والغائب هو الماء ولا اثر يجر ولا يخلو عن الكراهة لاحتمال احتكاك النجاسة  
 بالماء الضعيف وقالوا فيمن يصب الماء على انسان من العلوفاه صاب الماء  
 بول قبل نزوله على الانسان فيحصل الطهارة ولا يتنجس الا لانه البول  
 اصابه حال جريانه في **الماء الجياض** ثم علم انه يفر محمد بن سلام انه كان الماء  
 بحال لو اغتسلت فيه بكرة الجانب الذي يغتسل فيه ووصلت الكدرة الى  
 الجانب الاخر فهو ما يخص بعضه اليه بعضه واما بعض الكبر اعني الجوف  
 بالصنع فمال على الصنع فيمن جانب فانه اثر الصنع في الجانب الاخر فهو  
 ما يخص بعضه اليه بعض وعاء المشايخ اخذوا يقولون سئلوا  
 اذا كان عشرة عشرة فهو كبر **في شرح النقا** وعليه النعزم وشايخ بخار

ولم يفرقوا بين المربة وغيره فانما لو افي غير المربة يتوضا من الجانب الذي رقت  
 فيه النجاسة كما يتوضا من الجانب الاخر بخلاف المربة **في الزاد** وهو ان  
**العبادة** المتخارج عن المشايخ انه يتوضا من موهما ومن غير موضع شام  
 ويصنع على هذا اذا غسل وجهه في حوض كبير فسقطت عنه النجاسة في الماء فرفع الماء من  
 موضع النوع قبل التحريك قالوا على قولنا يوسن لا يجوز ما لم يحرك الماء او الى  
 هذا كما قيل الامام وابو جعفر الاسود شين وغيره من مشايخ بخار يقولون انك  
 وجعلوه كالار الجارية كنثرة الماء وتوسعا فيه لعموم السبل و **في اجلاس**  
 من اغتسل في حوض فلدن ان يتوضا في ذلك المكان **التقوية** انه كان على  
 نجاسة عينه لا يجوز وهذا روي عن ابي يوسف ومحمد والفقهاء والعبادة  
 انقذورة **الصيغة** سئل عن حوض عشرة عشرة رطل في اناس مثل خمسة واثني  
 من النجاسة هل يخرجونه من النجاسة قال نعم وسات الامام محمد الذين يخرجون هذا  
 جاز غسلهم واما ما سئل في شرح الكافي حوض عشرة عشرة فاستنج على  
 شط الحوض اناس كثير وكل واحد منهم يقرب الاخر فعدوا خلف المشايخ والصحيح  
 لانه كالار الجارية وليس لرجل ان يقتل في الحوض الكبر باحية الخيفة  
**في التحسين** التاجر ذكره في الجرم واذا كان الارض في فارقين او خندق وله  
 طول مثل ما في ذراع وعرضه ذراع او ذراعان في جنس هذه المسئلة احوال  
 ثلثة على قولنا سئلوا الجوز جازي يجوز التوضي به من غير تفصيل **الحا** وقال الفقيه  
 وبنا فخرم ولو وقع فيه نجاسة يتنجس من طول عشرة اذرع وقال محمد بن ابراهيم  
 الكبيسي انه كان مقدار الرجل في حوض عشرة عشرة اذرع في عشرة على الحوض صار  
 عقة قد رشحته يجوز التوضي فيه وما خلا **في الخلاصة** هو الصحيح تبسيرا للامام على  
 المسلمين وكان الشيخ الامام ابو بكر بن طرخان يقول لا يجوز وان كان من  
 بخار الى ستمائة **في نظم الزند** حوض الكبر الحيا اذا بال فيه جنين او  
 تنوط ثم جاء الماء وطاه قال اكثر اهل بلخ وابو سهل الكبيسي بخار الجا نجس

مطابق  
 جواز الوضوء في حوض الغسل فيه



وقال الشيخ ابو جعفر الشيخ اسمعيل بن حسن الزاهد البخاري رحمه الله تعالى  
 بان تقوط بعد ما يلى قال زمره وسنة وبها فتمت البخاري ومكة انتم الشيخ عبد الوهاب  
 الف مرة وروعت واقعة من هذا الجسد بخاري وصعدت ما لم يطرق عليا بن جابر  
 واجتمع عبيد ذلك وفضل حوض جبان وهو حوض كبير وما لم يطرق اكثر من الحوض  
 فالتفت اجرة الغنيتين ان الحوض لا يتجسس لانه جمع بالطر لا يتصل بالحوض فتمت  
 واحدة واما ان تصل به فماتت مختلفة وكل دفعة يتصل بالحوض فالحوض غلب  
 عليها فلا يتجسس الحوض بما فيه لو تقوران يتصل بالحوض برفعة واحدة  
 اكثر من الحوض يتجسس ما كان الحوض مدورا يعتبر ان يكون حوله ثمانية واربعين  
 ذراعا هذا أقصى ما قالوا فيه مكانه احوط **النظيرة** وقبل بعثته وثلاثون  
 ذراعا وهو الصحيح المسافر اذا كان موزنا واسع ومعداوة ما يحجب اليه  
 ولا يتيقن وجود الماء قبل يتيقن ان يراه احدى من دفعته حتى يصب الماء في طرف  
 من الميزاب وهو يتوضأ وعند الطرف الاخر من الميزاب ان الماء يخرج في الماء  
 فانه يكون الماء طاهر او طهورا هذا قول بعض الشيخين وبعض الشيخين زيفوا  
 ذلك وقالوا الماء انما يجر جارا اذا كان له مد وكا ليس والتمسوا بهما  
 اما اذا لم يكن له مد فلا **في الذخيرة** الصحيح القول الاول **الغاية** ولو وجد  
 في الصحراء ما رقيقا كجوزان يتوضأ به فانه كانت يديه نجس وليس مؤثما  
 فانه يقع منه طهارة برفعة فاذا سال الماء على يديه من الميزاب طهرت وانه وجد  
 على شطوطه ودخل الكلب فانه كان قريبا من الماء بحيث يعلم انه قد رقى على  
 الشرب منه لا يتوضأ منه وانه كان غير ذلك يجوز **النظيرة** ولو تجسس الحوض  
 ونصب ماؤه وجف من الحوض ثم اذا دخل المرفق في النظر ان لا يعود  
**وفي الساج** وهو الاصح **الغاية** اذا كان الماء اربع ارجاع وربع من الماء  
 ولا يخرج منه ثلثا انما يغسل ويخرج الماء باعتدال من الجانب الاخر فذا  
 لا يتجسس **التيمة** مثل ابو الفضل عن جارية الحوض فاشغل بالوضوء

منه ما به واعتدال الطاهر هناك رجل يعرف ضحك ان هذا لا يتجسس  
 بغيره من عليه ان يتجسس قال نعم وسئل عن جارية الوبر في جانبك فكذلك سئل ابو  
 حامد فقال لا يتجسس عليه **في نوادر ابن رستم** عن محمد بن جعفر قال اجبت انما ابو يوسف  
 يحل ان الحكم على جارية لا يتجسس لانه ما جاز ثم قلنا وما علينا ان لا يتجسس  
 ولا على ما جازت به الا جاز حتى تنسب السلف فمكون قد كلف فيه ما بين السلف  
 اليه ان قضية القياس ان لا يحكم بجائز البيرة الا ان ترك القياس  
 بالاثار وانما قال انه جاز لا يمنع من جازت يستخرج من جانب وقيل بغير الحى  
 بالماء من حكمه لا جاز الضرورة لانه انما يجوز عن وقوع البجاسة في البيرة غير ممكن  
 الا في الطاهر اذا وقع في البيرة لطلب الدلو او البيرة وليس على اعضاء نجاسة  
 وخرج جازا لا يتجسس شئ من الماء الا جاز هذا جواب لما اردت به وارجح  
 عن ابي حنيفة انه ينزع عنه ولو اريد به بطريق الاستحباب **الحج** وانه كان نجسا  
 بعد نزع ارجعته ولو **الغاية** وانه كان نجسا نزع جميع الماء وقال في ارجعته  
 وهو رواية عن ابي حنيفة وانه كان نجسا نزع ارجعته **الحج** النظر اذا وقع في الماء  
 كان يابس غير متطبخ بالثلث لا يتجسس كمن يكره التوضي **بـ الغاية** الميت  
 اذا وقع في الماء انما كان قبل الغسل انفسه وبعده لا غممة وهو حي وان كان ميتا  
 كما قرأ ذلك اذا وقع الكافر في البيرة فخرج جازا نزع ما ابيته كله وذا ابن رستم  
 في النقطه كذلك فمضى استحل قبل الغسل كذلك وبعده لا يفسد قال  
 ابو القاسم الضعيف الميت لو وقع في البيرة لا يفسد غسل اوله بغسله وعمره  
 في الكلب اذا وقع في الماء ثم خرج جازا لا بأس به وهذا انما هو الاثر عين  
 الكلب ليس يتجسس قال ايضا في كلب نزع في ما خرج جازا فتجوز انه فلا بأس  
 به **وفي الجامع الصغير** اذا وقع الكلب في البيرة فخرج جازا قال ابو نصر الله بوسه  
 انه لم يصل الا بالمد ولم يمس عليه وبه نجاسة لم يتجسس الماء وقال غيره يتجسس  
**وفي جامع الجوامع** شرب الكلب شربا يتجسس الماء ومعلوم **الاول** **الغاية** خبثها



نجاست فاقوت فوقع رما دما في البيرف الماء وكذا رما العذرة وهذا القول  
 في حيفه خلافا لما في **الطهارة** ذكره المستند في اختلاف يوسف ومحمد  
 باحوال ذول القدر **الحج** ولو وقع في البير او الجب سنورا و غارة ان اخر جاحين  
 نزع ولا احتياط وراق ما للج و هو اجل وان توضع ابراجهم و هو قول حيف  
**العقابة** وكذا حكم اليربوع في حكم ساء ابرص وان وقع فيها حلة ومات فيها  
 نزع منها ولا وفي رواية نزع عشرة دن او ثمنه وفي رواية اخرى نزع اقل  
 من عشرة جاز والابط والا وانه كان صغيرا فهو كالج وانه كان كبيرا فهو كالحمل  
 العظيم نزع منها جميع الماء **الذخيرة** وعمره ايوست اذا وجب نزع الماء كله فحين  
 من ذلك يطعم ذلك بنيه آدم ولا بأس بقطعها بين يدي الرجل والناس  
**جامع الجوامع** وقيل سبع من النصارى وقيل من الشيعية ولا ينجس ولا بأس  
 برش ذلك الماء في الطريق وفي غيره يطعم ذلك النجس البهايم  
 ولا يستحق ذلك البهايم واذا نجس الماء القليل فوقع النجاسة فيه  
 انه غيرت او صا لا يشع برمن وجه كالبول الا جازسي ادواب بل الطين  
 اما لا يطعن المسجود ولومات الغارة في طم ثم صب ذلك الماء في بئر  
 نزع عشرة دن ولو اذ ما في الجب من الماء عمر ايوست روايتان في رواية مثل ما  
 في الجب في ثلثة دن ولو اذ في رواية مثل ما في عشرة دن ولو اذ في كل موضع جب  
 نزع جميع نزع حتى يعلم الماء **الناجس** والصحيح **العقابة** وعمر ايوست حيف اذا نجس  
 ما ياتاه من ثمانية فقد علم الماء وهو المختار وعمر محمد في التوادروا روايتان  
 في رواية ما ياتوا ولو اذ ثمانية وفي رواية ما ياتاهمسون **النصاب** اذا غلب  
 ولم ينزع نزع نزع ثمانية **العقابة** بئر نجس فغار الماء ثم عاد بعد ذلك  
 الصحيح انه طام ويكون ذلك بمنزلة النزع **الحاوي** ولو غار قد عشرين دوا  
 او عشرين والواجب فيه نزع هذا القدر طرا بية من الماء وفي **العقابة** لا يطهر  
 حتى ينزع مقدار الواجب وبنا خذم وما بعدوا بئر من القنطرة عفا بالاجل

مطلق  
 النجس البهايم  
 ربحن عليها  
 ان لا يستحق الماء  
 واختل في اية

الماء

مخلصهم

فلا ينزف

فلا يتغير الحكم **العقابة** ولو وقع في البير فغار الماء كره نزع ولا ولو  
 وقع ما الدور و ما التمر لا نزع شيء م وفي القدر و رما اذا وقع غلظ البئر في البئر  
 فانه كان عليه حكم ايوست نجس وان لم يكن عليه حكم لا نجس **في ان يمل** او يمل  
 يمتلئ ان يكون بين بئر الماء وبئر البئر نجس او نزع في رواية ايوست  
 وفي رواية ايوست نجس سبعة اذ نزع قال شمس الالباء الملوحة ليس قد يتغير  
 لازم بل الشدة ان يكون بينهما نزع نجس فلو نزع ايوست او تركها لا يبر  
 البئر ولا يتغير هذا بالذراع في اذ كان بينهما عشرة اذ نزع وكان يوجد  
 في البئر ايوست البئر نجس وان كان بينهما ذراع واحد وكان لا يوجد  
 ايوست البئر نجس في البئر طهرا ان محله ان هذا الجواب على ما علم من حال الرضيم  
 والجواب مختلف باختلاف صلاة الاراضي و رما و منها **في الطهارة** بئر الماء  
 اذا كانت بقرب البئر النجاسة فهي طاهرة ما لم يتغير طهر اولونه او زكاه **م**  
 روي المصنف عن ايوست ان ما الحام بمنزلة الماء الجار الى حوض الحمام  
 وان عارف منه تدارك منه في هذه الحالة في حكم الجار ومنهم من قال  
 ما الحام عسده بمنزلة الماء الجار لا جعل الفروزة ويجوز التوجه بقاء  
 الحمام وان كان الماء في الحوض ساكنا لا يدخل منه ابوة شيء ما لم يعلم بوقوع  
 النجاسة فيه فانه داخل رجل يده في هذه الحالة في برة قد زعم ما ذهب  
 اليه بعض المشايخ لا نجس الحوض وعامة المشايخ على انه نجس **النجاسة**  
 وعليه القدر م وان كان يدخل الماء في الحوض من الابواب والاعتراف  
 تدارك فعامة المشايخ على انه لا نجس الحوض وعليه الفتوة واذا فسد  
 ما الحوض فانه رجل من ذلك الحوض بالوضعة واسكت الوضعة تحت  
 الابواب فدخل الماء في الوضعة من الابواب وسال ما الوضعة لا يجوز  
**النجاسة** وقال بعض المتأخرين اذا خرج اكثر ما فيها يجوز م اذا حاض اقل  
 في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد غسل قدميه و فرج فانه لم يعلم

حكم جرح الكاهن  
 في النجاسة



قف

ان في الحمام جنبا اذ هو ان يغسل قربة والابرة غسلها اذا خرج **الصبرية**  
 وانه ماخذ واقعات **الحج** اذا خرج من غير غسل لم يكن به بأس للضرورة والبك  
**الولوية** والفتور على ان يخرج به وان لم يغسل قربة **في الانس** قال القدر  
 كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني يقول الصحيح عند من ذهب اصحابنا ان اذا  
 الحدث توجب استعمال الماء لانه المقصود منه حصولها كالوقوع القربة  
 الحدث او يجب اذا دخل به في الماء او الحب لاجل الاعراف  
 لا يصير الماء مستعملا بخلاف ولو ادخل رجل في البيرة ولم يصبه الاستعمال  
 ذكر الشيخ الامام انه يصير مستعملا في يوسف وذكر خمس الآية المحلولة  
 لا يصير مستعملا لانه ابرجل في البيرة كجبر اليد في الاناء فيسقط هذا استعمال  
 لو ادخل الرجل يصير مستعملا لعدم الضرورة **في الف** ولو ادخل في الاناء  
 اصبع او اكثر دون الكف برغلة لم يجس الماء وان ادخل الكف برغلة  
 تجس قال المصنف الشهيد هذا على قول من جعل الماء مستعمل نجس **في المفردات**  
 هذا قول ابو يوسف وهو احد الروايتين عن ابي حنيفة انه على قول محمد وهو قول  
 ابي حنيفة في الصحيح انه طاهر وعليه الفتور **في اليوم** عن محمد بن حبيب **في المفردات**  
 او حايض او جنب م اصاب به او نوبه فمأخذ الماء ينجس ولم ير في المصنف  
 غسل اليد او الثوب يجوز ولو اراد به المصنف لم يجر **المفردات** وقال ابو يوسف  
 لا ينجس طهور او هو الصحيح ذكر الطحاوي ان من تبرد بالماء مستعملا **في نحره** طهورا  
 واخذوا عليه م وهو محمول على ما اذا كان محدثا من الرجل اذا غسله وقبل الاكل  
 او بعده صار الماء مستعملا لانه قصد به افاة السنة بخلاف لو غسل به  
 من الوسخ والخبث فانه لا يصير مستعملا لانه لا فائدة فيه ولا ازالة للحدث  
 واذا ادخل اليه به في الاناء على قصد القربة فاشبه انه يصير مستعملا  
 اذا كان عاقدا لانه من اهل التوبة ولهذا يقع اسداء صحته عبادة  
**الظبية** عننا الميت نجس طلق محدث في اهل الانس اذا لم يكن عليه بدنة

مطلوب كون طهارة  
 الماء مستعمل في الاطعمة  
 في الصحيح وهو الذي

نجاسة

من

نجاسة يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا الا ان تحملا على ما اطلق لانه الميت  
 لا ينجس الميت نجاسة غالبة **النجاسة** وما ينجس على اعضاء المتوفى اذا اخذ  
 بالخرقة لا يكون مستعملا لانه فيه ضرورة وهو المخرج **الظبية** ومن حرم  
 ثم اغتسل فاداه مستعمل واذا غسل يده لم ينجس شوه وهو متوفى لا يصير الماء  
 مستعملا **النجاسة** عن محمد بن عمار عن الفضل بن شاذان عن ابي الحسن  
 سريبا زيدا بن ابي اسحق قيل كرهه وقيل لا يكره **في الحج** الصحيح انه سور الفقة  
 نجس **فيها** اذا كان شارب الخمر طويلا ينجس الماء وان شرب بوجع لم ينجس  
 شاربها قالوا حكم سور الحمار نجس من سور البقرة لانه البقرة هي الحمار اكثر كثر  
 الحمار وقد اقبل بعض الناس من قوله الحمار الفحل والانا فقالوا سور الفحل  
 يكون نجس لانه يشتم الابوال فينطح شتمه فينجس فاذا دخل في الماء قيل  
 نجس الماء ولا كذا لك لانه عندنا الكل شكل وعنه الكفر في علم ابي حنيفة  
 ان سور الحمار نجس **النجاسة** الصحيح انها سور لاق ما ذكره ابو موم والاصل هو  
 الظهارة **الحج** سئل محمد بن عبد الله عن سور حمار وما طاهر لا يعرف الطاهر  
 منها قال يتوضأ بها على التقاطع ليس عليه ان يتيمم **الكبر** الحمار نجس  
 من العصب لا يجوز شربه وقال محمد بن سنان لا بأس به قال الفقيه ابو القاسم  
 هذا خلاف قول اصحابنا والا حيا طان لا يشرب م ورد في البقرة  
 عن ابي حنيفة في يه يوسف ان سور الماء لا ينجس كل ما ينجس بوله اذا كان كثر منه  
 اكثر هم الكبر افسد الثوب **في جامع البركة** عن ابي حنيفة بواية ابي يوسف في  
 عرق الحمار انه اذا كان اكثر منه قدر الدرهم فسدت الصلوة **في الف** وان  
 عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة وذكر خمس الآية المحلولة ان عرق الحمار  
 لا ينجس نجس وانما جعل عرقه في الثوب والبدن كماء الضرورة **الحق** وعرق  
 الجمل لا نجس بخلاف **الحج** عرق الحمار طاهر وكذا لبنه في قول ذكره في  
 الحماض م ولين الاناء نجس في طاهر الرواية وعنه محمد انه طاهر ولا ينجس **الخرقة**



غير مجازة بمنزلة العاه ووقوف اليد واليد الثوب وان كان مغسول  
**السنن** وعمره ويزيد عن غيره الفاحش والصحح وشمشمس الآية الصحيح  
 بخمس نجاسة غليظة لانه حرام بالاجماع **الفقيه** وليس لانه اذ وقع في الماء  
 نجسه وان كان حال حياته طاهر الا بمران عوى الا انه طاهر ولو وقع في الماء افسده  
 ويزيد عن اصحابنا ان ليس لانه طاهر وكذا البهن الشاة الميتة والبقرة الميتة  
**والفصل الخامس في التيمم** ولم يذكر في الكتاب نفاذ يضرب باطنه فانه مسح  
 كفيه على الارض او باطنهما وانما ان يضرب باطنهما فانه مسح  
 وجهه فراجع ولم يمسح بطنه لا يجوز وانما مسح بطنه مسح السطح على هذا الوجه  
 اذا كان يضرب باطن كفيه على الارض وقال ابو يوسف في الاملاسات  
 خيف عن التيمم فقال الوجه والذراعان الى المرفقين فقلت كيف فقال يده على  
 الصخرة فاقبل بها وادبر ثم رفعها ونفضها ثم مسح وجهه ثم عاد مسح بكل كفه  
 ظهر الذراع الاخر وباطنها الى المرفقين وفي قوله قبل بها وادبر وجهها احوها  
 انه ضرب بطن كفيه وظلما على هذا يصير رواية اخرى بخلاف ما اشار اليه  
**الحاشية** والاصح انه يضرب باطن كفيه وظاهره على الارض وانشاء  
 اقبل بها وادبر لينظر هل النقص كفيه شي يصير حاله وبين الصمد وهل  
 مسح الكف كلفه انه قال بعضهم لا مسح لانه مسح مرة حين ضرب يده على الارض  
**وفي الاوزج** الصحيح **الحاشية** مسح بربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى  
 من راس الاصابع الى المرفق ثم مسح بكف يده اليسرى باطن يده اليمنى الى الرسغ  
 ويد باطن ابهام اليسرى على ظاهر ابهام اليمنى ثم يفعل باليد اليسرى كذلك  
 وكذا احوط لان فيه احتراز عن استعمال آداب المسح بقدر الامكان **الذخيرة**  
 لو تيمم مسح الكف وروى عن الاصابع من غير ان يواكف والاصابع يجوز وفي  
**الحاشية** لا يجوز **الحاشية** روي الحسن عن ابي حنيفة ان الاكثر كفيه هو ان يمسح **في الحديث**  
 قال شمس الآية الحكيم ينبغي ان يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة السلو بها فيه

**وفي الحاشية** واستيعاب العضوين شرط في طهارة الوضوء وفي **الذخيرة** هو الحرام  
 وعمره في النواذر ما يذكره فان روي عنه انه اذا لم يدخل الغبار بين اصابعه  
 فعليه ان يخلل بينهما وفي هذه الى ان يحتاج الى ثلث ضربات فربما لو وجهه وضرب  
 لليديه وضربته لتخلل الاصابع وروي الحسن عن اصحابنا انه اذا ترك اقل من  
 اربع كحية **في الحديث** قال الفقيه ابو جعفر طهارة الوضوء ما رواه الحسن ان المروك  
 لو كان اقل من اربع كحية لم يضره روي الحسن عن اصحابنا انه اذا ترك اقل من  
 والفرق ان حكم الوضوء اعظم من حكم التيمم ولا يشترع التيمم في عضوين والوضوء في  
 اربعة اعضاء **م** وعمره في الحديث ان يمسح يديه بالوضوء اخذ عن الحاشية **الذخيرة**  
 وعليه ان يمسح يديه بغير ان يمسح يديه بالوضوء ومنه حديث ان ابي طالب لما كان في  
 حجة لوتيمم في العزائم قبل الطلب كحبة وهذا بخلاف **م** وعمره في الحديث  
 انه قد حد اخبرني عن ابي الحسن فقال انه كان يحال لو استعمل ثوب القفلة وغيب  
 عن بصره يكون الى بعيد وان كان على العكس فتقرب **الذخيرة** وهذا حسن  
 جدا **القائمة** انه من رفته الى كجواز اخذه بغير رضا للشرب للوضوء **الحاشية**  
 ما كان عريانا لا يكب عليه السؤال فان اعطاه صاحب الثوب فلم يأخذه وصلى  
 عريانا جاز **قائمة** **الذخيرة** وان كان مسح رفته ولو لا كعب عليه ان يسأل في الصلاة  
 كعب اذا وضوءه كجمل بالار لا بالاولى وربما يكونه وربما يخطئه وربما لا يخطئه فلا يكب  
 عليه السؤال فانه قال انظر حتى تستقي ثم ادفع ايديك المسحوبين عنك اخبرني  
 ان ينظر الى آخر الوقت فانه خاف فوتره تيمم وصلى **م** وعمره في الحديث  
 وانما خاف فوتره وعمره في الحديث لو قال انظر في الثوب اجمعوا ان في  
 الماء ينظر وان خرج الوقت الى اصل ان القدرة على ما سوي الماء لا يثبت  
 بالاباحة عند ابي حنيفة وانما بالكسرة عندها ثبت **م** وانما حرامه  
 بمسح يديه عين ماء وهو جنب ولا يجد غيره فانه يمسح بغير مسح يديه  
 وانما لم يكن معا يستقي به كنهه يستطيع ان يتبع فيها فانه كان مارجا راجعا



كبير اغتسل فيه وانه كان صغيرا اغتسل فيه ولكن يتم للصلاة واما اذا صلي  
في رطل ثوب وهو لا يعلم به فمما ينبغي مع مال موعود الخلاف فيجب عليه  
يوسف وصاحبه في بناء الماء ومنهم من قال لا يجوز الصلاة هناك خلاف  
وقال الكرخي لم يزل هذه المسئلة شكل على وجهي وجدت الرواية غير واحدة  
قال بخبره صلاة ولا يلزمه الاعادة **الخاصة** ويجوز التيمم بالمد استنج المحدثين  
ودنه المتخذ من شئ آخر كالحجر الملس المصنوع الطين او الحجر والاحضد والحجر الطين  
والمحصى وفيها ولا يجوز التيمم بالبورق وفي **الطهارة** والغبرة والكافور والسكر  
والحناء ويجوز التيمم بالاجرة او غيره فوقه قول ابو حنيفة واحد الروايتين عن محمد  
**الحائنة** ويجوز بالعقيق والزبرجد وصورة التيمم بالغبار ان يفرغ بيده  
توبا او سدا او سادة او ما اشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها  
غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او نقص ثوبه حتى يترشح غباره فيرفع يده في الغبار  
في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم **الحج** قال ابو يوسف يجوز التيمم بالغبار الذي  
على ظهر الفرس ويحيط به كل دابة يؤكل لحمها ولو تيمم بالملح انه كان ما يلا يجوز  
وانه كان جليبا فمضى شايخنا قالوا يجوز لانه بمنزلة الحجر قال الامام السرخسي  
الصحيح عنه رآه لا يجوز لانه يذوب باناء فلا يكون من جنس الارض **الحائنة**  
الصحيح هو الجواز **الخاصة** الصحيح انه لا يجوز قال محمد في الاصل المسافر اذا كان  
في طين واخذ اصابعه مطروا تبل مسرعة ثيابا ولم يجد ماء يتوضأ به يطبخ  
ثوبه بالطين ويكفنه ثم يوتره ويستم هذا قول محمد واما غيره قول ابو حنيفة واحد  
الروايتين عن محمد فلا يعتبر استعمال جزء من الصعيد وانما يعتبر الملس والطين  
من جنس الارض فيضع يده عليه ويستم ومنه المشايخ من قال ما ذكره الاصل  
قول الكل ولا يجوز التيمم بالطين لانه اتراب لا يصير طينا ما لم يهرق بالماء  
والغبرة والغبار ذكرتمس الآية الحلواني ينفى لانه ان لا يتم بالطين  
اذا كان يبلط به وجهه لو فعل كجوز **الاولوية** وانه ذهب الوقت قبل ان ينجف

لا يتم بالطين ما لم ينجف لكن شايخنا قالوا هذا قول ابو يوسف فان غلبه  
لا يتم الا بالتراب والزل فاما عند ابو حنيفة انه غاف ذهاب الوقت يتم  
والا فلام واذا حرق النجيل الذي في الارض واخط رما دابة اتراب الارض  
يجوز التيمم اذا كانت الغبرة للتراب وكذلك التراب اذا خالط غير الرمال  
ما ليس من اجزاء الارض بغيره الغبرة **الطهارة** الارض اذا احرقت فتيمم  
بذلك التراب قبل كونه من اتراب **الغبار** والغبرة على **الاولوية** اذا تيمم ردا  
من موضع واحد جاز لانه التراب لا يصير متعللا لانه المستعمل الزرق  
منه وهو كفضل في الاراء **الطهارة** وانما لم يقدر المريض على الوضوء التيمم وليس  
عنده من يوضئه او تيمم فانه لا يصير عنه مما وانه لم يوضئه ان يبدل  
جاز لا التيمم عنه ابو حنيفة قبل البديل او كثر وقال لا يتم الا اذا كان الاجرة  
ربع درهم وانه كان معه من يوضئه مجانا لا يتم **الحائنة** عن الكل **الحج**  
سئل ابو حنيفة عن رجل ينجف عن الوضوء قال يجوز لا يتم وانه كان يجد من يوضئه  
**الذخيرة** قال الغيرة الصحيح منه انه لانه من اصله لا يصير كالكف فادركه  
غيره **الاولوية** وانه كان غرضه ما لم يدر يستاجر امير اخضر المسلمين  
من لورستان على الوضوء اعانه لا يجوز لا التيمم المجوس اذا لم يجد الماء  
فانه كان في موضع نظيف وهو خارج للمرق قال ابو حنيفة يصلي التيمم ولا يعيد  
كان في المص لم يصل ثم رجع وقال يصلي ويعيد وهو قول ابو يوسف ومحمد **الطهارة**  
وفي رواية عن ابو يوسف لا يعيد وانه كان في مكان نجس لا يجد ماء ولا مكانا  
نظيفا امكنه تقرأ اتراب او الحائط في ركنه حاج اتراب طاهر فصل على  
بالتيمم وانه لم يكنه فعند ابو حنيفة لا يصلي فيه يجزى الماء او اتراب الطاهر وقال ابو  
يوسف يصلي بالبار ويعد وهو الحق مضطرب وقال بعض المشايخ ان يصلي  
بالبار اذا لم يكن الموضع بابسا فانه كان باب يصلي بركوع ويجوز **الغبار**  
اذا ارتضا ولم يجد مكانا نظيفا في التيمم يصلي بالبار ثم يعيد **الحائنة**



كان ذلك في الحذر في السفر وقال محمد في السفر لا يمسح على الرأس اذا توضأ  
 ولم يجد مكانا ياب او طينا يمسح به الا بما لا يبعد بالاجماع م الا بغيره دار  
 احب اذا منه الكفاية عن الوضوء والصلاة فيهم ويصلي بالايدي ثم يمسح  
 خرج وكذا اذا قبل لرجل لا قلنك ان توضأت حينئذ فقلنا كذا فانه يمسح  
 باليمين ويمسح **التوازل** اذا كان في التبعين وهو كجد الزاب مكانا طاهرا ولا  
 يمسح بالاربع ويقيم ويصلي فاذا خرج اعاد الصلوة ثم يجوز ان يقيم الصلوة في الخزانة في  
 عن الفوات وعرضه فقلنا الامام بنو قبالا لا يخاف الفوات لان الناس  
 ينتظرونه **الذخيرة** ولوم ينتظرونه اجزاء فالتمس الآية الصلح خدام والويل  
 لا يقيم الصلوة في الخزانة **الهداية الصحيح النصاب** ويجوز ان يقيم للامام لصلوة في الخزانة  
 وكذلك من كان في حق الصلوة وهو الصحيح ويقيم ليس الصحيح ودخل المسجد  
 سجدة التلاوة اختلاف **في شرح اهل البيت** سجدة التلاوة في السفر  
 ولا يقيم لها في الحرم اذا سبغت الحنك بعد الشروع في صلوة العيد بالوضوء  
 من خاف زوال الشمس او اشتغل بالوضوء يباح له ان يقيم بالاجماع ومن  
**الفصل السادس** في المسح على الخنثين **الذخيرة** وفي فوائده الشيخ ايا حسن  
 المستغنى شل عن المسح على الخنثين براه ارجل الا ان كانت طرية خفية عند كل  
 وضوء ولا يمسح عليها فقال ارجل ان يمسح على خفية يفي لانه لا يوافق  
 لا يرونه جامع **الحجرات** المسح افضل من الغسل **في الظاهر** ولو مسح عليها عرضا  
 اجزاء ولكن يكون مخالفا للسنة وغيره من سئل عن المسح على الخنثين قال  
 ان يضع يده على مقدم خفيه ويجاوزه كنهه ويدها الى الساق او يضع كفه  
 الاصابع ويدها جده قال محمد كلاهما حسن قال شمس الامة والاحسن  
 تحصيل المسح بجميع اليدين **الخاتمة** ويخرج بين اصابعه **في الذخيرة** فليدا  
**الحج** يستحب ان يقيم ثلث اصابع من اليدين ويضعهما على الخنثين من جانب  
 اصابع ارجلهم ثم يدها ويضعهما قليلا في يدها الى الكعبين **فيها** يستحب

اظفار خطوط المسح على الخنثين **الظاهرة** ووضع المسح ظهر القدم وظهر الكعب  
 وجوانب وظهر القدم من راس الاصابع الى مقدمه شريك الفعل واذا  
 مسح على الكعب لا يجوز ولو مسح على اليد الساق او على مقدم ظهره لم يمسح  
 رجل عليه خائف لا ساق لها جاز لان يمسح عليها اذا كان الكعب مستورا وان خرج  
 يمسح من مواضع الوضوء نحو الكعب وغيره اذا كان ما خرج من اذن اصابع من  
 اصابع ارجل لا يجوز المسح عليها وغيره اذا كان شائبا اذا لم يمسح الكعب ولا يبرز  
 كعب الا اصابع او اصابع جاز المسح عليه لانه بمنزلة كف الزيلاب **في الحج**  
 واذا كان الخائف ليا جاز المسح عليه لانه بمنزلة خفاف مالم تفسد الا بالكلية  
 الصحيح من الذهب جاز المسح عليه الخفاف المتخذ من البودرة والسكر ودرهمل  
 خيشانة لا يجوز المسح عليه الخفاف المتخذ من البودرة **الغاية** والصحيح عند ابي حنيفة  
 انه انما يجوز اذا كان تحت اديم وقالا شائبا كان ابو حنيفة لم يعرف صلابته  
 هذا النوع من الخفاف صلاحته لقطع السفر وتابع الشيخ به وكان كالحف المتخذ  
 من الاديم **الظاهرة** اذا مسح على الخفاف لم يمسح على القاصريه يجوز **الشرعية**  
 المسح على القاصريه وانطربح على قول بعض المتأخرين يجوز اذا كان تحت لثافة  
 اذا كانت اللثافة ذات لحاقتين وقد شدد بما يربطها على ما كانت لا  
 يدخل فيها ملى اصابع الاديم واما المسح على الجوارب فلا يجوز ان يكون الجوارب  
 رقيقا غير متعل في هذا الوجه لا يجوز المسح بلا خلاف واما اذا كان تحت متعل  
 في هذا الوجه يجوز بلا خلاف للحنين ان يستمسك على الساق من غير شدة اما  
 اذا كان لا يستمسك ويستريح في هذا ليس بحنين واما اذا كان تحت غير متعل  
 لا يجوز عند ابي حنيفة وعند ما يجوز **النصاب** وعندهما **الشرعية** المجد يكون  
 في غسل القدم واعداء جلد الغسل لا يكون في اسناده جلد كالتعل م ثم بين  
 الشيخ اختلاف في هذا الغسل الذي كان له الجواز المسح على الخنثين عند ابي حنيفة  
 قال بعضهم اذا كان في باطن الكف اديم وهو ما في باطن كف القدم جاز المسح



وقال بعضهم لا يجوز المسح حتى يكون المراد من اليد التي يكون عليها قدمه وكعبه  
 مستورا بالادب فبيد هذا قول القائل لو كان المستور بالادب ما دون اليدين  
 والثاني جوارب لا يجوز المسح عليها خيفة قال الشيخ شمس الاية الحكماء  
 سأل الشيخ الامام الاستاذ عن تغيير الجوارب المغسل عنها خيفة اراد به  
 الجمل الذي رقيق الذي راعنا وانما سس خوزه على جواربهم او اراد به الصم  
 الغلط نظير الصم الذي يكون على جوارب اهل مرو فقال انه كان هذا الجوارب  
 المغسل كجوارب الصبا التي يثبون عليها في رقة الجوارب وغلط المغسل  
 جاز المسح على خيفة قال شمس الاية في شرح كتاب الصلوة الجوارب  
 انواع منها ما يكون من غزل وصوف ومنها ما يكون من غزل ومنها ما يكون  
 من شعر ومنها ما يكون من جلد رقيق ومنها ما يكون من الكلباس فالاول  
 لا يجوز المسح عليه من جميع اقسامه الثانية فانه كان رقيقا لا يجوز المسح عليه با  
 خلاف وانه كان ثخيناً مستمسكاً اي متمسكاً على الثاني من غير ربط  
 ويسر الكعب بستر الاية والمناظر كما هو جوارب اهل مرو فيقول اي خيفة  
 لا يجوز المسح عليه الا اذا كان مغسلاً او مبطناً على قولهما يجوز والاشد  
 ذكر في النواذر انه لا يجوز المسح عليه قالوا اذا كان طلباً مستمسكاً يثبته  
 فرائح او فرسخاً يجب ان يكون على الخلاف بوجه اي خيفة وصاحبه  
 الرابع فقد روي عن ابي حنيفة ان جوارب المسح عليه والمناظر من مالوا الصم ان  
 المسح على الخلاف واما التي من فلان جوارب المسح عليه كيف كانا ثم واما  
 كان الخف مشقوقاً في اية الظاهر القدم وكما يجد وجد من ذلك او كان  
 جوارباً ثخيناً مغسلاً ان ياتي ظاهر القدم مشقوقاً وقد جاهدك الشوق  
 از رار او كان مشيداً او جالساً فيطأ او سراً او كان بستره ما شدا  
 بستره قد روي عن المشقوق في **الطحا** وانه عليه بعد احدث وانكشف  
 من اسفل الكعب قد روي اصابع لا يجوز المسح عليه واما المسح على الجوارب

فانه ليسها وهدما نظراً فانه كانا من كلباس او ما يشبهه لا يجوز المسح  
 وانه ليسها فوق الخفين فكذا نك الا ان يكونا رقيقين يصل البصل اليه  
 ما تحتها وانه كانا من ادب او ما يشبهه اجبو انه اذا ليسها بعد احدث  
 آية لا يجوز المسح عليهما وانه ليسها قبل ان يحدث جاز عند **البيته**  
 سأل الحسن بن علي عن لبس الجوارب الواسع الذي ريبه والمناظر الكعب  
 اذا نظره اعلاه هل يجوز المسح عليهما قال نعم م وانه مسح على جوفيه ثم راعها  
 اعاد المسح على خفيه بخلاف الواسع على خفيه في رطافين ثم راع احد طاقه  
 لا يبرئه اعاده المسح على الطاق الا في وكذا الواسع على خفيه فظهر وكذا  
 اذا كان الخف مشقوقاً كالحف الباليه ثم طوى الشرا لا يبرئه اعاده المسح فوق  
 ان الخف اذا طوى قبل كل طاق متصل لا يبرئه كونه واحداً كالشعر بشره  
 الرأس فكان المسح على احد الطاقين كالسح على الطاق الا في الجوارب  
 غير متصل الخف فلم يكن المسح عليه كالمسح على الخف فالمسح زال خيفة وكما  
 وحل احدث ما تحت قدم اعاده المسح كالواحد في هذه الحالة والخف  
 فوق الخف كالجوارب فوق الخف **الذي خفف** اذا كان الرجل مقطوعاً بها  
 غيره ومنهم من قال بقدر باصابعه لو كانت **تأخر جامع** **المسح** غسل عليه ليس  
 الخف قبل ان يستنجاه لا يجوز المسح اذا احدث بعد تمام الوضوء **بالسابع**  
 اذا لبس خفيه على غير طهارة ثم طوى ما قد دخل في خفيه غسل عليه ثم غسل  
 بقية الاعضاء ثم احدث كان ان مسح عليهما **العتبة** الجنب اذا وجد  
 ما في السفر كيف للوضوء وتوضأ وتيمم للجنازة وليس الخفين ثم احدث ومعه  
 ما يكفي لوضوءه عما يابوسف يجوز له ان يمسح لانه ليس حصل على طهارة  
 كانه ولو ليس الخف ثم احدث قبل التيمم ثم تيمم للجنازة وتوضأ ثم احدث  
 ومعه ما يكفي للوضوء وتوضأ وغسل رجليه ولا يمسح ولو تيمم للجنازة وتوضأ  
 وليس الخفين ثم مر على المار ولم يغتسل فانه بعد التيمم للجنازة فلو تيمم ثم احدث

ج



ومعه ما يكفي للوضوء وتوضأ غسل عليه لانه الجحابة حلت بآرجل حين مر على  
 ذكرنا في هاتيه قال ابو يوسف ومحمد في الاما كل طهارة تنقض غير حدث  
 فاذا انتقضت الجحاث الاصل لا تنقض جواز المسح وكل طهارة لا تنقض الا  
 بحدث فاذا انتقضت الجحاث الاصل لا تنقض جواز المسح فاشا الى الفرق  
 فقال بطلان بغير حدث كانه الحدث موجودا عند ابتداء لبسه فلم يصادف  
 الحدث الطهارة ولا كونه طهارة لا تنقض ان بالحدث لانه ابتداء  
 اللبس صادف طهارة كاملة فكان الحدث طاريا على لبسه وتفسيره  
 المسافر اذا لم يجد الماء وتيمم ولبس خفيه ثم احدث ووجد من الماء ما يكفي للوضوء  
 فانه عليه ان يتوضأ ويغسل قدميه لانه يتم قد بطل لوجود الماء وكانه الحدث  
 موجودا في رجله لانه التيمم لا يرفع الحدث م اذا انتقضت المسح وهو سافر  
 ويخاف وناب رجله من البرد ولو نزع خفيه جاز له المسح كانه الفرضة **الحج**  
 لكن عليه وجوب المسح على الجحيرة لا على وجوب المسح على الخفين م اذا مسح على الخفين  
 ثم دخل الماء الخف وانزل من رجله قد نزلت اصابعه لا يبطل مسحه ولو اتبل  
 جميع القدم وبلغ الماء واكعب بطل وزدك غرايه خفيه ويجب غسل الرجل  
 الا خبز ذكره في خيرة النعمان وغير الشيخ الامام الفقيه في جملة اصاب الماء اكثر  
 احد برجله ينتقض مسحه ويكون بمنزلة الغسل م قال بعض المتأخرين **الذخيرة**  
 وهو الاصح م وبعض شايخنا قالوا لا ينتقض على كل حال **الذخيرة** م اذا نزع خفيه  
 بلغ اصبع موضع الكف انتقض مسحه **فرضا** واذا انتقضت مسحه  
 وهو في الصلوة ولم يجد ماء فانه يفيض على صلوة ومنه المشايخ من قال **بفساد**  
**نزع** رجل كسرت به وهو على وضوء فربط الجباير عليها ولبس خفيه ثم احدث  
 ويتوضأ ومسح على الخفين واجباير ثم ابرأت السبد قال بطلان موضع الجباير  
 ويقع ولو كان عليه غير وصف حين كسرت يجب عليه نزع خفيه **وفي تجزئة**  
**الفرد** ان الصحيح من ذلك خفيه ان المسح على الجحيرة ليس بفرض وامرنا

لا يفرق

لا يفرق المسح جامع **المجموع** رجل م رمد في عينه فداوانا وامرنا لا يغسل  
 كالجحيرة م ومن شرط تكراره اختلافه فيه قال بعضهم بشرط ان يثبت انما  
 ان يكونه الجحيرة في الرأس ومنه من قال لا بشرط وبقي المسح موهو ان  
**وفي الاصل** اذا انكسر ظفوه وجعل عليه الدوار او العلك وتوضأ وقد امرنا  
 لا نزع عنه الجحيرة وانه لم يخلص اليه الماء ولم يشترط المسح ولا امرار الماء على  
 الدوار او العلك من غير ذكر خلاف وذكرتمس الآية الحلو في بشرط  
 امرار الماء على العلك ولا يكفي المسح وذكرنا ايضا اذا التقى علقه على بعض اعضاءه  
 قسقت فجعل الخمار في موضعها ولا يمكن الغسل ولا امرار الماء بل المسح فانه  
 عجز عنه ايضا سقط فرض الغسل والمسح جميعا فيفسل ما حول ذلك الموضع وذكر  
 ذلك الموضع فانه سقط الخمار فانه كان غير لزوم غسل ذلك الموضع والا فلا  
 وذكرنا ايضا اذا كان في اعضاءه شقاق وقد عجز عن غسله بسقط عنه فرض الغسل  
 ولزم امرار الماء فانه عجز عن امرار الماء كفي المسح فانه عجز عن المسح ايضا سقط الغسل  
 والمسح فيفسل ما حول ذلك الشقاق في يده لا يمكن استعمال الماء وقد عجز  
 عن الوضوء استمين بغيره فانه لم يستعمل يديه وصلى جازت صلوة عذرا  
 خفيه فلما لم يجد الماء اذا توضأ وادار الماء على الدوار ثم يسقط الدوار ان عجز عن كعب  
 ذلك الموضع والا فلا ومنه **الفصل السابع** في النجاسات واحكامها  
 روي الصحيح عن محمد الرضا لا ينجس جواز الصلوة وانه كان كثيرا فان قيل  
 آخر احوال رجوع اليه حين جامع الخليفة الى البرور وايضا اسواقهم وسككهم  
 ملوثة من الارداث فرجع الى هذا القول دفعا للقول قال شايخنا على قياس  
 هذه الرواية طين نكار لا يمنع جواز الصلوة وانه كان كثيرا فان قيل مع ان  
 التراب مخلوط بالعدوات دفعا للقول **الغاية** م لم نر عين النجاسة  
 وكذا تمسك الآية الحلو في لا يقصد على هذه الرواية ويقول البطلان ان يكون  
 في النعال والنعال ما يمكن فعلها وتداؤها وانما سس منع النعال ليس

لا يفرق  
 الارداث في النعال



كثير ضرورة الصلوة بغير التعلل احدنا كنية الفاحش فيه منع جواز الصلوة  
**الحج** نجاسة بول يوكل غليظة عند ابي حنيفة خفيفة عند ابي يوسف  
 وانفق في الوقوع في الارض على قول ابي حنيفة وفي اصابة الثوب على قول  
 يوسف وفي الخط والكدس على قول محمد وبول المرأة نجس **الحج** اجماعا  
 حتى لو اصاب الثوب اكثر من قدر الدم منع جواز الصلوة وهو الظاهر في الذهب  
 وكله عن محمد بن سلام انه كان يقول لو اصببت به لغت ولكن لا اغيري  
 باعادة الصلوة **الحج** بول المرأة وفروها نجس وقيل بولها مغفور عليه  
**الحج** ويصح ان نجس قال الحسن بن زياد لو ان برة من بول المرأة وقعت في  
 خطه فطخت لم ينجس كلها ولو وقعت في دهن فسد وقال محمد بن معاذ لم  
 يتغير طعم لاتف الخط والدم قال ابو الليث وفيه ما خذ **مسائل**  
 ابي حنيفة في بول المرأة اذا وقع في السرب او الخلل لا تغسله وعمر الشيخ الامام  
 ايكم اخبر اخبر قال وقعت هذه الواقعة فسات ابا اسحق الصوري فقال  
 لو كان في الشربة وانما اشرب ولكن وقعت **الذخيرة** اذا كان المار اذا تراءى  
 نجسا فالطين منها يكون طاهرا كذا يحكي عن الشيخ الامام النجاشي انه نص محمد بن سلام  
 وكان الشيخ ابو بكر الاسكافي يقول العبرة للماء ان كان طاهرا فالطين طاهر  
 وان كان نجسا فالطين نجس وقد قيل على العكس **الحج** والصحح انها نجس  
 ترجيح النجاسة **الحج** وروى ما خذم وبعضهم قالوا على قول محمد الطين  
 طاهر ويحكي قول ابي يوسف نجس وجعله فاعلمه ان اقران السرقين  
 او العذرة اذا احرقت وصارت رما وانما لم ينجس عند محمد ان النجس يطهر  
 بالاسحاض فانما لا يوسف **الحج** اختلط الزوث بالطين بغير  
 فيه الغالب لطين المسجد **التيمة** وسئل حماد الوبر عن عوف في الثياب  
 التي تلحق هل تنجس برة قال نعم وفي الكبر اصابة الطيف او شيء من الطيف  
 ويحكي ولم يغسل قد ينجس به ما لم يكن فيه اثر النجاسة م وسمعا ان اهل فارس

يستعملون

يستعملون البول الذي يباح ويقلون انه يبره ببقه فانه كما يبره ببقه فلا شك  
 ان رجايمهم يكون نجسا ولا يجوز الصلوة معه الا بعد الغسل ثلث مرات عند  
 يوسف **التيمة** سئل علي بن احمد عن انبار النجس اذا طارد وقع في الماء  
 التعليل هل ينجس فقال لا عبرة للبقا رانا العبرة للثوب **الملتقط** الكلب  
 اذا اخذ عضوان او ثوبه لا ينجس ما لم يربط بل سوا كان الكلب رايا  
 او عضاه **التيمة** خوالا النمل نجس نجاسة غليظة **التيمة** وسئل السمرقندي  
 عن خوال الطاووس والدرج فقال خوالها بمنزلة خوال الحمام **التيمة** خوال  
 دود القمل **التيمة** فام انما طاهر **التيمة** سوا كان من الغنم او  
 من الجوف عند ابي حنيفة ومحمد وعبد القادر **التيمة** قال ابو يوسف انه كان  
 فيه لونه ادم فهو نجس وعند طاهر **التيمة** وما في الميت قبل ان ينجس  
**التيمة** والماء الذي في دود البق طاهر **التيمة** فلو دخل دود القمل في  
 ثوب اكثر من قدر الدم قال الغيبة جريح الذين يجوز الصلوة معه **الحج** اوطى  
 التي على الولد عند الولادة طاهرة حلب اللبن فخرج معه قطرة او قطران من الدم  
 انه لم يكن في الفخرج علة ذلك احرار لا يفرو **الملتقط** السخلة اذا خرجت من  
 امها فتلك الزطوبات طاهرة لا نجس بها الثوب ولا الماء وكذلك  
 البيضة **الحج** ويكره التوضي بالماء الذي وقع فيه لكان الاضلاف **الحج**  
 وكذا الانفحة اذا خرجت من اشارة بعد موتها **التيمة** هو النجاسات عا  
 ينجس وهذا احتياط **التيمة** البيضة اذا صار معها دماء او ادمت فيها الفروجة  
 فهي طاهرة **التيمة** البيضة اذا نذرت من غير ان تحبسها الرجاء بتنجس **التيمة**  
 اذا احرقت العذرة في بيت فعدا خانه ونجاره الى الطابق وبعده  
 ثم ذاب او عوى الطابق فاصاب ماوه ثوبا لا يفيد استحسانا ما لم  
 اثر النجاسة وباتية الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو اختيار اسنادنا  
 الشيخ طاهر الذين المرغيب في **الحج** وكذا الاصطبل ان كان حارا وعيد كونه طاهر

خوال دود القمل طاهر

كل دود القمل طاهر

عرق النجا في الطابق طاهر



فروق الطاهر وتطهر فيه وكذا الحمام اذا اهرق فيه النجاسات فمحقها  
وكونها وتطهر منه وكذا الوكاته في الاصطبل كوز معلق فترشح من اسفل الكوز  
في القياس يكون نجسا وفي الاستحسان لا يتنجس **البيت** غسل ابو حنيفة  
المرة اذا اتممت هل يصير نجسا قال لا وذكر الحلواني في صلاة ان الطعام  
اذا اتمت واشتد تغيره يتنجس وذكر الطحاوي في مثل كل الاثا ان اللحم  
اذا اتمت يحكم اكله والسنن واللبس والزيوت والدم من اذا اتمت لا يحكم  
ذكره باب الاثارة بالتغير لا يحكم فيجوز ما ذكر الحلواني عليه ان يرفع نجاسة  
التغير وايد اثارت فقال واشتد تغيره وما ذكره كتاب الاثارة عليه انه  
لم يبلغ النهاية وانما اخترت هذا ليكون اتفاقا لا اختلافه ودونكم وقع  
في مرة لا يتنجس ولا يؤكل الدود ولا المرقه اذا تغشيت الدود فيها **الحلقة**  
لا يتنجس من الميتة شعوا شبا الشعر والعروق والورد والرئيس والحافر  
والنور والظفر والظلف والعظم والعصب اذا لم يكن عليه دسم ولا لحم  
ولا دود وكذا من الكلب **الشلب** **التجديد** في شعر الخنزير النجس ان لا يفيد اللحم  
وقيل ان كان نجسا يتنجس وانما يخص للبخازين الانتفاع به ضرورة **تجسس النجس**  
وتركه اولى **في شرح النظم** ولا يجوز بيعه في الروايات كلها **الظبية** وعلب  
وشوه طاهر وهو المختار **النقطة** شعر الانسان المنفصل والنصل طاهر لا يتنجس  
**الحج** سوا كاز حيا او ميتا **الحاوي** ابن رستم غير نجس الا دمه لا يجوز  
الصلوة معانه كانه من قدر الدرهم ان لو سبط دبه قال ابو بصير المارسي  
**النفا** **دير** قال ابو جعفر الهندو لا يجوز به ماخذ **البيت** غم ابي يوسف نجس  
يصيب بول ولا ينجس اثره لا باس بان يسبح ولا يمين فانه طهر ان المتبر  
يريد ان يصلي فيه فاجب ان يمين وكذا القليل والفرد **الخشود** ما يتصل بها  
ذكر الحكم الشهيد في اشاراته ان النجاسة اذا وجبت من البنية لم يترشح  
تحتها بعد فنجاسة الماء غليظة ثم بعد ما يترشح تحت النجاسة قال ان كانت

في الكلب اذا وقع في الماء من فضل احد ما مرة ولما فرغ من ان كل واحد  
منها نجس بعد ولو تركهما زمانا ثم غسل مرة فانه الذي غسل مرتين  
اولا يطهر واذا لم يفرغ من غسل مرة فانه قال شمس الماية الحلواني قال يتنجس  
نجاسة الشوب اذا غسل مني ان يكون عليه هذا القياس فاذ غسل  
في ماء طاهر وعصر ثم غسل في ماء آخر طاهر وعصر ثم غسل في ماء ثالث طاهر وعصر فانه  
الشوب يطهر واليه كذا نجاسة ولو اصاب الماء اثنتي عشرة مرة لم ينجس ان يطهر  
بالعصر وان لم يغسل لا يمارض في نجاسته لو كانت الشوب الاول يطهر  
بالعصر فلا يحتاج فيه الى الغسل ولو اصاب الماء اثنتي عشرة طهارة يغسل  
والعصر ولو اصاب الماء الاول كانه طهارة بالغسل والعصر مرتين وذكر  
شمس الامة السرخسي في شرحه ان الماء اثنتي عشرة مرة يغسل  
الشوب النجس لا يطهر الا بالغسل **في شرح الجامع** من يتبعه ان نجاسة  
الياء على نط واحد عن ابي يوسف وعنه محمد بن الحسن بن محمد بن  
حكم الماء الاول انه اذا اصاب ثوبا لا يطهر الا بالغسل ثلثه من كونه انة  
لا يطهر الا بالغسل مرتين وحكم اثنتي عشرة طهارة بالغسل مرة **والفصل**  
**انما من** في نظير النجاسات **قار** **ابو القيث** اذا غس يد من نجس  
ثم غسلها باخر فوض وانما التمس باي يديه طهرت لان نجاسة التمس  
باعتبار الجوار وقد زال بقيه عليه به من طهر وانزال العين والاشربة  
الا دية هل يكفكم بطهارة الشوب منهم من قال يطهر وقال بعضهم وانزال العين  
بالمرة الاولى لم يغسل مرتين اوجب لك كلك بطهارة اعتبارا بغير المربة  
**في التنازل** وهو الصحيح ثم بشرط العوضات ذات طهارة رواية الاصل يفي  
في غير المربة وانه احوط وفي غير رواية الاصل كفي بالعصرة وانه اوسع واكثر  
بأناس **في التنازل** **ابو علي** **الفور** **الشفق** شرط العصر على قول ابي يوسف فقد روي  
ابن سماعه عنه في الشوب يصيب مثل قدر الدرهم من البول يغسل عليه اربعة واحدة



وعصره ظهر وكذا اذا غلبت غمته واحدة في الماء او منه جار وعصره فانه ذلك  
 يظهره وان غلبت غمته واحدة لم يظهره قال الحاكم الشهيد يري اذا  
 لم يعصره **الغالبية** وغمره اذا صب الماء عليه صفة واحدة سابقة او غمره  
 في النحر وعصره جاز وفي **تجسس** خواهر زاده فانه ارجح به في الماء واما على  
 موضع النجاسة وسحق بخوخة حتى ذهب اثره لم يظهره **في الظل** والشرب  
 اذا غسل في اجائه ثم في اجائه العشرة او اكثر فانه ينظر ان لم يكن عليه عين نجاسة  
 فالما له لا يصير مستعدا لو كانت عليه نجاسة كانه القياس ان يظهره  
 نجسه ولا يظهره الشرب لم يصب عليه الماء او غسله في ماء جار وهو قول بشر  
 وزفر وفي الاستحسان يخرج الشرب من الاجازة الثالثة طهروا اما المياه  
 الثلثة فنجسه وانما كانه بالاجماع **الحج** اذا عصف في كل مرة ثم اذا طهر الشرب  
 بالغسل في الاجازة على قول من قال طهرت الاجازة هذا اذا اصاب  
 شيئا ياتي فيه العصر فانه اذا اصاب شيئا لا ياتي فيه العصر بقيام اجزائه  
 فيه تمام العصر حتى يخرج الامام الفقيه الى استحقاق الحافظة اذا اصاب  
 النجاسة الباردة بظهره بالغسل ثلث مرات متواليات **قوله في القيت** خف  
 بطانة ساقه من الكرباس واخل في جوفه ما ينجس فغسل الخف ودكه باليد ثم  
 طاه بالماء ثلثا واحدا ان لم يتغيرا عصر الكرباس **طهروا** **الماء**  
 ان ترك في كل مرة حتى ينقطع النفاط **الحج** واذا اصاب النجاسة الارض فانه كان  
 رطوبة طهرت بالصب عليها وان كانت صلبة فانه خلع الماء عن موضع النجاسة  
 طهر ذلك المكان وتنجس الموضع انتقل الى رايه **الغالبية** ان كان ملبسا بالماء  
 عليه ثلثا وسجد في كل مرة فيظهره وان لم ينتقل الى غيره ذلك المكان كثر  
 ذلك الموضع هكذا ذكر القدر **في الظل** واذا كانت الارض متحركة  
 وكانت صلبة كثر في اسفلها خفية فيصب الماء عليها فيجمع الماء في مكان خفية  
 فتطهر الارض ثم يكسب الخفية وان كانت الارض مسنونة وكانت صلبة

مداخلة الى غسلها بل يجعل اعلانا اسفلها واسفلها اعلانا فقط  
**النعيم** واذا اصاب البول الارض ايجب اليه غسلها بصب الماء عليه ثم يركب  
 وينشف ذلك بصوف او خرقة فاذا فعل ذلك ثلثا طهره وعمره احسن بول  
 طبع قال لو انما ارضا اصابها نجاسة فصب عليها الماء فخرج عليها الى ان اخذت  
 قدر ذراع من الارض طهرت الارض والماء طاهر ويكون ذلك غير الماء  
 الجار **الشفق** ارض اصابها بول او غيره ثم اصابه ماء المطر وكان المطر غالبا  
 قد جري زاده عليه فذلك مطهر وان كان المطر قليلا لم يجر ماوه عليه لم يظهره **وفي**  
**متفرقات** الفقيه ابو جعفر عن ابي يوسف انه سئل عن غسل ارض اصابها  
 نجاسة قال اذا صب عليها من الماء قدر ما يغسل ثوب اصابته هذه النجاسة  
 يغسل ثلث مرات ويصير في كل مرة يطهرت الارض بهذا المقدار فبلغ هذا  
 القول ابو عبد الله محمد بن سعد فاعجبه وقال له اجد رأي ابي يوسف الا انه  
 فائدة **الغالبية** الارض او البستان الذي القيت فيه خدرات فست ثلث  
 مرات طهر يري به اذا لم يبق اثر النجاسة **شرح الظاهر** انه لا توقيت في  
 ازالة النجاسة اذا اصاب الحج او الاجود شيئا او من الادوية  
 بل يغسل قدر ما يتبع في الكبرياء انه قد طهر ويستطيع ذلك لا يوجد طهر  
 النجاسة ولا لونه ولا زكاه سوا كانت الارض من خوف او غيره  
 وسواء كانت قديمة او جديدة **الصغر** يغسل الاجود الجود والخوف  
 بالار وكفى في كل مرة بظهر **الحج** واما القوي المستعمل في غسل ثلث مرات  
 برفعة واحدة م ابو يوسف عن ابي حنيفة **رجل** اخذ من سمك ملح وفر قال  
 اذا صار ميا فلما سب به بالاناء فخرج به الى الدور دار ابو يوسف  
 يقول لك اني خضعت ان السمك اذا كان هو الغالب والخر قليل فاراد  
 ان يتناول شيئا ليس له ذلك وهو كان خبز او غيره بالخمر اذا كان الخمر  
 غلبا ونحوه لخرم فيها الى المير فلما سب بوزنك وعمر ابي يوسف لو اخذ من الخمر

هو



طبيب اولي في افادته لا يحل ان يطيب وان يمشط به ولا يحل ان يمسح به  
 ما خالط الخنزير الا دام فانه يحرم ما خلاصته واحدة ان تكون في موضع فتحت  
 طباعها الى الخلل او الى روعه وان رغبت من انجبه المعجون بالتمر وقع في ذم خل  
 وذهب فيه فيه لا يبرئ فلا بأس بكل اخلاص الا الرغيف نفع فلا يؤكل فيه  
 لو ان خرفه اصابها خرم سقطت في ذم خل فلا بأس بكل الخلل ولو وقع غيب  
 طار في خرم وقع في ذم خل ولو رأت في موضع آخر الرغيف اذا وقع في آخر  
 ثم تخلل نفع اختلف المشايخ وكذا البصل اذا وقع في آخر ثم تخلل اختلف  
 المشايخ في حكمه عن الشيخ الامام الجليل ابي بكر محمد بن الفضل اذا اصاب بعد  
 بول او خمر ثم شفي على اثره او ازل فزق به بعض الزاب ونف مسح  
 بالارض يطهر عن اية جنه **السفينة** وهو الصبي وعليه الفتوى وعنه ابي يوسف  
 اذا مسح عن سبيل المبالغة **السحبة** بحيث لا يبقى لها لونه ولا رايحة  
 يطهر وعليه فتوى شيخنا للبيهقي والفرقة **الولواجية** ولو اصاب بعض اعضاءه  
 نجاسة قبل يديه ثلثا وسجما ان كانت ابله في يديه متقاطعة جاز والافلام  
 واذا اسوت المرأة التورثم مسح بخوفه بقلبه نجاسة فانه اكلت النار  
 الماء قبل الصاق الخنزير لا يجس الخنزير **الظهير** في الارض اذا اصابها  
 نجاسة فحفت وحكم بطهارتها واليه اذا افرس بابا وحكم بطهارته  
 ثم اصابها الماء الصحيح فيها ان لا يبعث نجسا من الخشب اذا اصابته نجاسة  
 ثم اصابه مطر كان بئر الفل في بعض النسخ وحكم احييه حكم الارض  
 يريه اذا كان نجسه في الارض اما اذا كانت على وجه الارض لا يطهر  
 بل يخاف وكذا الجوع على وجه الارض **المتقي** رجل على سعة دم اخذ  
 كفا من ماء وغسل به ذلك الدم وسأل الماء على يده اجزاء وظهوره نجس  
 يريه في الماء فلم يخذ شيئا منه مسح بما موضع الدم في ذم من كبره  
 يريه اذا مسح موضع الدم بماء او جها من الماء اما لو مسح بها في الماء حتى

ذهب انزله يخرجه وهذا ظاهر **في نوازل** ريشه عمر ابي يوسف **الاصح**  
 نجس فغسله بين ارجل ما نفع موضع الدم حتى يخرج من الثوب فغسله  
 ودور كس من زباد وعنه ابي يوسف اذا غسل الدم من الثوب بهن او  
 سم او زيت في ذم انزله جاز ولو اصاب بدنه دم لم يجز الا ان  
 يغسله بالماء **المتقي** وقال ابو يوسف في الحج لا يجز ان يمسح الدم عن موضع  
 الحجاة حتى يغسله قال الحاكم الشهيد رأت عن ابي حنيفة عن محمد اذا مسح  
 ثلث خوقات نظاف اجزاء **الظهير** الطين نجس اذا جعل منه الكوز  
 والعذر وطبخ يكون طاهرا من العيب اذا نجس بغسل ثلث في كل العنابة  
 اللبن اذا لبن بالماء النجس او الزاب النجس واوصى بالتأثر طهر وعنه ابن  
 سلمه اذا جف قبل ادخال النار طهر واذا عاد بالماء بعد نجس **المضرات**  
 المملوح اذا ندف ان كان الخلل او النصف نجسا لا يطهر وان كان النجس  
 شيا يسيرا كجمل ان يذهب بهذا الغسل حكم بطهارة **الظهير** العذرات  
 اذا دفنت في موضع حتى صارت ترابا قبل طهر الثوب اذا كان عليه نجاسة  
 ولا يبرئ مكانها بغسل كذا ونقل عن الشيخ العودف نحو امر زاده اذا غسل  
 موضعا بذكره **في الحياضة والنصاب** المتخار ومنه **الفصل التاسع**  
 في اجيض **الولواجية** ويستحب للمرأة الحائض اذا دخل عليها وقت الصلوة  
 ان يتوضأ وتجلس عن سجدة بينها **الرجية** سدا ما يمكن اداء الصلوة  
 لو كانت طاهرة تسبح وتملئ كيدا ولعلها عادة العبادة **وفيها**  
 ولا بأس للجنب والحائض بزيادة القبر والدخول في معية القبر وكبره  
 لها الدعوات **جامع الجوامع** شرعت في صلوة التطوع او الصوم فحقت  
 يتقى في الغرض لا يسهل في الصلوة م وانما انقطع دهرها في ذم الغرض  
 ان كانت بتدبيره وفيه عليها ثلثة ايام فصاعدا او مقفلة وانقطع على  
 عادتها اخوات الفصل الى آخر الوقت فاذا خافت فوت الصلوة انقضت



وصلت ولكن انما توخر الى آخر الوقت المستحب وانه الوقت المذكور **الطهارة**  
نفس محمد في الاصل فقال انا انقطع عنها اقدم في وقت انشا توخر الصلوة  
الي وقت يمكن ان يغتسل فيه وتغتسل قبل انقضاء الليل **الدخيرة**  
المسألة اذا طهرت من الحيض فغسلت ثم وجدت الماء جاز للزوج ان يقربها  
لكن لا تقار النيران **الطهارة** انما يغتسل اذا خرج من الحيض وادركه فالبعد للحيض  
دونه اقدم اقل انفس ساعة واحدة **الحائض** اذا دبر غير محرم **الرجية**  
وعليه انفق **الحج** وقيل المرأة اذا نفست عليها الولادة يكتب على خمارها  
بسم الله الرحمن الرحيم والوقت فيها وكلفت واذنت لربها وحقت  
انها شاة اياه وتعلقا فخذها اليسرى على الولد من ساعة ثم غسل  
**كتاب الصلوة من الفصل الاول في المواقيت الغيبية** واذا اجتمع صلوة المغرب  
وصلوة الجنازة مقدم صلوة المغرب وسننها لان تأخيرها مكره **م**  
وردفق في زمن المصعد الكبير بقاء الآية انا لا نجد وقت الغيبية في  
بلدنا فان الشمس كانت غروب تطلع فجر من اجاب الا وصل غيب صلوة  
الغيب فكتب في الجواب انه عليكم صلوة الغيب **الطهارة** الصبح انما يبر  
انقضاء الغيب وقت الاداء واما العصر فتأخيرها في الارض مكرها افضل لم  
يتغير الشمس ثم على ما ذكر في الاصل من غير التغير في عين القصر وانه كان  
يقول شيخنا في ذلك انما لا يشرع في الغيب من غير ان يكون في موقد تغير القصر  
قال بعضهم اذا كان في وقت الغيب قد روي انهم لم يغيره فان صارت  
اقل من ذلك فقد تغيرت **النباح** وقال بعضهم يوضع طست في الوقت  
الشمس من جوانبه فهو وقت التغير المذكور وانه وقت في جوفه فهو  
الوقت المباح **م** وقال بعضهم اذا كان بجبال يمكن احاطة النظر الى القصر  
ولا يحاط به فقد تغيرت **الهداية** هو **الغيب الغيبية** وهو الاصح وهو في  
وقال بعض اصحابنا انما خير الى هذا الوقت مكره واما الغيب فغير مكره

لا في امور لا يفعل ولا يستقيم اثبات الكراهية لشيء مع الابرار **الحائض**  
وقيل الا اذا مكره ايضا **جامع الجوامع** خاف دخول الوقت المكره وهو لم  
يصل الظهيرة في الظهر ثم العصر وقيل العصر واما المغرب فبكرة ما خيرا اذا  
غربت الشمس **الرجية** اذا بعد السفر اذ كان في المايه مذكور الكراهية  
ان ما غير الغيب انما لا يغتسل **الغيبية** الا اذا كان في وقت الغيب  
**الحائض** ويجعل الغيب في الوقت ويؤخر في الشاء الى وقت الليل **م**  
وفي يوم النسيم يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والغيب في الارض كلها  
واراد بقوله يؤخر المغرب انما يؤخره ما يستيقن بغروب الشمس **الغيبية**  
ويؤخر الظهيرة ما يستيقن بزوالها **م** واراد بقوله يجعل العصر قدر ما يقع عنده  
انه لا يقع في الوقت المكره واراد بقوله يجعل الغيب انما يستيقن بغيره في وقت  
المعتمد **منع** في الاوقات التي ذكره فيها الصلوة **النباح** ولو قيل انما يطلع  
في الاوقات التي ذكره بكرة وكبره والاولى ان يطلعها ويقتضها في وقت  
مباح **م** ويكفي عن الشيخ الامام محمد بن الفضل في حل ادراك الامانة صلوة  
الفجر يشرع في السنة ثم يفسد ثم يشرع مع الامام ثم يفسد السنة  
قبل طلوع الشمس ومن الشيخ من قال في هذا النوع خطأ في امره بان  
العمل دونه كما يقولون لا يطلو الحاكم والامام ان يقال يشرع في السنة  
ويكبر لها ثم يكبر في الغيب فيخرج بهذه البكرة من السنة بحيث رعا في  
الغيبية ولا يصير من اجل يصير مجاوزا من عمل الى عمل **ذكر في الغائب**  
في باب ما جاء في وفاة ابي حنيفة ان ابا حنيفة كان يصلي ركعتين تحت  
المسجد بعد طلوع الفجر **الطهارة** ولو شيع في القطع قبل طلوع الفجر  
مما قيل في ركعة طلوع الفجر قبل تطلعا والاصح انهما والاصح انما لا يرب  
عن سنة الفجر **الغيبية** ولو قيل ركعتين من الليل فلا علم ان يقع  
بعد طلوع الفجر يشرع عن السنة ويكره الكلام بعد اشتقاق النجوى ان



يصلي النحر الا يجزى اذا صليت النحر فلا بأس بان يتكلم في صلته ويمشي في حجة  
 المعاش ومعاودة والمراد الكلام المباح اما الفاحش فحرام في جميع الاوقات  
 وقال بعض الناس بكراهة الكلام بعد صلوة النحر ايضا الى طلوع الشمس  
 وقال بعضهم لا ان يرفع الشمس **وهذا الفصل الثاني في وايض الصلوة**  
 واجباتها وسننها وادائها وذكر ابن سبياع اذا كان محلول الارزاق  
 اذا نظر في عورة نفسه لم يجز صلوة **وفي نوادر** ثم اذا صليت في قبض  
 وهو محلول يجب ما نتج حبه حتى لو نظر في عورة نفسه فصلته فاصلة  
 وزاد فقال وان لم ينظر وان كان قد لقي الثوب بعده فلم يجز صلوة  
 لا تنفس صلاة فعلى هذه الرواية جعل صلاة العورة من نفسه شرطا  
 حتى فرق بعض اصحابنا على هذه الرواية بطل من ان يكون خفيف اللحية  
 وبين ان يكون كثيفا فان كانت كث اللحية تجوز صلوة لانه لحيته تستر  
 عورته وقال بعضهم لا يجوز ولا تنفس لحيته وعانة اصحابنا جعلوا الشرط  
 من العورة من غيره لانهم نفس الا يراة يجوز لصاحبها منها والنظر  
 اليها **الرابعة** اذا صليت في قبض محلول يجب بغير ارزاق وهو المختار وان  
 لم يكن طويلا للحيمة **الاولى** وهو الاصح وعليه الفتوى وروى ابن سبياع عن  
 ابو حنيفة ويا يوسف نفاذ اذا كان محلول الجيب نظر الى عورة نفسه  
 صلوة **الفقر** والصحيح كجه اذا عقد ازاره اسفل الشرة وهو لما كتوف  
 فوق العانة لا يجوز ان ينظر الى رجله ولا يجوز له ان يصلي كذلك **الكبرى**  
 اذا اكتشف بايمن شرة وعانة ان اكتشف ربه فسدت صلوة والمراد  
 من وحول جميع البدن **القائمة** والظاهر بانفراد عورة يمين المرأة وكذا  
 البطن وكذا القدر **الحج** اذا وجد العار جسيما او ساطعا عليه فلا يصلي  
 عريانا وكذا ان يستر عورتها بالخشيش واوراق الترع **الفتا**  
 كل عضو عورة اذا انفصل من كونه انظر اليه فيه وجننا اصحابنا انه لا يجوز

وكذا اشعر الله اذا حل **الفتا** قال ابو حنيفة دراع الا انه عورة كبطنها  
 وقال ابو يوسف ليس بعورة **السر** العار اذا كان بخرقة من الكتف  
 فانه يسأله فانه لم يعط عليه عريانا **الباب** لو كان له ثوبان في احد جانبيه  
 فوق الذراع وفي الآخر ذراع من يمينه في الذراعين من قدر الذراع  
 ولو ان احد هاتين درعينه والآخر قد رثته ذراع من يمينه في يمينها  
 من والا فضل ان يصلي في الذراعين من اقل وكذا اعتبار الخفيف **م**  
 ولو صلي في ثوب وعنه انه نجس فلا يرفع يمينه من طاهر يجوز صلاة بخلاف  
 التقيد **جامع الجوامع** تحريمه على الطاهر ثوب والعورة او لا يجوز وكل ما صلي  
 في الاول جاز وروى في **التيه** سالت ابا الفضل الكوفي عن عمار لا يجزى  
 الا ثوب قال يصلي فيه وليس هذا كالثوب النجس قال الحسن بن علي الرضا  
 في عريانه لم يكن مع الا ثوب وباج وثوب كرايس فيه نجاسة اكثر من  
 قدر الذراع يصلي في ثوب التبرج م وان كان موضع قد يدركه طاهر او  
 موضع انه وجهه نجسا قال ابو حنيفة يسجد على انفه او رجليه ويجوز صلا  
**في الفتا والمختص** بالصحيح م ومنه ما لا يجوز ان اهر كان بجنت عذري  
**القدر** وروى عن ابي حنيفة في هذا الفصل روايتان روى محمد عنه انه لا يجوز وروى  
 ابو يوسف عنه انه يجوز فانه اعاد تلك السجدة في الصلوة في مكان طاهر  
 يجوز وان كان موضع ركبتيه نجسا ذكر الزهري في نظره ان في طاهر رواية  
 الاصول لا يجوز صلاته وقال الطحاوي يجوز وذكر الشافعي في مشرجه اذا  
 كانت النجاسة في موضع الكعبين او الركبتين جازت صلاة عندهما  
 خلافا لزم **الغاية** وطهارة موضع الركبتين ليست بشرط عند جميع  
 المتأخرين وفي الفتا ابن سنان عن ابي يوسف في الايام اذا سجد على دم او  
 وضع يديه او ركبتيه على لا يفسد الصلوة عند ابي حنيفة وعند هاتين سجدة  
 عليه بعد ما دام وضع يديه او ركبتيه **الحذامة** واختار الغاية ابو القاسم انه



لا يجوز **الحج** وعبد الفلورم واذا كان موضع احد القدمين نجسا فالعظم  
 والاصح انه لا يجوز فانه وضع القدم التي موضعها طاهر ورفع التي موضعها نجس  
 جازت صلاة **الغاية** لو بسط كعبه على النجاسة وسجد عليه اختلاف المشايخ  
 قال صاحب جامع الفوائد من استاذ ان الصحيح انه لا يجوز **النيمة** سئل  
 عبد العزيز بن احمد الحلي عن يمينه في مكان نجس فاسل طرفة سروده  
 فقام على ذلك سجد على كعبه فاجاب بانه يجوز وسالت عن يمينه بن محمد  
 وحمير ابو ريفع لا يجوز **الحج** البساط اذا اصابته نجاسة ولا بد من رفعه  
 الى موضع يجرى ان يخرج يمينه قبله فيصير في الموضع الذي اصابته فليد  
 طاهر **وفي رواية** العلاء بن يوسف في جبة مبسطة اصابها دم قدر الدرهم  
 وخلص الى الباطن ولو جمع كان اكثر من قدر الدرهم فصلى فيه جازت صلاة  
 عليه خلاف ما اذا كانت في خشبته **الغاية** ولو نبت في العلى السفل  
 نجاسة وصلى على الطاق الا على كعبه ولو كان الصلوة ريفعا فليصلي  
 النجاسة ان كان يحكي ما كنه لا يجوز الصلوة **عبد** ولو صلى على موضع نجس  
 وفرش عليه قام عليه ما جاز ولو كان لا يسما لا يجوز ولو قام عليه كعبه  
 وعلى نعله نجاسة جاز عذقه خلا لا يوسف ولو كان لم يخرج  
 رجليه وصلى فيها ان كان واسعا فهو على اختلاف ما كان فيها لم يجوز  
 بلا خلاف وفيه خلاف بلا خلاف **واقعات** **الحج** من يخرج  
 تحت ثياب نجسة ان كان بحال لا يبسط تحت شيء الا نجسة من ساعته  
 ان يصلي على حاله ولو كان نجاسة لم يجز مثله **الحج** من اراد صلاة **الحج**  
 ولو صلى المكتوبة وعنده ان قبل الوقت ثم طرأ له كراهة في الوقت قالوا  
 لا يجوز ويخاف عليه **شرح** **الحج** ولو صلى في جوف الكعبة  
 اجازت بحيث كانت وجوههم سواء كان وجهه الى طرفة الامام او وجهه الى ان  
 هذا المذكور لان في استقبال الصورة الصورة في الصلوة ولو ان مريضا

لا يقدر ان يكون وجهه الى القبلة وليس كنهه احد **الطهارة** او كان ولكن  
 بغيره التحول بجنبه صلاة حتما **شرح** **الحج** **الطهارة** كانت صلوة او  
 تطوعا مائة كان المصلي مستنكبا كنهه في مطلق الصلوة وفي صلوة التراجع  
 كنهه ايضا مطلق النية على ظاهر الجواب وبه اخذ عامة المشايخ وكذا في  
 سائر التن **وفي الاصل** **الحج** **الذخيرة** والا حيا طرفة السن اربع الصلوة  
 ما عدا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر في باب الحديث اذا قدر بالامام  
 ينور صلوة الامام ولا يعلم ان الامام في آية صلوة في الظل او في الجملة اجزائه  
 ايها كانت وانه ينور صلوة الامام لا يجوز بالاتفاق ذكرتمس الاية التي  
 انه ينور صلوة الامام جاز غزيرة الغاية وعزيرة الصلوة وعزيرة ارجسته  
 وانه ينور الشروع في صلوة الامام اختلف المشايخ فيه قال بعضهم بخبر **وفي رواية**  
**الحج** **النيمة** سالت والير عن قال نويت ان اصلي اربع ركعات مكان  
 ركعات بل يصير ركعات في الصلوة فقال قدام ويجزى **الذخيرة** اذا نوى  
 النظر وسلم على راس الاربع جاز طرفة ولغت نية **الغاية** لو اصاب  
 بمصلي النظر في التطوع وافقه ثم افقه ربه في النظر وصلى خرج عن عهده **الحج**  
 اذا قال صلى الله عليه ان اصلي هذه الصلوة التي يصليها الامام تطوعا والامام  
 في النظر فدخل موثقه ثم ذكر ان عليه النظر فدخل معه في النظر وصلى لاشي **الحج**  
 قال ابراهيم بن يوسف لو صلى ما خلا اجره وعليه الوزر وقال بعضهم كيف  
 وقال بعضهم لا اجر له ولا وزر عليه وهو كان لم يقبل **الذخيرة** والرواية خلا  
 عن الناس لا يقبل ولو كان مع الناس يقبل فاما لو صلى مع الناس  
 كسبها ولو صلى وحده لا يكسب فلو تاب اصل الصلوة دون الاحاد ولا  
 يدخل الزيادة في القدم **الذخيرة** ولو اراد ان يقبل او يقرأ القرآن ويخاف  
 ان يدخل عليه اربا فلا ينبغي ان يترك لانه ارجوهم ممل سجن ان يحكم  
 بساكنه في نية بعض المشايخ قالوا لا بعضهم قالوا لا يستحب **الحج**



الستة التي في الصلوة ركنها ركعتان والركعة والركوع والتسليم  
والاستقبال بركن اليمين والركعة الأخيرة **وفصل في التحويم**  
قال ابو جعفر يستقبل بطهارة كفة القبلة **الحاوي** وقال بعضهم جعل يمين كل  
كف الى الكف الاخير ومنه اصابعه ويضعها اذا استقر في موضع  
المحاذاة الا بيمين يمينه الا الذين يكبر قال شمس الاية الله عليه  
عامة مشايخنا **الطبري** والامة كالركعة في رفع اليدين والركعة في الركوع  
والتسليم والقعود **الحاوي** يجوز التحريم بجميع الاسماء الحسنات والتكبير واليام وعنه  
محمد وعبد الرحمن ان الامة عليهم السلام كانوا يفتحون الصلوة  
بلا اله الا الله **المختار** وفيما هم جلوسهم ولو قال الله اكبر روي عن ابي يوسف  
انه يصير شرا عا لانه اكبر لغة في التكبير **التي** سمعت ابا حامد ولو قال  
اكبر شرا عا بقوله الله ويفد بقوله اكبر ثم ان محمد ذكر انه  
اذا افتتح بالتسليم والتسليم ان يصير شرا عا عند ما لم يذكر الله  
مل بكبره ذلك عنه مما قد خلفه المتأخر قال بعضهم بكبره وقال بعضهم  
لا بكبره والاول اصح **م** واذا قال استغفر واعوذ بالله او انا لله او لا حول  
ولا قوة الا بالله او ماشاء الله لا يصير شرا عا ولو قال يا الله يصير شرا عا  
عنه مما دلو قال انه اكبر بالكاف يصير شرا عا لانه العرب تبدل الحاء  
بالحاف ولو قال اللهم فقد اختلف اهل التحويم قال البصريون يصير شرا عا  
وقال الكوفيون لا والاول اصح **شرح الطحاوي** ولو كبر بالفارسية او بكبر  
عنه الذبح اولى به عند الاحول او بآل الله سوا كان بحسن العوبة  
او لا جاز بالاتفاق **التمهيد** وكذا الامة يجوز ان تقام وعليه المختار  
لوسج بالفارسية في الصلوة او دعاؤه او تعوذ او مل او تشهد  
او صلي على النبي صلى الله عليه وسلم فيها ذكر الشيخ ابو نصر الفارسي في ادب  
الحكيم ان كان ارسل خلفه او اراد ان يركب فبذلك لا افتتاح ينبغي

ان يشع في صلوة الامام قبل ان يقرأ ثلث آيات وان كان غائبا  
انه يشع قبل قراءة سبع آيات او ركع وقال بعضهم اذا اراد ركعة او ركعة  
الا في بيعة مدركا فبذلك ان افتتاح وهذا اوسع للناس **الحاوي** **الصحيح**  
**الحاوي** قال القتيبي ابراهيم المستحب ان يكون افتتاح التضرع بصلواته الامام  
من قوله الله اكبر وبها فخذ **وفصل في القراءة** **م** وان شئت القراءة والتسليم في  
الاخيرين لم يكن عليه حرج ولم يكن عليه سجدة التسوية كان سائبا لكن  
القراءة افضل هذا **الحاوي** في الروايات **الحاوي** في غير اية حيث ان قراءة الفاتحة  
في الاخيرين واجب ولو لم يكن فيه لونه كما عليه كان سائبا وان كان سائبا  
بسجدة التسوية **التي** ولو قرأ في صلواته بسم الله الرحمن الرحيم لا غير تجوز صلا  
يعني عند اية حيث **التي** سئل ابو الفضل عن من شاع في صلوة بكبر فيها بالقراءة  
وليس احد بعد ربه فاختار المحقق وقار الفاضل ثم دخل في صلاة جماعة  
احد بالسورة ام تخافت قال انه فقد الامانة **الحاوي** اذا كان متروكا كان  
صلوة تخافت فيها تخافت وان جهر بكونه ميام واما التواضع فلا يخلوا  
اما ان يكون تواضع اليها او تواضع اليها فانه كان تواضع اليها كبره الجهر  
فيها واما تواضع اليها فلا بأس بالجهر فيها لكن الافضل ان يكون بين الجهر  
والاخفاء **وفي كفاية الشيخ** واما في التطلع في النمارق فانه تخافت بالقراءة  
الامة عذر وهو ان يكون هناك من تخافت او يبعد التواضع في ذلك  
لرفع التواضع او لغيره الكلام ولا يجب سجدة التسوية **المختار** والسنة  
ان يقول بياض الكتاب ثم من ثنتين الى ستين انه في اركعة الاولى  
من الفجر في اثنتي عشرة من ثنتين الى اثنتين **التي** اذا كان يود العزة وقت  
مكروه فالتواضع ان يستوي في القراءة المستوية لانه نص في الكتاب  
ان لا ركعة في نفس الوقت **الحاوي** في فضل التواضع **م** **الحاوي**  
ان يقول في كل ركعة بياض الكتاب وسورة فاتة ولو قرأ بعض



السورة في ركعة بعض مشايخنا قالوا كبره لانه خلاف ما جاء في **الآثار الغنية**  
 وكانهم ارادوا بذلك سورة قصيرة مودعهم اصحابنا انه لا يكره **الظاهرة**  
**الصحيح** **الحديث** لا يكره ولكن ينبغي ان لا يفعل ولو فعل لا بأس به ولو قرأ في  
 الركعتين من وسط سورة او من آخر سورة افرق فلا يفعل سورة ذلك على  
 موطنه الرواية ولكن لو فعل لا بأس به وقال بعضهم كبره وقال بعضهم لا يكره  
**الظاهرة** قال شمس الآلية **الصحيح** ولو قرأ في الركعة الاولى من آخر سورة  
 وفي الركعة الثانية من وسط سورة او سورة قصيرة كالقرآن من الرسول في ركعة  
 فعل هو انه اهد في ركعة لا يكره **الحديث** ثم القراءة على ثلثة اوجه في التفسير على  
 السجدة والرسول والتدبر ما هو فاد في التراجع بقراءة الآية التي  
 بين السجدة والسجدة وفي التوافق بالنيل لان يسبح بعد ان يقرأها  
 وذلك مباح الا بربان ابا حنيفة كان يحتم القرآن في السجدة واحدة في ركعة  
 واحدة وينبغي ان يفتح السجدة في السجدة بآية الرحمن والجنة ويحكم كونه  
 اذ اجمع بين السورتين في ركعة رأت في موضع انه لا بأس به وذكر شيخنا  
 انه لا ينبغي لان لا يفعل هكذا على ما هو ظاهر الرواية واذا اجمع السورتين فيهما  
 سورة واحدة في ركعة واحدة يكره **الذخيرة** بالاتفاق م وان كان في الركعتين  
 فانه كان بينهما سور لا يكره اصلا **السنة** سئل ابو الفضل عن قرأ في السجدة  
 في الركعة الاولى بت وفي الثانية اذا جاء فقراءه قال انه بعد ذلك يكره وذكر  
 القاضي الامام ابو بكر ان يكره في الركعة الاولى في السجدة **الذخيرة** او قرأ في  
 الاولى من التطوعات المعوذتين وفي الاخر من سورة الاخلاص  
 لا يكره **البنية** سئل عليه برح احد من رجل قرأ في الركعة الاولى من السجدة سورة  
 الفلق وفي الثانية قل هو الله احد قل يا ايها الضمير ان كان عليه ان يقرأ  
 قل اعوذ برب الناس قال نعم سورة الاخلاص **الذخيرة** ثم يحتمل ان  
 في السجدة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى ولم يكسب لم يقرأ في الركعة

الثانية يقرأ فاتحة الكتاب وشيئا من سورة البقرة لانه النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال خير الناس الحالم بالمثل **الحديث** **الصحيح** ان رعاية ترتيب المصاحف لازمة علما  
 باجماع الفقهاء لكن لا يجب التوسيع في هذا الترتيب م واذا كرر آية  
 واحدة مرارا فانه كان في القتل الذي يفيده هذه فذلك غير مكره وان كان  
 في الترتيب فهو مكره وهذا حاله الاختيار في حال العذر والنسب فلا بأس  
**الحديث** وقراءة القرآن بالعادة السبعة والروايات كلها جائزة في كل ركعة  
 ان لا يقرأ بالقرآن العجبة بالامالات والروايات الغريبة لانه بعض الناس  
 يحبون وبعضهم يكرهون وبعضهم يخطون وبعضهم يقرأون  
 ما لا يعلمون ولعلهم لا يعرفون في التمام والشفا ولا ينبغي للامة ان  
 يكلوا العلوم على ما فيه نقصا وبهم ولا يقرأ على راس العلوم والجمال والقرآن  
 واجمال مثل قراءة ابي جعفر المديني وابن عامر وعلي بن حمزة اكله حاشا  
 له بينهم فقلهم يستحقون او يضحكون وان كان كل القرات والروايات  
 صحيحة فليجوز في مشايخنا اختاروا قراءة ابي عمرو وحض عن عاصم م قال  
 ابو حنيفة يطول الركعة الاولى من السجدة الثانية في ركعة الظهيرة وقال محمد بن  
 ان يطول الركعة الاولى على الثانية في القلوات كلها **الحديث** وهو المأخوذ للفقهاء  
 ان كتب القرآن ونفس كل حرف وترجمته تحت روي عن الشيخ الفقيه له  
 جعفره لا بأس به في ديارنا وانما يكره في ديارهم لان القرآن نزل لغتهم واداءه  
 في صلوة شيئا من التوراة والاكسيل التوراة لم يحو صلاته سوا كان حسن  
 القرآن او لا حسن وقال شمس الآلية وجدت في بعض النسخ ان كان قراءه  
 منها موديا للغة الذرية القرآن يجوز في قول ابي حنيفة وكثير من مشايخنا  
 اختاروا هذا القول وان لم يكن موديا للغة الذرية القرآن لا شك ان يجوز  
 صلواته ولكن هل تفيد نظرا علم انه هو التوراة الذي نزل عليه موسى  
 عليه السلام لا تفيد لانه بمنزلة الشيخ الا ان يجوز في ذكره في نفسه لانه



كلام الناس وشبهه من شايخنا اختاروا ما حكمه الله بالآية أنه نظر  
 من التوراة موافقا لمعنى القرآن جازت صلواته قول الخليفة لأنه البقرة عمة  
 للمعنى **الطهية** فإنه كان لا يدري معناه ففعله لأنه لا يؤمن بما حوته أهل  
 الكتاب ولو قرأ ما يحكي رسول الله صلى الله عليه وسلم من ربنا عز وجل من قوله الصوم  
 وأنا أجزيه لا يجوز من فانه قرأ في الأولين بنسخة الكتاب وروى التوراة  
 قرأ في الآخرين النسخة والتوراة **المجامع الصغرى** وجدها في بعض النسخ  
 بعد التوراة وهذا **المخلاة** وغيره لا يوسف بجده بالسورة وروى النسخة  
 وغيره لا بجده بها **الغاية** اسمها بنسخة النسخة بجده بالسورة وروى النسخة  
 وهو المختارم وغيره لا يوسف لا ينفى السورة فانه أراد ان يقرأ السورة  
 وهذا في الآخرين ويزك النسخة وينزل كسب بالخيار قبل هذه القراءة  
 النسخة فيها ما يفي على خير ولا اذلا مله ذلك لم يذكره في الكتاب  
 وشايخنا يكتفون منهم من قال لا يقرأ النسخة لأنها لم تكن عليه في آخر  
 وهو ان شبهه بنسخة من قال ليس ان يترك النسخة ما ينفى  
 السورة بعد النسخة كما هو سنة القراءة في الصلاة **الحج** ولو لم يقرأ النسخة  
 والسورة في الأولين قضاها في الآخرين **م** وما يتصل به من النسخة في الكتاب  
 في الركعة الأولى والثانية وقراء السورة ثم ذكر قراءة النسخة ثم السورة كذا  
 ذكر في الأصل وروى الحسن غير الخليفة أنه يركع ولا يقرأ النسخة **الحج** ولو قرأ  
 في الأولين من الأربع قبل النسخة والسورة في الآخرين النسخة فقط  
 وركع ثم ذكر في الركوع رجع وقراء النسخة والسورة وأنه رفع رأسه من الركوع  
 ثم لا يقرأ السورة **التي** سبيل الله غير رجل ساء له من قراءة النسخة  
 أم لا وهو قائم ويعرف أنه لم يقرأ السورة بعد الأولى في حق ان يترك النسخة  
 ويقرأ السورة أم يقرأ النسخة ثم السورة فقال تجزى ذلك ويغني على ما يقع  
 في رواية وأنه لم يثبت له ان يقرأ السورة لا غير سبيل عنها يوسف بن محمد

فبالأولى ان يقرأ النسخة ثم السورة اذ لم يثبت له ان يقرأ النسخة عنه  
 وانصواب ما ذكره محمد لأنه الرخصة ذكره كذا بالسجدة ما روي بين البقرة  
 والواجب فعليه ان يأتى به احتياطا لأنه للموجب ترك الواجب قراءة النسخة  
 واجب عندنا واتباع درجات تكرار النسخة ان يجعل بغيره ثم اذكر القراءة  
 في الركعة الثانية بغيره بالاجماع **نوع في ذلك القاربرم** ذكر حرف مكان  
 حرف عيسى جمين الأول ان لا يخرج الكلمة بحرف البدل من النسخة التي كان  
 دفعها ان هذه الكلمة مع حرف البدل توجد في القرآن كوان يقرأ بالمون كما  
 يعلمون وما استشهد بذلك في هذا الوجه لا تفيد صلوة بجمل كذا ابتداء  
 من هذه الكلمة والثانية لا توجد الكلمة مع حرف البدل في القرآن وأما على قسمين  
 الأول ان يكون مع موافقة في المعنى كوان يقرأ تيا مكانه قوله توبا او يقرأ  
 وثمة على قسمين الأول ان يكون مع موافقة في المعنى انما يكتب التبا بين  
 او يقرأ كونا تيا بين وفي هذا القسم لا تفيد صلوة عند أبي خنيفة ومحمد فقا  
 لا يلبس يوسف ويحذر هذا القول الاياه طليم لا تفيد صلوة القسم الثاني ان  
 يكون مع مخالفة المعنى كانه يا بالطاء مكانه الفاء او على العكس **المخلاة**  
 تفيد صلوة عند أبي خنيفة ومحمد وعند عامة المشايخ كانه مطع البس في  
 ومحمد بن مسعود لا تفيد صلوة ان يقرأ ان يفسد وهو قول عامة المشايخ  
 واستحسن شايخنا وما لو بعد الفاء للضرورة في حق الصلاة خصوصا  
 للجمع وهذا في الحروف المعانية في الخروج اما المتباعدة فقد تغير المعنى كوان يقرأ  
 بنسرك مكان نسر ك تفيد **النظيرة** كل ما بعده طاء كالقاراد وعين  
 كالنفس او عين نحو صلوة وكل سين بعده قاف نحو سلقكم سقوا  
 نحو سقوا ونحو يجوز ان يبدل مكانه الصاد سين مكانه السين صاد واما  
 الصاد التي بعده ما اذال فانه كانت الصاد كذا نحو بعد يجوز ان  
 يقرأ بالسين او بالراء وكل ما دونك نحو القم لا يجوز ان يقرأ بالسين



ولو قرأ نفسه ولو قرأه احد بالثقة **التي** ولو قرأ لم يثبت نفسه ولو قرأ  
 سجد مكانه مسجد في لغة بني اسد يجعلونه اجماعا ويقرونه ولا تقر به هذه  
 الشبهة م فالحاصل ان الكلام مع حرف الباء اذا كانت لا ترفع في القرآن  
 والحوافز من مخرج واحد وبينهما قرب المخرج وكذا ابدال احد الحرفين في الهمزة  
 لا نفسه عند بعض المتأخرين وعبد القدر وكذا في ان لم يقرأ بك ذلك الا  
 ان فيه بوجوه عدة كانه مكانه الضاد او الراء المحض مكانه الهمزة والصاد  
 مكانه الضاد ولا نفسه عند بعض المتأخرين ولو قرأ في الجاهلية لا نفسه عند بعض  
 المتأخرين وان قرأ الحمد بالهاء تفادى كانه يحكيه فيسقط ان يقرأ  
 لانه الهاء تبدل في الحار في حال حدة ودمية **واقعات** **التي** في تراجم  
 ازجيم النجاشي بالهاء او سمع انه من حمزة بالهاء ان كان يحكيه انما يسهل  
 والهاء في لغة بني اسد ولا يقرأ عليه فصلا جازية وان ترك الاجتهاد فصلا  
 فاسدة وان ترك جمده في بعض عمره فلا يجوز ان يترك في باقية عمره  
 ترك فصلا فاسدة م واذا قرأ القدر بالسين يحكيه الشيخ الامام  
 نجم الدين النيسابوري لا نفسه وهكذا يحكيه الشيخ الامام ابي بكر الترمذ وكذا لو  
 قرأ اهدنا الطريق بالفاء المتوقفة او السقيمة بالفاء الهلالية لا نفسه لانه في  
 بوجوه عدة **التي** **سئل** عن علي بن احمد عن قرأ اهدنا الطريق قال نفسه صلاة  
**الذخيرة** ولو قرأ رعدة الشئ والسين او اذا جاز سرة قال نفسه بعض  
 المتأخرين من شايخنا لانه يغيره **سئل** عن خفي المصنف في هذا الاصل **الطبعة**  
 ولو قرأ الصالحين بالسين قال بعضهم **التي** **سئل** عن علي بن احمد  
 عن قرأ اللهم صل على محمد بالسين فقال نفسه صلاة **التي** لا نفسه **التي**  
 ولو قرأ نفسه بالياء نفسه ولو قرأ نفسك بغير ياء او يوسين بالياء  
 اذ شئ عليك لا نفسه ولو قرأ وتكون عليك بآخرة في نفسه ولو قرأ تخضع  
 نفسه ولو قرأ تسجد بالسين نفسه ولو قرأ تخضع بالياء لا نفسه ولو قرأ بالكاف

لمنحى بفتح الحاء لا تفادى والاعادة احوط **التي** ولو قرأ بالسين  
 بالياء او بالسين وكذا في كونه لا نفسه **الحج** ولو قرأ فاذا قرأ مكانه  
 قرأت قال صاحب الكتاب لا نفسه انما شاء الله تعالى ولو قرأ لا تزل يقرأ  
 مكانه لا نفسه لا نفسه ولو قرأ سبحان الله بالياء نفسه **فيها** اذا قال  
 مكانه الضاد وظاهر اختلاف المتأخرين فيسقط في حق الغيبة بالاعادة يقول ابي  
 مطيع وفي حق العلوم بالجواز يقول محمد بن سديد في الدخيلة في نفسه  
 في رخصة في موضعها **المتن** ولو قرأ قل اعوذ بالياء لا نفسه **النوار**  
 ان كان منكر ان يقرأ بالياء **التي** **سئل** عن علي بن احمد والدي  
 عن قرأ اياك بغيت هل نفسه قال لا نعم وسلا عن قرأ غير المقدوس فقال  
 لا نفسه وسات البقاء عن قرأ ان محمد رسول الله مكانه انشد قال  
 بعد الفقرة الكلام فان قرأ ما بعد ما بعد التسمية في الفقرة الاخيرة لا نفسه  
 ولو قرأ في الفقرة الاولى نفسه **فيها** ولربما يقرأ يقولون في صيغة العذاب  
 سجد العذاب وليس لغة يجعلونه انما لغة اخرى مكانه قولك كانه انشد  
 اصطفاك وملكك اصطفاك وملكك شئ وسعد بن تميم لغة يقولون وملكك  
 وجو مكانه وجده وليس وتميم يقولون مكانه كسفت فسفت ففعل في هذا اذا  
 قرأ في صلاة ذلك لا نفسه **سئل** عن علي بن يوسف نفسه اذا كان في نفسه  
 ليس بقراءة واجمعا ان كان قرأه لا نفسه **فيها** **سئل** عن زين الشجر  
 البجلي عن قال في ركوع سبحان ربك العظيم قال لا نفسه فيقول لو قال  
 سبحان ربك العظيم قال نفسه وذكر محمد بن الفضل في فتاواه ان ترك  
 ليس في لغتهم جاء انما في لغتهم جاء فاذا قرأ ترك مكانه الحاء قال لا نفسه صلاة  
 لانه لا يمكن اعادة الحاء الا بمقتضى فصارت هذه لغة وكذلك قال في  
 كل العج لا يمكن اعادة حرف الهمزة وجهه وسئل ابو عبد الله عن قرأ في صلاة  
 وبناك الحمد فقال لا نفسه لكان وسئل عن يفتي في قراءة وقد ضاع



وقت صلاة ولا يقدر على اصلاح كنهه ايضا هكذا ام يقدر ولا يقدر فقال  
 بل يصلح كنهه ثم شرع في الفتوة وسئل مرة اخرى عن ذلك فقال يصلح ولا يقدر  
 او سئل جاز الله عز وجل علمه بنب صلاة لبعض ما علمه بامرهم بالعادة  
 لا خلاصهم فيه ايسر ذلك قال لا يسر ذلك بل يجب العمل في ذلك بما يقدر **كجواز**  
 امام مل تربخ فتور فامرهم الشيخ ابو بكر محمد بن ابراهيم بالعادة **في يوم** يستبد  
 الناس بالتسليم وانتا يستترت ولو قرأ بالتسليم والطاهر فان بعضهم لا  
 تفد ومن يفضل الله قرأ بالطاهر لا تفد حرموا قرأ حرموا بالتسليم لا تفد  
 والتسليم والزيتون قرأ بالطاهر والطاهر تفد **لغة** اطلع قرأ التمسك بالتسليم  
 لا تفد فرض عليك التمسك قرأ بالطاهر تفد لئلا خالفوا بالتسليم لا  
 وكذا لو قرأ تسليما بالتسليم لا تفد اذا زاد حرموا غير النظم والحكم ولا يفتح  
 الميعة كما في قوله وانتا الا بغير مشقة كما كانت لا تفد وقد كنت  
 في مصحف عثمان في العنكبوت وما خلق الله السموات بزيادة واودع في النجم  
 ان ذلك واسع العفوة وهو اعلم بكم بزيادة واودع في اقرب نعمة من عندنا  
 وكذا في بخير من شكر بزيادة واودع في المتحفة وشكرهم بالبودرة  
 بزيادة واودع في حرموا تفد النظم وتفتح الميعة كما في قرأ ليس والتسليم  
 الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة واودع في وما ودعك ربك بزيادة  
 واودع في وان سبيكم لشيء بزيادة واودع في بعض من اجابنا اخاف  
 ان **تفد التنازل** الا لشيء الذي يخذلنا عن التسليم فيقرابهم  
 بان لا يطأ وعل عليه غير ذلك مل يجوز صلاة فانه روي ابو القاسم انه  
 قال السند التنازل لا يفتح بالقراءة فكونه اجلك من قوله في الفتوة قبل  
 هذه القارير او لو قرأ في غير الفتوة ام لا قال انه كان عندنا عبد الله بن  
 بغير كلام اخره كلام الناس لا ينبغي له ان يقرأ فانه قرأ في الفتوة تفد  
 صلاة وهو يقرأ ذلك غير ما جاور **الولاء** اذا قرأ بسم الله بالتسليم

او بان وهو الاصح ولا يطأ وعل لسانه غير ذلك فانه كان فيه تبدل الكلام  
 تفد صلاة ولو قرأ خارج الفتوة لم يكن ما جوار **ام** وكذلك من  
 يتفد في غير مواضعه ولا تفد مواضعه لا ينبغي له ان يقرأ وكذا من يتفد  
 عند القراءة كثيرا **الحج** وما يجز عليه السنة الف والاربع مائة الخطا اليك  
 منه اول الفتوة اليه اخرها كما شئت من واليمين والياك ناه وياك  
 تسليم الله انتا فليجواب الفتوة والحسنة ما واوله التسليم  
 والتسليم لا لا اصلاح بالليل وانها روي لا يطأ وعلهم لسانهم جازت صلاتهم  
 كسائر الشروا اذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب والقيام والقراءة والركوع  
 والسجود والتعوذ والتوجه الى القبلة اذا حصل العجز عنها جازت  
 صلاة فلكل منها واذا ترك التسليم والحمد فسد صلاتهم كما اذا ترك  
 سائر الشروا في الفتوة وانما يجوز صلاتهم بغيرهم عن اصلاح ذلك فصار  
 بتلك الاثناء لفتهم ولسانهم كانهم قرأوا القرآن بلغتهم **من الفصل الثاني**  
 في ذكر كل مكان **التنازل** سئل ابو بكر عن قرأ في صلاة ذاك التدار  
 الاخرة قال تفد صلاة لانه اية بالتسليم في القرآن قال الفتوة ولو قرأ ذلك  
 التدار الاخرة ينبغي ان لا تفد لانه في القرآن كثير وان كانا اختلفا  
 بناء على ان كان يختم آية الرحمة بآية العذاب والعكس اذ اراد ان يقرأ الرحمن  
 علم القرآن فقرأ الشيطان اذ ان يقرأ الشيطان بعدكم انتم قرأ الرحمن فيل  
 قوله ختمه محمد تفد وعلى قوله لا يفسد لا تفد اذا لم يقصد ذلك في  
 على لسانه غلطا ويحتمل كانه ابتداء بكلمة من كلمات القرآن وبه كانه يفتح الشيخ  
 ابو الحسن وهو اختيار محمد بن مقاتل الرازي وقيل في المسند على قول  
 ابو يوسف روايته **الطهارة** قال روي عنه وهو صحيح عنه بانه اذا وقف  
 ثم استلم لا تفد وان وصل نفسه **الحاجة** والصحيح موافق **والعبادة**  
 ومن العلماء من يوجب الف والتسليم الميعة وفرد من ان يكون قرأنا وعليه



الفصل **الخامس** ولو قرأ في موضع ما يخلو مكانه ما يخلو نفسه ولو قرأ في مكان  
 أنت العزيز الحكيم مكانه الكريم لا تفرد قبل نفسه وبالأول نية ولو قرأ في  
 ادعى مكانه احد لا تفرد **الخامس** رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة  
 كالمسلمين قال لا يقطع من الواجب كل صلاة تقرب اليه في التوابع بان قرأ  
 ان الله لا يغير ان يكون مكانه يشرك او يغيره الا ان كان مكانه مكانه  
 ولا شك فيه مكانه لا يرب لا يغيره عند الله عند الله وعند الله وعند الله  
**القصاص** او قرأ او قرأ في مكانه او قرأ في مكانه لا تفرد وهو الاصح في المصنف  
**والفصل السادس** انه قرأ في موضع ما يخلو مكانه ما يخلو نفسه ولو قرأ في موضع  
 غير ما يخلو مكانه غير ما يخلو مكانه قال ابو حنيفة اذا قرأ في الصلاة  
 غير ما يخلو مكانه فصلاته فاسده وهو قول ابو يوسف وقول  
 وروى ايضا غير ما يخلو مكانه غير ما يخلو مكانه سمعت ابا يوسف يقول اذا  
 قرأ في الصلاة في الصلاة بغير ما يخلو مكانه او يخلو مكانه ليس في المصنف  
 فانه الصلاة لا يجوز وروى عبد الله بن الفضل عن عاصم بن يوسف كان  
 يقول في الصلاة ابن مسعود في الصلاة فسدت الصلاة والمناخرون  
 من مشايخنا قالوا هذا اذا لم يثبت برؤية صحيحة مستنده اليها او الي  
 احدها وانما وجد ذلك في المصنف لان يجوز وجوده في المصنف لا يثبت  
 قرائتها ولا يجوز العمل بما في المصنف اذا لم يوجد لها رواية اما اذا ثبت  
 برؤية صحيحة مستنده اليها فلا تفرد ذكر بعض المشايخ انه اذا قرأ  
 بغير ما في المصنف المعروف بالايدي يرضى في المصنف نفسه صلاة  
 اذا لم يكن دعاء او تناء وانما اذ يرضى ما في المصنف لا تفرد عليه فيهما وفيه  
 على قول ابو يوسف الصحيح من الجواب انه اذا قرأ بما في مصنف ابن مسعود  
 ونحوه لا يثبت من قراءة الصلاة اما لا تفرد صلاة لانه اذا لم يثبت  
 كونه قرائن ثبت قراءة شاذة والمفرد في الصلاة اذا كان قراءة لا يثبت

فساد الصلاة وما روي عن الآية اول الفصل ما روي اذا قرأ ولم يقرأ  
 معها شيئا فانه في مصنف العامة تفرد صلاة لترك قراءة ما في مصنف العامة  
 لا لقراءة ابن مسعود في لوقر مع ذلك شيئا فانه في مصنف العامة قد يركون  
 به الصلاة جازت صلاة **والفصل السابع** في حذف حرف التثنية  
 سئل ابو حنيفة عن قراءة ويقال بعدك بغير ما يقال لا تفرد وانما غير  
 اليه نفسه عند عامة المشايخ نحو ان يقرأ واذا قرأ عليهم القرآن لا  
 يسجد ونحو ذلك لا الاية بانه لو تعد ذلك مع علمه واعتقده بغير ما كان  
 مخطيا تفرد صلاة **والفصل الثامن** في الوقت الاخير او اول  
 حرفه كذا بكذا اخر بيان وصل كاف اياك بنون بعدوا يستعين او  
 كاف اعطياك بلام الكون او بالمفضول بعين عليهم وما يشبه ذلك  
 فيقول قول بعض العلماء تفرد ويحذف قول العامة لا تفرد **الخلاصة** اذا  
 قال سمع الله لمن حمده وصل الحمار بالتمام فالصحيح ان لا تفرد  
 وبعض المشايخ فصلوا فقالوا اذا كان يعلم القرآن كيف هو الا انه جاز على  
 سانه هذا لا تفرد وانما كان في اعتقاده ان القرآن كذلك تفرد صلاة  
 ويحذف هذا اذا قرأ اذا جاء نصرته بطريق الاستغناء **الحج** المصنف اذا بلغ  
 في الفاتحة اياك بعدد اياك يستعين لا يثبت ان يفتد عنه قوله  
 اياك ثم يسكت ثم يقول بعد ثم يقول اياك ثم يسكت ثم يقول يستعين  
 وانما الاكود الاصح ان يعقل اياك بعدد اياك يستعين وكان الامام السيد  
 النجيب ابو بكر الباقوي يقول اذا فرغت من القراءة وترى ان بكركوع  
 فانه كان انتم بانها فاقول صل بانه اكبر او في كقولك وكبره بكركوع  
 انتم بانها فاقول صل او في كقولك بانها فاقول صل او في كقولك بانها  
 وينص ثم يقول انه اكبر **والفصل التاسع** في ترك التثنية  
 قرار قل اعوذ برب الناس بترك التثنية ابا داود ان النفس لا تارة



بالسور تجتنب الميم او اياك بعد غير تشبه به قال بعضهم لنفسه لان اياض  
 فكانه قال فترك بعد **الحكمة** وهو المتحرر ولو قرأ من العلم من كذب على  
 انه يشبه به الدال اختل الشايع فيه **النجاة** قال بعضهم لا تفعل  
 انقورم ولو قرأ او شك من السور تشبه به الدال تشبه بلا خلاف  
**ومن الفصل العاشر** في التحسين في الاعراب ان غير المتحرر يقرأ هو الله الخالق  
 ابو المصطفى يفتح الواو وفتح الزا او قرأ وعيسى آدم رب بنصب الميم  
 وفتح الباء او قرأ واذا بفتح الهمزة بفتح الهمزة بنصب راء او قرأ من  
 الجنة وان سس يفتح الجيم او قرأ عا انه عنك لم اذنت لهم بكاف  
 وانا وقال بعض المشايخ لا تفعل هكذا ويقرأ بعض اصحابنا وهو  
 الاشبه **الحكمة** ويبيح **النجاة** والاعادة احوط **الظلمة** في نوادر مجوز  
 متاثر لو قرأ المسلم والمسلمين مكان الميم او ختم اية رحمة بآية  
 عذاب او على العكس وما اشبه ذلك خطأ ولا تفعل صلاة فانه  
 ذكر في صلاة فليعد الى ذلك الموضع وليقرأ **الحج** ولو قرأ وقتل داود جالوت  
 بنصب داود وفتح جالوت ينبغي ان ينطق صلاة **الرجبة** ولو قرأ اياك  
 بعد بكسر الباء لا تفعل وبالفصح تشبه **النجاة** ولو قرأ انه بفتح الميم  
 ورسوله بكسر اللام النعمان يفتح صلاة **الظلمة** والماخوذ من اصحابنا  
 يقولون الخطا في الاعراب لا تفعل الصلوة وعليه انقورم ورويت  
 عن ابي يوسف اذا كان في الاعراب نحو هو امام فتفتح عليه رجل ان  
 صلاة جائزة وهذه المسند دليل على ان ابا يوسف كان لا يقول بنف  
 الصلوة بسبب التحسين في الاعراب في الموضع كلها وعنه ابي يوسف ايضا  
 فيمن قرأ واذا بفتح الهمزة بفتح الهمزة بنصب راء لا تفعل وعنه ايضا  
 من من قرأ انما تشبه انه من جهاده العلماء بنصب العلماء لا تفعل صلاة **ومن**  
**الفصل الحادي عشر** في ادخال التانيث في سائر الله تعالى هل ينظر في الا

ان ما يهيم انه قال محمد بن علي بن محمد الاديب نفسه لانه انما يثب لا يجوز  
 ادخاله في سائر الله تعالى لا يجوز في قوله لم تعد ولم تولد ويكفي الشايع الامام  
 اياك محمد بن الفضل لانه لا يثب لانه لا يثب من فعل غيره ولا فرق في  
 ذلك بين التذكير والتانيث وبعض مشايخنا صحوا ما ذكره البعض فقالوا انما  
 لا تفعل في هذه الصلوة باضمار الكلمة وصار التقدير الا ان ما يهيم كلمة  
 كافي وجه القارة بالياء ليس له ادخاله بل اتيانه امره **والفصل السادس عشر**  
 في التفتيح في القراءات والالحاق به هو على وجهين اتم بغير الكلمة عن بعضها ولا  
 يوجب التفتيح اية تطويل الحروف حتى يصير كحرف حزين بل تحت تحسين  
 وتزين القراءة لا يوجب ذلك فساد الصلوة وذلك مستحب في  
 الصلوة وخارج الصلوة وان كان بغير الكلمة عن بعضها يوجب فساد الصلوة  
 لانه ذلك منهي **ومن الفصل السابع** في الاحكام المتعلقة بالقراءة **الملفوظ** لا يجوز  
 للمدة ان يعلم القارئ من الدعاء اذا قال ارجل اسم الله الرحمن الرحيم  
 فاذا اراد قراءة القرآن يتعوذ قبله واذا اراد فتح الكتاب كايتم التلاوة  
 على الاستعداد لا يتعوذ قبله لانه لم يرد قراءة القرآن الا بآية ان لو اراد ان  
 فقال الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله والا يقرأ في التعوذ ان  
 يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولو قرأ العوذ بالله العظيم او قال اعوذ بالله  
 التسبيح اعلم جازيكن لا يجب ان يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم  
 هو التسبيح اعلم لانه يكون فاصلا بين التعوذ والقراءة فلا يحصل القراءة بالتعوذ  
**الحج** الاصح انه يجوز ولو تعوذ وقراءته سلم عليه ان يقرأه عليه واجاب  
 المودع او سجع او مثل ذلك لا يجب ان يعيد التعوذ ولو اكل اكل عذائرا  
 بعيد وذكر السيد ابو القاسم الترمذي رآه يركب التسمية في سورة براءة  
 اذا كتبها وصلها بسورة الانفال اذا ابتداء بالتعوذ وليأت بالتسمية  
 وفيه دليل ان من ابتداء بآية الكرسي او شئ من القرآن او توسل الى سورة ينبغي ان

عنه



بالتسوية تبركا وتيمنا بها كافتتاح جميع الامور **التوازل** مثل متعادل  
 عن رجل ابتداء قراءة سورة براءة ولم يستم قال اخطا قال ابو القاسم  
 الصبيح قال محمد بن مقاتل ان الرجل اذا اورد ان يقرأ سورة براءة من سورة  
 من التور كان ما موربان يستعيد ويستعي فكذا تلك سورة براءة اذا اراد  
 ان يقرأ القرآن يستحب ان يكون على احسن حال فليلبس صالح ثيابا و  
 يستقبله كذا العلم كين يعظم وينبغي كمال القرآن ان تحتم في كل اربعين  
 يوما **السجدة** ينبغي ان يكون في كل سنة ختمها **البيت** واختلف الشيخ  
 في قارئ القرآن اذا اراد ان يصفى حقه الواجب بقراءة قال بعضهم تحتم كل  
 اسبوع قال الحسن بن زبارة كل سنة مرتين والاحسن فيه ان يعاد  
 في كل شهر مرة وباني ابو عصم **في قار** وسر قند ويكره الوداع عند ختم القرآن  
 في شهر رمضان كما لا يقرأ في كل سنة في صيد الله عم ولا علم للصحة ولهذا قال  
 ابو القاسم الصغار لولا ان يقول اهل هذه السجدة مننا عن الدعاء  
 لمستم مكن هذا لا ينبغي بل لا ينبغي ان يقال للصحة ما لا يعمون قراءة  
 قل هو الله احد مثل مرات عند ختم القرآن لم يستحبنا بعض الشيخ وقال  
 النقية ابو البقيت مذاتي استحسنوا من القرآن واكثر الامور فلا بأس  
**التوازل** قال النقية وبناخذ لانه ما راه المسكون حسنا فلو عند الله حسن  
 الا ان يكون الختم في القعدة **البيت** سبيل الوباء على سبيل القرآن وهناك  
 وعظا ايها السماع اولى قال الخطوط سبيل البقاء قراءة القرآن افضل  
 ام الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم عند طلوع الشمس في الاوقات  
 المنع من الصلوة فيها قال الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء والتسبيح  
 افضل من قراءة القرآن **في صلاة التوازل** قراءة القرآن في الختم على وجهين ان  
 رفع صوت يكره وان لم يرفع بل قرا خفيا لا يكره **الختار** **النصاب** وعليه الفتور  
**الصبرية** وقال القاضي الامام ببيع الدين لو كان في النجم وحده ووقع صوت

لا يكره وفي التمدد والتسبيح لا بأس وان رفع وقال طبري الدين بكرة الشئ  
**وفي قار** رخصته برمانه ان كان يرفع صوته يكره والا فلا **فصل** في الركوع  
 ذكر المعنى في نواذره غير انه يوسف سالت ابوخيفه عن لم يرفع صوته في الركوع  
 والسجود قال بخبره صلواته وفي صلاة الاثر عن من لم يرفع صوته في الركوع  
 ان قول محمد بن قول الله يوسف **فصل** في السجود **النقابة** ولو سجد على كوز  
 عاتة قيل انما يجوز اذا لم يكن غليظا ثم ان كان يرفع الاذ لا يكره وان كان لينا  
 يصيب انزاع يكره **فصل** في تفسير الاشارة الى النكاح وان لم يرفع صوته في الركوع  
 ومحمد ومكة لوتر كركه اشتد الكراهة وروى عن ابي خنيفة انه قال اخبرني ان لا  
 يجوز صلواته ثم لا عند الخ الركوع والسجود اذا لم يكن فرضا عند اي خنيفة يكون  
 واجبا ومنه عذره قال ابو عبد الله الجوزي لوتر كركه ساجدا لا يكره سجدتا  
 السهو ولو تركها عامدا يكون مسيئا وذكر الكرخي انه واجب لوتر كركه ساجدا  
 بركة سجدتا السهو ولو تركها عامدا كركه السلام ثم لا إعادة **الحج** ولو  
 كان في موضع سجود شك كثيرا وراعات زجاج فرفع راسه من موضع سجود  
 ووضع يده فرفع اخر جاز ولا يكون ذلك سجدة اخرى بل الكل سجدة واحدة  
**البيت** سبيل اكلوا في عن رفع راسه من السجدة قبل الامام امكن ان يعود  
 الى السجدة قال يعقوب **فصل** في القعدة بين الركوع والسجود والجلوس بين  
 السجدة من اخلف الزايات غير ان خنيفة في هذا ذكر في بعضها ان رفع راسه  
 من الركوع والسجود فرض فاما القيام عند رفع راسه من الركوع والجلوس بين السجدة  
 فليس بفرض وهو قول محمد **شرح النظم** ولو ترك القعدة جازت صلاة لكن  
 يكره اشتد الكراهة وعلم ان خنيفة ان الاشارة الى القعدة فاما رفع الراس  
 من الركوع والعود الى القيام ليس بفرض الصحيح ثم ذهب **الحج** اذا ركع فلم يرفع  
 راسه حتى يركع ساجدا هو ساجد على غيره من اصحابنا ان يجب عليه سجدة  
**السهو** **البيت** سبيل حمير الوتر غير رجل كان لا يتم الركوع من ختمه ان يرفع صوته



الصلوات وما قد يتولوا به من استعمل بالنقطعات فقال دام وقت  
 الصلوة باقيا يومه بالعادة واذا خرج لا دلوا عاوتيا بعلها **فصل**  
 في الخروج من الصلوة وذكر الواجبات والسنن والاداب **فصل في النية والصلوة**  
 على النبي صلى الله عليه وسلم في النية والنية واجبة ومن جهه الواجبات التي  
 فيها كبر والمخافة نية يجزئ والافاضة عند قراءة الامام للنية  
 وتابعة الامام على اي حال وجوه وان لم يكن محسوبا من صلاة **النية** اذا  
 رفع راسه من الركوع برأسه ولا يباخذ مما هو عليه من غير وجه السنن  
 الا اذا **الحج** الا اذا ارعاه الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر  
 وكذا روي عن ابي يوسف في غير رواية الاصول قيل ان قول الحس بن زياد  
 ويحكم الا اذا بالتمليل لا الا الله وهذا ما تكبر لا الا الله والله اكبر  
 وهو قول المحدثين ومن الناس من يقول اذا قال لا الا الله يقول بعد الحمد  
 رسول الله في نفسه **وقد انفق** قال ابو بكر الانبى روى عن ابن  
 بضمه ان ازار من الله اكبر وكان ابو العباس البربر يقول الا اذا سمع موقفا  
 في شاطعه يقول حي على الصلوة حي على الفلاح **المسح** ويكره للمؤذن  
 ان يقول الله اكبر ويكره **المنقط** ويكره للمؤذن ان يرفع صوته فوق  
 المطاف ومنه ان يسمعه بنى للمؤذن ان يركب بعد الاذان فذكر ما يقرن الا  
 عشر من آية ثم يثوب ثم يصلي ركعتين ثم يركب قبل ان يقيم **الحداصة**  
 وفي الغلة اربع ركعات بغير كل ركعة عشرة ايات ثم يقيم **كذلك** العت  
 والعصر يصلي ركعتين بغير كل ركعة عشرة ايات **م** وان اذن رجل ونام  
 غيره ان غاب الا ان كان من غير ركعة وان كان حاضرا ولم يركب **الوضوء** بآية  
 فيه بكرة وان ركب لا يكره عندنا وان اذن ونام ولم يصلي القدم  
 بكرة لانه كان في هذا من قبل الا اذا كان غير مشروع وان كان لم يصلي  
 فقد جمع على غير ما روي في كره **م** اذا غشي على المؤذن عت في الاذان

والامة قال محمد بن ابي ان يبرر بها من اولها ولواتها جاز وكنه الورد  
 او احداث فيها وذهب فخرنا ثم جاز فان جاز يبرر بها من اولها قال شيخنا  
 الاول ان يتم الاذان اذا احدث فيه وتيم الاقامة ان احدث فيها ثم يجب  
 ويتوضا ويصلي وكذا اذا مات المؤذن في الاذان او اذنه او اذنه او اذنه او اذنه  
 فلا يلهي ان يبرر غيره وان لم يبرر وانه جاز وان اذن بجماعة ثم ارتد فان  
 اعتد وبما رآه واراد من يقيم جاز وانما استقبلوا الاذان كان اولى  
**وفي الاذان** انما يجزئ في الباقية يعني من الغوايت اذا قضاه في مجلس اذان  
 في مجلس قبل بشرط كمالها **بالحج** قوم ذكر واقف وصلوة صلوات  
 في غير وقت تلك الصلوة فصولا باذان واقامة في غير المسجد او في صلواته  
 الصلوة مرة فانه ذكر ما في وقتها صلوات في ذلك المسجد ولا يجزئ ان  
 الاذان والاقامة فانه صلوات فانه في ذلك المسجد صلوات **وهنا المنافع** يعني  
 ان اكبر اكره من كل استغنى به وقوله اشهد ان لا اله الا الله اعلم  
 ان غير مخالف لم يكره فاما قوله فانه من الاذان والاقامة بالبيان  
 امرهم بالصلوة وعندهم بالعدل كيد سكا **المجموع** **الانوار** قال  
 الشيخ الامام ابو الحسن النضر رايتم المهدى بالمنصور في المنام قال يا  
 احسن الممزان ان غفلا من لم فصل فطقت با فانما ان يستماع  
 الاذان واجبة للمؤذن **الحج** ويكره الكلام والذباب عند الاذان وان كان  
 المسجد على قارعة الطريق وليس فيه قوم معينون فلا بأس بذكر الجماعة  
**المنقط** ولو صلى بعض اهل المسجد بآية وجاءه ثم دخل المؤذن والامام  
 وبقية الجماعة المسجبة لهم والكرامة للاوليم والاباس بالنظر في الاذان  
 وهو تحسين الصوت من غير ان يتغير فانه يغير لمجن او مد او ما اشبه ذلك  
 كره قال شمس الآية اسكنوا في انما يكره ذلك فيها كما كان من الاذان كما رآه قوله  
 في على الصلوة حي على الفلاح فلا بأس با دخال الله فيه ولا يسن للمؤذن



ان يتكلم في الاذان والاقامة وان تكلم بكلام يسير لا يترتب الاستقبال  
**وهو فصل في الادب** قال ابو حنيفة يكبر قبل قوله قد قامت الصلاة  
 مكة في شهر في التواور و طاهر ما ذكر في الكتاب بوجوب ان يكبر بعد فراغ  
 من قد قامت الصلاة قال الشيخ الامام شمس الامة اكلوا في البيع ما ذكر في  
 التواور وقال ابو يوسف يتكلم فراغ المؤذن من الاقامة فاذا فرغ منها  
 كبر من ايامه الا فضيلة ولو كبر بعد فراغ المؤذن كما قال ابو يوسف جاز  
 عنه ابو حنيفة ولو كبر قبل قد قامت الصلاة كما قال ابو حنيفة جاز عنه ايضاً  
**وهو الفصل الثالث** في بيان ما ينفعه صلاة بعد الافتتاح وذكر انفة  
 ابو جعفر عن ابو حنيفة انه اذا قرأ ما بين السجدة مع كل سورة خمس وروي  
 عن ابي رجا عن حمزة انه يات بالتسمية عند افتتاح كل ركعة وعند افتتاح  
 السورة ايضا **الفصل الرابع** وهو المختار ان اذا كان في صلاة كبر فيها  
 بالقراءة لا يات بالتسمية بين الفاتحة والمسورة **الفصل الخامس** وينفصل  
 بسكتة **شرح الطحاوي** روي الحسن عن ابو حنيفة المعتز لا يؤمن اذا  
 سمع المعتز عن الامام ولا انما يفر في صلاة كبر فيها بعض الشيوخ قالوا  
 لا يؤمن وعنه القتيبي جعفر انه يؤمن وهل يقول سنة الامام رينا لك الحمد  
 على قول ابو حنيفة لا يقول على قولها تقول في **الحمد لله** وقال شمس  
 الامة اكلوا كان شيخنا القاسم الامام يحيى عن استاذة انه كان يميل  
 الى قولها وكان يجمع بين التسبيح والتجديد كان اماما والظاهر انهما  
 ايضا ومكة انقل عن جماعة من التابعين انهم اخبروا قولها هو قول اهل  
 المدينة **شرح الطحاوي** وليس بين السجدين ذكر الفاتحة وعنه الحسن بن  
 ابي مطيع يقول سبحان الله وبحمده واستغفر الله **الفصل** في ذكر الكبر  
 عند الانقالات انه سبحانه اكرم من ان يوازيه هذا القدر بل قد اعطى  
 من هذا كما كانت الملائكة معجزة ما كفى حتى عبادة **الحمد لله** واذا سجد

ورفع اصابع رجليه عن الارض **الفصل الثاني** هذا اذا لم يقبض اصابعه  
 عند وضع الراس **الحمد لله** روي عن علي بن فضال عن ابى حنيفة انه كان  
 يوضع سجوده مستويا جازوا منه من مرة ورفع اخر لم يجزم فانه زاد على  
 التشديد في القعدة الاولى ان كان يمسها بيده الى خيفة من سجدة السهو  
**الحمد لله** عليه قولها لم يرفع اليه قول حنيفة لا يجب التهور واذا فرغ من قراءة  
 التشديد قام ولا بأس بان يعتد به على الارض وعنه الطحاوي ولا يجب  
 القعدة على النبي صلى الله عليه وسلم كما ذكر **الفصل الثالث** او سمع منه اهل البيت قال  
 شمس الامة انه خشي ما ذكره الطحاوي ويخالف لاجتماع جماعة العلماء على ان القعدة  
 عليه السلام كلفه ركنه وليست بواجبة **الفصل الرابع** في بيان ما ينفعه  
 انما عليه احد من آل الرسول عليه السلام لا يؤمن ولا يقول اللهم صل على **البيته**  
 صل على النبي صلى الله عليه وسلم عن شمس في صلوة الفرض وشهادة التجارة  
 بان كان تاجرا وشهادة السفر في مسكنا كان يقبض يديه ثم القعدة الاولى  
 في حقه ان يعتد بها ام لا ولا يان يوجب فقال لا يجب الاعادة وسئل عن  
 الحسن عليه السلام في فقال لا يعيد ومن انما من يقول سلام عليكم ورحمة  
 بحدف الالف واللام وعنه ما يقول السلام بالالف واللام **الفصل الخامس** وهو  
 المختار ولا يقول في هذا السلام في آخره وبركاته **الفصل السادس**  
 ثم يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة وبركاته وعنه ياره كذلك  
**جامع المجموع** لو سلم تلقا وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز رواه الحسن بن محمد  
 والمنذر لا يذرا الا الخطيئة عند بعض المشايخ ومنهم من يقول يخرج عن يمينه من  
 الرجال والنساء وجميع من يراه من الرجال والنساء **الحمد لله** وان سلم المتدبر  
 قبل الامام وذو ركب ان كان العذر كجوز وان لم يكن بعد ركعة لانه مخالف للامام  
 ويجوز التحليل لكل شيء وبالله تسليم اولى ولو طيس طويلا لم يخرج بغيره جاز  
 فانه كان عذرا وجازت صلاته وان كان سوا وان سلم عن يمينه وقام فانه لم



يتكلم ولم يخرج من المسجد بعد وبسبب **الحاجة** ولو تكلم الامام قبل ان يفرغ  
 المقعد من التشهد فانه يتم التشهد والكلام بمنزلة السلام وانه احدث الامام  
 تشهدا قبل ان يفرغ المقعد من التشهد فانه لم يتم التشهد **الحاجة** يسئل عن  
 احدث تشهدا قبل ان يفرغ من التشهد قال انه قد مقداره جازوا انه كان في  
 قرائته بعد **الحاجة** ومن ادرك الامام في التشهد فقام الامام او سلم في آخر  
 الصلوة قبل ان يتم المقعد تشهدا قال النقيب ابو القيث الخافض رآه يتم  
 وان لم يفعل اجزاء **م** واذا فرغ الامام من الصلوة اجتمعوا عليه انه لا يكتفي  
 مكانه مستقبل القبلة في الصلوات كلها فبعد ذلك ينظر ان كان صلوة لا  
 تطوع بعد ما يتخير ان شاء ان خوف غيبته او غيبه باره وان شاء ذهب في جوابه  
 وان شاء استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن بخدائه رجل يعينه ولم يفعل من  
 ما اذا كان المصلي في الصف الاول او الاخر وجواب ظاهر **الذهب الذخيرة**  
 وان كان بخدائه رجل يصلي بركه ان يستقبل الناس وان كان بينهما صفوف  
 وان كان صلوة بعد ما تطوع يقوم الى التطوع ويكره ان يخرجه التطوع عن حال  
 اذا التفت ولا يتطوع في المكان الذي يصلي المكتوبة فيه بل يتقدم او يتأخر  
 بينا او شمالا او يذهب الى بيته فيتطوع فيه ومن المشايخ من قال ان كان  
 اماما ومن عارده ان يتطوع قبل المكتوبة غم من المحاسبين ان يتطوع غم  
 يساوي المحاسب **الحاجة** الامام اذا فرغ من الفقرة والمغرب والعشاء يشرع  
 في السنة ولا يشتغل بوجبة طويلة **الحداثة** ويكره ان يتطوع على مكان  
 الوضوء **التيمة** ذكر محمد بن شعاع وغيره في حنيفة واليه يوسف مطلقا في  
 المسبوق انه يستفتح ثم اذا قام الى القضاء فانه يعيد الاستفتاح ايضا  
**الذخيرة** وان ادركه وهو في الركوع فدخل في صلوة ولم يركع معه سجدة تجزئ  
 لا يصير ركعا للركعة ولا تفصل صلاة وكذا لو ادركه في السجدة الاولى  
 ففرغ من سجدة وسجدة لا يصير ركعا للركعة ولا تفصل صلاة وان ادركه بعد ما

رفع راسه من السجدة الاولى ورفع وسجد السجدة الاولى بنفسه وانما يرفع  
 الامام نفسه صلواته فان ادركه بعد ما رفع راسه من الركوع بركعة فبها  
 فاما ما ياتي بالثبوت وان كان الكبرياء انه لو انه يدركه في هذه السجدة وكذا  
 اذا ادركه في السجدة الاولى بركعة فبها الافتتاح فاما ما ياتي من الكبرياء  
 انه لو اني يدركه في السجدة الثانية ولا ياتي بالركوع الامام في هذه السجدة وكذا  
 انه ادركه بعد ما رفع راسه من السجدة الاولى بركعة فبها الافتتاح وبنسبة ان ظن  
 انه لو اني يدركه في السجدة الثانية ولا ياتي بالركوع والسجدة بين ولوايته بها  
 بنفسه صلواته وانما اذا ادركه في الفقرة الاخيرة فانه بركعة بغير الافتتاح فاما  
 ثم يبعد وينبغي في التشهد ولا ياتي بالدعوات بعد التشهد عند البعض  
 واما قال شيخ الاسلام وبعضهم قالوا ياتي بها شافعية للامام هكذا روينا عن  
 ابو عبد الله التيمي عن ابي حنيفة وبه كما يروي عن ابن عباس **الفضل النيرة** وهو الصحيح  
 ثم على قول من لا ياتي بالدعوات ما راينسج اخلفوا قال بعضهم بركعة التشهد  
 من ادركه قال بعضهم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم **القول** وقال بعضهم بركعة التشهد  
 وقال بعضهم ياتي بالدعوات التي في القرآن وقال بعضهم بركعة وقال  
 بعضهم هو بالخيار ان شاء اية بالدعوات التي في القرآن وان شاء يصلي على النبي  
 صلى الله عليه وسلم **الحاجة** يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم الى قوله حميد بن مسروق  
 محمد الطياري عن محمد بن ابي القاسم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان  
 السلام سلا بركعة التشهد ولا يكتفي ولا يجاوز قد التشهد وهذا اولى  
 الوجه **التيمة** ذكر في الاصل واذا انتهى الرجل والامام قاعده وقد سبق  
 بركعتين قال بركعة بركعة بركعة بها الصلوة ثم بركعة بركعة بها وذكر الباقي  
 في كتاب الصلوة واختلفوا في الاستفتاح في هذا الموضع منهم من قال  
 ثم يبعد ومنهم من قال لا يستفتح **الحاجة** فانه قام المسبوق قبل ان يبعد الامام  
 التشهد فانه يرفع المسبوق قد التشهد فقد قام الامام ايضا **مفضل**



في بيان ما يكره وما لا يكره **الحج** ترك الاذكار المستنونة برؤوسها الاستفتاح  
 وتكبيرة الركوع والسجود وتسبيحها تمام وتكره الصلوة حاشا لراس  
 تكاسلا وتهاونا ولا لباس اذا فعل ذلك وشوعا بل بحسن **الحج**  
 ذكر السيد الامام في الملقط انه يكره على الاطلاق لانه اختص خضع القلب  
 وفي ذلك ترك ميتة الصلوة وتعظيمها **الحج** ان يصل مكتشف الراس  
 لاجل الحوازة والتخفيف يكره **الحج** سئل صاحب الكتاب عن سقطت قلنته  
 او عاتته في الصلوة كيف يضع فقال رفع قلنته بعمل قليل بيد واحدة افضل  
 منه الصلوة مع كشف الراس ولما العاتة فانه انكره رفعها ووضعها على  
 الراس معقودة كما كانت فسر الراس اذ يد بيد واحدة وان اخلت العاتة  
 ويحتاج الى توكيد فافصلوه مع كشف الراس اذ يد من عقد العاتة وطبق الصلوة  
**العقابة** يكره شد وسطه لانه يضع اهل الكتاب ويكره تشبكه  
 اصابعه ولا لباس بان يتقضى ثوبه كبدل ينصق بكسده في الركوع م يكره  
 ان ينظر الى السماء **الذخيرة** ومن صلى وقدامه او غدره يكره **الملقط** ولا  
 يكره عمر يساره او عمر يمينه **البنية** سئل علي بن احمد عن الازار الذي  
 يسج به الوجه والرجل هل يكره الصلوة عليه قال غير اذ بالصلوة عليه  
 وسئل ابو حامد فقال لا بأس به م الرجل اذا كان خلف الامام ففرغ  
 الامام من التسوية لا يكره له ان يقول صدق الله وبلغت رسلا ويكن  
 الا افضل ان لا يقول يكره الجهر بالتسوية وباتنا بين ويكره اساك شي  
 من ثوب او دراهم بيده فانه كان لا يشهد فلا بأس به وكذا يكره حمل شي  
 فانه كان يكره لا يكره **الحج** قال يكره التطلع قبل العتس فما كان تنوته  
 وانه تفت فلا كرامة **الحج** ذكره ان يذب بيده او كما ان ذناب البعوض  
 الا عند الحاجة بعمل قليل **الملقط** ولو فرغ من الوتر وسجد سجودا طويلا  
 لا يكره على قياس قول محمد **العقابة** ويكره الصلوة على ابرئس ولا يكره

لبسه في الحجاب م ويكره ان يحرف اصابع يديه او رجليه عن القبلة في سجود  
 وغيره ان يشتم طبعا او زكاه **البنية** سئل ابو عبد الله عن يقظ في سجود التكبير  
 خارج الحكم اذا كان افضل لم يضعها في كمال كمالها وسار وخرج الحكم الى  
 وذكر ابو بكر الطخاف في كتاب الحج ان محاذاة المرأة للرجل في صلوة لا  
 يشتركان فيها توجب الكرامة **الحج** اذا بين وبين يد يسار يرفع يده  
 باس به والا ولي ان لا يواجه **السنج** ويكره ان يقوم في عين الحجاب  
 الا بضرورة **الحج** وان كانت الغيرة او المصيبة لا يكره وان كان بينه  
 وبين القبلة مقدار لو كان في الصلوة ويراث لا يكره فمهما ركب لا يكره  
**البنية** سئل اكلوا من بطن جاع مع اهل بيته احيانا هل نال فضل  
 الجاعة قال لا وسئل هل يكون بدقة ويكرهه قال نعم وفي **السنج** وان  
 نمت على سجدة المحلة فانه في البيت يوم امله **الحج** الصلوة في التخلين  
 من قبل على صلوة الحيا في اضافته فانه لا يكره **البنية** سئل عبد العزيز بن احمد  
 اكلوا من الاساة والكرامة حكم انهما اكلوا فقال الكرامة الحش **خالف**  
 ومنه المنية الرفع قبل الامام والعدو واله ولا للقلوة ومن الكرامة مجاورة  
 اليدين عن الازنين ورفع اليدين تحت اليدين وكسرة السجود قبل السلام  
**ومن الفصل في المس** في بيان ما يكره في الصلوة **النوار** لو جهر في صلاة او سحر  
 بعد ما غلب النوم بعد وان تكلم وهو في النوم نفسه **والنوار** في **الفضل**  
 عطس رجل فقال رجل في صلاة الحمد لا يفد وانه اراد به الجواب لان  
 جواب غير العاطس للعاطس ليس بالتجديد فلم يكن يجيبا **الحج** لو توجه الى العاقل  
 فقال الحمد يقطع لانه انجح كلامه يخرج الجواب م وفي نوار بشره الى  
 يوسف اذا عطس في الصلوة حمدته فكما كان وهددته ان يثا اسره  
 وحرك لسانه وانثا اعلن وانه كان خلف الامام اسره وحرك لسانه وقال  
 ابو يوسف بعد ذلك انه كان يقضي وهددته او خلف الامام عطس فحمدته في



نف ولا يحكم فيه **النواز** قال الفقيه به فافذ وقال ابو حنيفة سكت  
**الاولو الجنية** الحسن ان يسكت م وغيره يحنف العاطس كعادته في نفسه  
 ولا يركب سانه ولو حرك منه صلاة **السراج** رجل اعجبه قراءة الامام  
 فجعل يحكي وتقول في انعم اذ ارى لا تف صلواته او انشد شعر الصلوة  
 فيه ذكراته كقولك ببارك ذوابيل والكبريا يجعل تكلمه في نفسه صلواته  
 اذ عرض للصلاة شي فذكر انه تكلم به في الخطاب الغير كخوان به جوهه من فعله  
 يادوه فندت صلواته في قول الفقيه ومحمد وقال ابو يوسف لا تف **الحج**  
 المصلي اذا كبر بنية ان يعلم غيره انه في الصلوة لا تف والاداء في التبع لقوله  
 التبع للرجال والتصديق للنساء ولو صنف الرجل وسجت المرأة لا  
 تف صلواتهما وقد ذكرنا السنة **جامع الجوامع** وعان في الصلوة فقال انه تكلم  
 الرزاق والعاقبة لا تف واعلم ان الدعاء في الصلوة مندوب اليه م وكل  
 ما يسان به انه تكلم وبسال به غيره فهو من جملة ما يشبه كلام الله كقوله  
 اللهم زدني فلانة اللهم اكسني ثوبا **جامع الجوامع** اللهم ارزقني فلانة قال بعضهم  
 لا تف في الصلوة تف م وتقول اخذنا لاصل اذا دعا بالشيء القادر  
 اذا دعا بعورات يكون مفعلا ايضا دعوات المذكورة في القرآن ذكر  
 ابو نصر الصغار انه اذا دعا بالبعورات التي ذكرها في الكتاب كقوله  
 اللهم اكسني اللهم انم علي اللهم عافني من ان رانهم اصلح لي امر اللهم سدوني  
 ووقفني اللهم امرضني عن شر كل ذي شر انما هو شر مني وانس  
 اللهم ارزقني حج بيتك وجمادني سبيك اللهم استعمل طاعتك وطاعة  
 رسوك اللهم اجعل عابدين صابرين صابرين كربة اللهم ارزقنا  
 وانت خير الرازقين هذا الحسن ولا تقطع الصلوة م وكان ابو يوسف  
 اولا يقول لا تف صلواته ان اذا اراد بان يحنف لغو العرب كان قوله  
 تك لا تف لهما ف وقول القائل افادتنا لوديه فاما اذا اراد بيقية

موضع سجود من التراب فلا تف ثم رجع وقال لا تف وانه اراد بالثاني  
 لغة العرب **الحج** وعند ابو يوسف النسخ والتأنيف لا يقطع الصلوة ولا  
 فرق بين حرف الزوايد وغيره **الصحاب** اذا نكح بعلم النكاح  
 انه في الصلوة ان تعد وسمعت حروفه فندت صلواته ورايت بعض جواب  
 القاصع انقور عن محمد بن عبد العزيز انه لا تف صلواته وان نكح لغيره  
**الملتقط** ولو صلى الامام الصلوة فقام فقال بعضهم صليتها فندت صلواته انما  
 فاسدة **الغاية** فاما قوله بالشيء به فقد اتفق المتأخرين على في الصلوة  
 على قوله في قول ابو يوسف لو جردا رجع احرف م وان جرد على سانه حرف  
 واحد لا تف صلواته غنا لكل ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده انه على قول  
 ابو حنيفة ومحمد تف الصلوة بالقوت المسمع فيجوز واحد اذ لو  
 انما السراج فقال تف نفسه ولو برد الطعام بالنسخ لا دانه كرده م ولو قال  
 المصلي صليته على محمد انه لم يحن جوابا بالاحد لا تف صلواته **الحج** وقال في  
 المجردة عن ابو حنيفة انه قطع م وفيه فادرا على سمع سمع اذا سمع اسمه عليه  
 الصلوة والسلام فندت ولو صلى عليه ولم يسمع اسمه فندت ليس باجانب  
 فلا تف صلواته **الملتقط** وكذا لو سمع اسم الله تعالى قبل جلال  
**النظر** اذا لو سمع اسم الشيطان فقال لعنه الله م ذكر محمد في السير الكبير روي  
 نقلة الفقيه عن الارزاق بن قيس انه راى ابا بوزة فقال هذا بغيره فرب  
 حتى صلي ركعتين ثم انزل فبادر فرب مزيرة فنهى النفس الى القبلة فنهى  
 ابو بوزة حتى اخذ بقباده ثم رجع فاكها على عقبه حتى صلي الركعتين **القبلة**  
 قال محمد في السير الكبير وهذا فافذ بخبر الصلوة مع ما مضى لا ينفذ ما انذر  
 وضع لانه رجع على عقبه ولم يستدبر القبلة ثم ليس في هذا الحديث فضل  
 بين المني التعليل والنية فندت بين ان المني في الصلوة مستقبل القبلة  
 لا يوجب النفاذ لانه موضع سجود في التوفاء وكذا تك موضع الصفوف







لا تف صلاة وانما اتبع وهو قادر على ان يحجب له يكون على قياس  
 القدم عند ابي يوسف لا تعد صلاة كالا فصدور وعند محمد  
 المسند على روايتين **الكبرى** الا ان لا تف صدورها فتعد صلاة **لأنه**  
**الحائية** ونفسه في قوله ولا حوط قوله **الحج** ولو وقع بعد الصلاة على عورة  
 لا تعد صلاة وانما تعد ذلك فهو يسيء وقال ابيهم بر يوسف اذا  
 تعد انظر فصدت صلاة **جامع الجوامع** شك في اربع او ثلث فرفع يده  
 ونظر الى القوم ايقوم من نفسه وقيل انه اصح **النوازل** في اربعة ارجاء في كل ركعة  
 ثم تعلم سورة فصدت صلاة وقال ابو عبد الله محمد بن حنبل لا تعد قال النخعي  
 وهذا القول في **السنن** على ابي امام الا في ركعتين من ذوات الاربع غير  
 قراءة ثم تعلم سورة فقرأ ما في الاخيرين جازع **ابن** يوسف وقال لا يجوز  
**التيمة** سئل عن رجل ترك التواضع في الركعة الاخيرة من الفخطا  
 فقد قرأ التسمية ثم ذكر في مقام وصية ركعة وقرأ التسمية وجعل يمشي كحز  
 صلاة قال لا يجوز **وما يتصل** هذا اذا زاد في صلاة ركعة وسجد **الكبرى**  
 متوحد ذكر في ظاهر الرواية انه لا تعد صلاة وهذا ظاهر فانما زاد بالامام  
 والامام سجد كما عليه في سجدة منك السجدة وذلك السجدة لزيادة  
 وكذلك لو تلاوة سجدة في صلاة لزمه سجدة التمام وهذه السجدة ليست  
 من موجبات كونه قنيت انما زيادة السجدة في الصلاة لا تف الصلاة  
 وكذلك ان زاد سجدة او اكثر لا تف لانه الجنس واحد لا يشارع في  
 الصلاة شيئا فلو اصرح حكم التي فانما ركعة بتعب السجدة الواحدة عندنا  
 كما يتعب بالسجدة ثنتين وكذلك السجدة يحصل التسليم الواحدة كما يحصل بالثنتين قنيت  
 ان كل واحد في الصلاة شيئا فحكم الواحدة ثم الصلاة لا تف بالسجدة الواحدة  
 فكذا بالاثنتين ولا يربط في السجدة كذلك في الركوع الزايد وكذلك الركوع  
 وما زاد عليه ذلك وروى عن محمد بن عمار في السجود الزايد من نفسه وكذا ذكر

انكره عن ابي حنيفة **م** واذا جاز الى الامام وقد رفع الامام راسه من الركوع  
 قد خلعت الصلاة وركع وسجد معه سجدة ثنتين لا يصير مدركا ركعة ولا تف صلاة  
 وكذلك لو ادرك في السجدة الاولى ركع من الركعة وسجد سجدة ثنتين بخلاف  
 ما اذا ركع الامام وسجد سجدة ورفع يده من الركعة وسجد سجدة ثنتين فانما تعد  
 لانه في السجدة الاولى لم يدخل الزيادة ركوع لانه وجب عليه سبعة الامام  
 في السجدة ثنتين وذلك لان زيادة ركوع لانه وجب عليه سبعة الامام  
 والسجود وهو مفرد وبعض ما يخافه لو ان زاد في الركوع والسجود ان كان  
 سهوا لا يف بالاجماع اما ان تعد سجدة ان يكون على الخلاف عند ابي حنيفة وانه لو  
 لا تعد عن سجدة واحدة غير انما تعد في سجدة الشكر **الحج** وعمر بن الخطاب  
 ركعتين لا تعد عن سجدة واحدة من ركعتين او سجدة واحدة من ركعتين  
 بانفراد ما فقد خلط الكثرة بالتطوع **الاولوية** افترج الصلاة وهو ركع ركوع  
 متصل او وسجد سجدة ويقعد بقعوده لا يف صلاة لانه ربما يكون صاحب  
 وسوء كما فيقول ان صليت متعديا على نفسي استبته على فافترج الصلاة  
 واعتمد على صلاة غير **من الفصل السادس** في الامانة والافت **الشرعية**  
 فانما تساووا بين في الورع وما قبله فارضاهم عن القوم **في الخ** مكان  
 فارضاهم فاحسنهم علما **الحائية** ثم اصبرهم وجاهد نسبهم **م** والعالم بانه  
 الاكابر بتقديم اذا كان يجنب الفواحش الطاهرة وان كان غيره ادرك منه  
**فتاى الارشاد** ويجب ان يكون الامام يقوم في الصلاة افضلهم في العلم  
 والورع والتقوى والقرارة والحسب والنب والجمال على هذا **الاشارة**  
 وقال ابو يوسف اكره ان يكون الامام صاحب بدعة ويكره ان يصلي  
 خلفه ولو ان رجلين كانا في الفتنة والفساح سوارا ان احدهما او اقدم  
 القوم الاخر فقدم **والسجدة** اذكر كوا السنة ولكن لا ياتون  
 لانهم قد موافقا صالحا وكذلك هذا الحكم في الامانة والحكمة **الحائية**



هي الامانة الكبر فذا يجوز ان يتركوا الفضل **السبعة** وعليه اجماع انهم  
 لو انهم كانوا موافقين له لم يكن في القدر الذي يقول بخفى القرآن والافضل  
 الذي رتب خلافه اليه كذا يجوز في الصلوة خلفه الصلوة خلفه في الركب  
 ذكر شيخ الاسلام ان كان يجوز ان يركب من غير المسلمين  
 ولم يتوضأ او اصاب ثوبه من غير طهارة او لم يتوضأ او لم يتوضأ  
 بالاشياء التي ذكرنا يجوز **الصلوة** ذكر كحول النسيء عن ابي حنيفة اذا لم يعلم من غير طهارة  
 الاشياء يجوز الاقعدة من غير طهارة وقال ابو يوسف لا يجوز الصلوة خلفه  
 وانما يحكم بغيره ولا يجوز الصلوة خلفه **الصلوة** عن حماد بن عيسى  
 خلفه في ركب النحر قال لا ولا كراهة فيمنه فوالله لا ياتي ما في الصلوة فحاجة  
**جامع الجوامع** وقال ابو يوسف كره **الصلوة** في المصنوع قال النعمان في الرد على  
 النظار بين ان يكون لا فائدة وقت معلوم او لم يكن فهو بمنزلة الصلوة في حاله  
 رتبة فاعلم ولا بأس بان يؤتم الاية والصلوة في **الصلوة** ذكر الامام المصنف  
 نحو ما زاد في مسبوحة ابي بكره تقديم الاية اذا كان غير افضل منه **الحج** وكبره  
 امانته العبد ودله الزينة **شرح الكفر** معناه غيره اولى منه ولا يجوز الاقعدة  
 من كان معروفا بكل الرتب ولكن كبره **الحج** وينبغي للامام ان يحضر عنده النساء  
 وضحا لظن لانه قد بعثه ربه من غير نقض الوضوء من طهارة الشاة يكون  
 صلواتهم عندهم مع الكرامة ويجوز عندهم مواقع الاختلاف **الصلوة**  
 الحاجب هو انما سقى وهو لا يبيح بان يقول ويصلي ويكون انما عليه نزع الناقوس  
 وقد قسره بعض الفقهاء من الاجم بالمال المحل **الصلوة** ذكر السيد  
 الامام السمير في كتاب المصنوع وقت صلاة الامام فاسد بيني  
 ان يجبر الناس الذين صلوا خلفه بغيره واصولهم فانما يكتب اليهم اذ يصل  
 ليخرج وهو من العدة ان اذا كان في فضل محنة فيمكن ان لا يركب  
 اغتسل يوم الجمعة وصلى بعد اذ فوجد في تلك البرقعة ميتة فاجزى ذلك

فقال فاذ يقول خوانا من اجل المدينة اذا بلغ الاما فليكن لا يحل حيا اما اذا كان  
 انفاذ ما رتبتم بارنا س بالاعادة رد عن الخطا اصابته جازية فحسب ذلك  
 عليه حتى صلي ثم ذكر ما رواه ديانا ديرالا ان ابي المؤمنين صلي وهو جنب من صلي  
 خلفه فليعد الصلوة **الحج** ولو قسده رتبة بالقارن ثم تعلم سورة في الصلوة لا يفسد  
 صلوة لانه لا فائدة على القعدة فلا يكف عن ان يستقبل **الصلوة** ذكر الامام المصنف  
 كجاء لا يترك الاية اجتمعا ده دنايله ونهاه عما ان يعلم من كونه الصلوة  
 فانه قد علم بعد غيبته انه تكلم الاخرس اذا اتم اخرا صلوة اكل فاجزة انه  
 اتم ايتا ذكر في بعض الموضع لا يجوز عن علي بن ابي طالب في شرح الاسلام في شرح  
 كتاب الصلوة ان الاخرس مع الاية اذا اراد الصلوة كان الاية اولى بالامانة  
 فذا دليل جواز اقعدة الاية بالاخرس **الصلوة** الاخرس اذا صلي من وراء حجاب  
 وان كان قادرا على الاقعدة بالقارن وفي بعض النسخ ان القارن اذا كان على  
 باب المسجد او يجوز المسجد الاية في المسجد يعني وحده ولا ينظر في القارن  
 من الصلوة بالاتفاق وانما اذا كان القارن في ناحية المسجد والاية في ناحية اخرى  
 وصلاته ما وافقه فقد ذكر القاضي الامام ابو جازم ان عليه قياس قول ابي حنيفة  
 لا يجوز وهو قولنا في رواية انه يجوز ودج كجاء انه لم يظهر القارن رغبة  
 في ادراك الصلوة بالجماعة **الصلوة** ولو حضر في علي فاذ رغب في علم بعينه و صلي  
 وحده اختلفوا فيه والاصح انه صلاة فاسدة ولو اتم الاية ثم حضر القارن قبل  
 نفسه وقال الكوفي لانه **الصلوة** اما في النسخة المنسوبة لا يجوز **الصلوة** والاصح  
 امانته الا حدب انما قيل يجوز والاصح انما هو القارن اذا صلي بعض صلوة  
 ثم نسي القعدة وصار انما قدمت صلوة عند ابي حنيفة ويستقبلها ويصلي بها  
 لا تعد وفيه عليها استحسانا وهو قولنا في الامام المصنف حاليما اجزا  
 صلواته قالوا هذا اذا كان الحايط دينا فليعد اما اذا كان بخلافه فيمنع من الصلوة  
 في الغاصل بين النصية وغيره من الشيخ ابي طاهر الدماس ان الدليل الذي يقيده



من غير كلف بخطوة ويضع قدمه عليه وغيره من سجداته التي لا يشبه على  
 المتقدم حال الامام بسبب ذكر الشيخ الامام خواجہ زادہ آية الله لا يمنع الوصول  
 الى الامام لو قصد الوصول اليه من غير الخطوة وان كان يبعد عن الوصول ولا  
 يشبه عليه حال الامام سماعا او رواة فمن شائخنا من قال يمنع ومنهم من  
 قال لا يمنع وهو الصحيح وان كان يبعد طويلا ذكر في بعض المواضع انه يمنع اشتباها  
 الامام اولاد وان كان عليه عيب ان لا يمنع الوصول الى الامام كمن لا يشبه حال  
 الامام فمنهم من قال يمنع ومنهم من قال لا يمنع وهو الصحيح وان كان يبعد طويلا  
 باب فان كان متوقفا لا يعتبر حائلا وان كان مسدودا قال الشيخ ابو بكر  
 بن عبد حماد قال الشيخ ابو بكر الغش لا يمنع وان كان الحائط الا انه مشكوك  
 اعتبر الوصول كجمله حائلا ومن اعتبر عدم الاستتار كجمله حائلا **التوازل**  
 سئل ابو نصر عن ابواب المسجد اذا غلقت وانفتحت الصفوف في كل باب  
 من رواه قال ان كان باب من ابواب المسجد مفتوحا من جانب كان جازيا صلوة  
 قيل اريد ان كان هذا الباب الذي يدخل منه لا يبرق في الاستحسان جازيا قال  
 وقد روي عن ابي يوسف ان صلواتهم جائزة وان كانت الابواب كلها مغلقة  
 او لم تحف عليهم احوال الامام وذكر شيخ الاسلام ونسب الامامة انما هي في رواية  
 لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب ولا خوخة فيه روايتان في رواية  
 جواز الاقتداء لانه يشبه عليه حال الامام وفي رواية لا يمنع وعليه عمل الناس  
 بركة فانه الامام يفتي تمام ابراهيم وبعض الناس بركة فانه الامام يفتي في  
 تمام ابراهيم وبعض الناس بركة فانه الامام يفتي في تمام ابراهيم  
 يرفع الامام الكعبة ولم ينعم احد من ذلك **الحج** وانما طريق العائنة فممنع اذا كان  
 قد رخصت في هذا اذا لم يتصل الصفوف اذا انفتحت فلا يمنع واخلقوا  
 في قدر التوازي من الاقتداء قال بعضهم انما يجوز فيه التسبب والتوازي كذا ذكر  
 الحاكم الشهيد في المنتقى عن ابي خنيفة وهو الصحيح وكذا في التاخير انما يقتضيه هذا

اذا كان الناس يرون فيه وان كانوا لا يرونه لا يمنع وعلم ابي يوسف ان كان  
 بحيث يمكن المشي في بطنه فهو عظيم **الحج** سوا كان فيه تا اول من كان ومنهم من قال  
 اذا كان لا يمكن ان يصل القبر ان يحضره بوجه **الحج** انما يحلف فهو عظيم فان صح  
 الاقتداء **المنقط** اذا كان انما كاضى الطريق يمنع وان كان بحيث لا يكون  
 طريق مستل لا يمنع وان كان عليه التمسك عليه صفوف متصلة لا يمنع  
 صحة الاقتداء بهن كان خلف **الحج** ساقية من القبر من الضيق لا يمنع كان  
 فيها اولاد قال ابو يوسف انما الذي يشبه في بطنه جل فيه يمنع الاقتداء وان كان  
 بابا وانفتحت الصفوف لا يمنع والما منع في القواحي عن الشيخ الامام اليه القسم  
 انه قال مقدار ما يمكن ان يصف فيه القدم **الحج** مقدار ما في العظام وغيره من الشايخ  
 قال مقدار ما يسمع فيه الضجيج ومصلحة العيد بمنزلة المسجد في حق الخطوة بالاتفاق  
**الحج** انما يسمع العيد فالمقصود به كالمسجد بالاتفاق فانما المحل الكبير قال الشايخ في  
 يوم العيد باخذ حكم المسجد في غيره من الامام له حكم المنارة **الفصل السابع**  
 في بيان تمام الامام والاعتراف اذا كان مع الامام رجل ادعى بيقول انقله تمام  
 عن يمينه وهو المختار **القائمة** ويكره ان يقوم عن يمينه او خلفه اذا كان مع الامام  
 رجل واحد في طاهر الرواية لا يتوخى عن الامام وغيره من بني ان يكون احدا للفقير  
 عن كعب الامام ولو وقف خلف الامام لا يكره وذكر محمد بن شجاع عليه قول  
 خيفة يكره م ولو كان معه رجلا ز وقام وسطهما فصلتا تم جائزة ولم يرك  
 الامام **القائمة** ولو قام الامام وسط القوم او قاموا في بينه او مبصرة  
 فقد اساءوا ومنه ان يحكي الى الصلوة بالسكينة والوقار **الحج** وانما  
 الصلوات م ذكر ذلك اذا ادرك الامام في الركوع جامع **الجوامع** وينبغي ان  
 يحاذر الامام افضلهم ويحاذر شايخ العوام صورة في المحاذاة تفيد  
 صورة المرأة والانس صلو الرجل ويجوز ان تبت المرأة في الصلوة بعد  
 ما شيع الرجل ناويا امامة النساء وقامت كذا في هذا لانها صلو الرجل



إلى دابة تركه فرض من فرض القام فانه ما ورثت غير ما فاداكما حاضر  
 حين شيع الرجل فقامت تحذاته ان خير ما تقدم عليها خطوة او  
 خطوتين فاذا لم تقدم ولم يوجد من التاخير لا يلزمها ان خير فلا تترك فرضا  
 من فرض القام فاما اذا جات بعد شيع الرجل لا يكتفى ان خير ما تقدم عليها  
 خطوة او خطوتين لان ذلك كرهه في الصلوة واما في غير الصلاة  
 او باليد او بالاشبه ذلك فاذا فعل ذلك فقد وجد ان خير فاذا لم تفر  
 فقد تركت فرضا من فرض القام فتنبه صلاتها هذه المستحبة **جامع**  
 مما اذا اختلفت الشك لانفسه ثم ان محذاه وضع المسند في شيع الرجل  
 والمادة اذا سبقتها احد شيئا اذا سبقتها بعد العود ورفق بين المديون  
 والمسبوقين فلم يذكرها اذا اتي بها في الطريق قال شيخنا يعني ان لا يفسد  
 صلوة الرجل استحسانا سواء كان مديونا او مسبوقا لانها غير مؤثرين  
 الصلوة والمادة انما اوجبت فساد صلوة الرجل ترك فرضا من فرض القام  
 وذلك من خص بذكر الاداء **الاول** الجنب ونوع في صف النساء للزوجه فلم يجر حق فرغ  
 الامام من صلوة فلما وجد مسكنا نهي عن النساء ثم صليته فلو كانت لانه  
 لم يؤدركنا مع النساء ويكفي عن الشيخ اياكس عليه السلام ان يتركه ويران  
 في الحقيقة في هذه الى ان لا يكون هذا استحسانا ركن في صلوة **والفصل**  
**ان** من في الحث على اجاعة الجماعة سنة مؤكدة لا يجوز التحلف عنها الا بعد  
**جامع** الجوامع لا يوجب المنع والزم من فطخ اليد والرجل من خلاف  
 والمفطوح والشيخ الغزالي والايدي وان وجه فائدة انفسه جند وقال الجب  
 واذا زاد على واحد فهي جماعة في غير جمعة ولو كان موصفي بعقل الصلوة كان  
 جماعة ولو كانت الجماعة جمع باهل **جامع الجوامع** وان كان واحد **الثانية** نال  
 ثواب الجماعة وقال ابو يوسف سالت ابا حنيفة عن الاطوار والارباع  
 اياها فيهما المساجد او يقبل في النازل قال اجب ان تتركوا حضور المسجد

قال ابو يوسف هذا احسن ما سمعته **والفصل التاسع** في المار بغيره  
 وذكر في الاصل اذا سبج وانما ربا صعد ليعرفه عن نفسه لم يقطع صلوة او  
 اليه ان لا يفعل واختلف المتأخرون في معناه قبل لان جمع بين التبع والاشارة  
 وقيل معناه انه ترك الاشارة والتبع او في **الملتقط** عن ابي يوسف كره  
 ان يقبل في محض المسجد ولا يقرب من الشرة م ولو مر رجلا بين يدي الصلي  
 متحذرا فياخذ يديه هو المار بين يديه ولو قرب من يدي الصلي خلف اذ لا يلبس  
 ما يبريد به **الثانية** ولو كان المار اثنين يقدم احدهما امامه فيمضي الاخر فيفعل الآخر  
 هكذا ينبغي ان يكون طول الشرة ذراعا في غلط الاصبع وان كان طولها اقل  
 من ذراع ففيه اختلاف الشيخ قال شيخ الاسلام خواهر او نعلي هذا اذا  
 وضع قبا او جعبه بين يديه ان كان ارتفع قدر ذراع يصير سره بلا خلاف  
 وان كان دونه ففيه خلاف **م** اذا لم يكن موصفا او شيئا يفرزه بل كخط  
 بين يديه عاتة المشايخ عليه ان لا يخط وقال بعض المتأخرين وهو رواية عن محمد  
**الحادي** موقوف الى حنيفة في رواية الحسن وقول ابو يوسف وزفر **والفصل**  
**الثانية** في التطوع **المعتمد** روي ابن سناء عن محمد قال رجل افتح الظه فظن  
 انه لم يصلي فدخل معه رجل يريد التطوع ثم ذكر الامام انه ليس عليه الظه فخرج  
 صلوة فلا شيء عليه ولا عليه من افترقه **الثالثة** ولو صليت ركعات  
 او ثمان ركعات بعبادة واحدة اختلف المتأخرون فيه والاصح انه يفيد قبا  
 واستحسانا ولم يذكر الامام التسوية اذ اذ لم يتعد وقام الى ان لا يتركه  
 ذكر الامام الضار في نسخة من الاصل عليه قول محمد بن عوف ويقتضيه عندنا  
 لا يعود ويلزمه سجود السهو والاربع قبل الغلظة والوتر حكم التطوع عند محمد  
 واما عند ابي حنيفة ففيه قياس واستحسان لان صلوة عبده هو الما خوفه  
 فلو نذر ان يصلي صلوة ولم يقبل قايما او قاعدا قال الشيخ ابو جعفر لا روية له  
 المسند واختلف المتأخرون قال بعضهم هو الجنازة من رجل قايما وانما قيل



وقال بعضهم لم يثبت قايما وما لم يثبت هو على اختلاف الذي انشروا قايما في القعود  
**الحا** وسئل عن دخل في صلاة التطوع متديا به من يقضيه انظر في العلم  
 راس الركعتين قال يكتب المكفوم فصار أربع ركعات **وفي** افتح التطوع ما  
 ثم قدم ثم انصرف فاما جاز ولو ان دخل قبل القعود لم يجز انقص  
 الا قايما **النتيجة** انتهى الى الامام ولم يقبل ركعة الفرض مع الامام في الفرض ثم  
 ذكر انه لم يقبل ركعة الفرض على طه اذ اذ الفرض في ركعة الفرض  
 يدرك مع الامام ركعة فالاولى في حقه ان يقضيها مع الفرض وليس عليه  
 وادبوها عن الادعية الماثورة عنه اليه صلى الله عليه وسلم في ادائها اشتغال بها  
 افضل ام الاشتغال تحت الكعبة فعال الاشتغال تحت الكعبة افضل  
 وطول القيام افضل في التطوع ورد في اليه يوسف لولا كانه في ورثه القرآن  
 ما لا فضل ان يكون عدد الركعات لانه القيام لا يخلو ويقسم اليه زيادة الركعة  
 والسجود واذا لم يكن له ورد فطور القيام افضل **الحج** ولو صلى التطوع بالايام  
 من غير عذر لا يجوز لعدم اركاء الصلوة **جامع المجموع** يصل صلى أربع ركعات  
 او اكثر تنكبها فاقدره رجل فالتشديد لا خير وجب عليه قضا الجميع **ومن**  
**الفصل الحادي عشر في التطوع قبل الفرض وبعده** **المختار** السنة اذا كانت  
 الصلوة مع الفريضة تنقض الحج واذا قيت الجماعة لا يشتغل بالنسك بخلاف  
 سنة الفجوات كما **الترجيح** المنسج بالليل ان شرب رجلا قليلا ووافضل  
 وان شرب خات **النواز** اذا ترك السن ان بعد فسد معدور او غير معدور  
 لا يكون معدور او ب راته على يوم القيمة عن تركها وسائر النوافل اذا كانت  
 عن دقتنا لا يقضى بالاجماع سوانات مع الفرض او بدونه الفرض هذا  
 والله كونه في طاهر الرواية **المنقبة** سئل واد غير جليل فراه حيا في  
 سنة الحج والاداريات والورد والاف فيها الموعود من ادغيرها  
 في فصار افضل انما افضل هل انذير فراه الفرض افضل لان هذا الوقت اقرب



لا يثبت في كل **الفصل** ذكر في مختصر القدر براءة لا يجوز والملازم بعد الجواز الكراهية  
**التجريد** ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يرفع المذبح في القنوت فانه يتابع  
 الإمام ولا يقف ولو ركع الإمام ولم يقرأ المذبح شيئا من القنوت انما  
 قنوت أركوع فانه يركع وان لم يركع يفتي **م** انما في القنوت على  
 النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت والشك الواقع فيه قال بعضهم هذا ليس موضع الصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم بل يقع عليه وقال الشيخ الإمام أبو القاسم هذا دعاء لا يقع  
 في الدعاء ان يكون في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فانما يقع على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في القنوت لم يثبت في القنوت الاخرة عند بعضهم هذا الذي يثبت على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في القنوت الا لا يثبت في القنوت الاخرة عند بعضهم وروى الحسن بن علي بن فضال  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الزم التمسك بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واما  
 قنوت في الركعة الاولى او الثانية لم يثبت في الثانية لانه لا يثبت في الصلوة  
 الواحدة وان شك انه قنوت في الثانية لم يثبت في الثانية لم يثبت في الثانية  
 عساه لم يثبت في الواقيات رجل شك في الوتر وهو حاله اقيم ان في الاولى  
 او الثانية او الثالثة فانه يأخذ الاقل احتياطي اذا لم ينع تحريمه على النبي صلى الله عليه وسلم  
 كل ركعة في القنوت فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يفتي في الركعة الاولى لا في غيرها غير الخوض  
 الكبرية يفتي في الركعة الثانية ايضا وفي قاضي الإمام أبو علي النسفي ولو شك  
 حاله اقيم انه في الثانية او الثالثة يتم تلك الركعة ويقتل الجواز انما في  
 ثم يقعد ويقوم فيصنف اليها اخر ويقتل فيها على قول الخوض والي على النسفي  
**الذخيرة** وهو المختار م فرق بين هذا وبين المسبوق بعينين اذا قننت مع  
 الإمام حيث لا يثبت في الركعة الاخرة اذا قام الى القنوت في قولهم جميعا  
 وكذا في الركعة الثانية في الركعة لا يثبت فيما يقضي **الحل** ص  
 والمسبوق في الوتر يأتي بالقنوت في آخر صلاة عند محمد **التميز** والاولي  
 ان لا يقع خلف من قننت في صلاة الفجر ولو صلى الوتر خلف من قننت

لا يثبت في كل **الفصل** ذكر في مختصر القدر براءة لا يجوز والملازم بعد الجواز الكراهية  
**التجريد** ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يرفع المذبح في القنوت فانه يتابع  
 الإمام ولا يقف ولو ركع الإمام ولم يقرأ المذبح شيئا من القنوت انما  
 قنوت أركوع فانه يركع وان لم يركع يفتي **م** انما في القنوت على  
 النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت والشك الواقع فيه قال بعضهم هذا ليس موضع الصلوة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم بل يقع عليه وقال الشيخ الإمام أبو القاسم هذا دعاء لا يقع  
 في الدعاء ان يكون في الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فانما يقع على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في القنوت لم يثبت في القنوت الاخرة عند بعضهم هذا الذي يثبت على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في القنوت الا لا يثبت في القنوت الاخرة عند بعضهم وروى الحسن بن علي بن فضال  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الزم التمسك بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واما  
 قنوت في الركعة الاولى او الثانية لم يثبت في الثانية لانه لا يثبت في الصلوة  
 الواحدة وان شك انه قنوت في الثانية لم يثبت في الثانية لم يثبت في الثانية  
 عساه لم يثبت في الواقيات رجل شك في الوتر وهو حاله اقيم ان في الاولى  
 او الثانية او الثالثة فانه يأخذ الاقل احتياطي اذا لم ينع تحريمه على النبي صلى الله عليه وسلم  
 كل ركعة في القنوت فقال النبي صلى الله عليه وسلم انه يفتي في الركعة الاولى لا في غيرها غير الخوض  
 الكبرية يفتي في الركعة الثانية ايضا وفي قاضي الإمام أبو علي النسفي ولو شك  
 حاله اقيم انه في الثانية او الثالثة يتم تلك الركعة ويقتل الجواز انما في  
 ثم يقعد ويقوم فيصنف اليها اخر ويقتل فيها على قول الخوض والي على النسفي  
**الذخيرة** وهو المختار م فرق بين هذا وبين المسبوق بعينين اذا قننت مع  
 الإمام حيث لا يثبت في الركعة الاخرة اذا قام الى القنوت في قولهم جميعا  
 وكذا في الركعة الثانية في الركعة لا يثبت فيما يقضي **الحل** ص  
 والمسبوق في الوتر يأتي بالقنوت في آخر صلاة عند محمد **التميز** والاولي  
 ان لا يقع خلف من قننت في صلاة الفجر ولو صلى الوتر خلف من قننت







اخوات متعاضة منكسة فاصح لا يفهم انهما طار الاناء وحمل مع نف نفوضا  
 لا ينسب **الظنية** ولو دخل الشوك رجل المصلي اذ في جهة فسال منه انتم من غير قصد  
 لا ينسب وكذا لو عصف زبور فسال منه انتم **جامع الجوامع** وضع يده على قدر فزقها ان  
 منه قدر انهم انهم تساقف الغسل ونسب ولو طعن الامام انه احدث  
 ثم علم انه لم يحدث وهو في الجورج ونسب وان خرج من المسجد فسدت صلوة **جامع**  
**الجوامع** اخرج احد رجليه فعد في المسجد وقبل ايمانه ان السكس فسدت وان كان  
 مستويا ينظر اليه شخص ان كان مع الرجلين في جهة فسدت وقبل ان كان الرجل  
 والباب فسدت وعمران يوسف صلواته بيت فالخرج من كالمسيح **الغيبانية**  
 وعليه **الفصل السادس في الاستخفاف** **الفصل السابع عشر** في سجود  
 السجود كمنه تسليمية واحدة **الذخيرة** هو قول عامته المتابع **الهداية** الصحيح  
 وقال بعضهم بسلام تسليمين **الظنية** الصحيح ذكر الكوفي ان الدعوات والصلوات  
 في قعدة **السجود** الصحيح وقال النخعي وكل قعدة في اخرها فيه سلام فيها صلوة  
 فيل هذا يصح في القعتين **الظنية** والاحوط ان يصح في القعتين **الحج** في حق  
 الامام قول الكوفي الحسن بسلام مقدم انه بسلام لسجود السجود في حق المقتدر قول  
 النخعي وراحوط **الذخيرة** انه ذكر ان الشاهد في القعدة الاولى في صلاة السجود ان ذكره  
 في اثنية فلا **الينابيع** ينسب بعض النفاحة ثم قرأ السورة ثم انفاحة فليس ذلك  
 بزيادة فلا يجب السجود قرأ في الاولى سورة في اثنية قبلها فلا سجد **عليها**  
 وقد اسلم وفي نوادر الجي كس على بن زياد الطبري وهو صاحب محمد بن علي  
 السجود على يوسف وفي صلوة الاثر لو قرأ في الاولى فاشح انك في الاصل  
 وفي اثنية كذلك قبل السجود في قول يوسف قال شيخنا اذا قرأ في الاصل  
 ان يقرأ في اثنية احد الجوعتين **التي** سئل عبد الله عن من السورة في  
 الاخيرين من السطوح هل من السجود قال لا بل قبل فلو تركها عاها قال كره وعمر  
 احسن معزاي خيف اذا لم يقرأ في الاخيرين من السجود والعهدة والفق والمسح

قعدة اسرار ان كان عدا وان كان سهوا فعليه سجود السجود ورواية يوسف  
 عنه انه كان لا يبرئ عهده حواذ لا في سجد **الغيبانية** ولو قرأ في السجود  
 وسجد لم يتم قام وقراء النفاحة سائلا لا يجب السجود ولو قرأ في آخر القعدة  
 سجدة القعدة فسد ما يجب **السجود** **الظنية** سئل عن سجدة انه سجدة او  
 سجدين وحال تفكره ثم ذكر انه سجدة سجدين لا سهو عليه وانما السجود فلا  
 عليه اذا خافت فيما سجدة لا ايجز غير واجب عليه وكذا اذا جهل فيما خافت لانه  
 لم يترك واجبا لانه الخافه انما وجبت لنبه الخافه وانما يحتاج الى هذا  
 في صلوة تود على سبيل الشبهة والمقدور على سبيل **الذخيرة** المقتدر  
 اذا جهل فيما خافت عليه السجود في طاهر او رواية لا سهو عليه وذكرتمس الاية  
 اكلوا في ان كان واحد وليس مع احد لا سهو عليه في طاهر او رواية وان كان هناك  
 آخر وكل منهما يصح فسد ما كان عليه السجود وذكر ابو سليمان في نوادره انه ان  
 من حاله فظن انه امام فجهل كجهل الامام سجد **التي** سئل حماد الوبر عن سها  
 انه قرأ النفاحة ام لا وهو قائم ويؤف انه لم يقرأ السورة بعد الاولى  
 ان يقرأ النفاحة ثم السورة او ترك النفاحة قال تخبرني عن علي بن ابي  
 فان لم يستل لا يقرأ السورة لا يغير سئل عنها يوسف بن محمد فقال لا  
 ان يقرأ النفاحة ثم السورة او لم يثبت لا يقرأ قال في القعدة والقواب  
 ما ذكره يوسف بن محمد لما ذكر السجدة امانه ودين البعدة والوجوب فلا يثاب  
 به او في **الظنية** ولو ترك سجدة القنوت لا رواية لهذا وقيل ان سجدة  
 السجود اعتبارا بكيهات العيد وقيل لا يجب **التي** سئل عن الحاذق عن شيخ  
 في القنوت فبعد ما قرأ بعضه قرأ النفاحة او بعضها سوا ثم عاد الى قراءة القنوت  
 هل يزيد سجود السجود قال **الينابيع** قرأ في اثنية وركع ثم ذكر ان ترك السورة  
 يعود وبقراءة السورة وبعد القنوت واركع وسجد للسجود وكذلك اذا قرأ  
 السورة وترك النفاحة فانه يعود وبقراءة النفاحة وبعد السورة والقنوت







ركعات لا يفتى اليه قول المجوز انه شك ان صادقا اذ كاذب **وعنه**  
 انه بعيد احتياطاً وان شك في قولين اعد صلوة وان لم يكن المجزى لا قبل  
 قوله **الطه** قال محمد بن الحسن انما نافع يقول واحد لكل حال **في الفصل**  
**العشرين في قضاء الفاتية النسيح** ولو ترك بعد احرار الشمس لم يفسد الظهر  
 فانه يفتى الصلوة لا يفسد الظهر ولو قيد الظهر لا يجوز ولو ترك في صلوة الجمعة لم  
 يفسد الجمعة كما لو كانت قبل المغرب الوقت للجمعة يفسد على الجملة وان ترك في  
 فواتها ساقطت الجمعة ثم يفسد مع الامام وان كان يخاف فوت الجمعة لا  
 الوقت فقد حاقبته الجمعة ثم يفسد مع الامام **الطه** وقال محمد يفسد الجمعة  
 ثم يفسد الجمعة كجاءت بفساد العصر على قولهما وعيدان يفسد الظهر في وقت  
 المكروه م وان اتمعت العصر في اول وقتها وهو ما يسهل الظهر ثم اتمت الشمس ثم  
 ترك الظهر يفسد في العصر وهذا يفسد على ان العدة للوقت المستحب وان شرع  
 فيها في اقل الوقت وهو اذا كتمت حرمت قطع العصر ثم يستقبلها م ومن  
 ترك صلوات عليه هو في الصلوة فقد حكي عن الشيخ الفقيه ابي جعفر ان ذهب  
 علمائنا ان بعد صلوة قال مكن لا تفعل من ذكرنا بل تنهوا ركعتين وبعد ما  
 تطوعا **البقرة** وسئل القاضي عن امرأة نوت اربع ركعات فحاض او نزل  
 وصلت ركعتين او ثلثا ثم ماقت هل يجب عليها ان تفسد تلك الصلوة  
 بعد ما لم تفسد فقال لا قال ربيعة عن جوابه في النقص صواب بها النفل  
 فقد ذكرنا في ان يجب عليها ذلك وسئل عن رجل اتمعت الاربع قبل الظهر  
 وصلى ركعتين فقام المؤذن فسلم في التمسك الاول شرع في الزينة  
 مخافة فوت التكبيرة الاولى هل يفسد بعد الزينة ركعتين او اربع فقال  
 قالوا يفسد اربعاً قال غير انه عند ذكر الامام الترخي انه لا يفسد قضائيه  
 عند اية خيفه ومحمد صلافاً لا يفسد قال الترخي وكان شيخنا اكلوا في  
 بقول الامام ان يفسد ركعتين **الحج** فانه نفل صلي على كل واحد منهم ام صاحبه

في صلوة احد في الظهر والاخرة في العصر والآخر في المغرب ففطرت  
 قطرة دم منها احد م ولا بد من فصله الكحل فانه في بطنه من غير ان يفسد  
 جسيماً اتمت بعضهم ببعض فام يفسد اكثر من يوم وليس له لم يفسد اتمت  
 لانه اتمت مرة في زرع ان اتمت ترك صلوة حيث صلاها بنية الطهارة فاذا  
 صلى بعد ذلك تملوا صلوات سقطت تبنيها زانته ارا بعض البعض  
 رجل في صلوة ولا بد من اتمته صلوة م ولم ينع تحريمه على من يوجب صلوة يوم  
 ربيعة عند ما يخرج فاعليه ينعين **الحج** وهو الاصل **النسيح** قال الفقيه و  
 فاخذ وقال بعض المشايخ لم يفسد الجمعة ثم المغرب ثم تجزئ ثم اربع ركعات  
 ويؤمر عليه من صلوة هذا اليوم وقال سيبويه انه يفسد بنية اقرب  
 صلوة اليه قضا ويقتد على راس الركعتين ورأس الاربع وقوا في الاربع  
 ويؤمر عليه من صلوة يوم وليس له فنجزيه غنائة صلوة كانت لا يحتاج  
 اليه قضا **الحج** او انك **الحج** هذا ضعيف لانه في الصلوة المعينة **الحج**  
 لو صلى صلوة واحدة من غير تحريمها في الحكم تسقط عنه التركة وان يسهل  
 صلاتين من يومين ولا بد من اتي صلاتين ما بعد صلوة يومين كذا رواه ابو  
 سليمان عن محمد وجميع هذا اذ انيس ثمت صلوات من هذا ايام ولا بد من  
 بعد صلوات ثلثة ايام وبها رواه ابراهيم عن محمد **الحج** ومن فاته  
 صلوات كثيرة لا يعرف الا بالاولى ولا الوسطى ولا الاخيرة فمما اصحابنا من قال  
 يبداء في قضاها من الفجر وقبل من **الحج** الا شتمت ان قضاها في النوايت الاولى  
 واهم من التوافل الا التمن المودة وصلوة الفجر وصلوة التيسير **الصلوة**  
 التي روايتها في الاضار فتلك تعيد بنية النفل وغير حاجية القضا **الحج**  
 وعليه فانه صلوات فادريان بطواعه اتفق المشايخ انه يجب تنفيذها  
 من الثلث واختلفوا هل تقوم الاضام تمام الصلوة قال محمد بن مسلم  
 ومحمد بن قيس نعم وم قال البيهقي لا ولو تركه في الصحيح انه هذا قول ابي خنيفة في قوله



ولادوا في سجدة السجدة **الفصل في سجدة السجدة** انه لا يجب **الحج** وان لم يوص  
ويخرج بعض الورقة يجوز وان كانت الفتوات كشق الحظ فليطع الورقة  
عشرة امارسكنا واحد الصلوة يوم وليلة ثم يرفع الفقير تلك العشرة  
الى الوارث ثم يرفعها الوارث بعد يوم وليلة هكذا يفعل وارثه  
يستوعب الصدقات فيخرج اليك عن الهمة **الاول الحجة** يتم لكل يوم في غير خط  
كل تغير ثمانية عشر فليطع عن كل صلوة مع الورقة ويضع عن كل صلوة نصف صلح  
خطه ولا يرفع الحجة الى فقير واحد **الحج** كجفاف كفارة اليمين والظهار  
والظهار **البينة** مثل حسن بن علي الفقيه عن الصادقة في مرض الموت ان  
قال لا **من الفصل** **الحج** في سجدة السجدة م ذكر الشيخ الامام الصدق  
انه سمع من ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير  
الا بكلم ولا ضم اذا رويوا سجدة والسجدة م لا يجب عليه الشهر ان يسجد  
**الظلمة** انما اذا اجرة في حال النوم يجب عليه **الغضب** وهو الحج **الفصل**  
انما اذا نذر فخر على بسا السجدة فلا سجدة على اتساع **التنزيب** لو  
قال انه على سجدة لا بد من ان يقول انه على سجدة السجدة لانه السجدة  
المطهرة لم يرد بها الشروع ولهذا قال ابو حنيفة سجدة الشكر كروية م ويكره  
عند الاخطا وانزع اعتبارا بالقضايا **الذخيرة** وهو المنحار وقيل كبره في  
الابتداء بلا ضاف وفي الانتهاء على قول الم يوسف لا يكره على قول احمد  
يكره م ويركس عن ابي حنيفة انه لا يكره مع الاخطا **الحج** وكان بعض الفقهاء  
لو سجد ولم يكره يخرج عن الهمة قال الحج وهذا يعلم ولا يعمل لانه من مخالفة  
السلف **الظلمة** المستحب ان اراد ان يسجد ان يقوم ثم يسجد واذا رفع راسه  
يقوم ثم يقعد **الملتقط** وما في سجدة السجدة يجوز وان طاف الحرة ولا اثم  
عليه ولو نذر ما ركبا ان يوي بها عنده ما شاع **الحج** وان كان يكره على  
الذخيرة ام ذلك انك اذا سمعها دورا بركب بركبها ولو نذر ما سمعها

و هو ما شئ لم يجز ان يؤم به و هو ركب قال محمد بن قرقا عليه السلام  
ثم اصابه خوف فركب وسجد بالايام يجوز ولولا ما عليه الآية ثم نزل ثم  
ركب ما دام بالايام جاز ان عليه قول خيفة جامع الجوامع ورواية محمد  
الحادي عن قراءة السجدة بين قوم قال سجدوا في ركعتيها واما ما  
من غير ان يصطفون السجدة و من حيث كانوا كيف كانوا في نوافل الصلوة  
التي هي من اقلها فكانوا يواو سجدوا اول مرة السجدة بالتداوة والسمع طاعة  
الجنون فيودها قال اللاحقة المرأة اذا فرغت اية السجدة في صلواتها ولم  
يسجد لها حتى حاضت سقطت عنها السجدة فيصنع التطوع اذا قرأ ما وسجد لها  
ثم قدمت صلوة لا يزمه اعادته السجدة اذا قضى صلوة ثم اذا حكم فيها او  
ادخلت سجدة اخطأ عليه فصار ما قال الشيخ الاسلام هذا الجواب يستقيم  
عليه قول محمد بن علي بن قرقا يوسف ما زاد وضع الجبهة فقد تمت السجدة وان قل  
فكيف يتصور التهمة فيها واذا ضحك بعد ذلك فقد ضحك بعد تمام  
السجدة فلا يزمه الاعادة **الذخيرة** صلى وسلم ثم تكرر ان عليه سجدة تارة  
فعيد ان يعود ويسجد في القدر كل سجدة وجبت عليه في الصلوة بتلاوة  
ثم خرج قبل ان يسجد سقطت عنه **الحج** ولو قرأ في صلوة ما يؤمر ان يكسب  
السجدة قال الشيخ ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومعها غير ما قبلها او بعد  
ما قبلها لم بالسجدة سجدة وان كانت و من ذلك لا يسجد وفي رواية الشيخ  
الامام السفار يراى ان تامة اول السجدة اكثر من نصف الآية وترك الحرف  
الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة وان قرأ ما قبله او بعده  
اكثر من نصف الآية كجاء السجدة والافلا وعلم اي عليه انه ما في من سج  
سجدة من قوم قرأ كل واحد حرفا لا يسجد عليه **الحج** ولو سجد وركب و عاد  
وقرأ ما في عليه سجدة اخرى هذا اذا ذهب بعيدا اما اذا ذهب قريبا فله  
سجدة واحدة قيل في الحرف الفاصل انه في شيئين اولهما فوقيب



وانما اكثر فعيدهم وانما نام قاعدا او اكل لغيره او شرب شرابه او عمل  
 يسير فليس عليه **غیر العتباتية** وعلمنا ان يوسف ان النوم والاغارة في النوم  
 لا يبطل المجلس **جامع الجوامع** في تسببه انكر ما بين غير اتيار  
 اراكب غنم عين من كان في جانب آخر نكر وان كان صغيرا **العتباتية** وكذا  
 كسب الارض **الحج** اذا قرأ في المسجد الجامع فتحو عن مكانه كثيرا اعدا ما سجدة  
**الاولوية** ولو تلاها واطال القعود فاعاد ما لم يكسب عليه اخر ولو تلا سورة  
 طوبه بعد ما تم اعاد ما لم يكسب عليه اخر وفيها تلا ما تم دخل في القعدة فتلا  
 ولم يسجد حتى فرغ من طوطها وتبقت الاخر **في جامع الجوامع** سقطها  
**وفيه** تلا ما فاتته ثم سلم لا يفتي وقيل لا يسجد **الخطبة** سمعها من رجل ثم من آخر  
 في ذلك المكان ثم قرأ في القعدة اجرة واحدة في الاصح **العتباتية** سئل  
 ابو بكر عن قراءتها في كل سجدة ثم قرأ كل في مجلس ثانيا قال كسب  
 ثانيا **في الحادي** لا يكسب ولو قرأ في القعدة فسجد ما تم سلم وتكلم ثم قرأ  
 ثانيا فعليه ان يسجد **العتباتية** تكلم او لم يتكلم ولا يصحح فانه كان لم يسجد  
 بكيفية سجدة واحدة كذا في الاصل ذكر في نوادر ابي سليمان اذا قرأ في القعدة  
 وسجد ثم سلم وقرأ في تمام ذلك فلا يجوز عليه من شائني من قال **السنة**  
 اختلف الروايتين ومنهم من قال انها اختلف الجواب لاختلاف  
 الموضوع فما ذكر في النوادر انه سلم لا غيره ما ذكر في القعدة انه سلم وتكلم  
 ومجوز الاستقام لا يوجب قول المجلس لان كلام يسير والسلام مع الكلام  
 كلام كثير لانه تكلمت مرات بسلامين وكلام آخر فيوجب قول المجلس  
 ولو سجد التلاوة وتلا في السجدة آية اخر لا يذبح سجدة الاستمادة وكذا  
 لو تلا في الركوع **الخطبة** وعذرنا بما يجب لكن تادير فيهم قال محمد في الجامع  
 اذا قرأ الامام آية السجدة فسمعها رجل ليس معه ثم دخل مع الامام انه تقدير  
 قبل ان يسجد لها الامام يسجد معه وانما اقتدر بعد ما يسجد لها فليس عليه

ان يسجد ما في القعدة ولا بعد ما قالوا ما ديل **السنة** اذا ادرك الامام  
 آخر تلك الركعة لانه في ادركه في آخر الركعة يصير ركعا للقعدة وما تعلق بالقعدة  
 منه السجدة اما اذا ادركه في آخر الركعة الاخرى كان عليه ان يسجد ما بعد الفراغ لانه اذا  
 ادركه في الركعة الاخرى لم يصير ركعا لتلك الركعة ولا لما تعلق بها ونظر هذا  
 ما لو ادرك الامام في الركوع انما ثبت في القعدة يصير ركعا للقعدة حتى  
 لا ياتي بالقعدة في الركعة الاخرى هكذا ذكر في **النوازل جامع الجوامع** سمع من المعتبر  
 ثم اقتدر سقط وانما يجب وقيل لا **التيمة** سئل دالير عن قراء السجدة هل الاو  
 في حق ان يكسب بها او يختص بها فقال انه كان في صلاة كافت فيها فلا يكسب  
 ان يكسب بها كذا يلحق الامم عليه السلام وان كان في صلاة كافت فيها فاسجدوا في  
**فيها** سئل عن الحافظ عن علي بن سفيان انه سئل عن رجل سجد في صلاة في القعدة  
 في الصلوات قال لا بل عليه خطا بعد **العتباتية** ولو سلم دخول وجهه عن القعدة  
 ثم تكرر سجدة التلاوة يسجد ما دام في المسجد ورواية لا يسجد بعد السلام ثانيا  
**التيمة** ذكر الباقين في فتاواه لو قرأ الامام سجدة فسجد ما تم اقتدر رجل  
 لم يسجد ما يفتي في غير يوسف او اسجد ما سبق معه ثم قرأ في القعدة  
 لم يسجد ولو لم يسجد معه يسجد واما اذا قرأ السجدة عزفت التلاوة او السماع  
 يكون موديا لا قاضيا عندنا هل مرة ما جزم في بعض المراسع ان تاضرها  
 خارج القعدة لا يكره ذكرنا في مطلقا ان تاضرها مكره **الحج** وسئل في  
 او التامع اذا لم يكسب السجدة ان يقول سمعنا واطعنا فذكر انك ثانيا والاصح  
**من فصل في سجدة الشكر** في القعدة في غير القعدة سجدة الشكر  
 وقال محمد ونحن لا نكرها وعنه محمد ان ابا خنيفة كان لا يركع شيئا قبل الركعة  
 الاية استنونه وقيل ارادني وجوبها **الحج** قال ابو خنيفة لا يجب  
 سجدة الشكر لانه انتم نكره لا يمكن ان يسجد لكل نعم فيؤثر في كل شيء  
 لا يطاق فامحمد يقول سجدة الشكر جائزة قال صاحب الحج عذر ان قول خنيفة



محمول على اليجاب ونحو المحمول على الجواز والاستحباب فيعمل بها كالمحرم  
لكل نية سجدة كما قال ابو حنيفة وكس يجوز ان يسجد سجدة ان ذكره في وقت بشر  
بنية او ذكر نية في سجدة او نية غير خارج عن هذه الاستحباب وقد وردت  
فيه روايات كثيرة غير انية صلي الله عليه وسلم فلا يمنع ابعاد عن سجدة ان ذكره في  
منخفض والتعب وعليه الفتوى ومنه **الفصل الحادي والعشرون** في صلوة التيمم  
قال علماء ما ادى به هذه السنة ايام وياليا مع الاستراحات التي تكون في  
خلال ذلك وعزايا خيفة ان اعتبر في كل واحد من كل واحد من فرائضهم و  
اخذ بعض شايخ بخاري ولم يقبل بعض شايخنا الفرائض **التي** **الصحيح** و  
عامة شايخنا قد ردوا بالفرائض ايضا واختلفوا ان بعضهم اهدوا عشر من فرائض  
وبعضهم ثمانية عشر من فرائض وبعضهم خمسة عشر من فرائض على غاية غشها لانا اوسط  
الاعداد **السادس** وانما سجد في التيمم في سجدتين في كل وقت او اقل  
او اقل فصل التيمم اذا كان في اليوم الاول ونسبه الى وقت الزوال بل يباح  
له التيمم ويصير ما قال بعضهم لا يقال خمس لانه الصحيح انه يصير ما  
ويتصور انه كانت المحلة منبذرة من المصروفات قبل متصلة بالمصروفات في  
يجوز ما بخلاف القرينة يكون منبذرة فان يقصر وان لم يجز ما وما قال ابو حنيفة  
اذا كان العكر استولى على الكفر ونزلوا بساكنهم وكرههم للمسلمين  
منه وشوكة فاجمعوا على الاقامة اكلوا الصلوة وان كانوا في الاجنة او في الجبل  
صلى ركعتين ثم سجدوا ركعتين على نية فان اخذوا ما داراهات  
دار السلام يتيمون وان لم يتخذوا دارا ولكن ارادوا الاقامة منه او اكثر  
يقصر ونمذرتهم في نوادره عن مكة في الرجل يخرج مع قربة فينزل الرجل  
المقام ولم ينو قايده قال جماعة من **الطهارة** قالوا هذا اذا كان في القاية اجرة اذا كان  
مترعا فغير نية ونية الا على ذكر الحاكم الشافعي في المتن رجل رجل **الطهارة**  
فلما ذهب به ولا يرد من يوجب قال تيمم الصلوة في غير نية ثم يقصر وان علم

ان الباقية بعد ما يتيمم ولو كان في ركعتين من حين حواجة **الطهارة** وكل  
من صار قريبا بنية غيره وهو يقصر ولا يعلم في التيمم بنية غيره ومما قال ابو حنيفة  
عزايا يوسف لا يبعد هذا اذا اخبر صاحبها انما اذا نوى في نفسه ولم يخبر احد  
قالوا لا يبعد الا عادة مكاله اذا اسلم ونية وبين تصدق اقل  
في ايام كان حكمه حكم المقيم وكذا في التيمم اذا كان في السفر مع اية ثم يبعث بينه  
وبين وطنه اقل من ثلثة ايام كان قريبا فاما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
وقال غيره من الشايخ الباقية كذلك انما الحكم في فريضة ركعتين وهو اختيارنا  
التشديد لان نية التيمم في كل صلاة لانه من اهل النية فصار من اهل ذلك  
الوقت ونية الباقية لم تقع لانه ليس من اهل نية **الطهارة** والحائض اذا طهرت  
وبينها وبين التيمم اقل من ثلثة ايام يقصر اربع الفرائض ومن دخل دار الحرب  
بأمان فمذ كان في دار الاسلام انه يورث موضع منها الاقامة ثم ومن اسلم  
في دار الحرب فلم يمسروا بل تركوه على حاله او لم يعلموا بسلامة فهو بمنزلة  
المسلم في دار الاسلام تيمم صلوة ما دام في منزله فان خرج فاصد مسيرة السفر  
تصر **شرح الطحاوي** لو ان المسلم فرس على راس ركعتين بعد ما اخذ بالمقيم او  
اخذ صلوة بكلام ونحوه لا يجب عليه قضاء الاربع وانما عليه قضاء ركعتين  
لانه الاربع وجبت بحكي المتابعة وقد فاتت ولواقعة بالمقيم في الوقت ثم  
خرج الوقت لا تعد صلوة ثم وانما اخذ الامام على نفسه كان على المسلم فزله  
يقصر ركعتين ولواقعة المسلم فبالسنة فاصدت الامام ما سئل فبقيا  
لم يدر المسلم ان امامه ولو لم يدر ذلك ولكن نور الاقامة انما جميعا **الطهارة**  
ما فراد دخل مطروقة فخرج في صلاة بنفسه فخرج لا يصير قريبا انما بنية قبل  
بغير تمام انما عليه اذا فرغ من صلاة المسافر من وقيل اذا طاف في داره  
لا يصير فزله ولا يجوز للمسلم ان يجمع بين الصلوتين بعد السفر بان يؤخر  
الاولى ويجعل الثانية واما في المغرب مكره ان بعد السفر **السجدة** ثم الم



مسافر ومقيم فحدث الامام واستخلف المقيم لم يلزم المسافر الامام **الخطبة**  
 مسافرا مسافرا ومقيمين فحدث واستخلف مسافرا مقيما في الامانة  
 لا يتغير فرض من خلفه وان يور الامام الامانة بعد احدث قبل ان يخرج من  
 المسجد يصير فرضه وفرض القوم اربعا **الفائدة** المسافر اذا دخل مصرا هو  
 على غرضه ان يتبعه في حاله لا يصير مقيما وان كنت سنة ان اذا كان مقصدا  
 يعلم ان لا يحصل في اقل من خمس عشرة يوما فانه يصير مقيما وان لم يور الامانة **ومن**  
**الفصل الثاني والعشرون في النكاح** على النكاح م وعينه قيا من ذكره بيان  
 لوضعية النكاح في ابادية على اربعة اقسام وقاعدة وشبه كونه في النكاح على نفسه  
 وثيابه لوزن الامانة لا يتغير **الفصل الثالث والعشرون في النكاح**  
 في السبعة **الاول في النكاح** في السبعة حال امانته في طرف البحر  
 فقبله اربع وهو فيها فخر في وقت صلاة المقيم عند اية يوسف فلا يخرج من وقت  
 على قول اية يوسف احتياطاً قال محمد اذا استطاع الرجل الخروج من السبعة  
 لصلوة وجب ان يخرج ويصلي على الارض وان صلي فيها جاز فان صلي فيها  
 قاعدا هو بقدر على القيام والمخرج اذا خرج اية يوسف استحب **الخطبة**  
 وقد اسلم واجمع ان السبعة اذا كانت حرة في الشط لا يجوز  
 النكاح فيها قاعدا او مقيما اذا كانت السبعة متعنتين يصح اقتداء  
 بغيرهما بالام في الاخر **النوار** اذا كان حال بقدر ان يثب من ارضها الى  
 الاخر غير غفيم ومن غاف فوثق من حاله جاز له قطع صلوة ولم يفتل  
 في الكتاب بين التعليل والنية قال شمس الاندلسي وانما يشك في روا  
 ذلك بالدرهم مضاعفا قالوا ما دون الدرهم حقيق فلا يطع النكاح لاجله قال  
 الحسن بن الحسن انه اداني ولا ناسم المال لا يتبع على اداني ببل ان لو كنت  
 بالمال ولا دون الدرهم لكنت قال شمس الاندلسي وانما يشك في روا  
 وذكر في كتاب الحوائج والكفاية ان للكتاب ان يحبس غيره بالاداني فلما جاز

حسب المسلم بنكاح القدر فدان يجوز قطع صلوة على وجهه قضاء ما اداني قال  
 الشيخ الامام خواجزة هذا اذا كان المال في غير امانه اذا كان في نفسه لا يقطع  
 ولا فصل في طاهر رواية **الفصل الرابع والعشرون في الحج** قال  
 بعض الشيوخ وجوب الحج على من اقام فرض على بعض وجوب بعض  
 سنة على بعض اما الفرض فعلى اهل الامصار واما الاجب فعلى من حضر  
 والاطراف اما السنة فعلى اهل التور والكعبة **الفصل الخامس في الحج** قال  
 الشيوخ قال بعضهم اصل الفرض انما اذا اراد الحج سقط وقال بعضهم اصل  
 الفرض الحج وقال بعضهم الفرض اصدىها ان الحج ارضها وقال بعضهم على  
 قول اية خيفة واية يوسف الفرض انما اذا اراد الحج **الخطبة** وهو المشهور  
**الحج** واجبا والشيوخ انه اذا وجبت شرائط الحج فانفرض هو الحج اذ اراد  
 وصلي وان لم يدر كبر ففرض انما اذا اراد كبر ففرض الحج وانما فانه يور  
 قضا الفرض وقال محمد الفرض هو الحج ولا ان يستقطبا واما الفرض في التور  
 قولان فوان الفرض احدهما ان يبين بفعل العبد **السادس** والاول قوله  
 اصح **الفائدة** لو صلي الحج في قرية بغير مسجد جامع والقرية كثيرة لها قرونها  
 والى وحكم جازت الحجية في المسجد او لم يبقوا وان كان بخلاف ذلك  
 لا يجوز وهو قول اية القسم الصغار وهذا قرب الا ما يدل على القلوب م  
 ومن العلماء من قال كل موضع كان لاهله من القوة والشوكة اذا توجه اليهم عدد  
 دفعوه عنها انفسهم فهو مسجد **الحج** وقال بعضهم ان يولد فيه كل يوم ولد يموت  
 فيه انسان وقال بعضهم ان لا يعرف عددا ولا لا يحسنه وشقة وقال شيخان  
 انوار المصالح جامع ما يقدره الناس مع اعداء ذكر الاما المطلقة كخيار يوم فمضت  
 وقال شمس الاية انه خفي طاهر المذهب انه ما يكون فيه جماعات الناس سوى  
 التجارات وطلقات وقاض فقيم الحدود وينفذ الاحكام **التحفة** غريب خيفة  
 بدو كيرة فيها سكك اسواق ولها سائيق وفيها دال بقدر على الصالح المظلوم



من الظاهر كحسنة وعلمه غير مرجح ان يسأل فيما يقع لهم من الحوائث  
وهذا هو الصحيح ثم في كل موضع وقع الشك في كونه مطروحا قام الله بالجمعة  
بشرطها ينبغي ان يصلوا بعد الجمعة اربع ركعات بنود في الغداة حسب الظاهر  
**مما يروى** ان يقرأ الفاتحة والسورة في الاربع التي يصلي بعد الجمعة  
بنية الظاهر في ديارنا لموقع فرض صلاة السورة لا تفرد لودفع فلا قراءة  
السورة واجبة **الاولى** واجبة الجمعة في موضعين في مصر واحد فالصحيح ان  
عند ابي حنيفة وحكمه كجواز **الخاصة** واجاز ابو يوسف في موضعين اذا كان مطروحا  
جائزا بينهما عظيم وان لم يكن المصنف هذه الصفة فالجمعة ليس بسبغ منهم  
اذا كانا فانه صلوا معها **جامع الجوامع** او اشبهت فانه صلواتهم جميعا **التيمة**  
واختلف المشايخ ان السبغ باذيقه فان بعضهم بالافتتاح وقال بعضهم  
بالقول في الصحيح هو الاول **التفريد** والا فضل هو الجامع او اعداد الم يكن  
وفروقه **السادس** واجبه ان اقامه الجمعة بركة والحدية جائزة **الغاية** للجمعة  
من السلطان الظاهر لما لا يخرج الى الجمعة والجماعة لا تترك **الجمعة**  
قال السيد الامام ابو القاسم لواءه الوالي والقاضي ان بعد الجمعة وينبغي  
الجامع في قرية كبيرة لها سوقا جاز بالافتتاح لا يترك عن الشافعي الفرية  
اي في فيها اربعون رجلا او اربعمائة يقيمون يصلي فيها الجمعة فكان هذا فضلا  
مجتهدا فيه فاذا اتفق بالحكم صار جماعا عليه واختلف المشايخ في اقر الكيفية  
اذا لم يعلم بالحكم والتفصيل قال بعضهم يصلي الاربع بنية الظاهر في بيته او المسجد  
اولا ثم يسعي ويشيع في الجمعة فانه كانت الجمعة جائزة صارت الظاهر تطوعا  
وقال بعضهم يصلي الجمعة اولاً ثم السنة ثم يصلي الظاهر كانت الجمعة جائزة  
فما يكون مفلا والا فمذا يكون فرضه **الحج** فمذا في اقر الكيفية واما في البلاد  
فلا يشك في اجاز ولا يبعد والفرقة والاحتياط في اقر الكيفية في السنة  
اربعة ثم الجمعة ثم سنة الجمعة اربعاً ثم يصلي الظاهر ركعتين سنة الوقت

هذا هو الصحيح المتعارف فاصبحت الجمعة فعدت اربع ركعات عليها وجهها والافتتاح  
الطرح سنة قال النقيب ابو جعفر النخعي رابا الامام ابو جعفر السند و  
صلى الجمعة بزيادة ثم صلى ركعتين ثم اربعاً فقلت ما ثمانية الركعات والاربع  
اخذت صلاة الصلوة ولم تترك الجمعة بزيادة قال لا ولكن صليت الجمعة ثم صليت  
ركعتين ثم اربعاً على مذبح على دوراننا من يصلي الظاهر في الظاهر  
اقر صلاة على ليس الاصل في الروايات ولا شك في جواز الجمعة في البلاد  
والنقص **التذريب** ولو لم يكن خطيب وضاق الوقت بقدم القاضي  
رجلا يصلي بهم الجمعة **الخاصة** عن محمد لومات عامل بغير الخليفة واجتمع ان  
على رجل يصلي بهم حتى يكسبهم عامل آخر جاز ان يصلي بهم وعلى من يقرر **جامع الجوامع**  
رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز الا بانه مولى المصنف فلم يبلغ الخليفة حتى  
مضت جمع فانه يصلي بهم خليفة الميت او صاحب الشرطة او القاضي جاز لا  
فرض اليهم ولو اجتمعت العامة على ان يقدموا رجلا مع قيام واحد من هؤلاء  
من غير اذنه لم تجز **الخاصة** وعمره اذا تفرأ من الامام جاز اجتماعهم ونها  
انه يجوز بعد موت الخليفة ولا يشرع لغيره موت من استخلفه الا ان يقول  
ان **روضة العلماء** سمعت ابا الحسن الرستغيني يقول كل بلدة فتحت  
بالتيف خطيب على منبرها بالتيف برهيم انما افتحت بالتيف فاذا رجعت عن  
الاسلام فالتيف باق وكل بلدة اسلامها لم يخطب بلا سيف وحرية  
الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بالقرآن فيخطب بلا سيف وكذا فتحت بالتيف  
فيخطب مع السيف **السادس** وكما خطبة الاولاد في الثانية روزه **الحج**  
اذا خطب بخطيب اخره **م** واذا خطب خطيبا على قوس او عصا جاز ان يكون  
لانه خلاف السنة وان خطب مولى لولا ان اس جاز وكبر **الحج** تطول  
الخطبة ايام الشتاء لان ايام قصيرة م ويستقبل النعم بوجههم لانه ينظمهم  
ويجلبهم فالاعراض عنه يكون تهاونا وجفا قال سمس الائمة من كان امام الامام



استقبلوه من كان غريبه اويبره اخوف ايه قال اترسم في زماننا  
استقبال القوم القبله وتركت استقبالهم فخطب لما يجتمع من الحج  
بنسبة العنوف بعد ما فرغ من الخطبة كثره الزحام قال هذا اجسام  
خطب الامام ثم قدم امير اخوانه صبي القادوم خطبه الاول ثم كثر الا ان خطب  
خطبه جديدة وان صلي الاول لم يعلم بقدم ابنه اجوام وان علم الا ان  
يكون القادوم احره باقامتها فحينئذ يجوز قال سمس الابرار وقد قيل لا يجزى  
وكانه انما يريد يقول على القوم ان يستمعوا اليه ان يسمعوا اليه قوله يا ايها الذين  
امنوا صلو على الابرار فحينئذ يجب عليهم ان يصلوا على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلموا **الاجماع** **الحج** ويقطع السماع في نفسه وكثير في الاوراجد والاصح  
انكسرت **الحج** ولو سكنت هذا افضل تحقيا للانصاف م ولم يذكر  
محمدا في الاصل ان العاطس هل يحكم انه ذكر الحس بما زياره في خطبه انه يحكم  
في نفسه ولا يحكم بهنالك وغير محمد يحكم بقلبه ولا يحكم بشفيه **التصايب**  
واذا شئت اورد انتقام في نفسه جاز وعليه انفقوا **الكبر** والاصوب انه  
لا يكسب وبه ينتمى ويكره الكلام على خطبه حين يخرج الامام **خطبة** **الاصح**  
يريد به اذا صعد على المنبر وعلى الكتاب **الحجة** وكذا على مقتضى البعض اذا  
كان يبيع ولا حجة على العبد المذنب ولا الذير يود الرضيه **الذخيرة** واذا صعد  
الناس من عظيم يوم الحجة فهم في سعة من التخلل والباس باركوب في  
الحجة والعبد من والي الفضل في حواس يقدر عليه **التيمة** وفي الرجوع فقلنا  
الشيخ منهم من قال انه كان تاب وقال بعضهم كان خروج الى سائر احياء  
وهو الاصح م الامام اذا منع ان يجوعا يحكم غير الشيخ الامام لعقبة ابي جعفر اذا  
نهىهم بحجة بسبب من الاستسبا او اراد ان يخرج ذلك الموضع من ان يكون  
معهم كجوعا فاما اذا نهىهم من غير اضرار بهم فلمهم ان يجوعوا على رجل  
يصل بهم الحجة ولو ان الامام معهم ثم نزلوا من عنده خوف او كونه ثم عاودوا

اليه فانهم لا يجوعون الا باذن من شانهم القوي اذا دخل المص يوم الجمعة  
ان يكثرت بزم الحجة وان نور ان يخرج من يومه ذلك قبل دخول وقت  
الصلوة او بعده فلا حجة عليه لكن لو صلي مع الناس فهو باجورم المريض  
يستحب ان يؤخر الخطبة اليه ان يفرغ الامام من الحجة ولو لم يؤخر لأكبره **الاصح** المقيم  
بؤخره في اذا اراد ان يصل الحجة ولو لم يؤخر فأكبره فان صلي الخطبة ثم بدال ان يحضر  
الحجة فانه اذ كان مع الامام استقصى طهره عن عكاس المعذور وغيره في  
ذلك سار فيه ولو بلغت الحجة وجب اعادة الخطبة وقال في زينة المعذور لا يتقص  
طهره **العتبات** الامام القوي اذا اتم الناس في الغرة ثم سجد الى المص الحجة فاجزى  
رجل في الطريق ان الامام فرغ من الصلوة قام في الخطبة ما بقدم اخرون ثم لما  
قدم المعذور وجد الامام في الحجة فدخل فحدث الامام وقدم فقبل الحجة  
جازت صلوة الاقوام كلهم ثم اذا رجل ام الصلوة في وقت ثلث مرات وقدر  
الكل مريد السجدة فخرج قبل دخول وقت الحجة جازبا خلاف انه دخل  
الوقت فانه كان يمكن ان يخرج من مصرة قبل خروج وقت الخطبة بالخروج  
والا فلما بين ان يخرج بل شهد الحجة **التصايب** ان سجد احد بالدخول  
في المسجد الى مكان في الصف الاول فدخل اكبر منه سنا او اهل علم سجدوا  
يخافون بقدمه له **القدرة** ومن فاته الحجة صلي الخطبة في اذانه واقامته ونهيب  
اهل التبحر والمريضة والعبيد والمبذور **العتبات** ولو صلا باذا اذانه  
من غير جماعة كان حسرا **في الخطبة** **الحج** يوسف في رواية ابي عبد الله يوم  
الحجة ليوم والصلوة جميعا **الحجة** وعند محمد للوقت م دنيا ومكنا اذ على  
قوله ابي يوسف ليوم وعلى قول احمد للصلوة **فتاوى** **العتبات** **التيمة** رجل  
جالس للعدا يوم الحجة سمع النداء فحاف ان ينوء الحجة فليحضر بالحد ف  
سائر الصلوات لان الحجة لغت اصلا وغيره لا يذانه سنا من سائر الصلوات  
اذا حاف زمانا الوقت يترك الطهيم كما مننا **الحج** قال القديس رايته



فسمعت يقول من قال بعد صلاة الجمعة يا رحمن يا رحمن يا الله يا الله يا رحمن يا الله يا رحمن  
الشمس في يومه حاجته وذكر في كتاب الهداية في الاجابة عن محمد بن المنذر  
قال سمعت جابر بن عبد الله يقول عرض هذا الدعاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال لو دعي به على كل شيء بين المشرق والمغرب في ساعة من يوم الجمعة لا يستجب  
لصاحبه سبحانه لا الا ان كانت يا خاترا يا خاترا يا خاترا يا خاترا يا خاترا يا خاترا يا خاترا  
يا ذا الجلال والاكرام **الفصل في صلاة الاربعة** اربع ركعات من بعض ركعات طلوع  
اذا حلت الصلاة وسئل عن اربع ركعات من قال بين ان يجلس امام الله  
ان بعض الصلاة وقال بعضهم من بعد العصر الى هذا ذهب عامة مشايخنا  
**وهذا الفصل في صلاة العشرة** في صلاة العشرة من مروي عن جابر بن عبد الله  
يوسف انه قد تم كبريات العبد على الله **اخذاه الخاتمة** وان صلى  
قلت امام لا يرفع ايدي عن اذان يرفع قبل رفع هو **اخذاه** اذ  
الامام بالتكبيرات بعضها ثم ركع **المنافع** وكذا نطق التكبير في الاصحاح  
بين انه واجب في سجود السجود اذ قال انه اجل او عظم في صلاة العبد  
وغيره **الحج** قال ابو حنيفة اذا نسي الامام كبريات العبد في خاتمة كبر  
بعد التواضع وفي الركوع لم يرفع راسه ويسجد للسجدة **وفيهما** واذ ابر الامام  
في خطبة كبر القدم معه واذ صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يخطب الناس في انفسهم  
انشاء لا لا وسنة الانصاف **جامع** الحسن بن ابي مالك عن  
حنيفة صلاة العبد على النبي صلى الله عليه وسلم ان يحضر ويصلي وقال ابو يوسف  
معه في ناحية **وفي الزاد** والصحاح في الصلاة في عدم التكبير جهرا في الطريق  
في عيد الفطر **الصلوة** قال اكثر المشايخ تكبر في الطريق في العبد جميعا  
ولا تكبر ولا يجازي به **اخذاه** اذا ادرك الامام في صلاة العبد في  
الاستسقاء وسجود السجود فدخل معه يقوم معه ما سلم الامام ويتم صلاة العبد  
بالاجماع في صلاة الجمعة عن محمد بن وكاهن محمد بن معاوية ان امارا يقول ان صلاة

الفجر

الصلوة قبل الخروج الى الجبهة وكان يقول لا بأس بالركعة ان يقبل في الضحى  
قبل ان يقبل الامام وعادة المشايخ على الركعة قبل الخروج الى الجبهة والركعة  
تقبل بعد ما يقبل الامام **الحج** اذا قضى صلاة الفجر قبل صلاة العبد لا بأس  
ولو لم يقبل الفجر لانه جاز صلاة العبد ولا اراد ان يقبل الفجر ان يجوز ان  
اتقوا بعد ما احب واو في ليلا بعد غيره في التواضع **الحج** قال ابو حنيفة من بعد  
كم نيت وان شئت فلا تقبل قال ابو يوسف يقبل اربع ركعات وهو جالس  
**وفي الزاد** انه احب ان يقبل في صلاة اربع ركعات اربع ركعات اربع ركعات  
ان ان مشايخنا قالوا ان السجدة يقبل اربع ركعات يخرج الى منزله ليلا يظن  
كانه انه في سنة التواضع **الركعة** اذا ركع الامام بعد التواضع قبل التكبير  
في الاول في بعد اية القيام ويكبر ويصلي الركوع وتكون ركعتين التواضع او  
بعضها يكبر ويصلي التواضع ولو ادرك الامام في الثانية يتابعه في التكبير  
آركعة الاول في تكبيرين سجد في الثانية يتوارى ثم يكبر في الثانية التواضع  
انه يبداء بالتكبير لانه اول صلاة **الحج** امام حنيفة العبد على غير ضرورة علم برك  
قبل ان يتفرق الناس تواضعا ويصلي ومنه انه يتفرق الناس ثم علم لم يصليهم  
وقد تم ذلك لهم وجازت افعالهم صيانة للمسلمين **والله اعلم بالصواب**  
عن ابن المبارك في تعليم الاطفال وطلق الراعي الغنم قال لا توفوا السنة  
وقد ورد ذلك في الكتب **الفصل في صلاة العشرة** في صلاة العشرة  
**كفاه** اذا احدث بعد السلام قبل التكبير الاصح انه يكبر ولا يخرج التواضع  
**الطهارة** ولا يكبر قبل الامام فلو كبر جاز لانه الامام في سجدة لا يصح ان يتابعه  
في سجدة التواضع **الركعة** المسبوق من التكبيرات في صلاة العبد ان يكبر في سجدة  
ياقوتة او على قول حنيفة ان قبل ان يكبر في سجدة لانه منفرد منه جواز ما وجب  
من حيث هو منفرد بسجدة من حيث انه يتابع لا والتكبير واجب عليه بشرط  
مع الامام فلا يسقط ان يكبر في سجدة لانه لا يتابعه لانه الجهر بالتكبير بعده



في الاصل فان عرف جوازها بالشرع بشرط الاداء بالجماعة فاذا كان منفردا  
متابعاً لم يرد دفع الشك في شرعية الجهر في هذه فلا يشك في شرعية ما يشك  
سئل الفقيه ابو القاسم عن الجهر في صلاته بعد صلاته بغيره قال على قول  
اصحابنا غير مستحسن ولكن انما هو في طريق المصير وليس في طريق  
عمره اليه يوسف بن عمار في حقه ان لا يجزى في الطريق والظاهر انما هو في  
عمره اليه حقه ان لا يجزى في الطريق والظاهر انما هو في  
**الحرف الذخيرة** ولا يقبلون وهم يشكون في يوسف بن عمار ان يجوز صلواتهم  
وهذا على من ذهب مستقيم لان من ذهب ان من سجد في الجهر فمخفى فوات الوقت  
جائز ان يقبل ويؤخر **الحرف** والحاصل انما هو في وسط الصلوة بان من ذهب ولا يجوز  
ان يتجزأ صلوة ولكن يقبلون صلوة الامم باتباع صلواتهم ومن حوّل منهم وجهه عن  
القبلة بعد ما انفرد الله وفردت صلوة ومن حوّل وجهه قبل ان يركع  
الله ولاجل الصلوة ثم ذهب العدوي على صلوة وسئل عن ذلك ابن حكيم  
لم يستطع التواضع اذ اركع السجدة والخوف قال يقبلون بالايام بتوجيه اليه  
**وفيها** وان كان الحرف انما هو ذلك فافترق الصلوة يجوز دفعا للحاكم في نفسه  
وان كان يمتثل ما رآه الله ومحضت الصلوة ولم يكن في الوقوف ليصل  
فانه لا يقبل ما شيا عنه بل يؤخر عنه انما هي يقبل في ذلك الحرف بالايام  
ثم يعيد **في الفصل الثامن والعشرين** في صلوة الحرف في الزاوية قال بعض مشايخي  
انها واجبة اخذ بطاهر الارض في الجهر في حقه ما يدل على انها مستحقة  
خير من ان يقبل ركعتين وبين ان يقبل اربعاً وبين الاكثر ويجوز ان يكون في  
المنوع **المضرة** ويكره اذا اكل ثم جازى في كل موضع **في الفصل الثامن**  
في صلوة المريض **التي** سئل الكوفي عن رجل اصابته شدة لا يمكنه ان يسجد  
هل له ان يركع في انما اذا كان يقرأ بالسجود قوله لا يجزى له في العجز اصلاً  
بل اذا عجز عنه اصلاً او قد عليه الا ان يصفه صغراً يشبهه في العجز

او كره وجب انك او يخاف البطالة فله انما اذا عجز اصلاً وسأله اذا  
كانه قادراً على بعض القيام يوم ان يقوم قد راى بقدره فاذا عجز قد جاز اذا قدر  
ان يسجد قائماً او على التيمم بعض القراءة يوم ان يسجد انما هو في ذلك  
**الحرف الذخيرة** هو المذهب الصحيح **التي** عن محمد بن مقاتل ان كان شديداً في المرض  
انما لم يركع على الجهر في رب العالمين وانما قد روى في قراءة الفاتحة والسورة  
في حقه سئل عن رجل في حقه لا يجزى ان القيام وقال محمد بشرط قراءة ثلاث  
ايات قصار او اية طوية ولا يجزى ان ان يصلي جالساً يقول هذا التقدير وقال ابو  
جعفر عن ابن في قياس قول ابو يوسف محمد بن محمد ان يقوم قد لا يصلي  
ايات اذ اية طوية ملاه ان يقوم قوته بلا قراءة فيؤدى فرض القيام ثم يجلس  
فيؤدى فرض القراءة جالساً لا في القراءة انما شئت انما ياداً قاعداً في حقه  
يجزى القراءة قاعداً بعد ما قام قوته بسيرة وهذا شبه الاقوال **في الجهر**  
المريض اذا عجز عن الايام بالراس يوجب بعينه وسئل محمد بن زيد عن رجل  
لا يشك ان الايام بالراس يجوز ولا يشك ان الايام بالقلب لا يجوز ولا يشك  
ان الايام بالعينين من كل كونه **شرح الطحاوي** في الجهر بالايام ويجزى في السجدة  
عنه المريض اذا عجز عن الايام في حقه رآه عن ابي حنيفة يجوز في حقه من الفضل  
لا يجوز **التي** في الواقع بالايام قاعداً ثم قد قبل ان يركع ويسجد بالايام جازان  
بهما قايماً بخلاف ما بعد اركوع السجدة **الحرف** اذا دنا اجله من اجل سجدة والتوبة  
او كفى الراس وما شئت طقة وقص اضارته ولا تسفل هذه الاشياء  
بعد الموت **شرح المتن** كان ابو جعفر الخزاز يقول المريض يقول استغفر  
الله لا اله الا هو الحي القيوم وانتوب اليه فانه يقول في معناه اهدنا  
توبة وانما في توبه وانما ان المريض انما يفرغ بقلبي الشهادته له  
ان الملقن في رقبته علامات الموت وبعض اقرباء المريض في ذنوبه ثم قال  
الله في رقبته كتاب والمريض اذا فاتته صلوة فمضاه في حال القى بفعله



الاضحية وان فاتت في الصلوة تنقض في المرض على بالاباء **شرح النجاشي**  
 فاتت في حال الصلوة نقضا لما في حال المرض بالتيتم سقطت عنه مدام ترغ الما  
 من عبته وامر ان يستلمه على ظهره ونهى عن التعمد والتجوز اجزاء ان يصلي بغيره  
 موباه على قول مالك والشافعية لا يجوز ومن كان قاعدا يخاف الهلاك على  
 نفسه بسبب نضيل مستلقيا جاز بالاباء **م** والموت بسجدة لله بالاباء  
 اذا اراد المريض ان يجمع بين الصلوتين يفيء الظهر في آخر وقتها ولا يجمع بين  
 صلاتين في وقت واحد ولا ترك ولا القنوت فيه **م** رجل له عبدة ورضي  
 لا يقدر على الرضوخ فيعطي المولى ان يوفيه مكانا ويخرج **الاولوية** بخلاف المرأة  
 حيث لا يجب على الزوج ان يعاينها **م** ولو كانت المرأة مريضة لنفس عليه  
 ان يرضيها **الغاية** ولو كانت لاعاوة وانما يجب على الالة ان تعينه لا على المرأة  
**الاولوية** الا اذا تبرعت بذلك لانها بمنزلة سائر المسلمين والاعاذه على  
 البرية ب اية المسلمة قال مالك وتعاونوا على ابرار التقويم المرضي اذا  
 كان يقدر على القيام ان يتيه في بيته ولو خرج الى الجماعة يعجز عنه اخذت الشايح  
 فيه قال بعضهم يعينه في بيته **مايا** **الحديث** وهو مخارم وقال بعضهم يخرج الى  
 الجماعة **الاولوية** وهو الصحيح وليس في هذا ترك الرضوخ لانه اتمام التمام  
 اذا كان قادرا عليه وقت الاداء وهو عاجز عنه والمعتبر حال الاداء في باب  
 الصلوة لا حال الوجوب ولو اعصابه فرغ او خوف ففعل قاعدا جاز له ان  
 يوفيه قايما **الخبر** مريض يقبل ويقول عسى ان اقيم بارز بالجمعة المشقة  
 لا يفيد صلوة **من الفضل** **الحادي** **والثاني** في اجابته ووضع على عونه  
 خوف **الطهارة** قدر ذراع **م** قال في النوادر من التمرة الى الكربة **والصحيح** **الحج** قال  
 بعضهم ياخذ فوتين من ثياب صوفية او غيره ويضعها على راسه **الحج** **الحج** **الحج**  
 وانما لا يخلو من تحت اخوة بل ينسل فتحتها **الحديث** اذا غسل الميت  
 في الماء الجار جاز **شرح النجاشي** وان لم يبرغاسد وكذا الوضوء على المأخرة **م**

في كتاب العقلة للمسلم اذا سال من شئ يغسل قبل ان يغسل غسل  
 سال وان سال بعد ما يغسل لا يغسل **الحج** وان غسل ما كثر من الماء والغسل العقلة  
 مالم يرفعه **م** ولا يغسل الالة مولاها وكذا مك ام الولد وان كانت في عدة  
 عند عليا الشاذة فلا فخر **الحج** ولو لموا يبع اهل الحجاب في بيته  
 للمسلمين فاحترقت وقد روي الى سيرة اخيرا من قواهم لا كلهم شهدا  
 لا يغسلونهم ولو ان المسلمين كحوا في مدينة ففعل المسلمون سور ما مات  
 رجل انسان منهم فوقع دما غسل عند ابيه خيفة ومعه وعي في قول ابو يوسف غسل  
 وكذلك لو ان المسلمين تعبدوا الحيايط فوقع عليهم ولو بقية المشركين ففعل  
 على المشركين المسلمين لم يغسلوا ولا صل ان من صار مقولا ينعى مصاف  
 الى العدو والمباشرة او التسبب كان شهيدا او من صار مقولا ينعى غير من  
 الى العدو ولا يكون شهيدا وقال ابو يوسف اذا صار مقولا في قتال العدو كان  
 شهيدا وان لم يكن قبله مصافا الى العدو والمراو بالعدو اهل الحجاب والبنين قطع  
 الطريق **م** ولم يكره من مل يبرع غدا لادخل وواقعة في ذلك كثر من شكا  
**التجويد** وكفى السنة في النساء حصة لغافة وازار دجاجة خرقه ربط  
 فوق الاكبر عند العدو خرق الثوبين والبطون كيدل شتر غدا الكفن افا  
 حملت والادى ان يكون اخوة بحيث يغسل الى الموضيع بكونه استلها  
**الحج** غسل محمد با سلم عن رجل مات ولدت ابواب عليه ريون ولا مال  
 قال يمتقن في كل ما لا يباع شيئا له يونه كما لا يباع حال جياة وسئل شيخ  
 ابو بكر بن سعيد عن من اشف في الكفن قال ان اشف في العدة من الزيادة  
 وان اشف في القبة ضمن الكل **الخبر** وفي كذا الخشنة نعصم كفن الرجل  
 زيادة على اثنتي عشرة ايام لم يبركه ولا بابا **الحج** غسل الثوب الاول  
 على باطنه ثم ير عليه الطيب ثم يبيط عليه الثوب الثاني ويجعل عليه الطيب  
 ثم اثنتان كذا في موضع المحوط في راسه وكيفية وسائر جهه **الشمس** لا بابا



بان يجعل شيء من السكت في حيطم وانعدام المخرج والجزيرة المرافقة  
 بنزل البائع وان كان لم يربح في خفتين ازار وردا وان كلف في  
 ازار واحد **اجزاء البائع** اذ يربح في البقي الصغيرة واد الصغيرة  
 ثوبان **في نوازل المبيع** غدا يربح اذ ماتت وكرت الباطنات  
 ولا مال لها فالكف على كل واحد من الباطنات وكرت الباطن والآخر  
 فالحاصل ان الكف يدور مع الميراث ولو كثر الميراث غير وارث من مال  
 يرجع في ترك الميراث غير الميراث فليس له الرجوع اشهد على الرجوع او لم يشهد  
**الحكم** قال ذلك كالتعميم وهو الاصح **نوازل المبيع** غدا يربح قال ايت  
 ابا حنيفة تغذير الميراث في الجارة وهو ركب ثم ينفق من ثمنه فذا دبل على انه  
 لا باس بالركوب قيل لا اذا بعد عن الجارة اما اذا قرب منها كره **الحكم**  
 كره اتباع النساء الجارية **السراج** لو وضع على بيت كان على الدابة او على ايد  
 ان سر لا يجوز وعليه الفتور ولا ينفق ان يرجع من جارة حتى يبيعها وبعدها  
 حتى لا يرجع الا باذن قبل اذ يربح بعد الرجوع بغير انهم ومن يبيع على جني  
**الاولوية** او مجتهد لا يستفاد ثم طهر المذهب ليس بعد التكرار  
 الرابعة دعا الاسلام وقد اختلف بعض الفقهاء في جازم في سائر العتبات  
 رتبنا اثنا في الدنيا حسنة الميراث فالحاصل ان بعضهم رتبنا لا ترجع فلو باع الميراث  
 سبعة ركب رب العزة عما يعصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين  
**في سبعة** انه فربا نكح الكتاب بنية الميراث لا باس وان فرار  
 نية الفارة لا يجوز ان يقول ان صفة الجارة تحمل الميراث فالحاصل ان الفارة  
**الحكم** انه جاء رجل وقد كثر الامام اربعة ايام بسم لا يرخص فيه رواية  
 عن ابي حنيفة قال صح انه يرخص وعليه الفتور **القائمة** لو كثر الامام اربعة ايام حضر  
 رجل وكثر قبل ان يسم الامام فمذاهم يركب صفة الجارة في قول جني  
 ومحمد فلا يارب يوسف ولو سلم الامام بعد ان نكح ما سيبا كثر الرابعة

وبسم

وبسم وذكروا شيخ الاسلام قول محمد في هذه الصورة نظير قول ابو يوسف  
 وروى محمد بن اذ اذكر بعد الرابعة وما اذا اذكر بعد الثالثة بان الثالثة  
 لو انظر لا ينفق العترة لانه بكر مع الرابعة بخلاف ما بعد الرابعة قال  
 في العترة وسائر القربات اذ في من الزوج وكذا في العترة وانه **القائمة**  
 الزوج كالجني وعمر بعض اصحابنا الزوج اذ في من الباطن وكذا الجارم  
 ولا حق للنساء والصغار والمجانين **الحكم** **الصغيرة** لا باس بالجمع بينهما يعني  
 انصب اللبن في القدر ويحكي عن شمس الائمة الحكماء بهذا في نصب اللبن  
 فاما انصب المولود وهو باقر سبعة يورثا فقد اختلف المتأخرين قال بعضهم  
 لا يكره واما اهل الجيرة المتخذة ابر ورفقاوة في البقرة كرهه وكثير من الفقهاء او  
 صوابا لا يرسلون بالتراب رسا غير شق دلا له وكافور مسون في التراب  
 رسا ويحال عليهم التراب الا ان الوجه يوجب من التراب مسون او ثلث  
**الحكم** **الصغيرة** وقد رخص اسمعيل الزاهد بالاجرة خلف اللبن على التراب  
 وادعي به **المضرات** وكان الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل يقول لا باس  
 باستعمال الاجرة في ديارنا وكان يجوز استعمال دفوف الخشب وتخاذ  
 التراب في مدينته ان اثاره عن محمد لا اير ان يراذ في تراب القبر  
 على ما خرج دلا اير برش المساء عليه باس او لا يخصص ولا يطبق من ركب  
 عن ابي حنيفة هكذا ذكر الكوفي في تحفته **في التراب** لا باس **القائمة**  
 وعليه الفتور **القائمة** ولو وضع عليه شيئا من الاجار وكب عليه شيئا فلا  
 باس به عن بعض الفقهاء وفي رواية الشيخ علي عن بعض المتقدمين انه اوصى  
 ابنه اذا مات وغسل فاكب في جهنم وصار يرسم اثاره في الرحيم  
 قال فغسلت ثم رايت في المنام وسات عن حاله فقال ما وضعت في القبر فاني  
 طائفة العذاب فاني رايت بايع جهنم وبيع صدره برسم الرحمن الرحيم  
 قالوا انت من العذاب **الحكم** اذا خربت القبر فلا باس بتطينها م



في كناية النبي عن عبد بن حميد عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ضيق  
الرياح وقطر المطر على قبر المؤمن كناية لذنوبه وفيه غيب الخطاب  
انه منى عن تقصيص القبر وتخليها التقيص والتجصيص والتكليل بالكل  
وجو القباب والصلوات التي بين يدي القبر **الفصل الثاني** في الاصلح فيه  
في رجل دفن فيه ميتة ان كانت الارض موقوفة بفرض ما اتفق ولا  
يكون له مكانة لانه دفن في وقف **وفيها** جعل ارضه مقبرة في رجل فيها  
شيئا لموضع النعش والتبريد والتبريد ان كان في الارض ستة فلا بأس به  
وان كان فيها ضيق يهدم البيت وكفر فيه لانه ما ملكها جعلها مقبرة فزجر  
فان اذ دفن ميت فيه ان كانت المقبرة واسعة مكره ذلك لانه صاغر  
يتوخش به ذلك وان كانت ضيقة جاز قال الفقيه ابو القاسم لانه اذا  
من الناس لا يدبر راي ارض توت ولكن بعض ما اتفق صاغر فيه وهذا  
كن بسط بطا او مصيعة المسجد والمجلس فانه كان الكفايا لا يصح  
ولا يجلس عليه غيره وان كان ضيقا جاز لغيره ان يرفع اليه ويقع في ذلك  
او يجلس ومن حفر قبر النفس قبل موته فلا بأس به ويوجد عليه هكذا فعل  
عمر بن عبد العزيز والربع بن خشم وغيرهم وفي بعض النواذر عن محمد بن  
ان يكون قد اذن الى صدر الرجل او وسط الفخذ قال وكل لا زاد الفضل  
وعمره ان قال من القبر الى صدر الرجل وانما بمقدار اقامة الرجل  
فهو حسن **الحج** روي الحسن بن علي بن فضال عن علي بن ابي طالب عن  
وعنه قد رصف فانه قال خلف بن ابوب بختي ان يكون عن  
القبر الى السرة وفي تجنيس انما صر خطب بيت على القبر يعرف  
فمنها في مصاح المقبرة **شرح الطحاوي** ولا بأس بان يعود الكافر ويؤمر  
عليه السلام **الولوي** اذا كان خلف جنازة الكافر فممنوع منها  
لا ينبغي له ان يسلم ان يتبعها في الاكثر سواد الكوفة ولكن ينبغي ما فيها

وان لم يكن

وان لم يكن من قومه خلفها فلا بأس بسلم ان يتبعها **البقرة** كانت يوسف بن  
محمد عن رافع السدوسي عن جده الميت ليراه قال لا بأس **فصل في المقبرة**  
واذا اخطأ موته المسلمين بوجه الكفر يبرؤونه بالعلماء وان لم يكن اليقين  
الغلبة للمسلمين غلوا وصح عليهم ان من عرف بعينه انه كافر ويؤثر  
بالدعوى وان كان الاكثر كفارا لم يغسلوا ولم يعجل عليهم وان استوا اختلف  
الشيخ بعضهم قالوا يفرغون في مقابر المسلمين وبعضهم قالوا يفرغون في مقبرة  
على حدة وهو قول الامام ابي جعفر **القباية** ولا بأس بان يفرغ المسلم في  
مقابر المشركين اذا لم يكن من علاماتهم **الحج** الكافة اذا ماتت وفي بطنها ولد  
مسلم فمات لا يصح عليها بالاجماع واختلفوا في الدفن **السايع** قال بعضهم  
في مقابر الكفار وقيل في فن وحدها واذا لم يوجد بالفصل التي تسمى  
وصلوا عليه ثم وجدوا ما يغسل ويصلى عليه ما ياتي في قوله يوسف في رواية  
يفعل ولا يباعا والفتوة اذا اخطأ وقت الفتوة فوضوا الراس  
في موضع الرءوس جازت الفتوة وان تمده فمات او جازت  
**فتاوى** يندار بالمقرب اولاً ثم بالجنازة قبل السنة وقال لا دخن في  
يبدأ بالسنة كيداً يقطع الغور **السايع** قال تسمى الالة المحلولة اذا كان  
القوم في المصلي في الجنازة هل يقومون اليها اذا واذا قبل ان توضع  
فيه كلام من ان سس يقول يقومون لها منهم من قال لا يقومون والصحيح  
**المقابر** ويكره صلاة الجنازة في الشارع والراية الناس **الولوي**  
قبل اذا وجد في داركوب نحو غير مقصود التراب لا يصح عليه لانه  
من الكفرة من كفن ولو بالعكس يقبل عليه اذ ليس منهم من يقص شار  
كذا فتوى تسمى الآية المحلولة في ذكر في شرح الزيارات المحلولة والخفاب  
وليس السواد من علامات الاسلام واذا وجد قتيلا في دار الاسلام  
وعليه زنا في حجة مصحف لا يصح عليه لانه المسلم في دار الاسلام







كان خارجاً عن صلوة **في الرقيات** كتب ابن سماء الى محمد بن رجل صلي  
خلف الامام ركعة ثم قرأه بقية صلوة نفسه او ثوران يوم الما فيها  
يقع في علي ذلك بقدر ركع وسجد تلك الية ولا يترتب مع الامام غير  
انما ركوع وسجدة كان بعد ركوع الامام وسجدة فصلت ثمة ولا يخرج في  
ثم ذلك عن صلوة الامام **في الفصل الرابع والتفصيل في المتفرقات**  
ابن مصلين خرج وقت الظهيرة فجازت صلوة الجمعة لانه لم يدر انما هو قال مسبوقة  
ولا هو خرج وقت الجمعة يصلي المسبوق فصار صلوة الظهيرة في حكم المتفرقة  
في بعض الاحكام وجاز ان لا يصلي في صلاة الجمعة لانها في حكم المتفرقة  
الامام في الوقت **في باب ما يفي بها** انما يفي بها في وقت شرط  
في الجمعة ولم يبين ان في كتاب آخر ان يجوز تلاهي ان يتم الجمعة في صلاة ام  
سبى فقام وفيه فصلوة فاسدة في قول البخاري وقال ابو يوسف ثمة وعليه  
هذا اذا صلى ركعة قائماً ركوع وسجدة ثم رخص وصار الى حاله الا بانه فصلوة  
فاسدة في قول البخاري وقال ابو يوسف ثمة **في باب ما يفي بها** انما يفي بها في وقت شرط  
افتتح فاعدا من غير عذر ثم قام يصلي بذلك التكبير لا يجوز صلوة ولو افتتح قائماً  
ثم قد من غير عذر وجعل ركع مع الامام وسجدة قال لا يخرج وان كان لم يسجد الا  
لكنه اولى بانما يفي يقوم ونسح الامام في صلوة وجزائه وتمامها فيما فعل  
**ومن كتاب السجرات** م سائل هذا الباب منية على اصول معروفة  
في كتاب الصلوة احد ان الترتيب في اركان الصلوة شرطاً لا فيما شرع  
كمرار السجدين فانه الترتيب في اداء السجدين ليس بشرط حتى لو ادى بالسجدة  
الاولى في آخر الصلوة بخير واصل اخوان المزدكية اذا قضيت التيمم بمحلتها  
فصارت كاللوة في محلتها واصل ان سلام السجدة لا يخرج المصلي عن الصلوة  
واصل اخوان تاخير اركان عن محله بوجوب سجدة السجدة واصل آخر ان السجدة  
اذا كانت عن محلتها لا يجوز الانية القضاء وان لم يفت كجوز بدو في القضاء

وانما يفت

وانما يفت عن محلتها بمحلت ركعة كاملة لان ما دونها محل الرقص واصل  
ان زيادة ما دون الركعة الكاملة لا يوجب فساد للصلوة وزيادة الركعة  
يوجب اذا كانت قبل اكمال اركان الفريضة وفيه زيادة ما دون الركعة زيادة  
ركوع او سجدة وفيه زيادة الركعة الكاملة ركوع وسجدة واصل آخر ان الصلوة  
تتجوزت من وجوب فسدت من وجوب حكم باللف و احتياطاً لا بالعبادة  
واصل اخوان الما في محله السجرات اذا كان اقل من الركعات فانه يخرج  
المسئلة على اعتبار الما في دوام الركعات وان كانا على السجدة فالتيمم بخيار  
انما في خروج المسئلة على اعتبار الما في محله وانما في الركعة واصل آخر اذا  
شكك انه ركع سجدة او ركعة فانه يات بها احتياطاً ويبنى ان يقدم سجدة  
على اركعة ولو قدم اركعة على السجدة تفصل صلوة **في باب ما يفي بها** انما يفي بها في وقت شرط  
تسعى على ستة اصول احد ان الترتيب بين الاركان شرط الا فيما شرع  
كمرار في ركعة واحدة كالسجدة اثنان حتى لو ادا في آخر الصلوة اجزاها  
انما يتجوزت من وجوب فسدت من وجوب حكم باللف و احتياطاً لا بالعبادة  
السجدة ادا استغفرت عن الية وانما كانت قضاء افتقرت الى الية واصل  
تحلل اركعة اربع اذا ترك بعض السجرات واية ببعض يخرج المسئلة  
على اعتبار اقل **في باب ما يفي بها** انما يفي بها في وقت شرط  
اقل من الركعات فانه يخرج المسئلة على اعتبار اقل من الركعات  
واذا كانا على السجرات فانه يخرج المسئلة على اعتبار اقل من الركعات  
اعتبرت المؤدية الخامس اذا كانا على سجدة في حال ركعة في حال ركعة  
احتياطاً تقدم السجدة على اركعة ولو قدم اركعة فسدت صلوة السادس  
ان الفعل يتجوز من ترك اركان واليات بالبدن وكان اليات بالبدن  
اولى حتى تزاد من ترك السنة واليات بالبدن اقل من المتابع فيهم  
من قال اليات بالبدن اولى منهم من قال ترك السنة اولى وهذا هو الحق







بغير قيمتها يوم تمام الحول حتى لا يجب الا غنمته وراهم وعنه حايو الام  
 حتى يورثه ولو انتفت بعد الحول فتمتها حتى صارت ثمانية اوقية من ثمن  
 البعير سقط نصف الزكوة بالاجماع وان انتفت من حيث السر عند ثمنه  
 يورث خمسة وراهم وعنه حايو وعنه حايو **الفصل الرابع** في النقص في  
 النصاب بعد الحول او قبله لا خلاف في ان يعرف الرقيل في ما قبل الحول  
 جائز بغير او غيره وانما الكلام في الكراهة اجماعا على انه اذا بلغ يوسع النقص  
 على نصف وحياله لا يكره وانما اذا قصد التفرغ وجوب الصدقة بكرة عند  
 محض ولا يكره عند ابي يوسف في رواية وبكره في اخرى وانما نقضه بعد الحول في  
 عند تمامه واذا زال المال عن ملكه تنقضه بغير عوض كالحقة وانما حايو  
 مستهلك مال الزكوة ضاع من قدر الزكوة وانما زال بعض ما يبيع فانما بعض  
 يعدل ويوزن لا يضمن من العوض في يده او يهلك **القضية** ما لم يملك  
 ملك ابيه المشتري عن النقص لم يضمن ذلك اذا اقرض النصاب ثم اقرض المشتري  
 لم يضمن ان ان يقصد استهلاك الزكوة ثم اذا حصل البيع بعوض لا يعدل بعض  
 لا بقدر تمام جميع مال الزكوة فيبيع ببيع مستهلكا للزكوة لانما قلنا ذلك  
 سبب وجوب النقص ثم اذا وجب النقص بالاستهلاك وزال  
 الاستهلاك انما زال بالنقص السبب من الاصل ببيع النقص وانما  
 زال بطريق الاضمار لا بطريق الانقاص من الاصل لا بغير النقص  
 اذا عرفنا هذا الاصل جئنا الى بيان المسائل قال محمد في الاصل اذا بلغ الاصل  
 النصاب بعد الحول ثم خسر النصاب في مال البائع انما دفع اليك قيمة النصاب  
 او عين الواجب من مال اخذ فلا سبيل الى المشتري وانما قال ليس عندك  
 ما دفع اليك فانما كان البائع والمشتري في مجلس العقد بعد فالتجارة  
 انما تبيع البائع بقدر الزكوة وانما تبيع المشتري بفتح العقد في  
 قدر الزكوة واخذ ذلك من النصاب وانما تفرق البائع والمشتري عن مجلس العقد

فان يفسر ان يكون له في النجاء ايضا في الاستحسان لا سبيل على  
 المشتري بل يبيع البائع بقدر الزكوة **الاول** **القضية** اذا باع مال التجارة بعد الحول  
 وهو ما ويرافق ثمانية لا يضمن زكوة الماتين منقضة على البائع **القضية**  
 ولو زاد البيع بعيب بقضائه او بغيره فلا يرفع الاستهلاك **القضية**  
 ولو اشترى بغير مال عليها الحول غنما يهتد صارت الزكوة دينا في ذمة  
**الاول** **القضية** ولو كان له الف مال عليها الحول فاشترى بها مائة على التجارة  
 ما يتعين الناس فيه ثم يهلك الماع لا يضمن الزكوة مائة الف مال  
 عليها الحول ثم وجبها وستمها صار ضامنا للزكوة ثم ان رجوع في الهبة بقضائه  
 او بغيره قضا مقبضها وملك فلا زكوة عليه **القضية** ولو حال عليها الحول  
 عند الموهوب لم يرجع الوهاب بقضائه او بغيره سقوا الزكوة عن الموهوب  
 لانه كالحلاك م دلم يكره في الكتاب اذا رجع في الهبة ولم يقبضها حتى  
 ملكت في يد الموهوب لم يضمن قدر الزكوة وقد اختلف الساج في  
 بعضهم قالوا يضمن وبعضهم قالوا لا يضمن ثم زوج اداة على الف ووضعا  
 حال عليها الحول في يد ثام ملقها قبل الدخول واخذ منها نصف النصاب  
 عنها ثمن الزكوة **الفصل الخامس** في انقطاع حكم الحول وعده اذا  
 استبدل التراحم او اذ كانا يركبهما او مختلفا بينهما لم ينقطع حكم الحول  
 لو تم حول الاصل تجب الزكوة **الفصل السادس** في التبجيل شرح **القضية**  
 انما تجوز التبجيل بشرطين احدهما ان يكون الحول منقضا وقت التبجيل والثاني  
 ان يكون النصاب كاملا في المجل آخر الحول والثاني ان لا ينفذ احد  
 فيما بين ذلك بيان اذا كان له احوال من ثمانية درهم فمدا لم يقف عليه الحول  
 بعد فاذا اجعل ثم كمل النصاب بعد ذلك فاجعل لا يكون زكوة ولو كان له احوال  
 درهم فاجعل زكواتا ثم انتفى النصاب فحال الحول يونا نقص كونه بمجل تطوعا  
 ولو كان النصاب كاملا وقت التبجيل ثم حلك كونه تطوعا ايضا وانما



انفق على الخول ثم استغنى عنهم او اذ انفسا كماله **فصل السابع**  
 في اداء الزكوة والنية **النية** ولو دفع الزكوة الى مملوك لم يحسن دفعه الى  
 الطالب بواجب ذلك انه كان يغير شرطه وان كان بشرط لا باج **النية**  
 سئل وادى رجل من اهل البيت الزكوة وقال له دفعته فضا فقال يجوز عن  
 الزكوة وسئل عنها عيسى بن ابي عمير فقال يجوز وسات يرسد بها عنده فقال  
 لا يجوز الا ان يكون الرجل ممن ماول ذلك **الزكوة** اذا دفع الى فقير لم يوشى  
 ثم حضرت ابنة بنته كانا المال فافان يا فقير صاع من الزكوة وانما نفق لا  
**نوازل** سات محمد بن رجل قال بعدت به الى اهل البيت فقذرت  
 انما الزكوة وفي وقت الصدقة لم يحضر ابنته قال ارجوا **الحج** لا يجوز كي  
 نوازل انها رايت الصدقات الخمس ولم يحضر ابنته عند اشرع **النية**  
 سئل عن دفع زكوة ماله الى رجل لم ينفقها الا الفقير هل يشترط انية الزكوة  
 من الوكيل عنه النفع قال نية الموكل كافية **فصل الثامن** فيمن توضع  
 فيه الزكوة **الغنية** من لا تقدر على العمل او تقدر على كسب ما ينفي عنه نفق  
 وجب له كل الزكوة ولا كل السؤال المسكين من ليس له نفق ولا يقدر على  
 اكتساب كل السؤال بعد النفقات **الزخيرة** الفقير اذا باج للنفق ما اخذ من  
 الزكوة من الطعام هل يحل له التناول في بعض الشاي يحل له وادى الى شيخ  
 الاسلام **ابن ابي عمير** فاحل رجل زكوة ماله لنفسه الامام لا يستحق العامل  
 من ذلك شيئا لانه لم يعمل فيها **نوازل** وكذا كمال الامير **الكلام** قال الله  
 لو ملك الكافير به العامل سقطت واجبات الزكوة **المتهم** رجل من بني هاشم  
 سئل عن الصدقة لا ينبغي له ان ياخذ منها شيئا وانما عمل فيها ورزق فيها  
 فلما باس بذلك **الزخيرة** واما انما لم يفتحل ان يارب به المديون وان  
 يارب به رب الدين فانه ايضا يستحقها فانما يارب به المديون فمقتول المديون  
 انفق انما يحل له الصدقة ان يكون له مال افضل من الدين من الدين الموعود

مائة درهم فاعدا ان ماله افضل من الدين غيب لا يصل اليه للمحال  
 وماله من الدين على ان لا يكون اخذ للمحال وانه كان للمحال منه  
 يحل له الصدقة لانه فقير بالانفاق منقطع عنه ماله وقد راى الدين وان كان في يده  
 فهو مشغول بالدين فمحل له المحاكاة واما اذا كان افضل من الدين  
 يكون اخذ للمحال بالتفخي لا يحل له الصدقة وانما يارب به المديون  
 فاما ان يكون له على ان لا يكون له لا يكون اخذ للمحال والمال على عين  
 غيب لا يصل اليه للمحال فانه كان له كان له المال العين حاضر والدين انما على ان لا  
 يكون استحقاقا للمحال لا يحل له الصدقة **الحج** وفي سبيل الله منقطعوا الغزاة  
 فيعطون ليقوا به ويصحبوا المديون فيعطوا جيش الاسلام **الطهارة** وفي  
 سبيل الله قبل طلب العلم ثم على قول من يقول المداوي الغزاة والمداوي  
 الفقيرة رتبة واما اريد الارتبة بان كان منقطعاً عنه ماله فيكون فقيراً  
 رتبة واما اذا كانت غنياً به او رتبة فلا يحل له الاخذ **الحج** ولا ينبغي  
 تصحيح ان يقال كذا بقاء **الطهارة** وسأني الصدقات بالاقارب  
 ثم لو اتيتم ايجان **المفترقات** الا فضل حرف الزكوة من بين صدقة النقط  
 وزكوة المال الى احد هؤلاء السبعة الاول اخوة الفقير واخواته ثم الى  
 اولادهم ثم الى اعمالهم ثم الى اخوانهم وخالاتهم ثم الى ذرية اربابهم  
 الى جيرانهم ثم الى مسكنة ثم الى اهل مصره وقال ابو جعفر كبر البني رابعا قبل  
 صدقة الرجل وقريبة محاذج حتى يسد بهم **فصل** في احوال المرأة الفقيرة  
 جات بولد من الرزق فيثبت نسبه من الزوج لانه الرزق في الصحيح  
 فلو دفع صاحب النواش زكوة ماله الى هذا الولد اذ يرضى به اليه  
 جاز وكذا الولد اذا دفع كجز **الغنية** ولو نفي ولد لم يولد له كجز اذا دفع اليه  
**الحج** سئل الفقير عن دفع زكوة لسان رجل غني وقرينة له زوج



اوليس كان زوج قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز **الفقرة** والاول اصح قال  
كذلك الاختلاف في امرأة رجل غني وغير فقيرة قبل النكاح وكيف ينبغي  
النفقة من هذين القولين قال لا ينبغي باحدا وكما ذكر الاختلاف على نفقة  
**الحديث** اذا كان له ولد لا ينبغي بالنفقة جاز ان يدفع اليه ذكر كان او انثى صحيحا او زنا  
**الحج** وان كان له الاب كبر على نفقته قال الله عز وجل في كتابه وقال ابو جعفر ومحمد  
يجوز ان يدفع اليه امرأة الغني اذا كانت فقيرة **الفقرة** وهو الصحيح وعنه ابو يوسف  
لا يعطى امرأة الغني اذا نفقت لها بالنفقة **في تحريم** خواهره زاده يجوز ان يعطى  
امراه ابيه وابنه وزوج ابنته وعنه ابو يوسف اذا اعطى عبد الغني من الصدقة  
والمولي غايب جاز ان كان المولي غنيا **الحج** الصغير دفع زكوة ماله اليه حتى انه  
كان يعقل الاخذ بجوز والافلام والمغزاة على هذا التفصيل سئل الشيخ ابو ابراهيم  
عنه دفع الزكوة اليه من غير عاقل ثم دفع اليه اياه وصيه اذ كان لا يجوز قال وهو  
بمنزلة ماله وضعها على ان كان قد اخذها الفقير فانه لا يجوز فكذا **الفتاوى** ذكره  
بجوز ان يعطى الفقير من الزكوة وفيما ذكره له شي عمنه ابو يوسف خلافا  
لمحمد **الفتاوى** رجل دفع ارضا على اهل بيت ابنته صبي ارمع لا يجوز ولا يعبر وقفا  
لان الصدقة لا تخل بالنسب فاشتم الزكوة والتعلق في ذلك **الحج** لم يتابع  
فاضل عن حاجته الاصلية بغير ماله اذ لا ليس للزكاة ليكن لاخذ الزكوة  
**الفتاوى** وان كان له من المصالح والكتب لا يحتاج اليه وسبق قبته مائة درهم  
لا يكتل له اخذ الزكوة من اشترطها بصدقة بغير ماله درهم ان كان قوت شهره او  
اقل جاز له اخذ الزكوة بما اختلف بين المتابع وان كان اكثر منه شهره اختلفوا  
في بعضهم قالوا يكتل له **الفتاوى** والشيخ ابن حنبل مائة درهم وان كان اكثر  
من سنة يكتل بما اختلف وان من قبته مائة وزيادة **الحج** ذكره فانا بين  
ابو يوسف ومحمد عند محمد يكتل وعنده لا يكتل **الفتاوى** الصدقة الشهد رجل له  
مائة درهم على ابنه **الحج** في رجل له مائة درهم والمدين مائة درهم

بجل لصاحب الدين اخذ الزكوة قال ان كان المدين مائة درهم فقد خفف  
المتابع انما خففه ولا يكتل **الفتاوى** قال ابن حنبل مائة درهم على محمد بن  
مائة درهم وشعور ورعا فتصدق عليه بمائة درهم قال ياخذ واحد او يرد واحد  
**الفتاوى** قال ابو يوسف في رجل يقران يعطى رجلا الف درهم من زكوة ماله اقل  
فقير وليس عليه ومن فوزه مائة مائة كلها ومن مائة ومائة مائة مائة مائة  
من الزكوة اذا دفعها في مجلس واحد ويكتل كان دفع الكل بصفة واحدة وفي  
رواية عنه انه يجزيه ان ياتي به **الحج** نطق **الحج** من لا يكتل له اخذ الصدقة  
فان فضل له ان لا يقبل جائزة السلف ان كانت من بيت المال وان كانت من  
مال مورث له جاز لا يقبل وان كان فقيرا فانه كان من بيت المال ولا يأخذ  
ذلك غصبا يكتل له الاخذ وان كان غصبا ويخط براحه او يكتل وان اختلفوا  
فلان سب **الفتاوى** جائزة السلف كالصدقة ليكن اقل من يكتل له الصدقة  
**الحج** اذا اخذت السلف من اموال المصادرة ونوبتها اذ ان الزكوة التي هي  
ان لا يجوز وبني **الفتاوى** وما اخذ ظلمه زمانا من الصدقات والعشور  
والخراج والجبليات والمصادرات فلا يصح ان يخطب جميع ذلك من ارباب  
الاموال اذا نذروا عن دفع الصدقة عليهم **الفصل** في ما يمتنع في المصالح  
المعلقة يعطى الزكوة رجل دفع زكوة ماله الى رجل وامراه ان يتصدق بها  
فما يعطى ولا نفق **الحج** او الصنف او امراه درهم محايج جاز ولا يكتل **الفتاوى**  
**الفتاوى** لا قال له من حيث ثبت ان يكتل **الحج** اذا وجبت الزكوة  
على رجل وهو لا يدرى يكتل للفقير ان ياخذ ماله بغير علمه وان اخذ فلصاحب المال  
ان يسترد ان كان قايما ويضمنه ان كان هلك لان الحق ليس لهذا الفقير بغيره  
**الفصل** العاشر فيما يمنع وجوب الزكوة **الحج** من ملك اموال غير طيبا بحسب  
امواله وظلها ملكا بالخط وبغيره فاما ما لم يكن له سواها لغيره فلا زكوة  
عليه لانه مدين **الفتاوى** الدين الرجل قال بعضهم يمنع وجوب الزكوة وذكر







ارض عشر من سلم يؤخذ منه العشر واخراج حيا وكذا اذا اشترى المسلم  
 ارض اخرج فعليه العشر ويخرج م والاشترى ارض عشر اواض اخرج للتجارة فيها  
 العشر واخراج دون ركنه التجارة وروى عن محمد بن ابي جعفر عن العشر والركوة  
 في الربح **ومنه كتاب المعادن والاركان والاول الجية** ومنه اصحاب ركاز  
 او معدن فخرج منه الى الساكنين اجراه وان علم الامام به لم يتعرض له ولو كان  
 صاحبه محتاجا وسعه ان يجبه كذا ولا يعطيه المسكين وكذا لو اعطى اياه  
 وولده وهو محتاج جاز **الفصل في الاستيفاء** لا يستوفى الخس اذا كان واحدا مديونا  
 في خمس في الذب والنفقة يستوفى جاز من الجوز **ومنه كتاب القوم**  
**من الفصل الثاني** في ما يتعلق برؤية الهلال م وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
 الفضل يقول اذا كانت السماء بيضاء قبل شمادة الواحدة او افسر وقال يايت  
 الهلال خارج السبلة في القصر او يقول رايت في السبلة من فضل الحاج  
 في وقت برخل في السحاب ثم يجلي انا بروى هذا التفسير لا قبل شمادة الواحدة  
 في ظلمة الرواية خلافا لما روي الحسن بن علي بن فضال في كتابه في زيادة العدد وروى  
 في مقدار ذلك روي الحسن بن علي بن فضال في كتابه في زيادة العدد وروى  
**الحج** لو قبل الامام شمادة ش هذين عدلين وقد سقط قلب القاضي على  
 قولهما جاز ونبت حكم رمضان م قال ينفذ بعد راقعه والركعة الى رار  
 القاضي **الحج** وهو الاصح **الحاشية** ثم الواحد اذا رار الهلال رمضان وجده هل في  
 ان يشهد عنه الحكم لا ذكر لها وفي **المسوط** قال شمس الامة الحمداني  
 ان كان عدلا يدر ان يشهد حكاها او عبد الادامة في التجارة المحذرة  
 ووجه من فرض العين فيجب ان يشهد في بلة كذا يبيع الناس منطري و  
 للجارية المحذرة ان تشهد بغير اذن وليها وان كان فاستاذ علم ان القاضي  
 ميل الى قول القاضي وبقبل شمادة يدر ان تشهد وان كان مستورا في  
 شهادته روايتين عنهما صحابا وهذا في المهر في التوا اذا رار حرم

هلال رمضان شهد في مسجد قرية على الناس ان يصوموا بقوله بعد ان يكون  
 عدلا اذ لم يكن هناك حاكم شهد عنه **الفصل** اذا شهد الشهر على هلال  
 رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شهرهم رار الهلال رمضان قبل صومهم يوم  
 ان كانوا في هذا المصطفى ان لا يقبل لانهم اعضاءا كما في حق عليهم وان  
 جاز انهم مكانه عيب جازت نفقة الشهادة الامام اذا رار الهلال ثوال وحده  
 لا يثبت ان يخرج جوارا الناس بالخروج **الحج** قال صاحب كتاب ان يستيقن الهلال  
 يخرج ويخبر صوة العبد ويخطو له لانه اب الشيع قد يتيقن م وروى عن ابي خنيفة  
 انه لا يقبل قال الفقيه ابو جعفر قول ابي خنيفة لا يقبل منه لا ياكل ولا يشرب ولكن  
 ينبغي ان يفصد صوم ذلك اليوم ولا يتوب اليه ان كان **التنبيه** يجب صوم  
 رمضان برؤية الهلال استكمال شعبان عشرين ولا يجوز تعقيب المحرم حساب لانه  
 الصوم ولانه الاطوار **من الفصل الثاني** في النية **الحج** افضل الاوقات  
 عند الاطوار في يوم الصوم وان نوى في الليل ان يصوم غدائهم بالنية في الليل  
 ان لا يصوم وغرم ذلك ثم اصبح وامسك لم ينو الصوم لا يصير صائبا **الحج**  
 في يوم الصوم انقضاء بعد طلوع النحر لا يقع عنه وهل يقع عن التطوع قال الامام ان نفسه  
 يتبع فانه انظر بغيره انقضاء اذا علم ان صوم عن انقضاء لم يقع انما اذا لم يعلم  
 لا يدر في الصوم المظننه اذا قال نويت ان اصوم غدائهم ان الله لا  
 روايت في التحليل هذه السنة عن اصحابنا قال عمر الهادي الحلواني فيها قياس  
 واستحسانا فاقياس لا يصير صائبا في الاستحسان **الفصل** في الصحيح لان  
 قوله ان الله تعالى ليس في حقيقته الاستحسان بل في حقيقته الاستحسان  
 ولطلب التوفيق من الله تعالى لو اراد به حقيقته الاستحسان فيقول لا يصير صائبا  
**وفيها** ولو نوى الفطر لم يكن منقرا حتى ياكل ذلك ولو نوى التكلم في الصلاة ولم يتكلم  
**وفيها** ولو نوى الفطر لم يكن منقرا حتى ياكل ولو اصبح يوم اشك لمواته اكل  
 ما سياتي فله ان يدر رمضان فهو الصوم لا يجوز **البيان** في النية قبل النية







واكل الارز والجوارس لا يوجب الكفارة **الطهارة** ووقى الذرة اذالة  
 بالتمسك والذبيس كجب الكفارة باكله **العتاب** وفيه دقيق الخطا والشيء لا يبرئ  
 الا عن عمد وفيه دقيق الارز والجوارس قالوا **العتاب** وفيه دقيق  
 الطين اذ ينفصل به الارز يفسد وان كان معاد اكله فعليه الكفارة  
 وان اتبع عليه فيه رواية **الحمد** والصحيح انه يجب لانه توكيل الله او **الشيء**  
 سئل ابو الفضل الكوفي عن امرأة رأت الدم في ايام رمضان ففتت انما  
 حيض ففطرت ولم يكن خطا بل من مذهب الكفارة وهل يغرق اكل من  
 اذ كان من ايام حيضها وبينه ما دام لم يكن قال لا **الفصل السادس** فيما يكره للصائم  
 ويكره المباحة والمخضفة والاشمشاق قال شمس الميرة وفيه ذلك  
 ان يكره اساك الا في فيه ويكره الا ان يغزو **الغضاب** لا بأس للصائم  
 ان يستنشق في المار ويصعب عليه بريد وجهه وراسه ومنت في الثوب  
 البول للخنثى روي عن ابي جاسس ان كان من الثوب وبلغ فيه وهو صائم  
 لانه ليس فيه تعريض الصوم على الفساد **من الفصل السابع** في الاسباب التي  
 تعطر في كذب الصوم للحسن به زيار اذا افطر في صوم التطوع كان ابرئ منه  
 يقول لا بأس بان يعطر ويقتضيه بزمان مكانه **الاموية** للحسن به زيار اذا  
 روي الى وليته وهو صائم تطوعا فليجوز ولا يعطى وان اقيم عليه اهل البيت ان  
 يعطى فلان بأس قال النقيع ابو الليث ان كان يعطى لا داخل السرور  
 في قلبه فيه فلا بأس به وان كان منه نفه كبره وهذا كذا اذا كان قبل  
 الزوال فاما بعد الزوال فلا يعطى الا اذا كان في ترك الافطر عتوق  
 بالوالدين او باحدهما وهذا كذا في التطوع اذ في الغرض والواجب لا يكل  
 الافطر الا بعد غسل الشيخ ابو القاسم عن لغة الحنة فاصطاد به شرب  
 الدوا قال اذا قبل له ان ذلك يفتنه فلا بأس به وروي عن عاصم ومحمد بن  
 سلمان عن ابي ابي حنيفة والبيهقي عليه السلام **الفصل الثامن** في الاوقات

التي يكره فيها الصوم **الطهارة** الرغوبات من التيمم انواع اهلها صوم المحرم  
 واثنا في صوم رجب واثنا في صوم شعبان واثنا في صوم ربيع ثلثة ايام من شوال  
 متتابعة ويستحب تنزله كل اسبوع يوما وصوم عشرة رجب والحج والباس  
 بصوم يوم الجمعة **الحمد** عذابي خيفة ومحمد وقال ابو يوسف جازعته  
 في كراهته ان ان يصوم يوما قبله او بعده ويكره صوم اليوم والمهرجاء اذا  
 نفقة ولم يوافق يوما كان يصوم به هكذا قيل في يوم السبت والا هو ذلك  
 الفدر الشهيد في واقعة ان صوم يوم اليوم في جازعته من غير كراهية بل في زمان  
 كان يصوم قبله تطوعا لا لفضل ان يصوم والا فلا فضل ان لا يصوم لانه  
 يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام **التنزيه** صوم يوم اشكر به النطق  
 والواجب العجيب انه لا يكره وفيه والمختار ان يفتن بالنطق في حق الخواص والظاهر  
 والصوم في حق العوام **العتاب** والغافل بين الحين والحين ان كل من  
 يعلم فيه نية الصوم يوم اشكر فهو من الخواص والا فهو من العوام **من**  
**الفصل التاسع** فيما سقط الكفارة اذا اكلت او شربت ثم عاقت في  
 فرقت في ذلك اليوم لا كفارة عليها **الحج** بخلاف ما اذا صامت تطوعا  
 ثم عاقت في ذلك فانه لا يسقط عنها القضا لانه القضا لا يسقط  
 بالشيء بخلاف الكفارة **من الفصل العاشر** في النذر **الحمد** النذر  
 بالاصل له كفاية المدين وما استحب لا يقع في المشهور وروي عن ابي حنيفة  
 وابي يوسف انه يقع **قار** وسئل عن قال انه على ان يصوم عذائهم  
 في الغد بل له رخصة الا انظار قال نعم كان في صوم رمضان ثم غلب  
 يوسف اذا قال ان شئنا ان نفيح صمت كذا وكذا فلا شيء عليه من تنويع  
 ان افضل **الطهارة** وهذا قياس وفيه ان يستحب كجب وان لم يكن تعيلا لا كجب  
 قياسا واستحسانا وروي عن ابي يوسف اذا جمل على نفسه ان يصوم اليوم  
 الا في عا فانه انما كان في يوم صام ذلك اليوم ابد ولو سجد



او شهر صام ذلك اليوم الى ان تنقضي ذلك الوقت **العقابة** ولو وجد ذلك  
 يوم النحر قضاء ولو قال يتعذر صوم فليصوم يوم واحد ولو قال يصوم فليصم  
 ايام **الحج** اذا قال يتعذر ان يصوم ايام فليصم غير الصوم لاشتماله بالمعيشة  
 كما ان ان ينظر ويطلع عن كل يوم نصف صاع من الحنطة **وفصل في عشرة** في الحج  
 م والقوم شرط الفحة الاعكاف الواجب واختلاف الروايات في الفعل وير  
 احسن عن ابي حنيفة ان الصوم شرط الفحة وفيها من الروايات ليس بشرط  
 وهذا قول ابي يوسف ومحمد **اذ خيرة** وبشرط وجود ذات الصوم لا الصوم به  
 الاعكاف وهذا من كل با اذا صام تطوعا ثم قال في بعض النسخ على اعكاف  
 هذا اليوم ذكر في **الولاء الحجة** انه لا اعكاف عليه سواء قال ذلك قبل نصف النهار  
 او بعده لانه لا اعكاف لا يصح الا بالصوم واذا اوجب الاعكاف وجب الصوم  
 والصوم في اول النهار وانفق تطوعا فقد جله واجبا ولا يخرج لأكلة وشربة  
 وعادة المريض وصلوة الجنابة وقيل ينبغي اذا لم يكن ثم احد الصوم بالموت  
 ويصلي عليه ان يخرج واذا مرض فليس ان يخرج **الحج** ولو شرط وقت وقت  
 التذلل ان يخرج الى عبادة المريض وصلوة الجنابة وحضور مجلس العلم كونه  
 ذلك وفيه تحقير خوار زاده بان يعود المريض ويشهد الجنابة **الظهير** وقيل  
 يخرج بعد المغرب للاكل والشرب **الشمال** ولو اغتسل في المسجد في ايام حرام  
 ولو اغتسل في مسجد اعكافا فليس عليه اخيه وعنده لا ينقض **الحجة**  
 ويخرج الى خارجة ليلته او لا بد منه ثم يرجع بعده ما فرغ من عبادة ويخرج  
 للموت والاعتكاف فضا كان او بعد **جامع الجوامع** وهذا في الاعكاف الواجب  
 فاما الفعل فلا بأس ان يخرج بعدد غيره عذري في طاهر الروايات م اذا اوجب  
 على نفسه اعكاف ثم لم يتكف حتى مات يطعم عنه كل يوم نصف صاع  
 من خنطة اذا اوصيه وان كان مريضا وقت الاكباب ولم يبرأ حتى مات  
 فدايته عليه **وفصل في عشرة** في صدقة الفطر وقت وجوبها

يطعم الخ

الفجر اثنا عشر يوما الفطر حتى مات قبله **في جامع الجوامع** او ابق العبد وكذا  
 مسه وجوب وكذا لو ولد بعد ادايته او ولد قبله في ملكه **الظهير** لا يكره  
 ان يخرج الى غير يوم الفطر **العتبة** ولو عمل ثلثة ايام قبل الفطر جاز والمخارفا  
 دخل رمضان يجوز وقيل لا يجوز **الظهير** وعليه الفتور فيها والفاضل باز ياتي  
 على دار واحدة وعليه الدسوت الثلثة من اثني عشر لثنا والعصف  
 والربع وفي الفار عبيد فوسين وفي غيره على واحد منها او اب من فوسين وحار  
 وكذا الخادم وفي اثنا عشر البيت على ما يثاب به عادة وفيه نسب الفقة باز ياتي  
 على نسخة واحدة من كل شيء وفي التفسير والاحاديث باز ياتي على الشيء وفي  
 المعاصف على الواحد وقيل للمزارع ما زاد على الثورين واللات العظام والفتور  
 على ما ذكرنا ان يعقبه الفضل على الكفاية او يعال وان كان يعقبه الفضل في موت  
 سنة **العقابة** وعمر ابي يوسف من اثني عشر شهرا فتوت الشهر  
 الثلثة فضل **العتبة** في ما يجوز بعبارة القبة **فخانة** وجميع ما  
 تقامت مقيس على التسليم وانما الفطر المبيع او المبيع فخر في رمضان لا يحط  
 صدقة الفطر **زوج** ابنة العقيقة من رجل وسنهما ايرام يستطاع صدقة الفطر  
**اللقطة** من سقط عنه القوم بغير مرض لا يستطاع صدقة الفطر **النسبة** لو  
 دفن الى الطبال الذي يوقظهم وقت التهجيز لانه ذلك غير واجب عليه **ومن**  
**الفصل الرابع عشر في المتقات** اذا كان عليه قضاء يوم الخميس مثلا فظن  
 انه الجمعة فقام بركضه يوم الجمعة لم يجز ولو نوى ركضه ايامه انما عليه غير ان  
 ظن انه يوم الجمعة اجراه **ومن باب النجاس** في الفصل الاول في الانفاضة  
 سقده بها **البيته** سئل عن مال المرأة بكثرة الشهو خربت من بين يدي  
 ولم يقل خربت من بين يدي وادبر فقلت وادم هل ينقد فقال نعم لانه انما  
 تعارفوا التزوج والتزوج بهذه اللقطة وان لم يتنقظوا بانفس النجاس التزوج  
 لانه فور خربت من بين يدي ولم يقل من بين يدي طلب النكاح وان طلب الاعطاء



في الاعطاء والحبه سواء النكاح ينقذ بنقطة الحبه عن نكاح غيره قال  
 واحد من اهل المجلس المطرقة اربع بيت بكوكه من تن بنور ادم كقوله في  
 نقات المطرقة ذلك فقال ارجل من يذير فتم اذا كانت على وجه الحكمة  
 لا تكون فاصده للديك **الذخيرة** قال ابو الابن لاب البنت زوج  
 البنتك من ابي فقال ابو البنت وبنتها بك صح النكاح لادب عندك البنت  
 لان من ينفق قوله وبنتها بك وبنتها لا بئس كونهك وجاكهم ومن ينفق بنقطة  
 الاجارة على قول ابي بكر الرازي لا ينفق وعز الكرخاء ينفق وهذا لا يقبل  
 لا خلاف الرواية عن ابي بصير في كس عن ابي حنيفة كل نكاح ينفق به  
 ينفق النكاح وهذه الرواية يدل على جواز بنقطة الاجارة في رواية ابي رستم  
 عن ابي حنيفة كل نكاح ينفق به اقرب ينفق النكاح ولا ينفق وهذه الرواية  
 تدل على عدم جواز بنقطة الاجارة **البيان** اذا تزوج نكاحا فقد ذكر بعضهم  
 يجوز وانكره غيره وفي كتاب النكاح اطلاق رواية بشر بن عياض انه من  
 خلق امرأة طلاقا ما كانت ردوت نفي عليك فقال الزوج ثبت  
 كانه نكاحا **الفصل الثاني** فيما يكون اجازة م قال لا جنة اريد زوج من فدان  
 نقات بانى رسيته توبه وان لا يكون ارضا ولو مات ذلك البك فهو كبل  
 وكذلك لو ابي يوسف البعد اذا طلب الاذن من المولى في النكاح فقال ذلك البك  
 فدان من ولو قال انت اعلم اوبان رسيته توبه وانى فليس باذن وبعض  
 يشك في كماله او دانه وتوبه وانى في عرفنا تفويض سئل الشيخ الامام ابو  
 عن امرأة زوجه وبنتها فزوت ثم عاراها وبها في مجلس آخر فقال ارجل  
 يخطبك نقات انا راسية باينك فزوجها من الذر ردت مات ايضا ان  
 ينجز هذا النكاح قال كان من تزوج من قال ارجل ابي كرمت صحة ارضه فخطبها  
 وزوجها من رضا فوجه المطلق لم يزوجك منها وفي هذا الجواب نوع نظر  
 عند **الفصل الثاني** في اثر وط الجاهل **الاصح** قال النقيب ابو البنت زوج امه

رجلا على ان كل ولد له فهو فنانكاح جازي وان شرطت لك وكل ولد له  
 فهو **الفصل الثاني** في تعريف المرأة والنكاح **الترجيح** وان كانت  
 المرأة معتقة رجل من راسها واسم معتقها واسم ابي المعتق **قوله الشيخ**  
 ابي البنت رجل اذ ان يزوج ابنة الصغرة من ابن صغير غيره فقال لا يصح  
 زوجت ابنة الصغرة فلان من ابنتك الصغرة فلان فقال ابو الصغرة قبلت  
 جاز النكاح لادب وفي هذا الموضع ايضا رجل خطب لابنة الصغرة امرأة فلما  
 اجتمعا للعقد قال ابو المرأة لابي الصغرة بالفارسية دادم تر ابن دختر  
 بنيت بهنار درم فقال ابو الابن يذير فتم يجوز النكاح للاب وان جوز بينهما  
 نقات النكاح لادب هو المختار **الفصل الثاني** في الشهاده  
**المفترقات** شهد احد ما انه تزوج فجاد الاخر انه نكحها قبل وقبل لا  
 لان النكاح يستعمل في الولي وهذا القابل يقول شهد انه نكحها لا تقبل  
 وعلى القول الاول تقبل **الطبعة** صلت لا يزوج امرأة الا سرا  
 فزوج امرأة بشهادة رجلين لا يثبت ولو بشهادة ثلثة او اكثر يثبت  
**الحج** تناكح بغير شهود ثم قال لا يطين منى او تزوجا ان قال على سبيل التام  
 لا يصح النكاح وان قال على وجه الابتناء يكون نكاحا **المختار** انما يشهد  
 والاصح انها اذا اقوا بالنكاح وبما المهر ينفق النكاح بينهما ابتداء فلا  
 واذا اختلفا ان النكاح وقع بغير شهود او شهدوا كان القول لمن يرضى  
**الفصل السابع** في اسباب التخييم **قوله ابو محبوب** قبل امرأة شهوة  
 يثبت حرمة المصاهرة **تجديد** انما لا يوجب حرمة المصاهرة الى  
 هذا انما محمد في الزيارات والنفق على هذا **الحج** ولو منس بولي في  
 دبر لا يثبت حرمة المصاهرة **البيان** ذكر في الاسرار ان الاتيان في دبر المرأة  
 يوجب الحكة بالاجماع واذا اخذت المرأة ذكر خشيها في انحصارها  
 وقات كانه غير شهوة صدقت **الحج** من منس شوادة لشهوة



بحسب حرة المصاهرة م وتقبل الشهادة على الاقرار بالنسب او بتقبل  
 بشهوة ومن قبل ما نفس النفس بتقبل بشهوة قبل قبل وابنه مال  
 فخر الاسلام وقيل لا وابنه مال محرم من الفضل **قوله** **فصل** **في** **الحكم** **في** **النكاح** **في** **الحكم**  
 على ما نظر اليه فرجها في الماربت الحرة **مجموع** **النكاح** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 المتفق في باب ما يطل قبل اداة اية بشهوة او قبل الاب اداة اية بشهوة  
 ويركبه وانكر الزوج ان يكون بشهوة فالفصل قوله لا يكره بطلانه بل هو  
 صدق انه كان بشهوة وقعت الفرة فيجب المهر على الزوج ويرجع الزوج  
 برك على الفعل انه تعد الف وانه لم يبعد لا يرجع في الوطئ لا يرجع وانه  
 تعد بالوطئ الف ولانه وجب الحذف بالوطئ والمال مع الحذف لا يجزأه قال  
 ولو كان جازعا شبه ويركبه وتبين وجه الشبهة بان قال زوجها  
 ابو ثمانه بغير امر فملاحة عليه ورجع الاب عليه بنصف المهر ولا يرجع به على  
 الابن قال ابو يوسف ولا اخذه عن اية خيفة ويستثنى في قياس قوله ان لا  
 يرجع الاب عليه برك من قبل المهر الذي وجب عليه بالذخاين على شبه  
 النكاح فلما كجب راد خرم قبل رجل ما فعلت بام الزنا قال جاعل  
 ثبت حرة المصاهرة قبل ان كان ابيل والمسئل ما بين قال لا يتاخر  
 ولا يصدق انه كذب **فصل** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
**في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 في حرة المصاهرة قالوا ان في هذه الزنا الاول ان يتزوج بكارة نف  
 حتى لو كانت حرة كان الوطئ حلالا حكم النكاح **الذخيرة** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 في حرة المصاهرة طلاق رجعي ثم رجع الا انه جازع **مجموع** **النكاح** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 بنه من عبدا ويركبه برضاها جازع ولا يخير لام اذا تزوج كجيرة القباية  
 في دار الاسلام جازع من غير كرامة وانه تزوجها في رايكوب بكرة وقيل لا يكره  
 اذا كان مقصده ان يتوطئ ثم كان زارا دخل بامته والركوب بكرة له  
 ان يطل قبل ان يكره اذا قصد ان يستولد منه **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**

بين بين آدم واجمع وان الام لا تصدق المحسن **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 النكاح في صحيح **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 عن ذلك اجبت انه صحيح وانه كان لا يبيع عند الشافعي والزوجان يفتقدان ذلك  
 المذهب ولكن اذا كنا يفتقدان حرة في ذلك وسلاما وجب علينا  
 ان كسب على ما يفتقدان اذا قبل الجواب ان في كل من يفتقدان كسب ان  
 يقال صحيح عند اية خيفة **فصل** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 الجماع في القبل في لو انما في الدبر والنكاح فاسد لا كسب المهر **فصل** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 في يتوقف على الاجازة والام وقا يتصل بهذا الفصل زوج رجل ابنة  
 اخيه من ابيه وما صغيره ولانته اخيه مات الاب قبل اجازة النكاح  
 فاجازهم هذا النكاح قبل موتهما صحت ونفذ النكاح وكذا اذا تزوج  
 الرجل ابنة ابنا له اداة بخلافه فلم يبلغه حتى صار مقوما ما جاز الاب ذلك  
 النكاح جاز **فصل** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 من ان كان باطلا **الذخيرة** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**  
 ومهر مثلها عشرة آلاف درهم وزوجها ادليا وما كرمين فالنكاح جائز  
 ولا ضمان على المكره ثم ان كان لم يرض بها وقد رضيت بما فيه وكان الزوج كفوا  
 فلما ادبها حتى الا عرض عنها اية خيفة لا عرضها وان لم ترض بما يست  
 فلما حتى الا عرض عنها اية خيفة بسبب نقصان المهر اتفاقا حتى ان كان  
 كفوا ترفع الامرا اية التعاض فيقول ان نيم مهر ما والا فقلت بيكما فانه انتم  
 ولا فرق وانه كان دخل بها كرهه فانه كان كفوا فلا اعتراض لاهود والا  
 فلما ادبها ولما حتى الا عرض وانه دخل بها طائفة فقد رضيت بالمسته  
 فالجواب فيه كالجواب فيما اذا رضيت قبل الذخاين كونه للادب  
 الا اعتراض خلافها وانه كان غير كفوا فلهم الا اعتراض في قولهم جميعا عند  
 اية خيفة لعدم الكفاية ونقصان المهر **فصل** **في** **الحكم** **في** **الحكم** **في** **الحكم**



رجل كره بوعيب قتل اطفاله وعضوا وحبس كخاف منه فكتب تزويج  
 امرأة على عشرة آلاف درهم ومهر شها الف درهم فالتبته فاسته  
 وبطل الفضل ولا يرجع الزوج على المكره بنيت وذكر النكاح ويركب الزيادة  
 ويرجع بها على المكره **والفصل الثاني عشر في نكاح الصغار** **الخاتمة** زوج  
 ابنة صغيرة ثم ادركت وقد دخل بها الزوج وطابت زوجه بالمهر فاعل  
 رفعت اليها بيبك وانت صغيرة وصداق الاب فانه اقوال الاب اليوم لا يجوز  
 على ابنته ولها ان يرجع بالمهر على الزوج ولا يرجع به الزوج على الاب **المنقح**  
 فيما بين الوكيل والمديونة ورب الدين في مثل هذا نظر الحكم فيما بين المرأة  
 والاب **والفصل الثالث عشر في نكاح الابكار** **م** وانما كان المهر  
 اجنبيا ليس بولي ولا رسول فانه كان المهر رجلين عدلين او رجلا عدلا بنت  
 النكاح حتى لو سكنت ولم تزد غيرها النكاح **المهر** **الحية** وانما لم يكن بعد لا يشترط  
 ان يكون مستورا وانما كان واحد غير عدلان صدقة في ذلك ثبت ان  
 طهر صدق الحرة **الطيرة** ولو اجترأ رجل على نكاح ابنة فسكت كان ربيها وانما كان  
 فاسدا لا يكون رضا وقال ابو يوسف العدا انما هي في حوزة والى سكوت  
 يكون رضا ولو سكنت فهو رضا كذا الله وروى شيخ الاسلام وذكر كسر  
 الآية انه من رضا لو سكنت كالتبوة فاسم لا يكون رضا وانما ثبت  
 فهو رضا وهو صحيح من المذهب **الزوج** ولو قال لها اولي ازوجك قلنا فلا  
 فسكت فانهما زوج **جاء** **الحكم** ولو كانت نيبا بالوفاي نكاح فاسد  
 او شبه نكاح او ملك بين لا يكون سكوها رضا ولو قل بها زوجها  
 ثم وقعت الفتنة بينهما فقات لم يدخل تزويج كاتزوج الابكار **م** ولو وقع  
 الاختلاف في خيار البتوع فقات اخرت نفية وردت النكاح  
 كما ثبت وقال الزوج لا بل سكت وسقط خياره فالتوا قول الزوج  
**الزخيرة** رجل قام بنيت ابنة ابنة المرأة زوجها وبعثت ثمان سنين

واثامت هي ابنة آة زوجها وهي بنت عشرين سنة فالتبته  
 واثامت فلهما **والفصل الرابع عشر في الكفاة** **الحاكم** **م** ابو يوسف  
 عن غير الاب والجد زوج صغيرة ممن لا يقدر على مهرها ونفقها قال لا يصح  
 النكاح وبكاه بنيت ابو بكر البجلي وقال بعض اصحابنا يصح والاول اصح وسئل  
 النبي عن تزويج الصغيرة ممن لا يقدر على مهرها ونفقها قال لا يجوز اجماعا  
 على نكاحها قال محباننا القافون في غير الاب والجد اذا نقص عن الصغيرة  
 ان النكاح باطل بخلاف وليت هذه مودة للمنفق **والفصل السادس عشر**  
**عشر** في الوكالة بالنكاح كتحسين خواهر زاده ويقع التوكيل بالنكاح وانما لم يجره  
 الشهادة وشراطينه قال مخاطبة الوكيل المرأة م ولو دكلت رجلا ان يتزوجها  
 فزوجها غير كقولكم يجوز عليها ولم يثبت ان من قال هذا على قول ابو يوسف محمد  
 فاما على قياس ظاهر رواية ابي حنيفة ان المرأة ملك ان تزوج نفسها غير  
 كونهن في ان يجوز وبنهن من قال هذا قول الكل **الخاتمة** في كتاب الوكالة التي  
 لا يجوز في قولهم **رجل** وكل رجلا ان خطب له بنت فلهما الوكيل للاب  
 المرأة وقال ميب انكس فقال دبت ثم ادعى الوكيل ان اردت النكاح  
 لموكلته انما كان اتقول من خطب وهو الوكيل على وجه الخطبة ومن الاب على  
 وجه الاجابة لا على وجه العقد لا ينعقد النكاح بينهما اطلاقا وانما كان على  
 وجه العقد ينعقد النكاح للوكيل كذا اذا قال الوكيل بعد ذلك قلت لفلان  
 اما اذا قال الوكيل بب انك من فلان فقال الاب دبت لا ينعقد النكاح  
 لان قيل الوكيل قبلت اذا قال قبلت فهو على وجهين اما اذا قال قبلت  
 لفلان او قبلت مطلقا في الوجهين جميعا ينعقد للموكل **الزخيرة** وانما قال ب  
 الابنة بعد ما جرت به وبين الوكيل فتقات النكاح للموكل زوجت ابنتي على  
 صدق كذا ولم يقل من الخطيب او من موكله فقال الخطيب قبلت صح النكاح  
 للمخطوب **والفصل السابع عشر في المهر** **الولي** **الحية** وانما صحته تسية النكاح



بالسنة وهذا في بلادهم لانه الوسط مستخرج من الانواع الثلاثة  
 هي في بلادهم الرومية والسندرية والحبشية والرومية والحبشية  
 الوسط في ذلك السندرية في بلادها الوسط هو الخادم لانه بين الترك  
 والهندية **جاء الجوامع** اجماع رتبة الوسط السندرية والهندية والارامية  
 الرومية والتركية والارامية والتركية والهندية عرف زمانه اذا تزوج  
 على الف انه كان فيجب عليه العنين انه كانت حيلة فانه كانت حيلة  
 فيها الفانه وان كان فيجب عليها الف وهذا بخلاف الرومية ان  
 في مسئلة الاخراج رقت الحاشية في السندرية فانه لا بد ان  
 الزوج يخرجها اول وفي مسئلة النكاح والجمال الحاشية فانه المرأة على صفة  
 واحدة لكن الزوج لا يعرف وجهها لكون المرأة على اي حيلة لا يجب  
 الخطم اربع ساعة ثم يخرج رجل تزوج امرأة على العنين الف لها والف لاسيما  
 او كانت المرأة زوجت نيسة نيسة العنين الف له والف لاي  
 فذلك جائز والالفان لها وعنه ايضا رجل تزوج ابنة رجل على الف درهم  
 واشتد على نفسه انه زوج فلانة من فلانة بالني درهم على الف الف  
 درهم من ماله وعلى فلانة الف درهم وقيل الزوج فله على الزوج الف  
 ضامنهما الف درهم فانه اخذت المرأة ذلك من ابها او من غيره  
 كان للاب ولو رثته ان يرصه ذلك الزوج **الاول** تزوج امرأة  
 على الف عينا ان لا ينفق ومعه مثلها فانه كان لها الف وانفق  
 واذا تزوج بها بالف ثم جدد العقد بالعنين خلع قول في حيلة يدين  
 لانت الزيادة وعلى قولها **لا في** شرح مختصر النظم وعلى قول في حيلة  
 ومحمد ثبت وعلى قول ابو يوسف لا في اذا لم ينفق القليل ولا يثبت الزيادة  
 من غير خلاف **المعنى** تزوج امرأة على الف درهم الى سنة فارادى  
 بها قبل السنة قبل ان يعطيها شيئا فانه كان شرط في العقد ان يعطى

قبل السنة فذلك وليس لها ان تمنع نفسها منه بخلاف ما لم ينفق  
 فذلك في قول محمد وعلى قول ابو يوسف ليس ذلك استحسانا قال القدر  
 الشهيد بهذا في سنة حسن قال القدر في كتابه قال ابو يوسف لو كان  
 المهر حالاً فخرته فارادى لخل بها قبل نفقة المدة فليس له ذلك ولها ان تمنع  
 نفسها منه وهذا مستقيم في قول ابو يوسف اورد هو استحسان **السنة** اذا  
 كان المهر حالاً فحالت عليه غريبتها بالمهر على نفقة المهر اربعة اشهر  
 ان تمنع نفسها منه حتى ينفق غريبتها بمهر ويملك ولوان الزوج اعطى  
 بالمهر على نفقة المهر اربعة اشهر فليس له ان يدخل بها قبل ذلك  
 وفي الاستحسان لا يدخل حتى ينفق المهر وغريبتها بمهر اربعة اشهر  
 او اربعة اشهر درهم على ان كل الف مائة قبل ان كان الاجل معلوماً  
 انما قيل وان لم يكن معلوماً لا يقع واذا لم يقع يوم الزوج يعجل قدر ما يتعارف  
 اهل البعدة ويؤجل منه انما بعد الطلاق والموت **الحكمة** اذ في حال قيام النكاح  
 بما اقره القاضي تسليم ذلك انما لا يكون في المهر يوجبها سبب والسبب  
 قد يكون حصوله من جهة الزوج وقد يكون من جانب المرأة اما من جهة الزوج  
 باظهاره او بالاجابة اليه ذلك وذلك انما يكون بالقرينة المخرج من غير  
 موجب عدوانا ولها او بالتزوج عليها والجماع الى الخصومة اياها والمطالبة  
 بهما ما واستيناء حتما حتى قال بعض الشيوخ ان طلقها في القسم في  
 النوبة او القسم في النفقة تخاصم بطلب كل المهر وقيل وان تزوج عليها  
 ولا يرضى النوبة والنفقة تطالب بنصف المهر وقال بعض الشيوخ  
 تطالب بكل المهر وان اخذ جارية للسهر قالوا لها حتى طلب كل المهر  
 لا تخاف النفقة والتفريق بها وقال بعض الشيوخ بل ان تزوج عليها  
 يطالب بنصف المهر وان سهر عليها تطالب بكل المهر وذكر في بعض الروايات  
 في السهر تطالب بالنصف آه السبب من جانب المرأة نحو ما اذا كان عليها



ربونه وجبت به اوسها حاجه ملجئة لها ان وقع اليه القايض وطلبه  
فيقبض وينها او تصح امرام اذا زوج ابنة البسك البانعة فارادها  
التحول اليه بد آخر بعد ان يكمل محسروا انه كره الزوج اذا لم يكن اعطاه  
وام كان قد اعطاه فليس له ذلك الا برضا الزوج **الحج** قالت لزوجها  
انني على ما كنت فانتفت احب مني فانتفت ثم قالت انتم خدوكم  
ولا احب ما انتفت مني ولا يسمع منها جميع انني عليهم **الحمل والولادة**  
وما انني عليهم المودف فمحموب عليها **النظيرة** واجمعوا على ان الرجل  
اذا اخذ بيد امراته وجعل حاله بين النسيان ما دخلها في بيته ليحياها وانما  
يعلن جاز ولم يكره قال رضي الله عنه والاصح انه يكره **واقعات** انما طعن  
لوان رجلا اخذ جارية وادخلها بيت واعلى الباب واعلم انه يريد بها  
يكره **الخبر** تباع رجل المهر عن الزوج ثم طلق الزوج قبل الدخول  
نصف المهر اليه ملك الزوج وان جارت النوق من قبلها عاقل المهر اليه الزوج  
**التي** سئل ابو حامد عن امرأة قالت لزوجها ابرأك من القصد فقال  
الزوج قبلت فابرات المرأة ولم يجردوا النكاح قبل ابرأك من القصد فقال نعم  
بر الا اذا سات الكلاي ولم يعلق **الحج** ولو دبت مهرها بشرط فانما بشرط  
يجوز ان لم يوجد بعد والمكالم كان **انقضاء** قال لامرأة جارية جارية  
فما اراد عليك كذا فوكت مهرها ثم انه لم يزوجها ولم ينف بذكر  
الشرط قال عاقل المهر ما كان **التي** سئل ابو الفضل عن امرأة دبت مهرها  
من زوجها ثم تزوجها بغير مهر مشي والحمل بينهما فام مل بنت المهر  
انما في مقال فيا خلافا بين ابي يوسف ومحمد وسئل عن علي بن محمد  
فقال لا ثبت وسئل عن امرأة اخبر فقال ان كان الرجل محملا لا ثبت وسئل  
عن علي بن احمد عن رجل قال لامرأة ابرأيني من المهر فاني امرتك بمهر واحد يا دها  
حالا لا ثم تزوجها بمهر مل ثبت هذا المهر مل من الاول في هذه الصورة

ثبت مهر جديد ويبرأ من القصد والاول وسئل ايضا عن رجل طلق  
امرأته ولم يعلم برك ثم قال لها ابرأيني من المهر فاني امرتك بمهر واحد  
فابرة مل بغير ابرأة قال انه ابرأته عن المهر قبل ابرأة فببري من القصد  
وقال ابو حامد برأ قبل ابرأة ام لا **النظيرة** امرأته دبت مهرها لا زوجها ثم ان  
الزوج اقر بين يد راسه ودان عليه كذا وكذا من المهر فلو كان ذلك  
النفقة ابو القتيب بفتح اقواه اذا قبلت وكل غيلة زانية مهرها واذا زادت  
في المهر بعد بة المهر جارية **الاول** **الحج** مات فوكت لامرأة مهرها جازت لان  
قبول المهر بغير ليس بشرط **المنقط** ولو دبت مهرها بغير مهر **الحج** دبت  
عالة الطلق ثم مات لا يقع **زنا** **الحج** اذا دبت القصد من ابيته وسلطة  
عليه قبضه فقتل ثم طلقها قبل الدخول رجوع عليه بنصف **التي** سئل الجحد عن  
امرأة ابرأت زوجها مهرها بشرط بكمها بالمعروف وكس معاشرتها  
ولا يودها ولا يملكها فقبل الزوج ثم تزوج عليها واذا لم يملكها مل برأ المهر  
فقال الالب **الحج** انما يبرأ من مهرها مات وتركت ابنا صغيرا وامه الاب  
فما كبر فاصد في مهرها فقال الاب انتفت عليك حقك من مهرها صدق  
في نفقة **الحج** ورور عن ابي حنيفة قال نفقة المرأة تزوج بها عليها النفقة  
ولو دلت جارية الابن ما اراد عليه مهر واحد **النظيرة** ولو دلت جارية مكاتبه او دلت  
امرأة بنجاح فاصد ما اراد عليه مهر واحد اما اذا دلت جارية الاب ما اراد  
الشرط فغيلة الكل دلت مهرها هذا اذا دلت جارية امرأته **النظيرة** ولو زفت  
امرأة الاب قبل الدخول اليه ابنه ودخل بها لم يرجع الاب عليه بنصف المهر ولو  
قبلها بشبهة وتوافت ورجع واذا دلت احد نسوة غير الجارية المشركة  
ما اراد كجب بكل وطء نصف مهر ولو دلت مكاتبه ما اراد عليه مهر واحد وفيه  
نوا درم ثم عن محمد اشترى جارية ودلت ما اراد ثم استحققت عليه مهر  
واحد وفيه عن محمد اربع اربع عشرة سنة جامع امرأة نيا وحرارة لانه لا يراد عليه



وان كانت بكر فاقضها فليدبرها وكن في الجارية وشدة الجدة ومن  
**الفصل الثاني عشر** في نكاح العبد والامة **فما وليه زوج** انه من عبده و  
غاب العبد واراد المولى ان يجامع انه فالحيلة فيه ان يزوجه عبده فبغيره  
الامة فتجوز عليه العبد ثم كل المولى او يفتي الامة فتجوز نفسها ثم تزوج  
امراه اضرت انها حرة ثم ظهر انها امة وقد ولدت فالولد حرة بالقيمة  
الاب للمولاه ويعتبر القيمة يوم النكاح ويرجع الزوج بها عليها اذا عقت  
وان لم تلدت مكاتبه او مدبرة اتم ولد فكذا مكاتبه في ظاهر الرواية فلو مات  
الاب وبقي الولد امة المولى فبقيمة من تركه الاب ولا يرجع بقيمة الورثة في  
حصة الولد ومن **فصل الخصومات بين الزوجين** سئل الامام محمد بن سنان عن امرأ  
ارعت على رجل ان تزوجه فامر قال ابو يوسف مكنت بانه ما خرج من دونه  
وان كانت زوجة له في طالق باين اما الاستحلاف في النكاح فهو بينهما  
وهو المختار **الطبعة** وعليه القدرم واما ضم الحلف بالطلاق فانه يجوز ان يكون  
كاذبا في الحلف ومكروه لا تتبع الطلاق فتسقط معلقه فيقسم الى الحلف بالطلاق  
**اجماع الصنفين** حلف في الامة لها تقول القايض فقلت بكما واما بقيل ذلك  
لا يشترط الفرق **الفرقة** يعني اذا لم يقسم الحلف بالطلاق الى الحلف على  
النكاح ومن **الاختلاف** في تنافع ابنت اوت المرأة بتناع ان الرجل استراه  
منه واعتبارا لثابت باقرارها بالثابت **النفقة** عن محمد بن رجل الزوج  
زوجهم الا انه لم ينفقهم بيوتاهل هم مع ابهم في داره وفيه عيال فقال ابنون  
التناع تنافعا فانه المتناع للاب الا ان يشاء اليه عليهم واذ كان الابوان  
في عيال ابن كبير في منزله فالتناع تنافع الاب **النفقة** سئل محمد بن عمن  
رجل قوام على امراه بنتي عليها وبنته رها من الجوزة وجر نفقها ودفن ارجل  
غزلهما الى الحاكمت فيمنسج انما بانم وقت الفرق بينهما لها نصيب مما حصلت  
وجعت فقال ابن سبكت كرايس لبيع في لدر قبل وان نسج لا تنسج واني

فهي له وان كان له نفقة لها **وما يتصل** رجل زوج ابنة وجدها ماتت البنت  
فرغم انه الذي دفع اليها من ابها زالا ولم يحبه منها انما اعاده فالتقول قول  
الزوج وعلى الاب ابنة وابنة الصبيح ان يشهدوا بالنكاح ان لم يعلم  
منه النسخة ملك والذين عارفتهم به منه لكن هذا يصلح للقضاة ولا يحيط  
بجواز انما اشترط لها بعض هذه الاشياء في هذه النسخة ثم يعلم  
ثم تبرأ البنت عن النكاح ويكفي عن النسخة على السعدان القول قول الاب  
مكذبا كشمس الامة انما في دية اخذ منها كجنا وقال القدر الشهد  
في واقعة النكاح والنفقة ان العرف اذا كان شتر كان الاب يدفع  
ذلك جهازا لاعتدائه كانه ديارا فالتقول قول الزوج وان كان العرف شتر  
فالتقول قول الاب **من الفصل الثاني عشر** في المتوفات **الحج** ولو اخذ  
المولى رشوة على التزوج لها ان تشره ما اخذ ولو اياه امة المدة ان يعلم  
اخته الى الزوج انما به راعم فلتزوج ان بستره وكا قبل ولو ترك كانه افضل  
ابقا للمجته واعطى للصدقة **النسبة** سئل عن زوجين وقت بينهما فرقة  
ولكل واحد منهما ستون سنة وبينهما اولاد يتعذر على المدة من رقتهم فك  
في بيت لا يجتمعان في فراش واحد ولا ينفقا الا زواجه بل لهما ان يكن  
في دار واحدة على هذا الوجه فقال نعم اذا لم يكن فيه خوف **النسبة** **اجماع**  
ولباس لمن اراد الخطبة ان ينظر ويرى لا تعلم **جميع التوازل** سئل عن امرأة  
اذا زوج ابنة باقل من مهر الشتر قال لا يجوز بل خلاف بخلاف القايض  
يعني قول ابن حنبل **تجنيص** عن محمد بن سئل عن ضعيف بنت رجل ادعته  
فاخوها من منزله قال لا يجب اذ يقع بانه بها او علم انها قد ماتت ومن **القبض**  
**الحج** انما يستغل بالملوثة والقوم اوسر ريارية روي عن ابن حنبل انه  
يقسم للمرأة بواحدة من اربع وذكر ابو بكر الرازي ان فاحر القسمة انما  
ثبت حال مشاركة الزوجين فان لم يكن له اداة غير فاقسم **النسبة** في







اذا اراد المهرل طلق قضاء وديانة ولو قال انت طالق ثم قال  
 يا مطلق لا يقع اخير **جامع الجوامع** انت طالق من ذوات لا يقع **وفي طلقك**  
 منه واعتققت ولم يولد لا يقع **وفي** انه طلقك نظيفة فليس ادعت خطبتها  
 فهي مطلقك انه طلق وان لم يولد **النظيرة** قلبك طالق لا رواية لهذا  
 في الكتاب **وفيها** انت طالق عند ما في هذه النسخة من انه يدان كما قبل  
 صلب المرأة فقلت انه بعد القرب فواحدة **والفصل الخامس** في احوالها  
**الحج** ولو طلق بالجلد او كونه بينه قول حلال انه على حرام وكونه ولم يكن له  
 اداة قال النقيع ابو جعفر في تزوج طلق وقال ابو بكر بن كنانة بين  
**التصريح** ان الشيخ ابو جعفر يقول بغير تقدير كلامه كل اداة انزله بها فهي طالق  
 وكان الشيخ الامام نجم الدين التستري يقول ان لم يكن للمرأة وقت التبعين  
 بطل الحكم **الاولو الجنية** قال لها بعد رعيه ونزول الطلاق يقع **جامع الجوامع** لا  
 حاجه اليه فيك او ما اريدك ونزول لا يقع **وفي** عليه التي الى بيت الله  
 ان كان للمرأة ونزول الطلاق لا يقع خلافا لابي يوسف **الغيابة** قال لها  
 ادرك بيدك ما رمت امراني فهذا على هذا النكاح وبطل بانيها بكذا  
 ما اذا طلقها رجعا وكذا ما اذا جعل امرها بيه لم يطلق ولم يقبل ما رمت  
 امراني ثم ابانها ثم تزوجها حيث يكون الا وكذا في الله الزواني عليه القوم  
 رجل جعل امر امراته بيه ما لم يوطأ كذا في وقت كذا انطلق نفسها  
 في ثبات في ذلك الوقت وطلقت نفسها ثم اختلف فقال الزوج  
 اعطيتها في ذلك الوقت وانكرت المرأة ما لقوا قول الزوج في حق  
 الطلاق انه منكره انما قولها في حق عدم وصول ذلك اليه اليها  
**الحج** في مال رجل جعلت امرها بيه انه ويبيد يري الطلاق فطلقها اقول  
 وقع م ولو قال امرها بيه ويبيد فطلقها النكاح لم يقع الا ان يجزى  
 الزوج **الحج** ابن المبارك عن ابي حنيفة قال لا اداة ادرك بيه

من رضا لم تطلق لانه لم يبين ابر يوم من رضا **الرجع** وكذا ان يطلقها  
 غدا فطلقها بعد غدا صح **فانما الرجع** ايه رجعة قال لغيره وكنت في جميع امور وقلت  
 تمام نفسي لم تطلقا لانه عاده فان كان امر الموكل مختلفا ليس له صاعه فالوكال  
 باطله وان كان امر الموكل باجا ينفرد التوكيل اليه التجاره ولو قال وكنت في  
 جميع امور يرتاني يجوز بها التوكيل كانت الوكالة عاده في اناس عات والحيات  
 والاجارات وعمر ايه خيفة ان يكون وكيل في المعادضات ودون الحيات  
 والاعناق وكل شيء **الاولو الجنية** اذا على بفعل من افعال القبل نحو حبس او  
 موت او ادرت او رقت فهذا على المجلس لانه يملك **والفصل السادس**  
 في الطلاق بالكتابة **النظيرة** اكره بالنزب والمجلس ان يكتب طلاق امراته  
 فكتب فداية بنت فلانة اداة طالق **الحج** ولم يجز بلسانه لانطلاق **النظيرة**  
 اذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه او بالكتابة بل يقع لا رواية لهذا  
 المستدوين ان يقع **والفصل الثامن** في الطلاق من غير الزوج كجوز  
 الزوج قات المرأة لزوجها طلقته بنفسه فقال قات اجرت ذلك فذا  
 اجازة وتبع عليها طلقه واحده رجعة ولا ينشر بنية الطلاق من الزوج  
 عند قوله اجرت ولا يقع منه ثمة اثبت بها ولو قالت ائتت بنفسك  
 او اخرجت بنفسك عليك فقال اجرت ولا يقع منه ثمة اثبت بها ولو قالت  
 ذلك ببربر الطلاق يقع وينشر بنية عن قوله اجرت ويصح في اثبت  
 فيه وان لم يولد اثبت فواحدة **بابه المنقح** عن ابن سماء قال سمعت ابا  
 يوسف يقول رجل قال لامرأة رجل انه دخلت هذه الدار فانت طالق  
 فقال الزوج نعم فقد صلت الزوج فانه دخلت بعد قوله نعم فهي طالق و  
 كذلك لو قال اجرت ذلك او اخرجت بنفسك ذلك او اخرجت بنفسك  
 ولو فعل الزوج شيئا من ذلك دخلت الدار فقال قات اجرت هذا الطلاق  
 منه جائز **وفي** اياهن القدر في رجل اداة ريد طالق وعبده خذ عليه



الى بيت الله ان دخلت هذه الدار فقال زبني قد حلف بك كلف  
 ولو لم يقل نعم وقال اجرت ذلك فهو لم يحلف على شيء وانه يخالف المسند  
 آية ذكرنا **المتن** اذا طلق الرجل امرأة رجل او غنى عبده او باع  
 الرجل او المولى رضى بذلك او شئت ذلك فهو باجزة ولو قال  
 اجبت ذلك او هويت او اردت او عجزت او انقضى فليس باجزة  
**الفصل التاسع** في الاستثناء **الذخيرة** وفيها عدة من الثمن او من  
 على الاو لا ترفع حكمها **في الجاهل** ما يدل على انما نزع حكم الاو ايضا **الحج**  
 اختلف ابو يوسف ومحمد في مال انت طالق انما نزع ماله وتطلى  
 ام لا عند محمد ليس تطلى وعند ابو يوسف هو تطلى ولكن لا يقع في  
 على قول ابو يوسف **المتن** اذا قال لها انت طالق انما نزع ماله طلاقك  
 لا تطلق بهذه اليمين ابدأ وفيه عن محمد قال لها طلاقك اسن من شاء ان لا يقع  
**المتن** كل امرأة في طالق الا هذه وليس زجر لم تطلق **الفصل العاشر**  
 في ابتاع الطلاق على مفسدة ثم الرجوع اليه غير ما قال محمد في الجاهل اذا كان الرجل  
 امراته فقال لا احدهما انت طالق ان دخلت هذه الدار لابل هذه الدار  
 الى المأة الاخر لا تطلق واحدة منهما لم تطل الا في الدار فاذا دخلت الاولى  
 الدار طلقا فان دخلت الاخر الدار لا تطلق واحدة منهما قال محمد وقوله  
 لابل هذه على الطلاق فامنه مفاة انه الرجوع عن الطلاق لا الرجوع عن  
 الدخول وانما الرجوع عن الدخول وهو الدخول صريح ورواية لا قضا بعد  
 ذلك ان دخلت الاولى الدار طلقا رجوعا ورواية وانما  
 قضا لا رواية وان دخلت الثانية طلق الاولى قضا ورواية ومنه  
**الفصل الرابع عشر** في الشك في ابتاع الطلاق م ولو طلق امرأة من نساء  
 بعينها ثم نسى لم يكمل له ولم يجر واحدة حتى يعلم ان طلق وكذا كل  
 لواحدة منهن التزوج بغيره ولو رجع الى القايه وطلب النفقة في

عليه بنقش وجبه حتى بين ان طلق من **المتن** يقول القايه وقع  
 الطلاق على اثنين شئت احف لبقايات انما اوعين ذلك فان  
 قال لا اريد لم يقع الطلاق على واحدة طلق القايه لكل واحدة بالطلق  
 ثلث انما اوعت كل واحدة انها المطلقة فان كل بعين فرق بين من  
 بثت نكاحا وان حلف لمن يبع الا على مكانة قبل **التدبير**  
 يجر على اليك ومنه اذا حلف ثلث من ثلث ثلث الاربعة للثلاث ولا  
 يحلف **التدبير** ولو طلق ثم تزوج من ثلث ثلث ثلث الاخرة للطلاق  
 ولو مات احد من صارت مية دخلت لبقايات م ومنه ثلثا اذا  
 امر اثنين اذا حلف لهما طلق الاخر ولو لم يحلف لادى طلق جردان  
 تشا على اليمين اطلق لهما بانه المطلق واحدة منها فان حلف لهما جرد  
 عنهما حتى بين فواته ولم يصر بها قبل المفاة الى القايه وقبل العلم  
 بالمطلق مع انه ليس له ذلك تبين الاخر للطلاق وكذا اذا لم يصر  
 انث فيما ذكر اربعا قبل العلم تبين الاربعة للطلاق فله الحكم بان حكم  
 القضا واما بيان الحكم فيما بين انما تبين ان يطل كل واحدة من واحدة  
 وتكون ولو كان بينا الطلاق لم يكمل له الرجوع بزوج آخر وبعد طلق  
 لا تبين ان تزوج بواحدة حتى يعلم المطلقة ثلث **الفصل الخامس عشر** في  
 ابتاع الطلاق **بالمال** منقطع المخصص صريح الطلاق بالمتى من المال هل يجب  
 براءة كل واحد منهما من المهر من اي حينه اختلف الشيخ عز الدين البجلي  
 انه يوجب براءة كل واحد منهما عند الاخير لا يوجب عليه **الفصل السادس عشر**  
 طلق امراته على الف قبل الدخول ومائة الف شرط نصفها على الف  
 وخمسة مائة صاه الالف ومن ترجع المرأة على الف مائة ابانة قال الشيخ  
 ابو بكر البجلي لا ترجع وعند غيره ترجع وعليه **الفصل السابع عشر** في الخلع  
**التيه** سئل عن رجل تزوج امرأة مات زوجها ابرأه بالطلاق او اهدى







اياه وانه يتوارى في الطريق **النوازل** يشتمل على ما قبل هو  
 الطيف وقيل انه يختلف الى ابواب القضاة وقال بعضهم موافق لما في كتاب  
**الغاية** عن ابن خنيس الخمار موافق لما في الافعال الدينية **والفصل الثاني**  
**والغدير** في الرجعة **الباب** الرجعة بينه وبينها فانه ان رجعا بالقول وشهد  
 على رجعتها من بين وجهها بك فانه رجعا بالقول ولم يشهد ولم يعلمها  
 فهو رجعة في نفسه **الطهارة** ولو جامعها في غير المدة لم يكن رجعا في قياس  
 قول الخليفة **شرح الطحاوي** اذا لا ط بالملقة الرجعية فقد قيل انه ليس برجعة و  
 يجوز ان يامسحده اذا لم يرد الرجعة وانه انما يقبل التمسك بغير شهوة فانه  
 قبله المرأة او لمسه بشهوة او لمسات شهوة الى فرجها كان ذلك يمكن  
 منه فهو رجعة وممنه ان يمكن منها ان علم به بك فتركها حتى لو شئت ذلك فقلنا  
 لا يمكن منه ذكر خمس الآية انه حبي وشرح الاسلام على قول الخليفة ومحمد  
 بعينه رجعا خلافا لما لا يوجب رجعة في الآية المحكية على قول الخليفة بعينه  
 وعنه محمد روايتا وانما هو قول الى يوسف ارجع الى حبيته ثم ما ثبت الرجعة  
 فقلها اذا اقر الزوج انها صفت ذلك بشهوة اما اذا اكرهتها وادعى  
 ادعت ذلك لا يثبت وكذلك لو شدة انشوداها صفت ذلك بشهوة  
 لا يثبت **الزخيرة** ذكر في نجاح المخلع ان الشهادة على النفس لا تقبل شهوة  
 جائزة **الغاية** المحلوة بالملقة الرجعية لا يكون رجعا لانها تباح في الجملة فصار  
 بمنزلة النظر الى فرجها لغير شهوة وفي حرمه المصاهرة بالملقة الصحيحة روايتا  
**الطهارة** طلق امرأته حاله الا فاقته ثم رجعا بعد ما جاز قبل ان رجعا بالقول  
 لا يقع وانه رجعا بالجماع **وفيها** طلقها رجعا حتى يعمل من المدة كما كان في قولنا ثم رجعا  
 هل يعود الى اصل النكاح لا يعود **والفصل الثالث** **والغدير** فيما يتعلق  
 بنجاح المحلل وغيره **الملك** اذا كانت النكاحية تحت مسلم طلقها ثلثا رجعت  
 نكاحا ودخل بها حلت للمسلم طلقها ثلثا رجعت بزوج آخر وطلقها الثانية

ثلث قبل ان يدخل ثم تزوجت ثبات ودخل بها حلت للزوجين الاولين  
 تزوجها صحح وفي رواية اخرى سئل عن الزوج المحلل اذا كان بعد صغيرا  
 لانهما وشده بجماع قد دخل بها فوجه حواء منها حتى ضد النكاح هل يكل الاول  
 قال نعم والاولى ان يكون حوايا فان ما كانا بشرة طالا زال واما يوسف  
 رواية عنه ان الحرة اذا زوجت نفسها لم يجوز له ان يكرهها فوجب التحريم  
 خلافا **الغدير** المطلقة ثلثا اذا خافت ان يظهر امرها في التحليل يهب لبعض من  
 شق به ثمن مملوك فيستره بك واما في رجعتها من بين فانه حلال الغلام  
 بها ثم يهب المملوك منها فطلق النكاح ثم يبيع المملوك فذا طلق امرأته **الحكم**  
 وسئل شيخ الاسلام يوسف بن يحيى ان سبيها في الخطبة عن طلق امرأته  
 ثلثا وتم عنها بطلانها صحت ثلث حتى تم اخراها هل يجوز لها ان تزوج بزوج آخر  
 قال لا بد من الوطى بشهوة جوارها ولو اجازت بغيره الحرة الغنيمة ولكن بطلانها  
 فحلفت ثلث حتى تم رادت ان تزوج آخر قال لا يجوز نكاحها لانها  
 اذا كانا مقربين بالحرة كان الوطى زنا وانما لا يوجب العدة ولا يمنع ان تزوج  
 ولا نفقة واذا كان الزوج نوعا بالحرة فيكون عند القاضي ولا نفقة لها  
 فانه امرأه القاضي بطاعة يكون عذرة والائتم على الزوج قال الحق انه نكاح  
 عند اصحاب القاضي كانا اذ لم يتزوجا والعذر **فما** الامام محمد بن الوليد  
 التمر قد روى ما قبله حنفية عن عبد الله بن المبارك عن ابن خنيس من طلق امرأته  
 ثلثا ثم تعد ما فاتها ثلثه عن نفسها ولها ان تقبل **الحكم** وعنه محمد اذا اراد ان  
 يستكره امرأته او حيا فقتله فدهم هدم اذا شهد عنه بما عدل ان  
 زوجها طلقها ثلثا وهو كحرم ثلثا او غابا قبل ان يشهد عنه القاضي لم يسما  
 ان يقيم معه وانه قد عرف بها فانه حلف فدهم القاضي عليه لا يسما المقام مع  
 ويخفى ان ينفذ ما لها او تدرب منه فانه لم يقدر على ذلك بعينه على ان تزوجها  
 لكن ينبغي ان تقبل بالدار وليس لها ان تقبل نفسها واذا برئت من نفسها



ان تعدد و زنه هم باو قال شمس الائمة اهلوا في هذا جواب القضاء فاما فيما بينها  
وبين امة تكا اذا هرب فلها ان تعدد و تزوج **ومحتاج الفصول** م اذا  
حلفت بطلاق امانة بينهما ان تزوجا فزوجها منه رجل بغير اهره واجاز  
هو قولنا قال بعض مشايخنا كفت وانه بالفعل لا يكف **الترجمة** قال  
الشيخ الامام محمد بن اسحق والشيخ الامام علي بن محمد البزدي وروى عليه الفقيه وقال  
بعضهم كفت اجاز بالقول او بالفعل وقال بعضهم لا يكف اجاز بالقول او  
بالفعل وانما رايه في الزيادة ان هو ان يشبه **الملتقط** وعمره ان يحسن  
الاستغنى ان كان نية بالحوار **الحج** ويكفي ان امة امة وشدة كقولنا  
امة من فقههم ابو احمد النخعي والامة بخار بنهم محمد بن ابراهيم المكي ان علماء  
عصرنا يختلفون في مسندة نكاح الفصولي منهم من سوي بين الاجازة بالقول  
والفعل ان لا يكف فيها ومنهم من قال كفت فيها ومنهم من قال كفت  
فيها ومنهم من قال كفت بالقول ومنه الفعل فاتفقوا على شيء بجزء عليه  
ولا يختلف فذكر الامام ابو احمد النخعي ذلك لامة عصره وامة بخار بن  
ما جمعتوا وتكلموا في هذه المسئلة وجواب الكلام بينهم في يومين من اول احوار  
الي اخره بالنظر والاستدلال والالفاظ وطلب القواب فوقع اتفاقهم  
على انه لا يكف بالفعل ولا يكف بالقول هو اوسط الا ما قيل **ومفصل**  
**ات** ومن الغريب في النكاح **الطلي** ورواؤا خصمت اليما في الخصم والامر  
ان زوج فعلها ان تهرث ادين ولوا قامت رجلا وارتبلا لا يقبل ولو  
اجامت شاهدة بان ان الرجل قام رجلا وارتبلا على تصديقها اياه بنظر  
النكاح ولو لم يكن لها بينة فارادت ان تكلف الزوج ليس لها ذلك **وفيه**  
ووشد ثلثة و الزوج رابعهم ان كانت قبل العقد قبل شهر رتهم  
وبعد لا ولو طلقا ثلث او بابا بعد العقد فمادة ولا نكاح وكذا  
لو تزوجا بعد ذلك ولو كان الطلاق رجعيا لا غير طلقا بانية ثم تزوجا

بازن

بجب النكاح قال زينب قبل ان تزوجك فعليه النكاح **ومفصل** **الفصل** في الغيب  
في الغيب م ولو كانت المرأة وارتزوج عتيق فلا جوارحهم ولو كان الزوج  
مجبوا فزقي العتيق بينهما فجات بولد لا قبل من ستة اشهر من وقت النكاح  
لزمه الولد فلا جوارحهم بخلاف هذا عند ابي يوسف وقال ابو حنيفة يرد الى بيتين  
اذا طلقا والفرقة مائة بدخلاف وانه كان زوج الامة عتيقا فالحق  
اليه الولد في قول ابو حنيفة و ابي يوسف وعندهما قال محمد وزفرهما **الفصل** في  
**والغيب** في العدة **النباح** ارة رات الدم وجرت فليس من ثلثا  
رات يوما ولا غيرة ثم طلقها قال ابو حنيفة تعدد بالثبوت لا بالخامس الثاني  
لم يحض وبناخذ **النفقة** سئل عن امرأة لها زوج غائب فجار رجل اليها  
واخبرها بمررت زوجها ففطت جروا هل ايت ما فعل اهل المصيبة وعقدت  
وتزوجت ودخل بها ثم جاز رجل اخر واخبرها ان زوجها حيا قال انما رايته  
في بلد كذا كيف يكون حال نكاحها مع اثنى في فقال ان كانت صدقت الحجة الا ان  
لا يمكنها ان تصدق اثنى في ولا بطل النكاح بينهما ولها ان يتقارب على  
هذا النكاح م طلقا ثلثا ثلثا اعتدت بحضتين اكرهما على الجماع فانه كان  
شكرا طلقا مستقبل العدة وانه كان تقارب ومع هذا جازها على وجه الزينة  
لا مستقبل ولو قال طلقا ثلثا ثلثا مستقبل العدة بكل وطئة من قبل  
ولا يستحق النفقة في هذه الحالة **التفريق** وللمعتة ان تخرج من بيتها  
الي صحة اقدار بيت فيا ينزل ثلث الا ان يكون في الدار منار النجاشي  
فلا تخرج من بيتها الي تلك المنازل وانه لم يكن مع المعتة في منزل العدة احد  
ويجوز الخاف من النكاح ولا من الجبر انزل بل يخاف بالصلب من الميت  
او الموت فانه كان الخوف شديد كما نزلها الا فتال ولا فليس لها ان تقال  
وهذا بمنزلة الخوف وحشة وجهدت في طلبها م وتفسير الجواب  
الطيب والدم من الكحل والعسل الحبيب والمصفر **الحل** واثوب الاثر



وليس العصب والحق **التفريد** والحكم وليس الحجة والزينة والاشارة **الطهارة**  
وعمر ابي يوسف لا بأس بالحد والاحكام والعصب **النسب** سئل ابو الفاضل عن امرأة  
يوت زوجها او ابوها او غيرهما ان فارقها فقتلها او سورها او كسها و  
جلسه شبرا او غشه او زويتا سنا مثل تعذر في ذلك الا الزوج في حق زوجها  
فانها تعذر اليه غشه اياما وانما فيها الاقصاب غشه ان شيا حاله  
الاختيار كما حال الاضطرار فلا بأس **الطهارة** تكليس كبر بعد زواج اعتادت  
ويغفر ما تركه وذلك اذا لم يكن الاقرب موضوع فلا بأس به ولكن لا يصح  
الزينة قال شمس الائمة اكلوا المراد من الاقصاب المذكورة ما كان جديدا يتبع  
الزينة اما اذا كان خلقا فلا بأس **در الفصل التاسع والعشرين في ثبوت**  
**النسب** **الكبر** قال محمد في كتاب الطهارة اذا تزوج جارية وجأت بولد  
فقال الزوج تزوجتك منذ شهر وقالت منذ سنة فانه الولد ثابت بالنسب  
ولم يكره انما يستلحق ام لا وفي الوفاية صدقت بولم يمس عذرا في خبثه وانما  
نقا وقا ان تزوجها منذ شهر لم يثبت فانما كانت البينة بعد التصديق ان  
تزوجها منذ سنة قبلت اما اذا كان الولد كبر وقد اقام البينة بنفسه فهذا  
الجواب ظاهر وانما اذا كان صغيرا قال بعضهم بسمع الشكا البينة من غير ان يثبت  
خصما بل على ان الشكا على النسب بل يقبل حسبة من غير عذر وقد  
اختلفت شكا فيهم من قال يقبل وزعم ان هذه المسئلة تدل على اذا  
كان البينة في يد امة فقال الرجل لها هذا ابنك منك من النكاح وقامت مو  
ابنت من زني لم يثبت نسبه من فان قالت بعد ذلك هو ابنتك من النكاح  
يثبت نسبه منها واذا كان الولد في يد رجل وامرأة فقال هذا الولد من زوجي  
لك من قبلي وقامت بل معك فهدنه **بطل** كنه امانة في يده وله وليس  
في يده الزوج فقامت تزوجته بعد ما ولده من زوج قبلك وقال بل ولده  
في حكم فداينه والنسب بينهما ولو كان الولد في يد الزوج ودم المرأة فقال هو ابني

من غيرك

من غيرك وقامت هو ابني من غيرك فاقول قول الزوج ولا نقدر  
بجفاف ما سبق **الطهارة** قالوا انما ثبت نسب وله ام الولد بدونه او عذرا اذا  
كانت كمال كل للمولود وطهارة ان المولود اذا كانت ام ولده جأت بولد  
بعد ذلك لا يثبت بدونه وعذره وكذا كالجارية اذا كانت بين رجلين  
وجأت بولد فادعيه حتى يثبت النسب منها ثم جأت بولد آخر لا يثبت  
نسبه بدونه او عذره **النسب** ولو وطها ابنه امه لم يثبت نسب الولد  
اذا زجر جارية بعد تحميم وطها الا ان يدعيه وقال المخرج في جارية آخر المولود بالولد  
منها صارت ام وله سوار كان المولود خيا او ثوبا **التنزيه** وان حرمت  
بكبض او فاس يثبت بدونه او عذره **المنافع** انما قيد ذكر الجارية بمعنى قوله  
واذا ولعت الاب جارية ابنه يمين انها محمل التملك حتى لو كانت ام وله زوج  
كجئت لا تبطل اليه الاب بالقبلة فادعيه باطنه ثم وطهارة الاب انها تقبض بشرط  
ان يكون الجارية في ملك الاب من حين الحمل الى وقت الطهارة وان يكون  
صاحب ولده من ذلك الوقت الى وقت الطهارة كونه لا يكون كما وانما سلم  
او بعد ثم علق **والفصل الثامن** في حكم الولد عند فراق الزوجين من فله تزويج  
الام الولد على الاب بل تجبر الام على حضانه لم يذكر محتملة المسئلة في  
الاصل وذكر شيخ الاسلام في شرحه انها لا تجبر الا ان يكون زوجها محرم سوي  
الاب فحينئذ تجبر وذكر الباقي في فتاواه مطلقا انها لا تجبر الا في قيل خلافه  
**السلخية** الام والمجدة وكذا اذا ابنت لا تجبر على قبول البعوض **الحاوي**  
الولد اذا كان عذرا لا يوسد لا يبيع الا فخره انظر الى وعنه فاعده **الطهارة**  
ولو اتانتم تزوج بزوج آخر وجأت بالولد فقامت لا حاجة اليه في جارات  
المجدة فقامت انما اخذه يدفع اليها ويؤمر الاب بالنفقة عليه لكن ان كان  
لها ذلك وتجبر على الحضانه كبايضا الولد كذا اختاره الفقيه ابو جعفر والبيهقي  
والشيخ الموقوف نحو ما زاده م فان لم يكن للجارية من النكاح الا ابن النعم



۱۔ حضرت علیؓ کی حج

فقرات و تہ

والله اعلم

والا برب و رجع عليها بشفه و دخل بها اولم يدخل سئل ان يقبض اجوف عنقه او يمسك  
 راسه او يمسك بطنه او يمسك بجلده او يمسك بغير ذلك من اعضاءه هل يبيح امراته ثم انه هل يبيح امراته ان يقبض معمال نعم  
 والا يحظر ان يمسك فانه حلف اقامت معه وانه نكح رفته اية الحكم فان  
 اية ان يحلف فرق بينهما **الطهارة** قال لها انه دخل فربك دار برفات طالق  
 فدخل فرب المرأة وازجل قيل كذا ثم انما انما لا تجوز فبكونه فربا  
 كحل منهما و قيل فخطا انه دخل فحل فخص بها كذا ثم قالت نكحت فربك  
 على ان تجعل ايرب يد رخص فلم تطلق نفسها فانه لم تطلق نفسها  
 وسئل ابو بصير عن تشاير امراته من قبل حلت فقال لا يملك بين يدي شكلا  
 اية او سببا بين يدي فان طالق ثم انه دخل فربا وخرجت جارية  
 و سببا و هو يمسك قال ان كان سببا و جارية قد سببا بين يديه  
 فطلق ثم انه قال **م** قال كانت محمدا بن ابي نسل رجل لا يملك  
 بطلاق امراته فاعلى شي فشهد شاهدان ان عليه الف درهم فانه انما يبيح  
 الا ان قال عليه قوله او يمسك كذا و عليه قوله ان كذا **البينة** قال الدبر  
 عن رجل قال لامرأة انما قضيت سرير فان طالق ثم قيل لها ان زوجك  
 فعل كذا فقلت نعم قال فطلق ثم انما انما لا يبيح ثم وسئل  
 ابو القاسم عن انهم شي فقال فلا طالق الا من قطع الكلام قال لا يبيح الا من  
 ركب كذا يوهى على الخلاف **قادر** وسئل فبى ربيع الدين عن قال انك امرور  
 در عالم باشم محمدا ان يمسك حرام قال كذا يمسك يمسك اليوم و هو واجب  
 او اولى اذ يبيت من بيت الناس لان الحبس يمسك يمسك قال ان كذا يمسك  
 من ارضه و المار به الحبس قال لها انه لم يمسك ففقد طالق فاصح صايد  
 فاما في سعة حاضرت فبى اليوم طلق **البينة** ان كان هذا الحكم ايات فان  
 طالق واحدة وانه كان بنا فطلقين فودت ابنا و بناه بطن على انما  
 طالق لان الحمل ليس بسلام ولا جارية و ذكر الحذف في فصل اذا قال ان رجل

کلمتے واحدہ ورقہ رطبتیۃ افضلت نملایہ



ان لم تزوج فلانة اليوم لامرأة لها زوج دخل بها فماتت طالق قال ان تزوجها  
 في يوم فذلك مني منه لانه لا يقدر ان يتكلم كما لو جئني فقلت انك اذا تزوجت  
 انك لا تطلقها اذا لم يرخل بها زوجها لا مكانة العقد الصحيح في ذلك اليوم  
 حتى لو تزوجها كما حلفت انك لا تطلقها **سئل** عن رجل زعم امرأته على  
 الجماعة فابت فقال لها في يوم فذلك قال عندنا ان لم تنقض هذا الزا  
 عند فانت طالق قلت ثم سبها فذلك جنة في العقد بل تنقض انك لا تطلق  
 بطب الرجل فقال نعم وسئل عنها الحسن بن علي فقال لا ينقض **اليمين** وسئل  
 الحسن بن علي عن قال لامرأة ان لم تكوني حرة من الشمس والعرفان طالق  
 قلت قال لا تطلق لانه الله قال بعد طلاق الا انك في حرة تعويم فلا بد  
 غيره في الحرة وسئل عن رجل زعم امرأته طالق لزوجها ما يورث الوجه فقال ان  
 كنت بهد الوجه فانت طالق قلت قال ينظر ان كان عبوس الوجه مقبوض  
 الملقى ولم يكن من بشا كما هو عادة السلف من ان لا ينفذ **العقد** **ورب**  
 قال لامرأة ان تزوجت هذا اليوم حتى يخرج من اذنا فانت طالق ففعلت عنه  
 فخرج اذنا فخرج ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 حراما قال ابو نصر لو اني بيته لا تطلق الا اذا كان الحالف من قبله ارضا  
 من بيته خلف اذنا **الحكم** خلف ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 تزوج اليها عند راس الشجر ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 ولم يرد على هذا ثم غاب عنه ثم ظهر ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 في مجلس خواجه زاده لانفقه لانه اولى اذا اعتدت من المولى لم يفي ففعل  
 انفسه ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 لها لا على الاول ولا على الثاني **الوجه** رجل طلق امرأته ففعل ففعل ففعل ففعل  
 ودخل بها ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل  
 انفسه اذا طلق ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل ففعل

**الناسخ** ذكر محمد في ان اصل للمرأة الدرع والحفاف ذكر النقيص وهو ما  
 ان الدرع ثوبه وهو ان يجي من قبل القدر النقيص يكونه مجي من قبل الكتف  
 ومع الحفاف واجاز ذلك للنساء **الطهارة** قال شمس الابرة اهلها قال  
 تسخين كذا نطق ان يتيه المرأة على النكاح لا تقبل عند اصحابنا في اذ كان  
 الزوج غائبا اذا لم يكن له مال حاضر تقبل عنه زفرهم غفرا ان قوله يوسف  
 كما هو قول خذ قال تقبل بنية المرأة على قوله يوسف في فرض النفقة على  
 الغائب ولا تقبل على النكاح **مختار الحكم** وكان ابو حنيفة اول من يقول بغير النفقة  
 على الغائب وهو قول جمهورهم يرجع الى قول شريح قال لا يقضي عنه محمد  
 لا يقضي قول واحد **الحكم** اذا فرض الغيبه بالقل لخص الطعام ففعل او  
 العكس كان لها ان تطالب الزيادة ولان ينقض عزم الزيادة ثم خالف الشافعي  
 في انك اذا لم ترضى النفقة على الزوج منهم ما مال الملوكة لها حتى لو كانت  
 حرة ولم تكن مملوكة لها لا يستحق ومنهم من قال كل من يملكها قوة كانت  
 او مملوكة لها او نفقة يستحق النفقة **الحكم** لو طلق امرأته ثم صالحت في نفقة  
 العدة ان كانت العدة بالشهر جاز الصلح وان كانت بالحيض لم يجز **نقل**  
 المطلقات **النسبة** فرض الغيبه المطلقة نفقة العدة فلم ينفذ حتى يقضي  
 العدة هل تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكر شمس الابرة اهلها  
 اذا فرض الغيبه نفقة العدة فلم تسقط حتى مات احد الزوجين  
 تسقط وكذا اذا تقف عدها قبل القبض وان كان غائبا ما سدت  
 عليه ثم قدم بعد انقضاء العدة يقضي عليه نفقة شهر وهو قول خيفة الاول  
 ثم يرجع وقال لا يقضي كانه نفقة النكاح اما اذا فرض لها النفقة في مال العدة  
 وقد استندت بامر الله في كانه لها ان يرجع وان استندت بغير امره اولى  
 استندت اصلا قال شمس الابرة اهلها في شرح ادب الغيبه في كلام قال  
 الشيخ عذرة لا تسقط وان شمس الابرة استندت الى انه تسقط **النسبة**



اعطى نفقة المطلقة شهر او اكثر ثم مات او مات بكونه ملكا وورث عنها  
**ونصب** نفقة ذوير الارحام في نفقات الخفاف الاخ الكبير مع الاخ الصغير  
اذا ورثا ولا وفي البسطة ماض او لم يكن فانفق الاخ الكبير في نفق الاخ  
الصغير عليه بغير في الحكم لانه لا ولاية له عليه وكتبه في آخر كرامة الجامع الصغير ان  
الاتفاق من جنس النفقة من طعام او غيره وفي هذا الاحتياج اليه نصب الاخ وكمل  
ان الاخ في حقه والمال درهم يحتاج اليه لانه لا بد منه وهو النفقة والاخ الكبير  
بملك ذلك اذا كان الصغير في حقه وان لم يكن في حقه لا يملك فيه ماله  
الجواب انه اذا كان طعاما ينفق سواء كان في حقه او لم يكن وان كان درهم اذ كان  
في حقه بملك ثم ان الطعام وان كان شيئا يحتاج اليه سجد لا يملك الاكمل انما  
ايه وضيا و نفقة المحرم انما لا تصير دينا بقضاء القاضي اذا طالت المدة انما  
اذا قصرت تصير دينا وكتب لا تصير دينا والقاضي به بالنفقة فلو لم تصير دينا  
لم يكن للمام بالنفقة من غايه لكن لا بد من هذا فاصل بين النفقة والمهر فقد روا  
التصير ما رواه الشافعي **في** فان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد وامرنا  
بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فانه  
الاب قبل ان يورثها هذه النفقة مل لها ان تآخذ من مال الزوج كمالا  
مال المضاف في نفقة ليس لها ذلك وذكر في الاصل ان لها ذلك هو  
الصحيح هذا اذا استدانت بالراتي في مالها اذا فرض القاضي نفقة الاولاد  
وكس لم يامر بما بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يورثها  
فليس لها ان تآخذ من مال الزوج الا بالاتفاق **وفي** سئل ابو بكر عيسى  
بين ابوين فرض القاضي نفقة على الاب النفقة وكانت الام تفتق من  
مالها قال لها ان تطلب مقدار النفقة بعد فرض القاضي اذا جات  
الاته المتكررة بولدها فاداه الوفاة نفقة الولد عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة  
واحد منهما ثم ذكر في الكتاب ما اذا كان الابن البائع عاجزا عن الكسب

ولا اب معسرة اتم موسرة اوجب جميع النفقة على الاب على رواية المبسوط  
ولم يذكر اذا كان الاب معسرا انما كان في الكسب والابن الكبير عاجزا ولا  
اتم موسرة بل ثور بالاتفاق على ان ترجع على الاب قبل لانرجع وقرى هذا  
انما بل من الصغير والكبير العاجز انما لا يمكن جبر الاب على الكسب فتم  
الصغير على الاب وان كان معسرا انما لا يمكن جبر الاب على الكسب فتم  
الام بالتمهل عنه فكانت الام قاضية صا واجبا على الاب فلهذا اقرنا  
وهكذا قالوا في طائفة العلم اذا كان لا يستدرايا الكسب لا يسط النفقة عن  
الاب **وفي** **بخمس** **النفقة** ولو خرج في طلب العلم او في الغربة تجب على المولى  
كفايته ولو لم يترق من بيت المال ان كان ايت لم يرضى وراولاد الكبار  
ينصب القاضي وقبائلا لم يكن في البسطة ماض فانفق الاب على الصغير  
انصب الصغير كانا متطوعين وهذا ما ذكر في كتاب الودعة ان المودع  
اذا باع الشيء من غير استطلاع رايه في ذمة المخرق من **ذكر في** **النفقة**  
اذا لم يكن في موضع يملكه استطلاع رايه لا يضمن استخانا وكذا قال  
شافعي في رجلين كانا في سفر فباع على احداهما مائتي اخو على المئتين عليه  
استخانا وكذا اذا مات فخره صاحب من ماله يضمن استخانا وكذا يرضى  
عن شايخ الحج اذا كان للمسجد او قاف لم يكن له متول تمام واحد من أهل الحلة  
في جمع الاوقاف وانفق فيما يحتاج اليه المسجد لا يضمن استخانا فاعا على  
هذا الاصل لا يضمن فيما يدينه من استخانا انما في الحكم بكونه ضامنا  
قال المودع الكبار على الصغار ولم يورد انك واخر النفقة يصبرهم وهم  
ذلك ولو خلفوا على ذلك قال في الكبار وجوب ان لا يكون عليهم شيء  
وتلخصه اعراف اوصى اقر على ايت فقضاء ولم يورد انك ولم يعرف  
القاضي ولا الورثة فياخذ ذلك لو كان ارجل عنه رجل ودية وعلى  
المودع دين مثل ذلك الودعة والمودع يعلم ان مات ولم يقض ذمة المودع















بقى بالساعة **والفصل العاشر** في امتهات الاولاد **البينة** سئل قاله  
 عمر بن الخطاب رضى الله عنه واستولد له ثم ارغى الجارية عنهما على ما بهن وآيات  
 البينة على ذلك شترى المستولد ان يرجع على ابيه بغير نكاح فقال نعم  
 الرجوع وسئل ابو بريح ولدت جارية فقبل له امه من قبل فقال ينبغي  
 ان يكون بينه وبين امه ان يكون له امه ان قال فقال كذا ان يكون اقار **الناس**  
 واذا عقت ام الولد فاما كان لها من مال فهو لوليها ولو اراد ان يجعل المال لها  
 بوجه لها واذا اقر في صحة ان امه قد ولدت منه نصيبا ام ولد له ويكون  
 عتقا من جميع المال سواء كان معها ولد ام لم يكن وان اقر به كذا في مرضه فانه كان  
 معها ولد فذلك الجواب وان لم يكن معها ولد لم ينع الاقار بالاسئلة  
 بل بغير وصية فيبقى من جميع المال **شرح الطحاوي** ونفع الوصية لأم الولد سواء  
 قال او صحت لها بنت بالادوية بعين من مال ولها المدة فذلك الجواب  
 فيه الا ان ينظر ان خرجت الوصية ورقبة من الثمن كان له ذلك وان لم يخرج  
 تصرف الوصية كلها الى ارفقة وان فضل الثمن من رقبة بعد فلك الزيادة  
**والفضل الثاني عشر** في المتقات قال محمد بن الاصل اذا قال لأمه اكر  
 بيك بئر القنق بغير القنق في يده فانه لو عقت نفسها في المجلس عقت  
 ولو قال لها احاربين القنق لا بغير القنق في يده **باب الحجة** رجل اعقب عبد فاعطاه  
 من الثياب للولي ان ثوبا بوايه **الذخيرة** عبد رجع الى رجل بالادوية قال  
 اشترى في داخلة فمولا قال احسن ابصر البصير باطل والفقير مردود ولا ينفع  
 هذا الا فاسق وكذا قال ابن سيرين وعنه ابراهيم النخعي البيهقي فاذ على  
 المنية راثن مرة اخروا فاذ **باب الحجة** قال ابو حنيفة اذا قال له لاه العتق  
 حتى اعطيك مائة فاعقته وجب على العبد قيمة قال الوصية اعقوا اخير عتق  
 او افضل حية زاد قال سوا افضل عتق رده فانه ثمة فذا على افضلهم في  
 العتق ولو قال او صحت لافضل عتق رده لافضلهم في الدين **مجمع الزوائد** في

في رجل قال ما ليك انجاز ومن احار ولا يجاز ومن وجازات عتقوا **باب الحجة**  
 اعقب بغيرك هذا يعني على ان يك الف درهم او على اية فانه يك الف درهم  
 فاعقته لانيته عليه **باب الحجة** اذا اعقب احد بغيره لا بغيره ثم اعقب احد ما بغيره لم  
 يكن له فيه فزعه مستقبلا فانه لا ينعين للعتق الاول ان نوربان  
 ما ثبت بالاجاب الاول وحلف على ذلك لا ينعى الا فمردود فيهما اخر  
**الحجاة** اوجه لرجل عبده وهو يخرج من الثمن مات الموهبة والموهبة لرجل  
 فاعقته الدارث فانه قبل الموهبة له الوصية بطل عتقه وان رده فانه رد  
 لرجل عبده ويحل الموهبة من كبط برفقة فاعقته الموهبة لم ينعى فانه بيع بطل  
 عتقه وانما اياه ان يفر من عتقه **باب الحجة** والله في **الحج** لو عتق  
 عليه ايهين فيقول نعم كنيه وبغيره ما عتق به **باب الحجة** اذا قال لأمه  
 اني رخت اكر يكون بيني وبين **الذخيرة** فمراة ان اراد بقوله والى اسم  
 انه يملك يكون بينا **باب الحجة** ولو قال لأمه اني رخت اكر يكون بيني وبين  
 اني رخت اكر بين المغيبة في **الذخيرة** بكونه شتمه انه لا اراد ان يكون بينا  
 ولو قال لأمه اني رخت اكر يكون بيني وبين **باب الحجة** فمراة ان اراد بقوله والى اسم  
 قال ووجه انه موهوب من **باب الحجة** عن اية حنيفة ليس ببيع واما بغيره  
 بالاجازة **باب الحجة** في **باب الحجة** قال الامامة لا تحرم من الدار بغيره اذ في فانه قد  
 حلفت بالطلاق فخرجت بغيره لا تطلق **باب الحجة** ولو قال لأمه اني رخت اكر  
 وحكمه وحكمه وكذا لا يكون بينا م وبيع انه لا افضل كذا لا يكون بينا **باب الحجة**  
 ولو قال لأمه اني رخت اكر يكون بينا م وبيع انه لا افضل كذا لا يكون بينا **باب الحجة**  
 الكلفة من كذا موهوب من اتياس لا يكت ان كذا موهوب من اتياس  
 عن اية يوسف في الاستحسان يكت ويكون على مكا كلام الناس والناس  
 يروونه هذا ان كذا موهوب من اتياس لا يكت عن كذا موهوب من اتياس  
 لم يكت **الذخيرة** حرام على قتل فلان ان قتله فقتله ولم يكن له فيه حين حلف



يكونه نيام اذا قال يعلم انه قد فعل كذا وهو يعلم انه لم يفعل اخلف الشايع  
 وعاشتم عليه انه يعبر كما فراد لو قال هو ياكل الميتة انه فعل كذا لا يكونه نياما وكذا  
 لو قال هو ياكل الميتة يستحل الميتة او نحو او يخبره والحاصل ان كل شيء حرم  
 مؤبد لا تسقط بحال كالكفر وشبهه فاستحلاله معلق بالشرط يكون  
 مينا وكل شيء هو حرام بحيث تسقط حرمته بحال كالميتة والكفر وشبه ذلك  
 فاستحلاله معلق بالشرط لا يكونه نياما **في قوله** في قوله تعالى ومن لم يمسسها  
 اخذ رجلها وعلقه باخذ فقال الرجل مثل ذلك ثم قال روزانه بياي  
 فقال الرجل مثل ذلك فلم يأت الرجل يوم الجمعة لايذنه شيء لانه لما  
 قال يا يزدوسكت ولم يزدانه لم يفعل كذا لم يفعله اليمن وتوسب عليه  
 هذه المسئلة فخر من المسائل وفي هذا الموضع رجل مر على رجل فاراد المرد  
 ان يقدم للمار فقال له المار بالله اكر خير فقام فقام لا يذنه المار الكفارة  
 لانه هذا النوع من الكلام م رجل قال والله لا احضر اليه ضيفا فترك فقال  
 رجل آخر ولا تجيء اليه ضيفا في ايضا قال نعم يعبر عما في حق الثاني بقولهم  
 حتى لو ذم لك ضيافة الاول والثاني في حث **فما رآه** من ضيف كذا  
 فانما يريخ اسماء الله تعالى يريه بكل اسم كقارعة وذكاة شجرة وتسوية رجل  
 واحدة **في الفصل السابع** فيما يقع عليه البعض **الزيادات** حلف لا يشتر  
 ذهابا ولا فسخا فاشترى ردا من دنانير او دنانير براد لم يكتف وضم إليه  
 يوسف كثر **في القدر** **في قوله** انما عدم كثر قوله اخذوا كثر قوله  
 يوسف م ولو اشترى ركة ذهب او ملبا او طوما بعد ما او ثوب كثر  
**في الفصل الثامن** في الاشياء بكل على المعنى وانه انما حلف لا يخرج  
 امراته من باب هذه اذا خرجت من غير باب لا كثر وانما قال لها  
 انه ارتقت هذا السلام او ضمت رجلك علي فانت طالق فوضعت  
 رجلها عليه لم تنزل لا يقع كثر **في الفصل العاشر** في الحلف على

على الاقوال حلف لا يحل ابد **في قوله** ابد لم يفعل ابدام يعني الوقت كالحث  
 وانه نير شيبا ووجه شبي بانم ندر يوبا او يوسم اوله او نير طدا او نير لادما  
 اشبه ذلك لم يبين في القضاء ولا في البينة وبين انه كذا وكذا كثر  
 حتى يحكم بكلام مشانف بعد اليمن منقطعا عنها فان كان موصولا لم كثر  
 كذا ان يقول ان كذا كذا فانت طالق فاذ به او فقوليه هكذا ذكر القدر  
**في قوله** **في قوله** **في قوله** اذا اراد بقوله فاذ به طلاقا طلقت به واحدة وباليمن  
 اخبر **في قوله** **في قوله** **في قوله** دلا لا النقصان تخصيص بان قبل كظم زيدا اليوم في  
 كذا فقال انه لا اكلمه تبع على اليوم **النزول** ان كذا كذا سنة فانت  
 طالق اذ به يا عذرة انه طلقت لانه طلقها بعد اليمن م لا يحكم فبني  
 وتوارفها اذ سبج او مثل لم كثر **في قوله** **في قوله** **في قوله** اذ خارج القصة لا يثبت  
 فانما لا شكها **في الحداصة** وكذا اقاربه اكتب ظاهر او ظاهر **في قوله** لا كثر  
 حتى يامر به فلانة فانت فلانة خطا اليمن خلافا لبلد يوسف بن طير قوله  
 لا قتل فلانة وهو حي فانت بطل اليمن م لا اكلم فلانة فاذ بك المحرف  
 على ايجاب فقال من هذا امر انت حث **في قوله** **في قوله** **في قوله** لو قال فلانة  
 كبت لا كثر ولو قال كبت لا كثر به اخذ الفقيه ابو الليث **في قوله** حلف  
 لا يحكم شيئا فحكم بعض الجارات او كجته انما لا يقطع لها لا كثر ولو كظم  
 الاخرى والامم كثر وانما كظم الاطفال ان كانوا يهيمون كثر وانما كانوا لا  
 يهيمون لا كثر **في قوله** **في قوله** **في قوله** لا يحكم اخره فلانة او يمين فلانة ولا عشرة بين فكم شقة  
 لا كثر م لم يحكم الكل حلف لا يحكم فاقدر الحالف بالمحرف على المحرف  
 عليه فخرج الحالف او فصح عليه بالقرعة لم كثر وذكر في القدر ورواه عن القوان  
 خارج القصة كثر على اخذ الفقيه ابو الليث **في قوله** **في قوله** **في قوله** حلف لا يحكم  
 امراته فانت طالق فكل مع فلانة اراد منها حث **في قوله** **في قوله** **في قوله** حلف لا يحكم  
 ما خبره المحرف عليه بخبره فقال انما او خبره فقال الحمد لا كثر







بعض مشايخنا على قياس قول ابن حنبل لا بأس بأن يلبس الغلابة اللؤلؤ **المسقط**  
 اشترى دارا بعد البين فدخلها الحائض لا يكتسب بغيره اذا حلف لا يدخل دار فلان  
**اختلافه** لا يدخل حائض فلان ان كان فلان متوقفا فلو على حائض كجس  
 والا فليس بملك **والنظير** لا يدخل دارا يشترى بها زينة فاشترى زينة دارا ثم ان الغلابة  
 اشترى ثوبا منه فدخلها حائض **الحاوي** حلف لا يدخل سجدة فدخل سجدة انهم سجدوا  
 وجعلوا حائض حائض ايت وكذا لو سجد بعد ان يندم فدخل حائض **العقد**  
 لا يدخل هذه الدار الا ان ينيح فدخلها ما سبنا ثم اذا راى حائض **النظير**  
 لا يدخل الحرام فدخل المسكن لا يكتسب **المستحق** لا يدخل دار فلان وهما في السفر  
 عند علي الغلابة والحائض ذكر شيخ الاسلام في شراها فدخل على فلان في المني  
 براد في العوف ان دخول الرجل الزيادة والتعظيم في مكانه كجس فدخل الزاوية  
 اولم يعلم انه فيه لم يكتسب **نوع** حلف لا يبيت هذه البيت فجد هذه الدار فدخل  
 تحت القيل فبات بتيه القيل لا يكتسب **النظير** لا يبيت في منزل فلان فدخلها باطل  
 الا ان يشر الدليل الى ما في **الخروج** لا يخرج اذ ان من هذه الدار فخرجت  
 من اير موضع خرجت من باب الدار او من فوق الحائط او من تحت بنية يكتسب  
 اما ان حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من موضع خرجت حائض سوار  
 من باب قديم او احدث بعد ذلك وان خرجت من فوق الحائط او من تحت لا  
 يكتسب وذكر في الجليل حلف لا يخرج من باب هذه الدار فخرج من السطح الى دار  
 بعض الجيران او فخرج بها او فخرج منه لا يكتسب قال ابو بصير انه يبيع العبيد لا يكتسب  
 اما اذا حلف لا يخرج من هذه الدار من هذا الباب فخرج من باب اخر غير البير  
 عنه ذكر في اجابة الاصل انه لا يكتسب وذكر شيخ الاسلام انه يكتسب واختار  
 الفقهاء ابو القاسم الصغار **في الذخيرة** قال ابو جعفر كان نقيب بكنية فخرج بسله  
 ومنه ادر كان من شئ بخير منه فاشاء ويخرج منه البين الى الخروج من الدار قال محمد  
 وهو ان شبهه اذا كان سبب البين كراثة فخرجها من الدار **جامع** لا يكتسب

بالكونه منه فقل بوا حائض ولا يقيم لا ينيح بغيره **عشر** يوم **المنقذ** ان لم  
 انك غدا في موضع كذا انقذ رجلا فانه لم يكتسب **جامع** **الجامع** في يومه وراحم  
 فقال لا انقذنا ثم نفي به اذ حلف حائض واذا انقذنا ما لم يعل الغريم ثم ان الحائض  
 استحل شيئا من مال الغريم ان كان ثوبا لا بد وان غير ثوبه فان كان في غير  
 دقا بالدين **في البيوع** ذكر السندي في العقد دردم بشرطه قال اذا غصبت الحائض  
 ما لا مثل دينه واستحلكت عليه عضا او دنانير فقدرتم لا باخذ منه فلان در غلابة  
 فلان فلو ساء في كيس دوس فيها درهما حائض قضاه وكذا لا باخذ ثوبا من در  
 فاعطاه ثوبا وقال انه من در فلان قبض الحائض وجده فيه ثوبا من در فاحضت قضاه  
 ولو اعطاه في الفصل الاول فرد وقبض فيه درهم والحائض لم يعلم به او اعطاه  
 فزاد او ساد فحلف فيها درهم لم يعلم به القيس فلو كس كس قضاه  
 وفي ان استحل لا يكتسب **اصلا** **الفصل الثامن عشر** فيمنه حلف على  
 شئ فقال اخر عيني مثل ذلك **المسقط** قال الرجل انك طالق ان تقض حتى قال  
 الرجل نعم ولم يرد جوابا فالبين لازمه له لم يدخل في كلام اخر ويطول الزمان  
**في الفصل السادس عشر** فيمنه حلف على الملك اقيم والحائض **شرح النظم**  
 لا يكتسب عيب فلان فان نوى عيبه فله ان يقول عيب فلان هذا امر  
 وان لم يكن له فيه فانه كلف مع عيبه كان موجودا وقت البين ووقت الحائض يكتسب  
 بالا جامع وان لم يكتسب مع عيبه كان موجودا وقت البين ووقت الحائض لا يكتسب  
 في قولهم وان لم يكتسب مع عيبه كان موجودا وقت الحائض ووقت البين يكتسب عيبه  
 ومحمد وعنه ابي يوسف لا يكتسب **الفصل الخامس عشر** فيمنه حلف  
**شرح النظم** ان الله ان كان في الباح اذ في المعينة لا يبرم كما اذا قال ته سعي  
 ان اذ ب الي مسجد او اعدو من ليضا او اخلق امراتي او اقل فلانا او اشترى  
 اذ ان اخذ او غير ذلك وان كان في الطاعة فلا يصل فيه انه ان كان له اهل  
 في الفردن بزم كالقوة والقوم لا ينج والصدق والا حلف والبر لا يهل







معروف بذكره فانما الاخر من اجل الفضل والصلاح فيما بينه وبين الناس  
 في النضار فلما بينا وبين انما كان في نفسه **كتاب الحجة** دوم وانه ولى امره  
 به ربنا او ولى علما فليس عليه حجة اذ في حجة ولكن بغير حجة  
 التوهم وبورع في التبعين مع حجة ثالثة وعندها حجة في الزينة **التيمة**  
 سئل احسن بر على غيره اهل بشرط الا انزال في كونه القاطنة موجبة للحجة  
 اية يوسف ومحمد فقال كيف التوارير وما رواه محمد بن علي في قوله تعالى فاعمل  
 اعتاد اذ كنت وعندها من اعتاد ذلك فعمل من ذنبه في البهيمة وتوكل وان لم يكن  
 كما كونه يخرج ويضرب الناعل فتمت ان كانت لغيره قال الامام **الرسالة** لا حجة  
 ليس بواجب **الفصل الثاني** في معرفة الاحكام **نوار** اربع مسائل في حجة في رجل  
 زينة وهو محض ثم لم يزد ثم اسلم لم يسطر احكامه قال ابو الفضل هذا بخلاف  
 ذكر في الاصل في نوار المعية عن يوسف بن رجل فاعل اذ انتم جن او صامت  
 ثم ما لا يكون محض في رجل يحمله الا فاقه وعنه احسن في حجة في الاصل  
 واذا ارتد ازواجهم لم يسطر احكامها في قوله يوسف لا يكونان محضين  
**والفصل الثالث** في معرفة حج زينة عن النبي الا في الاقرار والبيعة  
 اما علم النبي فليس كحجة في هذا الباب وكنى سائر الحجة والى لغة في  
**الحكاية** اشياء المجلس شرط الصحة انما في الزينة عن ناصلا فالشافعي  
**شرح الطحاوي** وراقر با زينة باقاة بعينها اربع مرات ثم حضرت فانه حضرت  
 بعد اقامة الحجة واقربت باقاة حدة وانكرت وادعت عليه التعذير  
 لا يحكم لانه لا يجب عليه حدة وان حضرت قبل اقامته الحجة وانكرت وادعت  
 عدا التعذير فانه ادعى الرجل النجاس سخط الحجة ويجب عليه التعذر وان لم يدع  
 الرجل النجاس وانكرت وادعت عليه التعذير فانه هذا التعذير ولا يحكم  
 للزينة وان لم يدع التعذير سخط الحجة ايضا في حجة ولا يسطر احكامها  
 واصل مسئلة اذا اقر زينة باقاة وحج حجة اية حجة لكونه عند

يحكم وكذلك لو كانت جارية الحقة وازوج غائب فحكم الرجل حكم المرأة **الفصل الرابع**  
 ان زينة باقاة سوزا او سوزا قبل انشاؤه وبما لم يحذ عن المشهور عليه وكنى  
 لو اختلفوا في الطول القدر والس والحوال **باب الصغير** اربعة شهادات على امرأة بارز  
 فظفر النساء ايهاا فقل بكر بر اعنا الحجة وعنه المشهور وكنى الطول الرجل محبو  
 وير الحجة عن المشهور **الحكاية** شهادته اربعة ان زينة بطلان واربعة على المشهور بانهم  
 ان الذين زنا بها لا حجة على احد عن اية حجة وقالا لا الاولون صد الزينة  
 وسخط الحجة عن المشهور **التمهيد** شهادته اربعة ان اقرب الزينة لاهد عليهم ولا على  
 المشهور عليهم وفي الاصل شهادته اربعة با زينة وثان اربعة اقرب لاهد عليه  
 ولا على المشهور وانه شهد شهادته بالزينة والاربع ان اقرب لاهد عليه ولا على  
 المشهور وانه شهد شهادته بالزينة والاربع ان اقرب فليس انشاؤه الحجة زينة بانه ثم شهادته  
 ذكر في ظاهر الرواية بكونه من جميعا وعنه يوسف بن غير رواية الاصول ان  
 يسقط عنه الحجة وكذا اذا زينة بالزينة ثم تزوجها مكنه اذكر شيخ الاسلام في حجة  
 من **الحجة** **دفع** الله وير عن اية حجة ثلث روايات روى عن محمد بن الحنفية في ذلك  
 كذا روى ابو يوسف عنه ان لاهد عليه في التزوج ولم يتعرض للشهادة قال ابو يوسف  
 عليه الحجة وروى الحسن بن علي بن حجة الحجة في التزوج وروى **الفصل الرابع** في  
 كيفية اقامة الحجة و**التوازل** سئل محمد بن صالح عن رجل وجب عليه الحجة وهو ضيف  
 الحقة وخيف عليه الحدك اذا ضرب قال لا اعرف في هذا رواية عن اصحابنا  
 لكن الوجه فيه ان يحكم جلد خفيفا بكنهه كادور في الخبر ان رجلا موحا زينة  
 فامر ان يوضع تحت كاهه ماء شمس فضرب ضربته قال انيقه وهذا القول  
 حسن وبقا قول **الفصل الخامس** في التعذير **شرح الطحاوي** وراقر  
 ان زينة الناس فانه لا يحكم اذ منعه ان اقر ان سس عليه ان زينة  
**الزاد** وراقر التعاذر انما اير القصة وراقره او كاذرة ما لقول قوله **باب الجوارح** لا  
 ان ثبت بالبيته وعنه يوسف بن لو علم ان في بعض **والفصل السادس**



لو قال يا ولد ازيد يحد انه كانت **الحكمة** التي روي الحسن انه ليس يعرف  
ولا حد عليه **ابن جبر** قال يا ابن العجبة فانك انك زف فانك انك زف فالتقوله ولا بين عليه انه  
اعترف به **الحديث** قال غيره بالوطي لانه عليه ولون سبيل النواصير كما  
لا حد في قول الحنفية وقال صاحب الجدة **الفصل الثاني في الجحد حسن من الامام**  
ان يقول للحدوف قبل ثبت على النصف او اعرض عنه او عدم اذا قال  
التقوف عند رتبة عدل على ما قلت اقام على ذلك اربعة عدل ولا بد من الحد  
عن التقوف عند الحدوف وعمر الشهود **الحديث** في قيم التقوف يعلم نفسه  
وعدم استيفاء على قدر الزيد والسرقة ولا يقع الرجوع بعد الاقرار **الفصل**  
**الثامن في التعزير** يقال لا احتساب التعزير من الحد والتعزير من وجه الاول  
الحد مقدر والتعزير منقوض الى ابراهيم الثاني ان التعزير لا يربط بالشجاعت  
الثالث انه يشترع في حق البقية بخلاف الحد الرابع ان لفظ الحد يطلق على ادي  
ولفظ التعزير لا يطلق عليه وانما يسمى عقوبة لانه التعزير شرع للخطية والكافر  
ليس من اهل التعزير ومن وجب له كتابة الصلوات والخطوط والتعزير ومنه  
الممازحة في احكام الشرعية وفي جنائات الذخيرة ومنها لو اكره على قتل يقتل  
فقتل كجب عليه التعزير وعلى المكة العاقص عنه اية حنيفة وكذا لو اكره على  
الزني يعز المكة والزي ومن وجبات التعزير الزهد ابان **رواية التوقيت**  
رويان رجلا وجد ثمة فاخذها وشجع يقول من هذه الثمة ومراوه  
انها زهد فسمه عمر بن ابي عنه وعوف مراده فقال كلما يا زف فانه وقع  
بينه انه كذا وعرف بالدره فاسا ما نزل ان المحتجب اذا اضر بعض البغايا  
وعز من رجا ينكشف روسه واذ عتس فمذا سكر اخر فالجواب  
ما روي عن عمر بن ابي عنه بغير امرنا كذا فانه جرح على وجه منزه  
فرضها لا يحل لها في الشريعة فمذا سقطت حوت نفسها وتشتت بالام  
مكنا ذكر في شرح ارباب الحكماء في الزهد المحتجب رجلا مع امراته

يحد ثمة فاذا يفسح بها الجواب روي ان عمر بن رجلا مع امراته يحد ثمة في الطريق  
فحد بها بالدره فقال هي الرجل هي امراتي فقال له فلم لانه حلت في بيتك ثم عدم  
عمر على ضربها وتكره في ذلك فجاء اية ابراهيم فالتقوله وسادة فقال عمر قم فخذ  
لحد وانما جيك تنفخ على عقدة في قبلي فقال لا تلمني يا ايرالمؤمنين فانه سمع رسول  
عليه السلام قال من دخل على رجل مسلم فالتقوله وسادة لغفانه لهما جميعا قيل  
ان يكس عليهما ثم قال عمر اية رايك رجلا مع امراته يحد ثمة في الطريق ففسرتهما  
بالدره فقال الرجل هي امراتي فمذا نمت على ذلك فقال يا ايرالمؤمنين انت  
مورب المسلمين والواجب عليك ان تحفظ المسلمين في الطريق فلو كانت امراته  
فلم لا يحد ثمة اية بيت فخرج عمر بن كذا ثم جعل اليك فقال عذرا جيك لتفوج  
عني فلم يجبه فقال تذكرت حديثا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت يقول اذا  
اجتمع الاولون والآخرون يوم القيمة ياتي الاسد ام جسد صفة فبذلك  
ويقول انك انت اية عذرا كما عذرتني قال فسر عذرا عني سبع رقاب شكر الله لك  
**الحديث** اية يوسف لوان قاضيا راي تعزير بانه قد اخذ بانه وانما ضرب الز  
من ثمة فوجبه وجب التعزير بان يكسب شكرا ليس فيه قد شرح **الحديث**  
او اذ روي عن بعض بني عبد الله **الحديث** اية يوسف في امر برشع الكراوية  
الصورة احب واراد به ثم اخبره وما بهم بالقتل والسرقة وضرب انسان  
اخذ في التبعين اية ان يتوب **تجنيس المسح** رجل سقى ابنا صغيرا فزادها سرقة  
سوى انقل اليه ب ان الشافعي يوزر التعزير اذا قال ابراهيم الجنية يعزرا **الحديث** يا ابن  
القطبانم ويا ابراهيم انما جوه **نقل** اذا قال لثمة اية ابراهيم آراية يا ابراهيم انما  
فيه التعزير **الطريق** قال بعضهم لا يجب التعزير با كذا لم يبدل با كذا فانه لا يحد  
سوى المؤمن كذا با تطاعوت فيكون محتملا **الطريق** لو قال يا معفوج بغير حد  
الحد في قول يوسف ومحمد لانه يفسد الفعل الى السبيل وعلى قول الحنفية لا يكون  
قدا فاما حال وعلى التعزير المصنوع المفروب في التورم وفي الاخذ الى يورديا نصراني



ان فيه التورية ولا مدح **الحاشية** وكذا ما جاء في النوش يا مجوسية يا ابن المجوسية **الذخيرة**  
 يا ابن اليهود **الفصل التاسع** في انشرب **الطبخية** اذا قذف السكر في حبس  
 حتى يعقون ثم يخذل في **الذخيرة** اذا زينة او سرق في حال سكره بحدود  
 او بطله وفي حال سكره لم يجد **الكافي** بخلاف القذف والعصا وسائر  
 حقوق العباد **جامع الجوامع** وجبت بحد شتم في زنا التورية على اذا سكر  
 من البهيم بحد **الحاشية** وانما خلط الخمر بشيء من الاطعمات كاللبن وحمضه وشربها  
 كانت الخمر غالبة بحد بشرب قطرة وان كانت الخمر مغلبة لا بحد مالم يسكر فيها  
 بحد الا على رموال المشهود عليه فقتلها او قال لم اعلم انها خمر لم يقبل ذلك منه  
**ومن الفصل العاشر** في المتوفات **التواور** من شام عن محمد بن قال ان  
 زينة فبدره فادري العبد ان زينة قال اهل المولى ان زينة فانه حلف  
 لم يقبل العبد ووجب عليه القذف وان لم يكن معنى العبد ولا مدح على  
 من قذفه بعد ذلك استحسانا وقال شاذان ثم اعلم ان رجل انما عصى الله  
 هذه وزينة بها وكذا بهما المولى فانه اعنى الجارية بينها ونها وادرا الى عمر  
 انما هدى **وفي خبايا** التمس جامع امانة فاقصا ما كبت لا تستمك البول  
 او تستمك لانه على عنت **الحاشية** ومحمد وقال ابو يوسف انه كان  
 تستمك البول فعليه الدية في مال داره كان تستمك فعليه ثلث الدية ولو دق  
 فخذ ما اوبى ما من المولى فادري ذلك في مال داره ورابع رستم عن محمد بن في  
 هذا كله ان الاقضاء والتسل من الجماع قال ابو حنيفة في حقه فاحكامه من علم  
 محمد **الذخيرة** دفع بركا جنة فذهب عن زينة على مدح في مال التورية  
 صفة كانت او كبرية ولوا دية قبل الدخول ثم لقتها بعد فعله نصف المدة  
 في حقه في امره راويين وراي يوسف انما عند محمد فجميع المدة **در كتاب البقرة**  
**الحاشية** ما كان يما سلا عند التورية ثم زال الشك بعد ما قطع **الشيخ**  
 ولو سرق فلم يذبح حتى قتل بره في نية في قصاص قطع **عبد الله بن الفضل**

في الشريعة وعمر ابي يوسف عن ابي حنيفة لا يقطع في عشرة سود ولا غل في  
 رضى **الطبخية** والوضوح الابيض وانما ما احرم من الدرام تبادل **الشيخ**  
 روبراين سعة عن محمد بن سرق من رجل سعة درهم من درهم ثم انما سرق  
 آخر سرق من درهم واحد درهم لا يقطع **الحاشية** درهم عشرة درهم من عشرة الف  
 من كل واحد درهمان بيت واحد يقطع **الحاشية** لو كان عشرة نفر في دار كل منهم في  
 بيت على حدة سرق من كل واحد درهم واحد يقطع اذا خرج بالجمع من الدار **الحاشية** اخرج  
 ما دونه انصاب من البيت ثم دخل واخرج النصف الباقي فلا يقطع **الطبخية** سرق  
 ثوبين كل واحد يساوي تسعة اذ خرج جميعا يقطع وانما اخرجهما متفرقين لا يقطع **الحاشية**  
 سرقا كل واحد درهم واحد من انصاب **الحاشية** اذ اربع الدنانير في البيت ثم خرج فلا  
 يقطع **الحاشية** ان كانت سنة قطع فخط وسرق ما سوا الطعام يقطع **في المتن** عن  
 محمد اذا سرق في علم سنة اذ عن ضرره وموجع فلا يقطع ولم يقبل بين القصاص و  
 غيره **تجسس** ان سرق لافطع بالدرهم انما كسبها اتها بل القاص يوق التخت والادام  
 وانما كسب **الحاشية** ولا يقطع في المولى في المروءة كان معها اربع **المتن** وانما  
 كان معها سوا ذلك فخطها بحد يقطع وكثير من المشايخ اقتصوا بحد **الحاشية** واذا كان  
 باب الدار مفتوحا فسرقتها يقطع وانما لا يقطع ما بين المذبح والبئر  
 ان كان الناس كمينه ودية مائة فلو كان ثمار **في الذخيرة** اذا كان باب الدار  
 غير مبرود ولا بحد يقطع ان اذا كانا صاحبها سوا علم به القصاص او لا ان  
 اذا علم صاحب الدار به وعلم بوجوب الدار فانه لا يقطع ايضا ولو ان سارقا  
 كان به انسانا لم يذبح حتى يقطع ولو كان به فالا يقطع وانما لا يقطع  
 في النصفين ولو غصب غاصب من النصارى فاضاع الناصب سخطا **الشيخ** يقطع **الحاشية**  
 اذا سرق مال ابيه قدر النفقة انما لا يائمه ولا يائمه بالزيادة **المتن** لا يقطع في  
 الدجاج وابط **الذخيرة** قالوا يئمن ان بحد يقطع لانه ليس فيها شبهة الا بحد  
 لكان العبد **الحاشية** ويمنع في الطير الدجاج وابط **الحاشية** لو ان رجلا دخلوا



فتولي واحد منهم اخذ المتاع فانهم يقطعونه استخفافا في اكل واحد منهم  
 لو شربوا جميعا وادروا من السرور لا يقطع عليه واحد منهم عند اخذ خبثه قال  
 يوسف يقطع الكبير والابن **ومن فصل في ظهور السرقة** **السرقة** تقبل السرقة  
 على السرقة حسب كالا فيم اذا افرسها كذا فلو باطل من المتأخر من انية  
 بصحة وسئل الحسن بن زياد ايجل ضرب النار في بئر فاقال ما لم يقطع  
 النجم لا يظلم العظم **الكبر** الضرب خلاف الشيع فلا يقطع به **جامع الجوامع** اذا اذ  
 ولا ينفذ فحكمة فكل من قطع بالهوان ومنه القوط **فصل في قطع الطريق** **المنقذ**  
 اذا كان فيهم امرأة في آية ديت القتل ورات المحرم وهو في حوزة عذرية حبيفة  
**القدر** اجمع اوصى بآية لا يقيم المحرم على المرأة وذكر القاضي واران الرجال النساء  
 في قطع الطريق سواء **وفي المصنفات** وهو خلاف ظاهر اذ اتيتم وذكر شام  
 عن ابي يوسف اذا قطع قوم الطريق وفيهم امرأة وباشرت المرأة القتل واخذ  
 المال اقيم المحرم على ارجل دون المرأة **وفي النجاشية** لو لم يخبره وقال محمد بن عام عليها  
 لا عليهم قال شام مات محمد بن سنة فظن الطريق وقتلوا واخذوا المال  
 قال لا يمين محاربات الا اية اقتلوه **في المنقذ** قال ابو يوسف في المرأة  
 يكون مع من قطع الطريق من استخفى قطع اليد والرجل قطع يدها ورجلها من  
 خلاف ولا اصلها في زاور اربا سماعه عن محمد اذا شئت الشهود على رجل ان قطع الطريق  
 واخذ المال وقبل ولم يخبرهم احد لم اقم عليه الحد وعذرة **فصل في قتل**  
**الحاجم** **والنفس** **فان** **اي** **سرق** **سارقا** **فان** **لم** **يقتل** **فان** **يقتل** **حسب**  
 ابي عبد الله محمد بن عيسى عاقله اذ يذبح عليه الكفارة وقال محمد بن القاسم اذ يذبح  
**نوار** **ابا** **سهم** **عن** **محمد** **قال** **ابو** **خزيمة** **النفس** **اذ** **يقتل** **ابن** **يسقط** **فقط**  
**وفي** **البيان** **ولا** **عزم** **عليك** **في** **نوار** **شتر** **عليه** **يوسف** **قال** **ابو** **خزيمة** **ان** **القتل**  
 عليك فاذا قتلته فاحذره وقال ابو يوسف حذره فان زب الا فانه  
 دانه دخل عليك يا مخففت ان راك يفرق وان يكون مشربا عليك

فادرسه والا فخره **البيوع** اذا اخرج السارق المتاع فلهما جبران بقتله ادم  
 المتاع معه فانه ريب بالسارق فليس لهما جبران بقتله **في** **نوار** **ابا** **سهم**  
 عن محمد بن ابراهيم بن علي بن رجب بن يبريد فاشهد له ان بقتله اذا كان في  
 اربا لا يقرر عليه ان اراد اخذه **سبه** **في** **البيان** **سواء** **دخل** **بكا** **او** **غير**  
 كسبه **و** **كذلك** **اذا** **راه** **مع** **جارية** **او** **امراة** **له** **فقد** **ان** **يقتل** **وكذا** **ان** **كانت**  
 مطاوعة وخاف ان يتركه فاحذره **واقعه** **المنقذ** **رجل** **دخل** **منزله** **فوجد** **رجلا**  
 بجرح مع امرأة فخاف ان يواخذ به بقتله الفاجر فهو في سعة من قتله وكذا لو  
 راه مع جارية ولو راه مع امرأة او محرم له وجب مطاوعة على ذلك قتل الرجل  
**والمرأة** **فصل** **وليس** **للمرأة** **سب** **على** **رجل** **يستاق** **على** **معدن** **او** **خراج** **استيفاء**  
 الحدود وانما ذلك اليه او الامصار والحدود ذلك هو الامام ولا عام ان  
 يستخف غيره فاذا ولاه ولاية خاصة مثل اخراج لم يملك امانة الحدود ولو  
 استعمل الامام امير عليه جيش لم يملك ارض العدو فانه كان امير مصر  
 ودينه فقتل ابا بكره امام عليهم الحدود وقضى في معسكره كما يفتي في معسكره  
 وان لم يكن امير مصر فانه يفتي الامام عازبا او كان معونا من جهة امير مصر عازبا  
 لم يفتي الحدود **وامر** **فصل** **في** **المنقذات** **نوار** **شتر** **عليه** **يوسف** **اذا** **قال** **قتل**  
 سنة ارام لا بل عشرة لا قطع عليه في قيس فوالا خبثه في شرح سرقة الاصل  
 اذا وجب على انسان حدود من خالص حتى انه تكلم في الزينة والشرب  
 والقطع فادونه النفس وجب عليه القتل بغير اية بالقتل بغير اية سواء  
 سار وجب القتل حتى انه تكلم او قتل للعدا ما فيه حتى العبد كذا القذف والقصاص  
 في الطرف فلا بد ان يستوفى منه ما عليه القتل **البيوع** **رجل** **ادخل** **على** **آخر** **سرقه**  
 وطلب من اشد لكان يفر به حتى يفر ففر مرة او مرتين ثم اعطى النسيء  
 من غير تعذيب فخاف الجوس من التعذيب والفرق فقتل النسيء في وقتها من  
 النسيء مات وقد كان له عذرة في هذه الحادثة وظهرت السرقة على غيره فقتلوه



ان ياخذوا صاحب السيرة بية ايتهم وبالنواية التي ادركها ان **الانصار**  
 خرج قطع الطريق فاستقبلوا من قتلوا فقتلوه لانه عليهم وانهم  
 موصوا لوتركه لم يقدم عليه قطع الطريق عليهم ثم قتلوه كما عليهم الدية  
**ومكتاب السهم** يعني الفيزان بخبر اهل مدينة ان العدو قد جدد ريد نفسه  
 او زار يكم او اموالكم فاذا اخبروا على هذا الوجه فرض على كل من ذرعي  
 الجها ومنهم ان يخرج **الفيزان** على كل من سمع ذلك الخبر ولا اراد ان يقاتل  
 ثم بعد الفيزان العالم لا يفرض الجها وعلى جميع اهل الاسلام شرا وغاوا من بينهم  
 انفسه وانما يفرض على كل من كان قريب العدو بقدره من على الجها  
 فاما من ورعهم من العدو فانه اجتمع اليهم بان يخرج من مكان قريب العدو  
 وعنه معا ومنه او كما سلكوا لم يجاهدوا فانه يفرض على من يلهم فرض من  
 ثم وثم الى ان يفرض على جميع اهل الارض شرا وغاوا ويستور ان يكون المستنصر  
 عدلا او فاسقا وقيل خبره م وان ضعف اهل ثغره انتفروا عنه ومنه العدو  
 وخيف عليهم فعليه من ورعهم ان ينقروا اليهم الا قرب فلا قرب ويدع  
 بالكلية والسلاح **تجنس** خوفا من زاده ولا يسع لاه في غناه وفاق ان ياتوا  
 فاما يقتل بهذا اذا دخل المشرك ارض المسلمين فاخذوا اموال سبوا  
 الزوار والنساء فعلم المسلمون كان عليهم ان يتبعوه حتى يستنفذوا ذلك  
 من ايدهم ما اموالهم في دار الاسلام لا يسعون غير ذلك واذا دخلوا ارض  
 الحوب فلهذا حتى النساء والذاريه لا ينفذ احصونهم وحرزهم ويسعون  
 ان لا يتبعوهم في حق المال يعني بعد ما دخلوا دار الحوب لم ينفذوا احصون  
 فانه تركوا اتباعهم في حق المال فتم في سعة من ذلك ودار اهل المدينة واليه  
 ثم انما يفرض ذلك على من قد رعى اتباعهم اذا اطمعوا في ادراكهم قبل ان ينفذوا  
 حصونهم وحرزهم وما منهم انما كان اكرامهم انهم لا يدركونهم كانوا في سعة  
 من ان لا يتبعوهم **تجنس** خوفا من زاده واذا لم يكون المسلمين قوة وجامهم العدو

لا لا حاقه بهم به فلان س بان يقدروا حتى يمجتوا بالمسلمين **الطهارة** غير عبادته  
 اية اذ في ان ايتهم حية انه عم كان اذا لم يقدروا قبل ان يوافقهم قال اللهم انا  
 عبادك نواحيه ونواحيهم بيك اللهم اهدهم دافعا عليهم وينقوا ان يكون  
 اية المسلمين بيضا وازوايات سودا والوبر للامام والازايات للمقدم  
 وينقوا ان يتخذ كل قوم شرا فيقتل رجل من اصحابه ما ويرشعواهم وذلك  
 يعني ان يكون لاهل كل راية شعار معروف وليس ذلك بواجب لكنه افضل  
 واخر على الحوب واقر الى الموافقة لما جاءت به الاثار والشعار للعدو  
 وانما رية ذلك لاهل الاسلام ان ايتهم ان يتخذوا راية واحدة واليه على طهرهم  
 بالعدو ويدري التعادل لانه رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعطي اهل الحوب ولا  
 يستحب رفع الصوت في الحوب من غير ان يكون مكره من وجه الدين ولكنه مثل  
 فانه كان فيه منفعة وكذا في فلان س به يعني ان البارز من يراودون  
 تشايع الصوت وانه يكون في ارباب العدو وعلى ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صوت اية وجانه في الحوب فيساقا اذا لم يكن فيه منفعة فهو مثل وعنه  
 عروج الخطاب انه كتب انه وفروا الا طافوا في ارض العدو فانه سلاح  
 وهذا من ريب اية للجهاد في دار الحوب وانه كان فرض الا طافوا في ارضه  
 لانه اذا سقطت اسلحة من يده ومانته العدو وياتيكم من رعد بهاد بوطيه  
 حق الشوارب فانه سنده ثم اعز في دار الحوب منه وب اية توفير الشارب  
 وتطويعها ليكون ايب في عين من سارره **التمسك** في شارب جوار  
**انقال شرح الطهارة** يعني للامام اذا غزا ان يدعوه الى الاسلام فانه قبلوا  
 ترك اموالهم ويجعل ارضهم غنمة وياهم بالتحويل الى دار الاسلام  
 فانه اوجاههم كما قال المسلمين ليس لهم في النواحي الحوب لانه بيت  
 المال نصيب هذا اذا كان مكانهم في دار الحوب ولو كان متصلا به الحوب  
 فلا يجوز من بالتحويل انما يستحب الدعوة يعني فيمن بلغتهم بشر طين اعداها



ان لا يكون في تعدد بها ضرا مسلمين اما اذا كان بائنا علم بانهم اذا قدوة  
 يستعدون للقتال او كما لو لم يكن ذلك يتجسد في الاستحباب انما في ان يطعم  
 ما يقدرون اما اذا كان لا يطعم فيهم ما يدعون اليه لا يستعدون بالذمة ولو قتل  
 المسلمون من لم يتفقوا الدعوة به وفي دعوة لاني عليهم مذبذبة ولا كفارة  
**المفترات** ليس عليهم انهم ولا غرامة **نسخ النكاح** ولا يثبت للامام ان يستعين  
 به بل الذمة ان ان الاسلام هو الغالب **در الفصل الثاني** في بيان  
 من يجوز قتله لا يجوز قتل النبي اذا كان الا يصحون للقتال ولا يقدرونه على  
 الصباح عند انقضاء الفتيان ولا يكونون رؤس الجيوش **جامع الجليل** ولا تقتل  
 من في بؤسة شك وكذا الشيخ اذا كان بقدر على القتال قتل وكذا اذا كان  
 بقدر على الصباح عند انقضاء الفتيان **خبر** لا يثبت ان يقتلوا مقتولا ولا  
 راها في صومعة ولا سياحة في الجبال لا يخالطهم ولا يقتل احد منهم مسلما ثم اخذ  
 اما البقية فمجنون فلا يثبت ان يقتل واما المرأة والشيوخ الكبار فلا بأس بقتلها بعد اخذ  
 في التجنيس بعد حصوله في ايدي المسلمين منهم ثم لا ارجل المحارب البقية  
 في المعنوية ان لا يقتل فانه لا بأس بقتلها ما دامتا قتلا او كوصا على القتال  
 ما حصل في ايدي المسلمين لم تقتلوا من قتل واحد من هؤلاء لا يجوز قتله  
 فحسب ان سنفقا لا يخفى **في** والذين يقتلون دانه من عتوانهم ولا بأس  
 بان يبتدروا قتل كل ذرهم من المؤمنين الا اولادهم والامهات والجدات  
 فانه لا تقتلهم بالمعنى ولكن يلجأ الابن الى موضع ويستسكن به حتى يخرج  
**مسئلة السراية** او يقطع قوائم خيل **العقابة** ولا بأس بنهب قديم طلب  
 الكمال واذا قامت المرأة فاخذها المسلمون لا بأس بقتلها وانما سبها  
**الحمل** ثم لا يترك الامام في دار الحرب من رجا اولاده يعني من مائة  
 او مائة او اعلى او معنوه وكوه لانهم يولد لهم في تركهم عن علي المسلمين  
 بحدوث الشيخ لا انه لا يري جرحه الولد اوصى بالصومع اذا كانا من الصبي

ان فتا نساء تركهم وانما استخرجهم **در الفصل الرابع** في بيان ما ينهي لاد  
 بالقتال هو الاسلام وقبول الجزية فمنه بيان ما يبيح الكفار واما الكفار  
 كذا اليهود وروايتهم في قتال محمد في التسمية كغيره اسلامهم في زمن النبي صلى  
 الله عليهم كان يثبت بشهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله وكانوا  
 يتركونه رماة فكانوا اقارب رسالته دليل الاسلام في حقهم اما اليوم فلا يحكم  
 بالسلامة ما لم يقبل تبرات عز الدين الاسلام ودخلت في دين الاسلام **العقابة**  
 اذا قبل بعضه او دخل في الاسلام وانك ديك فانه باطل فقال لغت  
 او دخلت صار مسلما واذا قال استسلم ثم قال شهد ان لا اله الا الله و  
 شهد ان محمد رسول الله عليه لا يبيع **في** ولو قال اليهودي وروايتهم في قتال  
 ان الله محمد رسول الله تبرات عز الدين ودية دم قبل دخلت في الاسلام لا يحكم  
 بالسلامة وعمر بعض شائخنا اذا قبل انفسه في محمد رسول الله كفى قال نعم لا يصير  
 مسلما ويصح وكذا اذا قبل محمد رسول الله كفى الى العرب الجحيم فقال نعم لا يصير  
 مسلما وقع في زمانه ان قبل انفسه في دين الاسلام حق فقال نعم فقبل او دين  
 انفسه باطل فقال نعم فانه بعض الفتيان ان لا يصير مسلما وبعضهم يصير  
 واذا قال اليهودي وروايتهم في اناسم واسلمت لا يحكم بالسلامة وكذا اذا قال  
 انا على دين الحق فانه لا التحفة وكذا اذا قال انا مؤمن وانا مسلم لا يتم بغيره  
 ان دينهم الاسلام واذا قال انا على دين محمد صلى الله عليه وسلم لا يباح قتله **الحاوية**  
 قال محمد بن معاذ سمعت الحسن بن زيار قال اذا قال الفتيان اسلم فقال است  
 فانه اسلام وروايتهم عن علي بن خنيفة ان اليهودي وروايتهم في اناسم  
 وقال است سلمت فانه اذات بديك فانه قال اردت تركت بالانفسه  
 واليهود والله خول في دين الاسلام كان مسلما وانما اردت انا على الحق  
 والاراد جوعا عذرا في لم يكن **مسألة الذخيرة** قال انه في السلم اناسم لشك  
 يصير مسلما **الروضة** قال الكافرا است باانت به الرسل كان مسلما ولو قال سلم



ربك حتى لا يصير مسلما قال القاضي الامام علي السدي لم يصير مسلما الا اذا  
يقول ربك حتى لا يلهي الا من به **فان الرجل منه** قال بعض شيوخنا اذا قال  
اليهودي انا نصراني دخلت في دين الاسلام يحكم بالسلام وان لم يبرأ مكان  
عليه **السلام** وفيه انذار لو شهد وانما عليه صلوة واحدة مثل صلوة التيمم  
ببعض جعلته مسلما وانما له ضربت عنقه **فان الرجل** رستم اسلام السكران  
اسلام **الغائب** ولا يرجع كجرك ولا نقل وكذا الكره اذا رجع وكذا ان يشهد عليه  
انه اسلام عند ابيه يوسف وكذا ان يشهد بالسلام رجل وامرأة ثم كذب  
ولا نقل **السفر** النجاسة في الاسلام ثبت بالملك فانه اذا وقع جثته في سهم  
بالقسي في دار الكوب او بيع منه فبها ثم مات البقية في دار الكوب بقتل عليه  
يتصل به ايا من يبيع بها غيره ولو بيع جثتي ومعه جوار واحد فانه يخرج  
من دار الكوب فمات ابواه ثم افجج الى دار الاسلام فمات فخرج الى  
دار الاسلام وقسم او بيع في دار الكوب ومعه ابويه ثم مات ابواه لم يحكم  
بالسلام دخل في دار الكوب متلفعا فخرج جثته الى دار الاسلام  
فمات البقية كونه مسلما وكذا ان يبيع جثته ولو اشتراه واخرجه الى دار الاسلام  
لا يصير مسلما بل كونه ذميا مثل حال المشرك ولو ان قوما من اهل الكوب دخلوا  
دار الاسلام ومعه جثته فمات المسلمون واصابوا من جثته فمات المسلمون  
كما اخذوا اذا لم يبرئهم اياهم ولا اتهمهم فانه اسلام والامانة بعد ذلك  
معه على كفرهم فانه يبيع على حكم الاسلام كما كانوا لو اسروا باربعهم واسروا باربع  
اولا فالبقية كذا رعية دين ابايهم ولو كانت هذه الحارة في دار الكوب واخذ  
الرجل اولاهم اسرا بالبقية فخرج الى دار الاسلام واسرا بالبقية  
الرجل اسرا واسرا فالبقية كذا رعية دين ابايهم ولو خرج مع البقية ابواه  
او واحداهما لم يبرئهم فجهما وكذا البقية مسلما لداره وان فجع ابواه  
شاهدين وقد صار البقية مسلما بانذارهم صار ابواه ذمة فانه لا يوجب عليه

دين ابويه **ولم ينقل النساء** في افعال المرأة الفاسدة والمصاحف اذا  
اراد الفاعل ان يدخل امرأة او جارية معه في ارض الكوب فانه كان في سره كره  
كان لاجل المداواة ونحوه او لطلبه وسوا ذلك كانت عجزا او شابة وان في  
عمره عظيم فانه كانت ثمانية فلكه كره مطلقا وان كانت عجزا فلها لباس  
اذا كان المنافع المسلمين من نحو المداواة لالبى ضعة ان اذا علم قدرته على اخرجها  
اليه دار الاسلام على نفسه برقع الحرة على المسلمين الحرة في ذلك والامانة  
**في النجاسة** فانه اذا اخرج النساء للنجاسة لا محالة فلا بأس باخراج الاما  
ولا بأس باخراج الجاهل من داره او دخل دار الكوب بانه فلا بأس ان يدخل  
المصحف بعد اذا كانا بوقته بالبعد فانه كانا لا يؤمن عذرهم لا بأس بذلك  
قال محمد اهل النجاسة يتلوا في ارض البعد ولا بأس بان يتخذوا فيها النساء والذرية  
ان كانا الرجال الذين فيها بقدره ومن على دفع البعد واذا كانوا بقدره ومن على  
اخراج النساء اليه ما منهم من ارض المسلمين والامانة بين ان يتخذوا فيها النساء  
والذرية **في الفصل السابع** في الفوار من الصف **في النجاسة** وكذا رجل من المسلمين  
قوة ان يؤمنه رجلين من المشركين ولا بأس بان يفر من غش او اكثر ثم ارسلهم  
عدو المسلمين مثل نصف عدو المشركين لا يكفل لهم فوار منهم وان كانوا اقل من  
نصف عدو المشركين فلا بأس بالفرار قال خوانساري ما ذكر محمد ان الواحد  
لا يفر من اثنين فذلك حكمه فان رسول الله صلى الله عليه وآله في زمانه انما لا يفر من  
من الاثنين اذا كانا يلقينهما فلا بأس ان يفر من لا يبيع بغيره في النجاسة  
وايه اثبت محمد في الكتاب حيث قال لا احب رجل له قوة القتال ان يفر من  
رجلين من المشركين وعنه ما قالوا ان من لا سلاح له لا بأس ان يفر من سلاح  
قال محمد وقالوا ان عدو المسلمين اذا كانا اقل من عدو المشركين فلا بأس بالفرار وبيد  
اذا كانا عدو المسلمين اقل من اثنين غشهما انما اذا كانا اثنين غشهما اذا اكثر لا  
يكفل لهما الفرار فانه كذا والكثرة اضعاف عددهم وهذا اذا كانت كلهم واحدة



انما اذ تفرقت كلمتهم بحسب الواحد بالانتم في زمانا تسمى الكفاية كما بينا من قديم  
 موضع يقصده اهل الحق بالمجتمعي او شجرة او موضع مري بانسجام وجماعة  
 فلان باس به ذكر محمد حديثا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال لا باس بالامر اذا اراد  
 من العبد واما لا يطيعه وعلية لا باس بالثبات حتى يقتل قال شيخ الاسلام  
 والامر على هذا اليوم انه قد مضى وان ثبت حتى يقتل وسواء ايضا **الحاجة** ذكر في  
 انه يرضى العبد من ان يحلف اذا كان لا يطيعه ولا يتبعه الى بعض جوارح المسلمين  
 لم يكن قراره الرخص **المفقط** العادة والاشارة اذا وقعوا في امر العبد وقاتلوا  
 حتى قتلوا كان احب اليك فعل عاصم به ثبات **جامع الجوامع** وجازا لغير العبد  
 الروح وقوله كما قلنا لو لم لا بد من اهل بدر خاصة **التحفة** والاصل ان الامر بين  
 على غائب النظم فان غلبه طعن القاتل اذ يغيب وقتل فلان من كان يؤمر **الفصل**  
**ان** من يغيب الجمل ذكره الجليل وادام المسلمين قوة الامان اعطى ارباب المال  
 يلعب انفسهم فلا يكره بل يحب سوا مكانه في بيت المال مال اولم يكن وان لم يكن  
 في بيت المال مال فلان باس بان يحكم الامام على ارباب الاموال في يقين  
 لغيره بخلافه ليجازيهم من غير ان يخرج من بيتهم ولما لم يكن ان يبعث غيره  
 عن نفق ومنه رعي الخروج من بيتهم ان لا مال له فالامام يطيعه كفاية من  
 بيت المال فان اعطاه فلان بيتي لان ياخذ من غيره جعله فان لم يكن في بيت المال  
 مال او كان ان الامام لا يطيعه فله ذلك قال السرخسي واذا قال انما العبد ليشا  
 هذا المال لك فان غلبه فله اليس يستجيب وان قال هذا المال لك لغيره يعني  
 فله استجيب فلا يجوز يعني ان يكون الحق على هذا التفصيل واذا دفع اية جعل  
 فعل له ان يفر منه في غير انظر ان قال من دفع الغريم عني لا يفرقه في غيره  
 وان قال هذا لك اغرمه فله ذلك فله ذلك الحق انما ان كان يتركه فله عياله  
 على كل حال واذا عرض للمنفوع عارضه وضاع غيره ولم يخرج من بيتهم فادان  
 من غيره بعض ما اخذه ويترك اية نفسه ان كان صاحب الجمل قد قال له ذلك

اغنية كان ذلك ان كان رخصته ان يسكن الجميع نفق ما بعض اولى الا  
 ما اذا اعطى مسلم مسلم جعله يقتل كما في الاما باس به قال محمد واجب لشارط ان  
 نفق به وكفى لا يجبر عليه من شاي من قال في الكفاية قول محمد خاصة اما على  
 قول من خيفه اية يوفى فلا يجوز به الا شرطه كذا في استاجرا انسانا ليعتق  
 فصار على اية اخرى فلا يجوز ويعد قوله لا يجوز ومنهم من قال يجوز بالاتفاق  
 فاصحنا بعضهم قالوا ليس باستجرا انما يوفى وبعضهم قالوا وان كان  
 استجرا يعني ان يجوز اجاعا فاحر نحو ايضا على قول اعداءه وان كان الامام  
 اعطى ذلك من بيت المال كان جازيا يعني اذا شرط لرجل شيئا من بيت المال  
 لقتل كافر او اذا شرط له ان يقاتل كافر جعله ليعلم فاسلم فهو مسلم وان شرط له  
 ان يشترط دفع الجمل وان شرط له ان يقاتل كافر فلا يجب عليه في مثل هذا ان يقاتل كلاب استاجر  
 ان لا يقاتل في ان اعطاه فله ان يقتل **الزخيرة** ان ساء له به اية سفيان ضرب  
 بقتل على اهل الكوفة ودفع عن جوارح عبثه الجبل ودولة فلم يقتل ذلك قال  
 تحمل لا يحمل الناس فيه دليل ان بيتي لانسان ان يشترك اهل الجنة واهل مكة  
 في اعطاء التذائب وبه اخذ بعض شايخنا وعامة الشافعية على ان هذا كان  
 في الامانة لانه كان اعانة على الطاعة اذ في زمانا فكثر التذائب توفد بطريق  
 انظم من تمكن من دفع انظم فله ذلك واذا اراد الا على فليعط من مواعير  
 عز دفع النظم **الفصل الحادي عشر** في الادارة والسلطة قال علماءنا يصير  
 الامانة سلطانا يديره بالبيعة وتعتبر ببيعة انما فهم واعيانهم وانما في ان  
 ملكه ليجوزهم غيرهم لا يصير سلطانا فاذا صار سلطانا بالبيعة فجازا ان كان  
 له قهر وخبة ينفذ ريشته ان يكون الامانة في ملكه وسلطانه عادلا في رعيته  
 واعوانه عالا بان موافقين تقيده بالرسول الامير مطيعا لرب السالين كقضاء  
 رضاء الله عليه هو استخفا كالابوين على رعاياه يستمع كلام النظم من رعاياه  
 ويضع النظم عنه قدر ان سخط على هذا المال من ماضيه وجهه ويصرفه بشرائط







کند بستی **ذکر الفصل الحی** عشره که در این باب بیان می شود و آنکه  
 من المسلمین و مختص به و یکدیگر فاجاء المسلمین **الحاقه** بیایند و موضع نه بیست  
**الحال** م و قال ابو یوسف و محمد هر دو از حد و مل کس ذکر شیخ الاسلام علی  
 قول ای جنبه کس و عی و ولما لا دلون ان هذا الحی اسم قبل ان یافذه احد  
 قول ای جنبه و بی فاجاء المسلمین کلا اسم بعد الاذنه و عه ما هو ولا یجیل  
 علیه کلا اسم قبل دخول دار الاسلام و لو اذنه و دخل بمانه قبل تولد علیه قول  
 ای جنبه و لو قال افذه کت انسه قبل تولد فی اسقاط القتل و لا قبل حق  
 الاستماع عند ای جنبه لانه اوار علیه الغیله لولم یؤنه کان فاجاء المسلمین  
 عنه **والم الفصل الثانی** عشره که در این باب بیان می شود و آنکه  
 قال محمد لایس ان یجمل المسلم الی اهل الحوب مانه ان الکلیع و انساح الیه  
 و ان لا یجمل الیهم شیئا احب الی الله لایس ان یجمل فی الطعام و ان یجاب  
 ذکر ذلک قال اثره فی شرح التفسیر الکبیر المراد من الکلیع اخیل البغال و الحوب  
 و الابل و النر ان یجمل علیها الساع و المراد من انساح ما یکونه مع القتل و یجمل  
 فی الحوب اولاد و اجناس انساح ما یکونه و ما یضطره الایه و المسلمین که الحبل  
 الیهیم علیه انوار و کت الحوب و الی بیایند یکره حد الیهیم و انوار الیهیم و الحوب  
 کت ذلک م و الحاصل ان مالیس بصلاح بعضیانه کانه انساب ازیه و انساح  
 و قدیر الیهیم و لا یجمل حد الیهیم و لایس با و قال انقض و انساب و انساب  
 عندهم انهم یقاتلون با نساب المخصه من انقض کم یجمل و قال شیخ ذلک و اذا  
 اراد المسلم ان یرضل دار الحوب بمانه للتجاره و سه فرس و سلاحه و ولایه  
 بیعه منهم لایب و کس هذا اذا کان یعلم انهم لایخوضون فی دار الحوب و لکن انهم  
 شیخ ذلک سخت بانه یرید بیعه و لایبها فیه یخرجها ان فرس و رة  
 اما ان یجمل اذا اراد دخول الیهیم بمانه فانه یبغ ان یرضل ذلک الا ان یکون  
 معروفه و انهم ما یومنا علی ذلک فحاکمال المسلم جنبه و هو یجمل

اذا اراد ان يرجع اليه دار الحوب يشي تماذرا فانه يبيع ولو استبدل بسلام  
سلاما غيره منه لا يبيع من ارجع به ولكن كجه عيبي يبيع سوارا كان خيرا  
اخره عن ملكه في حق نفسه او شره ولو كان من غيره فانه يبيع ولو كان  
لم يبيع واما مكانه فليس **الفصل الثاني عشر** في بيعه الغنيم م اذا كانت  
رفيعة ونا عا وغير ذلك فاعطى الامام بعض الغنائم روبا وبعضهم روبا  
وبعضهم دراهم وبعضهم فانيه وبعضهم اوسلا فاعطى سهام الخيل والبرجال  
فذلك جائز فاعطى ذلك برضا الغنائم او بغير رضاهم فاعطى ذلك  
الحوب اذ في دار الاسلام قال محمد ولو اصابوا شيئا من كتب اليهود والنصارى  
لا يدرى فيه بل هو كغيره ولا ينبغي للامام ان يرضه في القسمة مخافة ان  
يبيع في سهم احد لا ياتي من بيعه من المشركين ويؤمنهم مكره اذا كان لا  
يدين فيه كغيره ولا ينبغي ان يكره بالنار مخافة ان يكون فيه شيء من الاسلحة  
مكره قالوا ونقص هذه المسئلة رواية عن اصحابنا في الصحيح اذا خلقوا  
التجارة منه انه لا يكره بالنار ثم انه كان لورق المكتوب فيه بعد الغسل  
كما اذا كان على جلد مبيع بفسل يجعل الورق في الفينة وان كان لا يبيع  
بعد الغسل كما كان عند بفسل او يرفق على حاله في موضع لا يتوهم وصوله الى الكوفة  
ايه **الفصل راجع** **الفصل الثاني عشر** في هبة اهل الحوب قال محمد ما يهبه ملك العدو  
اليه اير جيش المسلمين اولى الامام الاكبر وجميع الجيش لا باس بقبولها وبغيرها  
لمسلمين يبيع بغيره يبيع بها بين الغنائم وكنه ما اهدى الى قايده  
قواد المسلمين له راية رسته لا يكتسب بها بل يكون له ولو كسب راية ولو اهدى  
لواحد من بارز المسلمين ليس له منه كخص بها لانه يهدى الى شخصه وعلمه  
بجفاف ما اذا اهدى لواحد من الحكماء فانه ذلك لا يسم له بل يهدى الى  
المهدي وانه عجز عنه يهبه في بيت المال قال محمد في باب صلوة المنكر مكره  
الاية الجيش ان يقبل مديا المنكر من وانه قبله عليه جعلها في مال المسلمين



والتوفيق بين هذا وما قبله أنه لا بأس بقبولها ان منه لا بأس على أنه  
 اذا قبلها لا يجعلها لنفسه خاصة بل يضعها في الغنية وما في باب صلة النكر  
 محمول على ما اذا علم أنه لو لم يقبلها اذ داروا خوفا في هذه الحالة لا ينبغي  
 ان يقبلها قال ابو جعفر والافضل ان يطرأ كان في قبولها نظر المسلمين قبلها  
 والا ردنا وكل جواب ذكر في هدية ملك اهل الحوب هدية هدية من اهلهم  
 قال محمد وذكر ملك كل عامل بغنا خليفه على عمل فاهد رايه شي للخلقة ان باخذ  
 ويحمله في بيت المال ان كان المهدر قد اهدى رطب نفسي واهل كان مكرما في  
 الاهدا فاخليفه ردا اليه ان قد رد الا بغنا في بيت المال حكم القول لو  
 ان عسكرا دخلوا دار الحوب فاهد رايه ملك العبد وهدية فلا بأس به  
 فاهد رايه ملك العبد وهدية فلا بأس به فاهد رايه ملك العبد وهدية فلا بأس به  
 او اذ يد قاتل غنا في هدية فلا بأس به فاهد رايه ملك العبد وهدية فلا بأس به  
 على هدية يكون غنية وكان الحاكم الامام الكوفي يقول ان كان ملك العبد ومروفا  
 من عارته ان من اهدى رايه شيئا مكافاة باضاف ذلك تسليم الزيادة  
 فلا بأس بها وكذا الحكم في امر الشفوع ردا لزيادة على قيمة هدية ملك العبد  
 اذا كانت مما يتعارف فيه اليه بيت المال **الذخيرة** واذا صدر رجل من الجند ليس  
 بامير ولا قابل اليه ملك اهل الحوب من قوادهم فوضه باضاف ذلك سلم  
 لهم ولو عاظم السلطان حضا او مدنية فباعهم الجيوش ما عا وغيره ما  
 كان ما اعطوه من الفس مثل قبة ما باع او مع زيادة يتعارف فيها فهو للاجر  
 وان كان مع زيادة لا يتعارف فيها فاهد رايه على قيمة سائر غنية **الذخيرة** وان  
 كان انه رايهم رجلا من غرض المسلمين سلم الكل لهم وهل كره البايعة  
 معهم في تلك الحالة ذكر محمد انه كره جميع الاشياء في ذلك على استوار ولو  
 ان اليه بعكر بعت اليه العبد ورسولا فاجاز ملك العبد والرسول  
 جائزة كانت له خاصة **الذخيرة** وذكر ملك الرسول لو كان اهدي رايه هدية

فوضه باضافها **النقد** اذا اهدى ملك الحوب للرسول ان يريعت صاحب الجند  
 فاهد كان الامام قد جعل الجواز له فهو له الا فوضي م ولو ان ملك العبد واهد  
 اليه الجيوش هدية فاهد ان يعوضه من الغنية مثلها او مع زيادة متعارف  
 بها فلا بأس به ولا يسي ان يريه لا يتعارف فيه **الفصل السابع والعشرون**  
 في نضول الغنائم اذا قسم الغنائم واعطى كل ذي حق حقه فبقى شيء من الغنائم  
 ان يقسم الغنائم وكثرة الجند بقدره الامام على المساكين ولو ان تقوما  
 من الجند انوا لا يرون لو ان ساروا بعيدة ولا تقدر على المقام فاهد  
 متعارف على الحوب وابت في كل فاعطاهم ومضت اعطى ابا قحس بعد ذلك فاهد  
 انصاف الباقين على انصاف او نك لا يتصدق به ولكن بمكة مولد لرسول  
 به ثم اصحابه كان لهم ان يقضوا الامام في مال كالكافا الصدق اليه العبد  
 ولو اربا الامام ان يكونه النقيز او يقسم عليهم حتى جاز يستحقه ببطونهم  
 من مال النقيز فحينئذ لا ضار على الامام ولو نذر بعض الجند قبل القسمة  
 بنسك انصافهم لهم ولو ان يتصدق بها اذا ايس من جنيهم كالنقد او  
 شيئا تقدي به وشروط انصاف كاهد **الفصل الرابع والعشرون** في غربي  
 اسباب النكاح والنسب ما يحتاج اليه اعتبار في هذه الفصل شيئا  
 اهد عاتقها من المبيع والسبب على النكاح معتبرا ان لم يتفق ضرب المصلحة  
 با بطل النكاح عليهم اما اذا تقضى ضرا ملاقا لئلا اذ لم يجد رايه بالارضة  
 قال رجل منهم لا اؤا هذه المرأة ولم يعلم ذلك الا بقولها فاهد انصاف  
 وذكر ملك الحكم بعد القسمة في دار الحوب وبعد الفسخ او بعد البيع في دار الحوب  
 لم يعيرتها واما لو لم يقسم الغنائم ولم يعيرها حتى اذير رجل من ايس في  
 دار الحوب غلاما لا يعير من نفسه انه انه صحت الدعوة سواء كان الغلام  
 في يده او في يد غيره في يده وسلم ويكون الولد كاهد وان كانت الدعوة  
 بعد الا حاز به بالاسلام فاهد كان البقي في يده او يد غيره في آخر صحت وكان



کا فواد ان کا نہ یہ یہ مسلم فالقباس ان لایق وعدہ دیکھو نہ مسلمانہ استیج  
 نفع دعوتہ و نہ نو اور اہل سماعت عمر محمد از اخرج ایسی ایہ دارالسلام و لم  
 یقسمو ایچہ اویچہ رجل نہم جہانہ ابنہ دقہ کانوا سبوا جمعا جعلہ ابنہ ولم  
 اجعلہ علیہ ربہ قال ثم رجع محمد و قال اجعلہ علی ریحہ ایہ ایفہ الا ان یومئذ القیسی  
 فیہ یہ مسلم فاجعلہ مسلمانا قال ولوا دعت امراۃ من ایسی صیبا کحلہ و ہولابغیر  
 عنہ نفاد و یغیر الا انہ صدقہ لایث نسبہ منہا فانما فیہ دار الحوب  
 لا یجلی علیہ الا ان کا نہ یہ یہ مسلم با بیع او القسۃ فانہ حکم الاسلام  
 تبعہ فیہ ایہ و انہ مات بعد الاحزاب ہر الاسلام و ہونہ یہ و یصف الکفر  
 یضی علیہ و انہ از الدام ان یفوی بینہما و بین ایسی الذی ارعہ بالقسۃ  
 او با بیع کرہ استحسانا اذ کا نہ یہ یہ کمالیکہ قیاسیہ کخوف اذا الم یکن  
 فیہ یہ مال و لو مات احدہما بعد اعتقا لایتوانا فیہ اذ کا نہ تم و ارث  
 سرور و لو دعت انہ ابنہ نہ ہذا الرجل و ہذا الرجل زوجہا و صدقہا  
 الرجل فیہ ذلک فہما مصدقہ فہذا الرجل زوجہا و الغلام ابنہ علیہ و ہما اذا  
 کان فیہ دار الحوب و نہ کب اذا کان فیہ دار الاسلام و لو تصاد فاعلیہ ذلک  
 بعد القسۃ او بعد بیع فیہ دار الحوب لا لصدقہ علیہ النکاح ولا علی النسب  
 الا بالمصدقی و لو ان مسلما یتیمانہ دار الحوب او غیر صیبا نہ ایسی انہ ابنہ منہ  
 ہذا امراۃ و جہانہ و صدقہ فیہ ذلک و البیہ لا یغیر عنہ نفاد و یغیر صدقہا  
 و کا نہ ذلک فیہ دار الحوب قبل القسۃ و قبل البیہ فانہ یغیر ذلک النسب  
 و النکاح و الولد مسلم ثم یظنہا نہ کا نہ علی الولد سیم المسلمین و علما نہ ہم  
 فتدخروا انہ لو لغابین الایہ یارہ الا بن لو کا نہ یہ او غیرانہ مسلم و انہ کا نہ  
 فہم خانہ کا نہ سیم المسلمین کا نہ حرا لا سبیل علیہ و الا کا نہ فاعان لو کا نہ  
 اندعوتہ بعد القسۃ او با بیع لم یغیر الا بتصدیق الشہادۃ و نہ وقع فیہ سہم  
**فما فیہ** لو غاب احدہما از دم امراضہم فیہ نہ ما مال فاسرہا رطل فاسلم

فوله لم يكن مسلماً **والفضل الخامس** الثلثين فيما يحرم من العدد والخيال  
استولدوا عداوة من دخل المسجد عليهم قبل أن يقرأوا فخرجوا منها كونه لما كان  
**العقابة** ولو أقسموا أنه يقرأ لم يكلوا والوضع الذي هم فيه من دار الاسلام  
مستعين بنسرة والركوب في بعض الاحكام حتى لو استأذنتهم فخرجوا من دار الاسلام  
في دار الحروب لم ينسروا وكذا المسلمون اذا غزوا ما لوضع الذي هم فيه من دار الحروب  
في حكم دار الاسلام حتى يقيم الا ما احدثوه والذين في ايدى يقيم ليس يخرجوا من دار الاسلام  
وليس انذرية مسلمين الا انما يقيم حتى يدخل دار الاسلام بانه فسر في  
من رجل منهم شيئا ودخل به دار الحروب فاشتراه منه مسلم وادخل دار الاسلام  
اخذه صاحب بخرية حتى يدخل اليها بانه رده عبيدا كان اخذه من المسلمين  
واخذه بدارهم فاشتراه رجل منه لا يكون له ان اخذه منه ايسر ساعته  
عن محمد بن رجل اشترى كونه عبدا فادخله الى رجله ان يشرى رجلا العبد بالف درهم  
فاشتراه من رجل لنفسه فادخله الى رجله ان يشرى رجلا العبد بالف درهم  
لولا ان يستوي لنفسه فادخله الى رجله ان يشرى رجلا العبد بالف درهم  
منهم وهو مسلم فخره لولا مية جارية سببا اصل الحروب فاشترانا  
رجل منهم وادخلها الى دار الاسلام قال محمد بن احمد بن زيد الشافعي اذا علم  
بانته فانه لم يخذلها مولا عند العلم بطل حقه وان علم بما يشهد عليه اشترائه  
ياخذها فذلك وكذا اذا اشترى من اهل ادب درهم وباعها من اهل  
بعشرة آلاف درهم كان له ان ياخذها بالثلثين شيئا في قولهم وان لم يكن  
له في قولهم خينه واية يوسف ان ياخذها الا بالثلثين الا خيره عبدا اسره اهل  
الحروب واخزوه فاشتراه مسلم منهم وادخله الى دار الاسلام فاشتراه  
افضل قبل ان ياخذها فلا سبيل لوارثه عليه ولو باع رجل عبدا ثم اسره ما عدل  
قبل التسليم ثم مات ابايع ثم اشتراه مسلم وجابه فلوارثه ابايع عكيد  
**العلق** عبدا اسره اهل الحروب واخزوه ثم ابايع منهم في قوله سيده وفي رواية



يعتق **الخانية** ولواحق الحجاب والمداوأم الولد اليهم طمعا عليهم استرا  
رجل منهم اخذه المالك القديم بغزيرة على كل حال وفي اخرا اذا شرب  
رجل منهم بامر رجح المنة عليه بالتمتع بمنزلة ما اوداه **وفيه** لو ان الحجاب  
اسرع من المسلم واخذه مدارهم فاعتقه او ذبحه او كاتبه او كاتب عارية  
فاستولوا ثم طمعا عليه فاعتقوا جميعا **الفصل السادس والعشرون**  
في بيع الغنم رجل من المسلمين فيبذلها ببيع شيئا منها في دار الحجاب  
او في دار الاسلام ثم اقل من ثمنه انذارا ببيع نظرها في دارها بغير ان يفسد  
فيه في مشد بالبيع ودور **الفصل السابع والعشرون** في النشرة في الغنمة  
المداوأم اذ الحجاب بهم في دار الحجاب قبل ان تقسم الغنم وقيل ان يباع بغير ان يفسد  
فيها سواء التحق بهم قبل اصابة الغنم او بعد ما ذبحوا وانما يفسد بعد الحرب  
الا انها قست او بيعت فذا شرب المداوأم فيها كالا فلو بعد الا حاز به دار  
الاسلام وقبل النشرة **الخانية** فله لم يخط في الغنمة وان لم يقاتلوا اهدم المداوأم  
اذ الحجاب الجيش قبل احوار الغنمة به الاسلام ان في الغنم اذ ارضوا وصار  
موجودا قبل شرب الوقت ثم طمعا فاذ يفسد بغير ان يفسد في الغنمة ثلث اذا ارسل  
منه العسكر فوقع القتال او لم يكن معهم فمما ثم خرج الا يفسد قبل احوار الغنمة  
كان لا يفسد فيها وكذا لو خرج بعد الا حاز به الاسلام قبل النشرة فاذ يفسد  
في الغنمة ولا يقطع مشاركا المداوأم الا بثلث اهدا احوار الغنم به الاسلام  
ان في قسمتها في دار الحجاب وان ثلث اهدى الامم الغنمة في دار الحجاب  
فاذا المداوأم لا يشارك الجيش في انهم دخل قوم من اهل الحجاب صديق المسلمين  
فاستقبلهم اميرهم ام المسلمين مع جيشه فانه من غيرهم واخذ منهم  
في الغنمة لمن شهد الوقت ولو كان من قريبا شهد ما كفى بصلح ان يكون ردا  
او مينا لو استعان به من شهد ما ونيته مع ذلك ان يكون على القتال  
حتى انه انذار شهد الوقت لو كان بعيدا كفى لو استعان من شهد ما لا يكون

او كان قريبا له الا انه لا يرد القتال فلا خلاف في هذه الغنمة الا ان القصة  
ان يبعثها الامم من العسكر في دار الحجاب لا صابوا غنم وفوجوا الى دار الاسلام  
من طريق اخوهم يبقوا العسكر في دار الحجاب ينظر ان كان العسكر قريبا من النشرة  
فيكون يمين السيرة كان للعسكر حق الشاكر مع السيرة وان كان بعيدا بحيث  
لا يكون يمين السيرة لا يكون للعسكر حق الشاكر مع السيرة فكذا انما كان  
لكنهم في هذه السيرة ان يبعثوا قبل الفراغ من القتال في ركنهم الا فلا  
ولو ان عسكرهم دخلوا دار الحجاب فقاتلوا اهل المدينة منها واستقبلوا عليها فمحمدا  
واخذوا فيها احكام الاسلام في صارت دار الاسلام ولم يقسموا الغنم حتى تقسم  
المداوأم ولا يشاركونهم فيها ولو ان عسكرهم اهل الحجاب دخلوا دار الاسلام واستولوا  
اليه مدينة منها فخرج قوم من المدينة وقاوا اهل الحجاب على ما هو موجود واخذوا  
غنما بهم وبات اهل المدينة فيها ولم يبعثوا القتال ولم يخرجوا الى باب المدينة فافسدت  
لمن شهد الوقت ولا يفسد في المدينة ولو كانوا اهل الحجاب الى المدينة ففقدوا  
انفس فخرج بعض من باب دية بعض واخذ للفرقة اقدم ففصل بعضهم  
بعض الى مكان الوقت فافسدت لكل ذلك كان بعض منهم على السور من  
بالنسل والجزء ويصحبونهم بلسانهم ذكر من غنم على القتال ولا يفسد في الغنمة  
لكل ذلك لو كانوا على السور لا يفسد من ذلك ادم الامم بذلك حتى اذا افسد  
المداوأم وسعدوا من الدخان ان كان المسلمون في جوار المدينة اهلين للقتال او كانوا  
يؤلمهم في منازلهم فمقتة للقتال عليها من جهة لا يفسد فيهم ولو خرج رجل عاريا  
فقاتل في موضع الموكدة نزل في دار غلامه ان يمسك فقاتل راجلا  
فانه يستحق سهم نوسا كالا حاز الارز فارساد وضع الفرس الى غلامه  
وقاتل راجلا ولو وضع فرس يبرده الى منزله كان الغنم يرافقه من كل مسكة  
حتى انهم من النشرة اذ اراوا وقتلوا الى المدينة فقبل ان يخرج من الموكدة انهم  
المداوأم كان لصاحب الفرس سهم نوسا وادان سيرة خرجت من العسكر



في دار الحرب وحلفوا خيولهم في العسكر ثم اتهم اصابوا غنائم في لا يكون العسكر  
رد او ميبا لهم وخرجوا اليه دار الاسلام من طريق آخر لم يكن للعسكر ان يشاركوا  
السرقة فاصابت وضررت السرقة بسهام خيولهم المختلفة في العسكر وان كانت  
خيولهم بعيرة منهم كثر لوارادوا الانتفاع بها لا يكتفون بل يوزعون الامام الخمس  
في دار الحرب لم يقسم بين المساكين ولا قسم الاربعة الاخماس بين الغنائم  
حتى يكتفون مدونوا العسكر في الاربعة الاخماس ولو كان الامام قسم الخمس  
بين المساكين قبل ان يقسم الاربعة الاخماس بين الغنائم لم يحل له وقائهم  
لا يشركونه الجيش في الاربعة الاخماس ولو جعل رجل او جيز من الغنائم بعيرها من غير  
ان ينزل الخمس ثم يحل له وشركوا فيها بين في دار الامام استحقاقا ولا يشركون  
الغنائم لانه نصيبهم فيما قبضوا ولو كان الامام جعل اكثر من ذلك في السكك كلها  
فلما شركه الله فيها بين قيسا واستحقاقا هذا الذي ذكرنا اذا دخل المدد دار الحرب  
ولحق بالعدو كما اذا دخلها ولم يفتح بل نزلوا وضاعفوا فليس العسكر ان يفتنهم فان  
كان وقت الغنمة بعيدا عن العسكر كجئت لا يكون الاغارة لو استعانوا به لا  
يكون للمد وحاشا الشركة وان كان قريباً فليس الشراكة ولو لم يكن المد والجيش في  
دار الحرب والغنائم لم يقسم بعد فرياد الامام ان لا يعطى للمد شيئا من فضل  
كذلك فقد بطل حق المد **والخاتمة** لو دخل المسلمون دار الحرب فتحو ابلده وقروا  
اهلها لم يفتحهم مد ولا يشركهم من اسلم من اهل الحرب وقاتل الكفار فغناهم  
لا يستهم **وفصل الثاني في الاربعين في المتوفات** قال محمد في الزيدات اذا  
قال الامام لقوم من اصاب منهم جوار منى لفا صاحب رجل منهم جارية كانت  
لرسول الله صلى الله عليه وآله **المتوفى** واودعها ربيته فمقتل عن رجل اسير باروم  
وفتح اليه الزدي ان كان من سدا ما يقتله قال نعم قلت فان كان استودع  
الاسير وبيع قال فليكن وليه **والثالث في النوازل** سئل ابيهم بيوسف عن  
العدو فباعه ان يراهم من رجل اخر منهم فقال الشتر لا يراهم ارجع الى ارض المسلمين

دوم اية منك ان يرايت فيك هل يجب عليه الدماء اذا خرج الى دار  
الحرب ان كان امة ان يشترى من امة يراهم ليعيب اية من فاته يفتن ان يفتن  
فيل فانه امة آخر قال لا يبطل عنه ما صنع به العدو بعد ذلك واذا اسرت سرقة  
توما وجاوا بهم فادعوا منهم من اهل الاسلام او الذمة وانهم اخذوا في اموالهم  
وقالت السرقة هم اهل الحرب اخذناهم في دار الحرب فاقول للدارس انهم قالوا اخذوا  
في دار الحرب ولكن كمن من اهل الاسلام او الذمة دخل دار الحرب مستائين  
للتجارة او الزبارة او كان اسارى في ايديهم لا تعقل قولهم ويسترون **المعقول**  
لاباس بجعل الاجراس على الخيل في التحفيف جع غاف فارسية كستون  
وان جعل الاجراس في عنق الابل او الخيل في محل عليها الانتقال لا يجب ذلك  
لكن انهم في الاجراس لما اذا على في اعناق الابل ان يريه الاذنية فلا بأس  
بيريده بوقعا لا يتبعه جواسم اخفف اهل العلم انهم يفتن امة وهم لا يريه  
كوما جوس منهم من قال لانه الشيك يفتن ويقتل كايستاق يفتن  
بصوت المايرة هذا القابل يقول بكراة تفتن اجوس عياله وابنه الاسار  
كلها الغزو وغيره في ذلك سوار ويقول كراة في الحفد بكراة اتخذ الجمل  
في رجل الصخرة وقال محمد انما كراة اتخذ اجوس للفرقة في دار الحرب وهو الذنب  
عنه علفا فليكن هذا اذا كان اركب سيره في الغارة في دار الاسلام  
ويجوز من النصوص بكراة تفتن اجوس عياله وابنه ايضا لا يفتن بهم النصوص  
وانه ذكرنا من اجواب في اجوس ما اجواب في اجمل اهل قال في الكتاب بعد هذا  
فاما اذا كان في دار الاسلام فيه منفعة لصاحب اراة فلا بأس به في اجوس  
منه منها ان انا ضل احد من القافلة فليفتن بصوت اجوس مناه منها ان صوت  
اجوس بعد هدم القليل عن القافلة كان ذنب وغيره ومنها ان بصوت اجوس  
يعلم في الطريق بوصول القافلة فيفتن عن الطريق فيمنع القافلة من الدابة ومنه  
ان صوت اجوس يريه في نشاط الدابة وهو **نظر النفع** عن الامام عليه السلام لم يفتن



فيهم ان ان بفعل كما فعل عبد اهل السوارية كسهم في ارضهم بعد دونهما وودونهما  
 او كسهم فيضهم في ارض المسلمين بعد دونهما وودونهما خارجا عن ارضهم عليه  
 غير هذا الوجه لا يجوز وفيه لو ان رجلا من الجند كان طليقة او يد بالمد الغنية  
 وكن بعد من بيت المال **في كتاب التوقف** من فادرا ان بيت قوم  
 غداة من الصلحاء يربون في اخرج ومنهم اير فان امكن الصلحاء ان يخرجوا من غير  
 صحتهم لا يخرجون معهم وان لم يكنهم يخرجون معهم وعلى المعسر من الامم والصلح  
 الا **جامع الجوامع** او قوا حصنا فاحرقا سلم لم يعضوا سلم من وج حربة  
 فبست وبي جيلة فالول في دانه كان **سما** ارانا لا يترد في دار الحرب  
 ان كان هناك سلمه او ذرية سيرة لابس بخيش الغب اولادهم لم يكن دار  
 ان يترد فيهم وهم من اهل الكتاب لم يخن الغن بكرو وان خشي لا يكره  
 وان اسروا انه سلم بكرو ان يترد فيهم **التيه** سئل عن رجل من اهل الجبل  
 اخذه العدو وقال له انتقلك ولن يتركك فربا شديدا او يجره بوض  
 فلما ذهب في طعة انهم لا يقتلونه بل يفرقونه بل يرحلوا في فري  
 بين القرب البرج وبين ضرب سوط يتكلم قال اير السكركم اذ في ان  
 قلت ذلك انما من فلك ما يدرهم فقتل لا يتيه له عليه وان كان فلك سلب  
 فعد جازي واذا قسم الغنيمة ووقع اربعة اخاسيا الى الغنائم ثم هلك الخس  
 سلم الغنائم ما قبضوا وكذا لو وقع الخس الى الفقراء ثم هلك الاربعة اخاس  
**السوار** الرابطة اذ يجر الاثر في فخذ ان لا يكون داره دار الاسلام  
 لو كان مابطا فيها وانه فكل المسلمين يكونون مابطين في دارهم **في الغنيمة**  
 والنجدة وقال بعضهم اذا اغار العدو على موضع مرة يكون رباطا الى اربع  
 سنة وان اغار مرتين يكون رباطا الى اية وعشرين سنة وان اغار ثلث  
 مرات يكون رباطا الى يوم القيمة **فما** الغنيمة اهل الحوب اذا اسروا اهل الذمة  
 من الجند المسلمين لا يكون لهم اجر رجل رجلا ان يترد في دار الحرب فاعال

او قال ما يرجع الامور على ان وانه لم يفعل له ولا قال ما يله لا يرجع الا ان  
 يكونه فليط **في كتاب التوقف** سلم وقع في اير الكفرة فقب للفصل فليل له في شفق  
 انه كان يخاف ان لو لم يجد غنقه قتل منه من القتل الا وانه لابس **في كتاب**  
 كره **في كتاب التوقف** من الفصل الناس في التوقفات **في كتاب التوقف**  
 يكتب ولا يفضل منه لا يؤخذ منه فخرج راسه **في كتاب التوقف** لا يله الا ذمة من  
 بيت المال وان كانه فقيه او فيها المسلم اذا اعطى اجد عبده الذي يوضع عليه  
**في كتاب التوقف** المبيض هل يؤخذ منهم الجزية او يقتل منهم وان كانوا قوا يؤخذ  
 منهم الجزية وانما الزمانه فاخذ الجزية بناء على قبول التوبة منهم **في كتاب التوقف**  
 في كتاب التوقف والخراج ينبغي ان لا يترك احد من اهل الذمة بتبش المسلمين  
 في مبر **في كتاب التوقف** ولا يكونه ولا ذرية ذمية وذكره راسا سلام انهم ينفون  
 عن ركوب الاذاس الفخوة **في كتاب التوقف** اذا اذارت فقتل الحاقبة اذ ذك  
 بان استخارهم الامام في المحاربة واربع علم المسلمين **في كتاب التوقف**  
 اذا ركبو الفخوة فليته لوانه يجمع المسلمين فان زمت الفخوة يتخذ من جا  
 بالفتنة التي سبجهم قال شيخ الاسلام لا ينفون عن ركوب البخل والحار وكن  
 ينفون من ان ينفوا من جكسج المسلمين وينبغي ان يكونه على قربوس وهم  
 مثل الزمانه قيل اريد به ان يكونه قربوس **في كتاب التوقف** مثل مقدم الاكاف  
 وقيل اريد به ان يكونه من جكسج المسلمين وعلى مقدمه كانه والاول  
 اوضح وينفون عن ركوب الاذاس والعام والذرية التي يمسها علماء الدين وينبغي  
 ان يلبسوا قدامس **في كتاب التوقف** وينبغي ان يكونه لهم قدامس لوانه يمسها  
 قد صبح بالسوار مضرب مبطنة ولا يكونه من حر ولا ينبغي لهم قدامس مضار  
 من يزاروا من المسلمين وينفون ان يكونه من كنهنا لم كنهنا كنهنا كنهنا كنهنا  
 لا يلبس ايه حال انفعال وانما يلبسوا المكابح فوجب ان يكونه مكابحهم على  
 خلاف مكابحهم وينبغي ان يكونه خشنه فاسده اذن ولا يكونه من كنهنا كنهنا



ويستحق ان يتخذ كل انسان منهم مثل الحيط الغليظ يعقده عليه وسطبه ويكون  
من الحيط او تصوف لا يكون من الدار بسم **الذخيرة** ولا يكون منقش ويستحق ان  
يكون غليظا رقيقا لا يتبع البصر عليه الا برقي النظر كالشيخ الاسلام ويستحق ان  
يعقده عليه وسطه عقدا ولا يحول له حلقه يشده كالبسته المسلم **المسقط الحانية**  
وكسيتجات الصغار فليست سورة البقرة ولا ليس العانة فذلك جوارحه حتى اهل  
الاسلام ويستحق ان يكون تحت فم خمسة فاسده القوم وكذا الاية كونه ان  
يلبسوا اقبية مزينة ولا تحبوا خريته بل يلبسون اقبية خشنه من كرايس اردنا  
طريقه وزيوطها خفية وكره لك يلبسون قبا خشنه من كرايس جديهم على  
صدرهم كما يكون للفتوة وهدا كذا اذا وضع الظهور عليهم اما اذا وقع منهم الفصل للمسلمين  
على بعض هذه الاشياء فانهم يكرهون على ذلك اختلف الشايع بعد هذا ان  
المخالفة بينهم بشرط بعلامة واحدة او بعلامتين او بالثلاث  
قال بعضهم بعلامة واحدة اما على اراسهم كالعقود الطوقية والمقبرة او على  
الوسط كالسج او على الرجل كالنعل والكلب على خلاف زماننا وكما عينا  
وقال بعضهم لانه من الثبوت منهم من قال في اربعة بعلامات واحدة وفي البوص  
بعلامتين وفي المجرية اثنتي عشرة واياها قال الشيخ ابو بكر جوب العنقل **الذخيرة**  
وبه يتبعه قال شيخ الاسلام الحسن ان يكون في الكل ثلث علامات  
وكانه الحاكم الامام ابو محمد نورا ان صاحبهم الامام واعطاهم اربعة بعلامات واحدة  
لا يراوهمها واذا فتح بدة غوة وقهر كان لان يرميهم العلامات والتصح ولا  
يكون حتى يكفوا كينة اوبية اوبية **الذخيرة** هذا الصريح وعلى رواية  
عن العشر لا يترك القديرة ورواية كتاب العشر اخذ الحسن وعلى هذا اذا  
كان لهم كينة في قرية فبقي فيها اهلها اربعة كثيرة وصارت من جملة الامصار  
او واهدم الكينة على رواية كتاب العشر وعلى عانة الروايات لا يوردون  
وكذا اذا كانت كينة يقرب المهر فنبوا حولها اربعة حتى تقل ذلك الموضع

المهر ادهم الامام بهدم الكينة على رواية كتاب العشر وعلى عانة الروايات  
لا يوردون او يصح ما ذكر في عانة الروايات **الذخيرة** على رواية العانة ان  
القديرة لا تدم ولا كدنية بل تدم لم يتركها في شيء من الكتب وكله عن ابي  
الحسن ارسطغفني انه قال تدم ولا تترك ثم هذه الروايات فيما اذا  
الامام عليهم اما اذا وقع الصلح بينهم وبين الامام قبل ظهوره فانه الكنايس  
يترك على حالها في الروايات كلها المهر والقربة ذلك **الذخيرة** لكن  
يمنعون عن اعداد الكنايس فيما ثم اذا كانت قديرة لم يكن للامام معها  
على عانة الروايات ولو ائدت كان لهم عارضا **الذخيرة** وانه قالوا كحلها  
هذا الموضع الى موضع اخر لم يكن لهم ذلك **الذخيرة** وانه كان يوضع كحلها  
بل يبنونها في ذلك الموضع على قدر البناء الاول وينع عن الزيادة عليهم قال في  
كتاب العشر وانما لا يترك واحد منهم حتى يشتر راوا او من لا في مصر  
من اصحاب المسلمين **الذخيرة** وانه كان لا يدم دار في مصر المسلمين اجبر على  
بيعها ويخرجونه من المهر وهذه الرواية اخذ الحسن بن زياد وعلى رواية  
عانة الكتب يكفون من القام في دار الاسلام الا ان يكون مصر من اصحاب العدة  
نحو ارض الحجاز فانهم لا يكفون من القام فيها **الذخيرة** اذا راوا دواوين  
المسلمين ليكن جبالا منهم يرد من عالم الاسلام ومحاسنه وما المسلمون  
عليه فربما قيل قلوبهم الى الاسلام وكان خمس الآية اكلوا يقول هذا اذا  
قلوا كبت لا يتعطل ويتقل جماعة المسلمين وانما اذا كثروا ينفون عن  
الكنيسة يبيع اناس ويأخذون ان يكونوا اربعة ليس فيها للمسلمين جماعة  
وهو محفوظ عن ابي يوسف في الاما في فاه اشتهر وادوا في مصر من هذه الاما  
فادوا وان يتخذوا دارا منها كينة اوبية اوبية ان يجتمعون فيها اربعة  
منوا عن ذلك فانه استأجر وانه مسلم دارا في ذلك على سبيل الاما  
كره لان يزوجهم وانه اجمع ليكنه فلو وافق ما ذكرنا بينهم صاحب القدر



















وان كان يعتقد كافر اى طلبة بناء على اعتقاده انه كافر **بغير التمسك** والبر  
عن بقية راي غيره يقول كفت كافر اى طلبة بناء على اعتقاده انه كافر بغير ما  
قال لا يكون قال ربي انه عنه ورايت جواب الوبير في بعض النسخ في هذه السند  
انه **بغير التمسك** ولو قال مسلم با كافر با مجوسية باز يترقى بيزه الكفر ولا ينفذ  
لم ينفذ كفيرة وان كان كافر اذ لم يمسك بالبا كافر ونور اياي في قبل لا ينفذ الكفر  
وقبل هذا غلط بل ينفذ الكفر **المضرات** ومن شك في اياته ان ينفذ قال لا ينفذ  
ينظر ان كان فيه شبهة الكفر فانه انما لم ينفذ لا يكون ولا يكون بانه ان الشك  
فيه ان كان حريفا وعترا او اعدا فانه انما لم ينفذ وانما كان في اياته لا ينفذ  
كافر اذ كانا فاسقا معناه على مقتضى ما هلا في علوم الدين كما اذا ارجب  
الكيفية ولم ينفذ على ذلك ولم ينفذ او هو عالم بعلوم الدين فانه لا يجوز ان  
في اياته ومن شك في اياته فهو مستوع **فصل في ما يتعلق بالسلطان**  
**النصار** سئل عن خطباء الذين يخطبون عن المنابر يقولون في اتقوا الله  
السلطان العادل الاعظم شاهنا شاه الاعظم ملك رقاب الامم سلطان ارضنا  
ملك بلادنا متين خليفة الله جل جلاله على الاطلاق او يتحقق ام لا قال لا  
لان بعض النفاذ كفو وبعض معصية وكذب قال ابو منصور من قال بسلطان  
انه بعض النفاذ عظم عاد (منع كافر) شاهنا شاهنا من خصائصه  
تجبدون وصف الاعظم ولا يجوز وصفنا بعبادة ذلك واما ملك رقاب الامم  
فهو كذب محض واما سلطان ارضنا ته واخره فكله كذب محض وسئل لو اتى الناس  
وقالوا نسلنا الاعظم والسلطان العادل او اعتقد بعبدة تغيب او مجازا مل يري  
النجاة فيما بينه وبين الله تعالى نعم **فصل في تعليم الكفر النقيض** اذ اتاكم  
من لقن انما كلمة الكفر يتكلم بها فهو كافر وان كان عيلا ولا تعجب كذا روي  
عن ابي البارك ان من اراد ان ينجى من زواله من زواله من كذا  
انتهى به فهو كافر قال النقيض اذ اتاكم اذا علموا انهم كاذبون لا ينجون

يكون راضيا بالكفر وهذا كله على قول من يقول ان الرضا بكفر انما على قول  
من يقول ان الرضا بكفر انما على قول من يقول انه ليس بكفر لا يكون العلم  
والام قال في شرح الاحاس ولو علم على ان يار بكفر كان هو كافر **فصل**  
في التفقات **الظاهرة** اذا قال في المناظرة ان كان الامم كافر عظم كونا وان  
كان كائنا فالحق عليكم ان عيلا وجرا انما كونه رجونا ان لا يكون من حسن كلام  
اهل الامم او اذ قال صغيرا وكلام لم ينفذ معج ان كان ذلك كونه انما بل كفر  
الحسن **فصل في اصحاب الامم** حكاية عن النقيض في منه الروافض عن عبد الله  
بن مالك بن رسول الله عليه قال لا يكف قال النقيض يا مالك اصدركم ان  
النفذ وشدة الروافض كانه منهم يهود لم ينفذ في الاسلام لا رغبة منهم  
ولا ربه وكنتهم وحقا في الاسلام بفضائهم لاهل الاسلام قد قتلهم على وادهم  
بانتار ونافهم من السبل ان ذاك ان من الروافض من منة اليهود  
اليهود ولا تفتح الخلافة الا لاهل الامم او اذ قال الروافض لا تفتح الخلافة الا  
لال عليه وقالت اليهود للجهاد في سبيل الله بزل السيف ويا اهلنا ويا  
وقالت الروافض للجهاد في سبيل الله بزل السيف ويا اهلنا ويا  
عينا فهو ملو وقات الروافض كذبت واليهود لا ينفذون الخوف  
فنه يشبك النجوم وكذب الروافض واليهود لا ينفذون اجوب الامم  
وكذب الروافض واليهود ينفذون جبريل مع عدونا من الملايكة وكذب  
الروافض يقولون خطا جبريل في الوحي على محمد واليهود لا يرون انطلاق  
الثقل وكذب الروافض ووافقوا النصارى في النجيم وكذب النصارى  
ليس لنا هم صفاق وانا بمتقدمه بين متعاد وكذب الروافض يرون النجيم  
ويستحلون ما ضلت اليهود والنصارى عليهم كخلة سلت اليهود من خير  
اهل ملكتهم قالوا اصحاب موسى وسئل انصار دين خيرا من ملكتهم فقالوا  
حوار موسى وملت الروافض من شر هذه الامم قالوا اصحاب محمد فاست



سئل عليهم السلام يوم القيامة لا يثبت لهم قوة ولا يقو لهم حجة كلما اودعوا النار  
لنحوها طعنا في الله **ومنه** **باب اللقيط والحائض** ولو كان اللقيط ذم القبط  
اليه فيه باختاره فليس له ان يأخذه منه **ومنه الفصل الثاني** في الولاية  
عليه ويعلم ان لا يجوز للفقير على عقد نكاح ولا بيع ولا شرا **الحائض** وانما الولاية  
الحفظ لا غيره وليس له ان يكتسب فانه فعل ذمك من ذمك ومنه والفقير ان ينفذ  
اللقيط حيث يشاء **ومنه** ولو اراد ان اللقيط بكل واحد منهما تقيم اليه  
على رجل عليه حده بغيرهما **ومنه** **باب اللقيط** ثم ما يجوز ان  
يؤخره من بيع يعلم ان صاحبه لا يطلبه كالتور في موضع متفرقة وقدر الزمان  
في موضع متفرقة فحق هذا الوجه ان ينفذ بها ان صاحبه اذا وجد في  
يده بعد ما جمعه فله اخذها ولا يغيرها كالاخذ وذكر شيخ الاسلام في  
شرح كتاب النكاح ان ليس للمالك ان يأخذ ما يده بعد ما جمعه واخذها  
ويغيرها كالاخذ وكذا في الجواب في القسط التاميل م وذكر في كتاب  
البيع منعه وراه التثبت رجل يبيع ثوبا لا يجوز لاهل ان يأخذوا الا ان  
يقول وقت اريه لياخذ من اراد ما قبل ذلك ما ذكرناه واما اذا قال  
ذلك لا قوام معلومين وبعض متباينين قالوا ليس للراي ان يأخذ بعد ذلك  
ما لم يعل اريه ذلك لا قوام معلومين **الحائض** ونظيره ما ذكره في تفسير  
رجل قال لبيته جارية هذه لمن اخذها منكم فمن شئ فليأخذ يكون ذلك ملكا  
لمن اخذها **ومنه** ولو اتى رجلا ثوبا لايته لها ولم يعل وقت ان ترك  
فليأخذ ما منه شئ فاخذها رجل اصحها فالتبس ان يكون لمن اخذ  
كقوله ما زمان وفيه الاستحسان يكون لصاحبها قال محمد لا يجوز ما ذك  
في الحيوان وجعلنا لاهل يجوز ان ياتي به والعبد ترك في يده ارض  
مملوكة لا ياتي بها فاخذ رجل وبنى عليه حتى يرا فيه ملكا لافيه الجارة  
وكجز ذلك من غير شرا ولا بية ولا ارث ولا هبة ويصح اعاقا العبد

من غير ان يملك من مالك وهذا امر قبيح واذا ارسل لها ادا عقد فاحذره  
لا يملك لانه لا عقد فقد نقض ان لم يحل لاهل ملكه فانه قال اخذ اداة لصاحبها  
حين جاريها قد علمت حين تركتها من اخذها في ل وانكر فالتور قول صاحبها  
فانه كان لا اخذ فيه او استخلف صاحبها فكل سكت اداة لاهل ما قال في  
صح هذه المقالة ومن لم يسمعها لكن بلغه الخبر في هذا الحكم ساروس لم يسمع  
ولم يبلغه الخبر لا يملك اذا اخذها لانه ما اخذها على وجه التملك انما اخذها على  
وجه اخذ القطة **البيان** ولو اشترى دارا فوجد في بعض اركانها درهم قال  
ابو بكر انما كان القطة وان اراد عاهه ابيع وقال القطة ان اراد عاهه ابيع ر عليه  
وان قال ابيع لبيت لي فهي كالقطة النوع الثاني ما يعلم ان صاحبه يطلبه كالاخذ  
والقطة فلا ان يأخذها ويصرفها **الزنا** ووجه جوزه ثم اخبر في بيعت  
عشرة او صر لها قبة فانه وجد ما في موضع متفرقة فقد اختلف المتابع فيه  
قال القدر الشهيدي والمختار انما في قبيل ان وجد ما تحت الشجر يجوز  
في الخوص قدر ما صاحبها في ان يبيع بها غيره اليه يرسف رجل القبة شاة  
يشه فجاءه واخذ قريها كان ان يبيع بها ولو جاء صاحب الشاة كان  
له ان يأخذ القري منه ولو سلمها وبيع جلد ما ثم جاء صاحبها كان له ان يأخذ  
الجلد ويهد ما زاد البايع **الذخيرة** وهذا الجواب مخالف لسند البخاري مجوز  
ان يقال كل سند رواية في السند الاخر وسند البخاري رجل يبيع حماره  
فالتاه في الطريق فسلخه انسان فلما سبيل الصاحب الحمار عيلا فله ان ياتي به  
الذير القاه وهذا الاتفاق يدل على اية الاستماع من الوجه ان ذكره في القسط  
بطريق الدلالة لانه العادة بين الناس انهم يبيعون الحيوانات المنسية  
على الطريق ولا يبعد ومنه ان اخذها ولو لم يعل في الطريق بل اخذها من منزل  
صاحبه وبيع جلد له صاحب ان يعل ما زاد البايع ويأخذها **الحائض**  
**ن** اني اذا سقط في الطريق ايام صنع القوارق الشجر الذي يبيع بورق



كانت فليس ان ياخذ ما انا اخذه **فقد انقض** الاربع ان انقض  
السابل بعد ما حصد الترع وجمعها كانت **خاصة النجاة** اذا اجمع بين  
الطاحونة من وقاق الطحن قال بعضهم يكون لصاحب الطاحونة وقال بعضهم  
ليس ذلك ويكون لمن سبقت اليه يده قوم اصحابوا بغيره بوجاهة طريق  
ابادية ووقع في القباب صاحبه اياه لا باس بالاخذ والاكل **فقد انقض**  
رجل قاطع دارا سبني معلومة وسكنها فاجتمع فيها رقبين كثير قد جمع  
المطعم فمولى جيا مكانه فان لم يهي ذلك احد فمولى سبقت يده وكان  
الغايه على السند يقول لمن سبقت يده اليه على كل حال خلاف ان احيا  
مكانا لاخذ **النهي** **رسائل** ابو جعفر عن دخل ارض قوم كجج السرقين  
واشوك قال هذا شيء قد جرى لاصطلاح والا ذنن فارحوا لا باس  
وكذا لو افسس او انقض السابل ان من كان صاحبها صارت كالكاهن اياه قيل  
ان كانت الارض للبناي قال ان كان اهلها لو استوداع على قطعتين للصغير  
شيء ظاهر فلا يجوز تركه وان كان مخفوا ولا يكون شيئا لا باس لئلا يظنهما  
وسئل محمد بن سعد عن شجرة في ارض رجل اعطاهما خارجة الى  
الطريق فبنا من ثمرها على الارض قال قد وسع ذلك علماء السلف **فنادي**  
ايه آتيت لزوج حام اختلط بها حام ابي غيره لا ينبغي ان ياخذ به بل يطلب  
صاحبه فان خرج عنه انه كان لاهام غريبة لا يتعرض لفرقه وان كان الاعم  
لها جال فرخ والغريب هو ان ذكرنا فرخ **النجاة** وكذا البهيم فان لم يبر  
ان فرخ غريب على صاحب الفرخ ان شئت **النجاة** **رسائل** رجل دار رجل  
وفرخ فاخذه اخوانه صاحب الدار رد الباب وسد الكوة فهدم صاحب الدار  
والا فمولى اخذه ويكره اساك الحكم ان اضر انسان **رجل** له برج حام  
في قرية بيني ان يخطها ويمسكها ويعلقها ولا يتركها بغير علف كذا يفر  
بها انسان **فرخ** شمس لآية ان رجب من اخذ برج حام او كرت حامات

اناس فيها فايا اخذه من فراخها لا يحل له الا اذا كان فقيرا فيعمل ان يتناول  
كاحته وان كان غنيا ينبغي ان يتصدق بها على فقير ثم يشتر بها **رجل**  
اخذ حامة في المص يعلم ان شملها لا تكون وحشية فعليه ان يعرفها ومن اخذ  
بازيا وشبهه في سواد او مدرة في رجليه مهاد وجلاجل وهو يعرف ان ابي  
فعليه ان يعرفه وكذا اذا اخذ قبيبا في غنقه قلادة **والنهي** **النهي** في الشرف  
والنهي ابو جعفر كان يقول اذا بلغ بالاعطيا بانه كان كيس في الف درهم او  
ماية دينار يعرف منه احوال وكان ابو عيسى انفسه يحكي عن الشيخ الامام ان كان  
يروي عن ثورف النقطه ثلث سنين قبل ان تشرم على قول من قد رتده التورف  
كحل او ان اخذت النجاة قال بعضهم يعرفها كل حقة وبعضهم كل شدة وبعضهم كل  
سنة **النهي** قال شمس الآية يحكي ان بعض العلماء بلغ وجه لقطه  
دكانه محيا جا ابها وقال في نفسه لآية من تعرفها ولو عرفها في المصربا ينظر  
صاحبها فخرج من المصربا انتهى الى راس برقه في راسه في البر وجعل يقول وصيت  
كذا فمن سمعوه يشد ذلك فذلوله على وجب البر رجل يرتع شملة وكان  
صاحب النقطه يتلقا به في اخذ ما منه يعلم ان العدو ركابا فلا ينبغي ما كره  
**الذخيرة** في تاسير الكبر الا فضل ان وجه لقطه ان يعرفها الى الامام **النهي** **النهي** وان  
عرف ان النقطه له يعم يتصدق بها كانه في بيت المال **النهي** **النهي**  
ولو كانت النقطه شيئا يلعبها صاحبها فاراد النقطه ان يعرفها في نفسه  
بعد ما عرفها منه التعريف فان كان غنيا لا يحل ذلك سوار فله ان يعرفها  
او بغيره وان كان فقيرا ان اذن له الغايه ان يتبعها على نفسه كحل ان ينبغي  
ولا يحل بغيره والغايه عند عاتة العطاء وقال بشر كحل وان كانت شيئا  
اذا يفي عليها يوم او يومان في فاه كانه قليل الخوجه العنب ياكلها من سعة  
غنيا كان او فقيرا وان كان كثير يبيعها بما اراد الغايه وكيفية ثمنها **النهي** **رسائل** رجل  
عطى رجل في المسجد واستيقظ في يده صرة فيها دينار قال ان الذي رصده



في يدك لم يعرفنا الا وهو يد ان يجعلها **الظلمة** من وجد لقطه عوضا او نحوه  
 من فمها فلم يجد صاحبها وهو يحتاج اليها فباعها وانفقت على نفسه ثم احسب  
 بالاجب عليه ان يتصدق على الفقراء بمثل ما انفق هو على نفسه **الفصل الثالث**  
 فيما يضمن وفيما لا يضمن من دابة استسمة انما النقطة لقطه او ضال او قال عند  
 لقطه فمن سمعته يلعب بقطعة فلوله على ملكه صاحبها قال قد صككت  
 فهو مصدق ولا ضمان عليه ولا يفران للبيعة حسما ولا ضمان في التعريف  
 ولو وجد لقطتين او ثلث وقال من سمعته نشد لقطه فلوله على فانه تعريف  
 لكل ولا ضمان انما صكك الكل عند **شرح النظم** وانك في ذلك اذا حال عند  
 لقطه بغير الضمان وان كانت عشرة **واقعات** سكران ذاب العقل وقع  
 ثوبه في الطريق دانت كرامته في الطريق فجار رجل واخذ ثوبه بسجوة لا ضمان  
 عليه وانما اخذ الثوب من تحت راسه او فاما من يراه او كيا من وسط اوراقه  
 من كذا يضمن **جامع الجوامع** ولو انقطت كافر لقطه فاقام كافر كذا فرب يتيقن كذا حشانا  
 لا يقا سا كالا لقطه مسلم **الفصل الرابع** في الخصومة في اللقطه **المتفق** اربع  
 سماء غير اربع يوسن في رجل انقطت لقطه وضاعت منه ثم وجد ما في به اخر  
 فلا خصومة بينهما رجل او عوان اللقطه ونسجه ذاتها وعد ما وعادها بها  
 فلم يعد له لقطه عليه وفيها اليه بغير عن عمد ولا اختيار انما دفع  
 وانما نشد الى ان يقيم البينة فانها اياه خذ منه كفيلا **الحاشية** الملقط اذا ارجع  
 باللقطه رجل اقام آخر البينة انما له يتيقن بالاصحاب البينة فان اقر بها رجل  
 ودفعها اليه فاستعملها ثم اقام البينة انما له فان دفع الى الاول بقضا  
 او بدونه كان لصاحب البينة ان يضمن ان يضمن ولا يرجع اليه على الدافع  
 وانما اختار رخص الدافع انما كان دفع بغير قضا كان له ان يضمن وانما كان بقضا  
 لم يدر في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون على الدافع على قول ابي يوسف ليس  
 ذلك وعلى وجهه ذلك **المتفق** اذا قال وجدت لقطه وضاعت من يدي

وقد كنت اخذتها واشهدت لاردنا وكذا الامر كما قال الا ان صاحبها  
 يقول ما كانت لقطه وانما وضعتها بنفسه لا يرجع واخذها من كان في موضع  
 ليس بتوب احد وكان في الطريق قالوا الملقط اذا حلف انما ضاعت عنده  
 وانما قال صاحبها اخذتها من منزلي وقال الملقط اخذتها من الطريق ضالا  
 وانما وجد ما في دار قوم في رجلهم او في دار فارغ ضالا اذا قال صاحبها  
 وضعت لا يرجع واخذها من اماكن اللقطه في يده مسلم واذا قال رجل اقام  
 البينة او الملقط بذكر او لم يقدركم قال لا اردنا عليك الا عند التماس  
 فله ذلك وانما كانت اللقطه في يده مسلم واذا قال رجل اقام شهادتين  
 كاذبتين لا تقبل هذه الشهادة وانما كانت في يد كافر او مسلمة بحالها فله ذلك  
 قياسا وفي الاستحسان تقبل وانما كانت في يد كافر مسلم لم تجزئها  
 على واحد منها قياسا وفي الاستحسان جازت على الكافر ونقض باي  
 به الكافر **النقطة** بشرط ان يرد سارقا دفع اليه رجلها على يمينه لا نوع  
 اليه ان يتصدق به اذا لم يعرف صاحبها وانما عوفه رد عليه ولا يرد عليه سارقا  
 ولا ينبغي رد ذلك **جامع الجوامع** ليس له ان يضا له او لقطه او جسيه فانه عا  
 شيئا يخصه ولو قال له اوصه فله كتابا فانه بان يستحق اجره  
 ولو باع اللقطه بغير امرها فبطلت بيعه **ومرآت** **باب الا بقاء** من الفصل الثاني في  
 في تعدد العمل وموجب الدار من سيرة ثمة ايام اربعون درهما فيكون بارا  
 كل يوم ثمة عشرة درهما ثلث درهم نفقة بذلك انما ردت من سيرة يوم  
 انما رايه في الكتاب **البنايع** وبها اخذ بعضهم قالوا يوفى له راي الامام  
 الامة وهو تصحيح **البيان** وعليه لغة رضى الجور عن ايه خيفة واذا وجد في المهر  
 فداشيه له **البيان** وتصحيح انما يجب ارضع ثم قال محمد في الاصل والحكم في الصغير  
 كالحكم في الكبير انما ردت من سيرة السن فداشيه رضى وبها كبره انما رضى  
 في الصغير انما كان الكبير ثمة ثمة قالوا وما ذكر من اجواب الصغير محمول على



صغير يعقل الا باق انما سلا يعقد فهو ضال واد انفا لا يستحق جعله **مستجاب**  
**المفقود** وعنه نهي عما يحكي انه قد عرجه بانه سنة وهو كذا في يوسف **الحاوي**  
وبه نأخذ **التنزيب** والعقد في زمانا بانه سنة **ومنه كتاب الشركة** الفصل  
الاول في بيان انواع الشركات العقد وانواعه شركة بالمال وشركة  
بالوجه وشركة بالاعمال وكل على وجهين من وجه وعنه **الفصل في العتق**  
**العتق** ولو شارك احد ما في احد شركي العتق رطل شركة عتق فاشترى الشركة  
اشترى كانه العتق له والعنف بين الشركيين الاولين والاشترى الشركة  
اذا لم يشارك فيه بين شركتيه وبين شركتيه ولا في شركتيه كانت **الذخيرة**  
ولو اوجبه في عمل لم يكن من تجارتهما كانه الاجر خاصة ولو اوجدهما مالا  
مضاربة وزبح فارتجح لخاصته وهذا الجواب صحيح فيما اذا اذنا لا نصرة لغير  
فيما ليس من تجارتهما او مطلقا حال حصة صاحبه انما لو اوجده يستوفى فيما هو من تجارتهما  
او مطلقا حال غيبه فنصف ارتجح يكون لشركي ونصف بين الغائب وزب المال  
واذا باع احدهما شيئا من تجارتهما فليس للآخر ان يطالب بالشركة **النقطة**  
منام عن محمد اذا وقع الشراء في الشركة بالآخر برز فيه دلائل ان نصيب البيع  
اذا لم يكونا انهما حيث اشترى كانهما جازيتهما **الفصل السادس**  
في الشركة بالاعمال وفي الشركة غير اية يوسف في العتق بين شركتيه طلب رجل  
ثوبان ايريهما انه وفيها يعمل رباحا فخره احد مما حجه الا خود قال هو في ما لم يصدق  
في ذلك في دفع الثوب وبأخذ الاجر استنادا الى قياس ان لا يصدق  
على شركي في ربحه فخره انه اخذ بالقياس وقال في قوله بالانصاف انه في  
في بده خاصة ولو اتم المنكر او بالثوب لا خذوا عنه بعد الانه لا الاول  
كان الا في قوله الاول ولا يصدق الا في عتق الثوب ويصدق في حق نفسه  
بالنصف ولا يرجع على صاحبه شيء من ذلك وانما في شركي شركي بعتله رطل  
والآخر شركي بالنصف على التوقا خاصة وكذا اذا اقر بين شركتيه ما بينهما واشتد

شركي اذ اوجده اجرة اذ اوجده بيت له مفت لم يصدق على صاحبه الا  
ويضمن التوقا خاصة وان كانت الاجارة لم يضمن والمبيع لم يصدق له **المستحب**  
المقر على شركي الا ان يدعي له ما يغيره فيكونه انقول قوله وانما قال  
اشترى به القابض من هذا انا وشركي برهم وقال الآخر في ذلك يصدق  
كل واحد منهما نصف درهم للذي اقر له والقابض بينهما ولو قال اشترى من هذا  
برهم وقال الآخر بل اشترى من هذا الآخر برهم في كل منهما درهم للآخر **الفصل**  
**العتق** اعطى برز ان يفتق رجلا يقوم عليه ويغلف الاداري وما حصل فهو بينهما  
ففتق فافتق لصاحب البذر لانه حدث من بزره ولا فخر في الاداري لاجر  
شده ذلك الودع بقوة الى آخره بالعتق يكون بينهما فحدث فلتصاحب البقرة  
ولا فخر في كل عتق واجر مثله فيما قام عليها **الفصل في الشركة** في المتفرقات  
احد شركي العتق اذا اقر ان استوفى من فلان الف درهم لتجارتهما لانه  
خاصة **العتق** الا ان يعيم بنية وان اقام بنية فاخذ القرض من المستوفى  
لم يرجع المستوفى على شركي وان اقر كل منهما صاحب بالاستدانة عليه  
خاصة ايضا في كانه للقرض ان يافضه وليس لان يرجع على شركي **المستحب**  
وان لم يافض بالاستدانة لا يرجع ايضا على قياس رواية المصنفين  
رجلين قال احدهما كانت الشركة في هذا العتق ولم يوافق صاحبها نصف  
بينهما نصيبين ولو كان مكانا لشركي بهما نقد ابيع في جميع نصيبهم اشترى  
شركي في عتق ان يبيعا بالنقد والنسبة ثم يبي احد صاحب عن البيع بالنقد  
قال نصيب لا يجوز خيه كذا في العتق لا زونه وقال ابن مسعود **الحاوي**  
قال النقيبه وبه نأخذ **العتق** لحام او درهم بين اثنين غاب احدهما واحتاج  
الحاضر فاخذ نصفه قال محمد ارجا ان لا بأس به **الذخيرة** قال غيره او في  
انها لا يجوز ويكون ارتجح بينهما فخره فاجوز في كل المستوفى لا شركة  
للمتوفى فيه **العتق** سئل يوسف بن محمد عن رجل اقر بالانصاف رطل من ما بينهما



فوعدت بينهما ففعلت رب المال سمعت انك جئت باربعين عددا  
 نوع كذا فقال له اخطأت انما كانت مائتين وخمسين عددا هل يكون هذا اقرارا  
 بامتين وخمسين عددا قال نعم قال فبعضه فاجاب تفصيل اخرج اهل  
 من خارج الجدة فاجاب كذا وكذا وانما اخرج استخرا لا يكون اقرارا ويوفى هذا بالنعم  
 كناية الاشارة للمخبر **ومكن** **ب الوقف** م وقف اية يوسف اذ امر  
 انسانا قال رقت ارضي لك اذ رقت لك جسدك جسدك جسدك  
 عليك فبقيتم بالسليم اية في الشرط لم يرد مقابل قال ابو يوسف جاز الوقف  
 على رجل بعينه واذا مات الوقف عليه يرجع الى ورثة الوقف **في اية** اية  
 علم اية يوسف يرجع الى المساكين فعاد في رجوع الوقف الى الوقف والارث  
 عنه رواه **المتفق** قال ابو يوسف اذا جعل ارضه صدقة موقوفة على فلان وولده  
 جاز ما داموا احياء فاذا ماتوا رجعت الى صاحبها ان كان جازا في ورثة اهل  
 بيتا وليس هذا انظر الى ارضه صدقة موقوفة بنفق من غلبت عليه فلا اله الا  
 قال في صدقة موقوفة او جها للفقراء فاذا استثنى ان ينفق من غلبت فانما استثنى  
 من صدقة فيغير ما ذكر في التمسك بخلاف ما ذكر في الوقفات ذكره المسند  
 في التمسك مرة اخرى على نحو ما ذكر في الوقفات واذا قال ارضه صدقة او جعلها  
 صدقة كانه نذر بالتصدق بها فبني ان يتصدق بعينها او يبيعها ويتصدق بعينها  
**الحاوي** او يصدق بعينها ويسكن الارض **الحانية** لا يجزى ان يبيع على الصدقة  
 ما من هذا من ذلك ان يبيع بالصدقة عن الكل جئت ارضه هذه للفقراء  
 ان كان في تعارضهم وقفا وان لم يكن يسأل اذا اراد ان يردت الوقف يكون  
 وقفا او اودت الصدقة اولانية فيكون نذر صدقة الصدق بعينها او بغيرها  
**في** تجنس النذر فانما صارت ميراثا **الحانية** ارضه هذه صدقة لا تبيع  
 نذر بالصدقة لا وقف م ارضه هذه صدقة للسبل ولم يرد ان كان من تعارض  
 هذا اللفظ وقفا فهو وقف وان اراد الصدقة فصدقة يتصدق بعينها او بغيرها

**في التنازل** وان لم يكن بين مائة صار ميراثا م اشتروا ثم غدا ارضه  
**في الحانية** بعد مائة كل سنة بعشرة دراهم خيرا او فروعا على المسكين صارت  
 اقرارا وقفا كالموقوف وقف دار بعد مائة على المسكين وكذا لو قال جعلت  
 غدا ارضي وقفا وني وقف هلال ارضي بان يوقف ثلث ارضه بعد وفاته  
 كانه وقفة بالوقف على الفقراء ارضه هذه موقوفة على وجهه البر ارضه وجهه  
 او على وجهه وجهه ارضه فهو وقف صحيح على المسكين **الطبري** ولو قال صدقة على وجهه  
 وجهه ارضه لم يكن وقفا بل نذر **وم الفصل** في فيما يتعلق بجواز الوقف بشرائط  
**فقار** **ابو النضر** وقف دار ارضه على غنم نبات ليس له وارث غير غنم  
 فاشتب من اقرار وقف وانما يطبق لقوله ان بعض من بهما شق قال النضر  
 هذا اذا لم يكن الوقف اكل اذا اجزى صار اكل وقفا على من قال النضر الشهيد في  
 واقفاته هذا التفرع انما ياتي على قول ابو يوسف بن علي ان وقف النضر على  
 صحيح وعقد رانه هذا التفرع على قول الكل **في الحانية** على قول الجوز والفقير على  
 قول الجوز **وم الفصل** في ما يجرى من ارضه وقف وما لا يجوز قال الهلال  
 وقف ارض الجوز لا يجوز وقف ارض الجوز من الارض ارضه خيرت بيت المال  
 بان لا يقدر صاحبها على زراعتها واذا اخرجها فبغيرها الى الامام يستكون  
 منها فبها جبر الخراج واذا عرفت تنبيه ارضه كوز وهو مالك كوز فيقول  
 ذكر شيخ الاسلام في اول شرح كتاب الوقف ان الوقف على ارباب الرسول صلى  
 عليه وسلم جائز وان كانت الصدقة لكل لهم **الحانية** **الحانية** وقف  
 هلال رجل اشترى ارضه باعها جائزا وقفها قبل القبض ونقد النضر فلا موقوف  
 فانه رد ارضه فالوقف جائز **الحاوي** وقف ما خذم مائة مائة مائة مائة  
 تابع الارض ويبطل الوقف مال النضر ابو النضر وبما خذم هذه في فصول  
 الوقف والبيع والوقف فالوقف قبل القبض ينفذ بلا وقف ويكون قبض  
 والبيع لا يقع قبل القبض عن محمد بن ابي نعيم والوقف بوقف بلا وقف



بين اليه يوسف ومحمد وكان النقيب ابو نصر محمد بن سلام يتولى شئنه ان يسلط  
 ولا يتوقف كالبيع **الحقانية** اشترى راضا فمقتضا قبل القبض ان ينفذ الشئ بالوقف  
 موقوف **التيمة** وقف علوا دون سفل او سفل دون علوا جاز **الغباية** اشترى  
 وارثه فمقتضا استحقاقه واجاز لم يجز ان ياتي رواته ولو ضمن قيمته بجاز  
 وغيره خفية بيع اذا جعلها كمال لا يسترد المستحق في فائده اليه  
 ان مات من مريض هذا وقف وقف ارضه هذه لا يبيع فريدين هذا وبين ما اذا  
 قال ان مات من مريض هذا جعلوا هذه وقف حيث يبيع والفرق ان الاول  
 تعليق الوقف بالشرط وهو صحيح والثاني تعليق الوكالة بالشرط وهو صحيح **الحقانية**  
 ولا يجوز تعليق الوقف بالاشارة الى وقت الا اذا اشارة الى الموت المطلق  
 فهو وصية ولو رجع عنه صح رجوعه **الواقعات** ذكر هلال وقف البناء من  
 غير وقف الاصل لم يجز ولو يبيع وكذلك وقف الكدرا بدينه وقف الاصل  
 لا يجوز وهو في **الظهير** واكد دار ارباب يكس في الارض ثم توس في التجارة  
 وبنى عليها ان يشي ذلك التركيب شي كس كبر الكفاف وسكون الباء واذا كان  
 اصل البعثة موقوف على جهة فريدين عليها بناء وقف البناء على جهة فريدين  
 اختلف المتأخر فيه قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز اذا وقف البناء على  
 الجهة آتية البعثة وقف عليها يجوز بالاتفاق ويصير بها البعثة كالوقف  
 البناء والعرضة على جهة واحدة **الغباية** وان كان البناء في ارض مملوكة له جاز  
 عنه بعضهم وان كان في ارض عارية او اجاره لا يجوز واذا غرس شجرة ووقفها  
 ارضه ارضه موقوفة فانه وقفها مع موقوفها من الارض حتى تباع الارض الا ان  
 وان وقفها في ارض موقوفة ان يعلل تلك الجهة جاز وان يعلل جهة اخرى فيجب ان يعلل  
 الذي في البناء ثم ذكر الاختلاف في وقفه اذا وقف ارضه مع رقبين بطون فمقتضا  
 ان يبيعه ارفيق رقبين عدهم وكذا اذا كان بقومين ان يبيعه عدهما ويبيعه  
 ان يشترط نفقة ارفيق والبقية من غلة الارض فان لم يشترط فان نصف بعض

ارفيق عن العمل فانه له ان يبيعه ويشتري منه مكانه وان اراد ان يبيعه ذلك  
 من غلة الارض فلا بأس به وكذا الحكم في الدواب والاثاث الزراعية  
 اذا وقف مع الارض ولولا ان القعدة ان عملوا ذلك وفيه وقف الانفاق  
 وكان من اصحاب زخا اذا وقف الدراع او الطعام او ما يحال او يوزن كجوز  
 ويرفع الدراع مضاربة ويتصدق بفضله في الوجه ان يوقف عليه ويحال  
 ويوزن ببيع ويرفع من مضاربة **الحقانية** او بضاعته في هذا القياس اذا  
 قال هذا الكوز المحظوظ وقف على ان يروض النقرانين لانه لهم ان يربوا  
 لانفسهم ثم يوفيه منهم بعد الادراك قدر الترضي ثم يرضي لغيرهم من النقرانين  
 على هذا السبيل فما جاز **الغباية** وقف درهم او مكبل او ثيابا لم يجز قيل  
 في موضع تاروا ذلك يبيعه بالجواز وان وقف الاكسية جاز ومنع الفقهاء  
 ينفعه بجانيه او كاف لبسها في الشتاء ثم يردنها اليه ان يبيع سئل ابو نصر  
 عن وقف دار فيها حمامات بطون ويرحبن قال من في وقف الحمامات  
 الا بهية **فقار** له ان يبيعه لوقف جرح حمام او جرح كونه جازا وكذا الوقف  
 بيتا فيه كوارات كل رجل النخل يتناولها وكل بيتا ان يكونه ناديل هذه  
 المسائل ان يوقف البيت او البرج جانيه كانه وقف الارض مع العبد والبيوت  
 ولو وقف مصاحف وجعلها في المسجد لامل ذلك المسجد ويجوز ولما يقررون  
 فيه فهو جاز في قول ابو يوسف وليس ان يرجع ولو رجح كان لامل وعبرهم من  
 المسكين ان ينجح موهبة في ذلك **الحقانية** ولو قال جعل في سجد او فند ذلك  
**الزخيرة** في التيسير كبر ومن اهد النور الحسن ليركب فنفعته عليه حتى يرد وكذا  
 التسامح حفظ اصابه عليه في يرد ولو كان الوجه هو الذي ركب النور الحسن  
 او سلح بالتسلاح فلا بأس بذلك اذا كان الوجه غير وارث ولا ينفق ان  
 يعطى ذلك بعض دائرة التي ان يرضى الباقين اذا كانوا كبارا فانه عطاه  
 مع عدم رضاء البقية فنحن النور من كانه ياتي لوزنه ان يرضى ان شاء الله



وانما شأنا الوارث ونسبة ما بقية فوس اخذ وجعل مكانه الاول فان ضمنوا الارض  
 لا يرجع على الوصي وان ضمنوا الوصي فلان يرجع على الوارث م وقف ارضا  
 يدخل في الوقف البناء والاشجار اما انتم فذكرتمس الآية الحكيم غير محرومان  
 يدخل واكثر من شأنا ان لا يدخل **الغنية** وهو الصحيح ولو وقف الارض  
 واستثنى الاشجار رآته فيها لا يكون الوقف وذلك لمدال ان الارز لا  
 يدخل من غير فصل وكذا ذكر الحفاف قال النقيب ابوالثيث وبه نأخذ قال النقيب  
 ولو كان فيها بقل او ربا حين لا يدخل م ولو كان فيها نصب ارضه او دخل  
 مما قطع كل سنة لا يدخل مكانه قطع في كل سنتين او ثلث يدخل واشتب  
 لا يدخل لا يترك حقوق او كل قليل وكثير هو **الحاجة** والورد وورق الحن  
 والباسمين يكون للواقف **فيها** قال ارضه صدقة موقوفة غير النقص ولم يذكر اشتر  
 والطريق يرفدانه **استحسانا** **الغنية** هو الصحيح **فصل الحاف** في الاوقاف  
 بالوقف في يده ارض اقرب صحة انها صدقة موقوفة جائزا قراره ويكونه اقرارا  
 بالوقف لا ابتداء وقف حتى لا يشترطه شرط الوقف قال صلال ولا جعل  
 المتروك بالوقف ولا غيره وكذلك ذكر الحفاف قال صلال الا ان يشهد بشهود  
 انما لا يفسد كونه هو الواقف **الحاجة** وقبل انشاءه وكان ارضا فله القايض  
 ان شاء تركها في يده وان شأنا ما خذ ما منه ولو ان هذا القول بعد الاقرار  
 بالوقف فلان لا يقبل منه ولو قال انما وقف قبل قوله قال الشيخ ابوالنقبس  
 اذا شهد الشهود ان الارض آتية في يده وقف على الفقراء ولم يذكر اس  
 وقفها ينبغي ان يحكم انما وقف منها في يده وانما هو الواقف ولو قال  
 هذه الارض صدقة موقوفة مني والى من بعده اقرارا بالملك لا يفيظ ان كان على  
 الاب دبر او اوصى بوصية وليس له سوا ما تبيع من الارض قدر الدين  
 والوصية فيبقى الدين وبهذا الوصية من الثلث ثم في الباقي فيظن انكم لم تسميت  
 وارث سوا ما كان اب اتى وقف على الفقراء فان لم يرجع الولاية لنفس فلا ولاية

ولغايف

ولغايف ان يولي من شاء وانما اوصى قبل قوله استحسانا فلا ولاية على القليل  
 وانما كان معه وارث اخر فانه اقرارا بانه اقرارا بحجاب ما رواه المكارم فيصير  
 ملكا لا يتصرف فيه بائنا ونصيب القود وقف وانما قال هذه الارض صدقة موقوفة  
 عنه والى من بعده اقرارا بالملك ولا يقبل منارعة وارث اخر ان كان يبيع اقراره  
 ان الارض وقف على الفقراء ولا يجعل الواقف هو ولا غيره وكانت الولاية له  
 استحسانا وانما اضاف الوقف اليه اجنبه بكونه من ان عينه وكان حيا حاضرا  
 في التصديق والكذب فان صدقة فيما اقربت جميع ذلك بصادقتهما وان صدقة  
 في الملك وكذب في الوقف ثبت الملك بصادقتهما ولم ثبت وقف يكون  
 آتيا صد واحد وانما كان آتيا فالاراي ورتبه في التصديق والكذب فان كذب  
 البعض في الوقف صدقة البعض فنصيب المصدق وقف ونصيب المجاهد ملكه  
 وآما الولاية فمن التصديق الموقوفة له استحسانا فاذا صدقة البعض في الوقفية  
 وكذب البعض فلا ولاية لقياس قال صلال بالقياس نأخذ في هذه الصورة  
 وكذلك اذا صدقوه في الوقف وكذب البعض في الولاية فلا ولاية لقياس  
 قال صلال بالقياس نأخذ ان يشهد شاهد بالولاية على الجاهدين فان  
 شهدوا الوارثين في ذلك قبوله وانما كانت الاضافة بحرف عزه اليه ليس اقرار  
 بالملك لاجنبه لم يسم به قال هذه الارض صدقة موقوفة فلان اخر فلان  
 صار وقفا فانه يتبع بعد ذلك رجلا لم يصدق اذا كان منفولا وكانت الاضافة  
 بحرف من وانما كانت بحرف عزه له ولو اقر بالوقف وكنت عزه ذكر الوقف  
 عليه ثم ذكر بعد ذلك ان الموقوف عليه فلان فلان قال قيس ان لا يقبل  
 ربه ان استحسانا يقبل ولو اقر انها صدقة موقوفة على جهة تمام من بعد  
 ذلك وجه آخر لا يقبل قوله انما في قيسا **استحسانا** **الحاجة** ولو اقر  
 بارض في يده ان اتى في فلان ولا هذه الارض صدقة موقوفة فانما  
 لا يقبل قوله انما في فلان **استحسانا** بعبه ان في زمانا فان لم يظن عند



غيره اقرب جزا قراره **الغاية** ولو قال الارض غيره هذه صدقة موقوفة ثم ملكها  
صارت **وقفا** **اخائية** ارضه في يد ورثة اقربائه اباهم وقفها وسحب كل واحد  
وجها غير اخيه صاحب فانه التاخي قبل اقرارهم ويصرف غلة حصة كل واحد  
الى الوجه الذي اقره بكونه الولاية للتاخي بونه من شارة وانما كان في الورثة  
صغيرا وغايب لا يقض في حصته حتى يدرك الصغير وكذا غايب ارضه في  
يد رجل شديت يداه على اقراره انما موقوفة على فلان با فلان ونسبه  
واخوانه انما موقوفة على فلان با فلان لرجل آخر وعليه ان لا يعرف الا  
الاقرار بكونه اول جاز وبطلان في وان لم يعرف نبيته بجح ذلك ويكون  
الغيب بين الاثنين **الفصل الثاني** في الولاية ذكر حدال  
اذا وقف ولم يشترط الولاية لنفسه ولا غيره انه التوقف جائز والولاية  
للمواقف وكذا ذكر الحضاف ولو شرط الولاية لنفسه كانت **الحاوية**  
وليس للتسلط ولا التاخي ان يدخل عليه في ذلك الا ان لا يصلح لذلك  
وكاذا اشترط باطلا او بولسا غيره ونزع من غيره م وقف لم يترك الولاية لاصغر قبل  
الولاية للمواقف وهذا قول ابو يوسف لان عمر بن الخطاب التمس ليس بشرط اما عند محمد  
لا يصلح وبني **اخائية** رجل طلب التولية في الاول وقف قالوا لا يعطى وهو  
من طلب التولية لا يقبل **الحاوية** وذكرنا اننا قد بينا وقفه انما اخرج الولي  
وصي المواقف لنفسه يصلح بعد ذلك ان يراد له الولاية قال نعم للتاخي  
نظر في ذلك ما هو الاصل لاهل الوقف واصلح للصدقة **قادر** الى التولية  
وقف سلم الى التولية ثم اراد الاخذ منه انما شرط في الوقف ان لا يعمل  
والاخراج فله ذلك والافعل قول ابو يوسف في ذلك فلهما **قادر**  
التجسس قال وليك هذا الوقف فانما الولاية حال حياته لا بعد وفاته ولو شرط  
المواقف الولاية لاصح حتى حضر الموت فقال لرجل انت وصي ولم ير وهو  
رعي في ما روي له وما كان في يده من الوقف **اخائية** في قول ابو يوسف **الغاية**



انه الكسفة لثلاثة ايام فبعد النقص ما عارة على من سيجي النقص كما في  
 الاول ان في الاول النقص للنقص وهم شريرون ولا يكون مطالبهم بمعازة فقلت  
 القيم سبب بالمعازة من النقص وبن النقص لشخص معين يمكن مطابقتها هو الاول  
 عاش وبعده الثانية عاشس والاكب شي من النقص لاجل المعارة بل يعرف  
 كلما الى الاول ولو طلب بالمعازة زيادة في النقص فالقيم ان يزيد ذلك اختلف  
 المتابع قال بعضهم ذلك وقال بعضهم ليس كذلك **م** فانه ضربت الى التوقف  
 ورمها ان يشرط لا يمكن من ثلث مائة فابننا ميراث لوزنة وقال  
 لهم انفعوا بانكم فانه دفعوه الى التوقف عليه بعد ذلك بالقيمة جازة اجنهم وان  
 الى اهل التوقفين ذلك لا يجزيه نظيره من غصبه فانه عليها ثلث مائة فانه كان  
 المشروط لا يمكن ان يرحلها الى الدار بالاجور وحصلها او ادخلها احد ما ثلث مائة  
 ولا يمكن من غير شي من ذلك الا بغيرها بالقيمة الموثقة اخذت من ذلك وكن  
 يقال للمشروط لا يمكن بعده بعض لوزنة التي قيمة ابنه فانه الى اجرة  
 اذ ادهر وقت النقص الى ورتة التي بعد قيمة البناء فاذا استوفوا ذلك عتقت  
 اليك ان من لا يمكن وليس لصاحب اليك ان يرفع لقلعه وهدمه وان كان  
 ماله ان ادخل تخفيض الجبلة او سطون السطوح ادها شبه ذلك ثم  
 ان اول فليس لوزنة ان يوجب شي من ذلك وان كان المشروط لا يمكن منك  
 النقص انما شرط رة سنة فليس عليه شي من المعارة وكذا اذا شرط  
 غلة سنتين واما المشروط غلة ثلث سنين فبمؤدة بالمعارة قال كجوز ان  
 يقال في المشروط رة سنة سنتين اذا حدث ضرر في التوقف يوم معارة قليلة  
 منه ارباعا الى السنة الثانية كجوز طين الى رة الى رة في الجواب  
 قد رابع السطوط الى السنة الثانية وكجوز شق السطوح الى الجبلة  
 قد رابع الى السنة الثانية **التي** سئل ابو الفضل عن التوقف اذا كان  
 ربع غلة المعارة رة اربعة اشهر فلم يجز كجوز سنة الى المعارة في تلك السنة

هل يجوز للقيم ان يعرف من ذلك النقص يعيد الدين ويأخذ ذلك من عتقت  
 من السنة الثانية اذا احتاج النقص اليها فقال لا وسئل ابو حامد فاجاب  
**واقعا** ان طين دار موقوف على قوم اجرة النقص مدة معلومة ثم مات بعض  
 الموقوف عليهم قبل تمام المدة لا تبطل ثم ما وجب من النقص الى ان مات بهذا  
 البيت يعرف الى درته وما وجب بعد موته فليس بغير **الطهارة** فانه عجت الاجرة  
 فاقسمها الموقوف عليهم ثم مات احدهم القاس ان يتقص النقص  
 ويكون له يرات من الاجرة حصة قدر ما عاش لكن يتقص ولا يتقص النقص  
 كانه اشيج الامام ابو جعفر بخبر الاجرة في الفياض ثلث سنين وكان الفقيه ابو القاسم  
 بخبر ذلك في الفياض بالجواز ثلث سنين الا اذا كانت الصلوة في عدم الجواز  
 رة غير ما بعد الجواز فاجاز عتقت السنة ان اذا كانت الصلوة في الجواز فاجاز  
 مختلف باختلاف الواضع والارزنة وكان النقص ابو علي النسي يقول  
 لا ينبغي للموتى ان يواجر اكثر من ثلث سنين ولو فعل جاز **التي** وهذا  
 قريب وهو بخبر رة على هذا لا يحتاج الى ايجاز في الاجارة التطوية **فان** اهل باط  
 او سبيل اذ ان يوجب يواجر وينفق عليه فاذا صار سورا لا يواجر بعد ذلك  
**تولي** التوقف اذا سكن رجل بغير اجرة طلال لا يشي على انساكن وعامة  
 المتأخرين ان عليه اجرة السهل سوا كانت معقدة لا مستغلة او لم يكن وعليه  
 النقص وكذا لو سكن دار التوقف بغير ما القيم بغيره الواقف وكذا لو سكن  
 الواقف في لم يفتح فكنه اربعين سوا السهل سوا اعد لا مستغلة او لا  
**التي** قال القدر النقص هم الدين والمخف للنقص وكذا قالوا في متولي  
 المسجد اذ باع منه لاهوتون على مسجد فكنه الشتر في غير النقص هذا المتولي  
 ودي غير فاعر ان في النقص لا يبطل النقص اربعين وسلم النقص الى المتولي انما  
 فعله الشتر يواجر مثل النقص سوا كان مقدارا لا مستغلا او لم يكن واذا اجر القيم  
 الدار باقل من اجرة السهل فاما ما تباع فيه فيستلم بخلافه لو سكنه الشتر



كان عليه اجر المشي ما يبيع عده ما اختاره ان يكون من المشي وكذا الواجب  
 فاسد اذا اجر التيمم والوقوف من نفسه لا يجوز وكذا الواجب ما عدا ذلك  
 وقيل ينبغي ان يكون هذا على قياس الوقف اذا باع مال يبيع من نفسه ان كان  
 فيه منفعة للوقف لا يجوز عنده ان يبيع خلافا لها ولو اجر من اياه او اياه فليس  
 به الا كمن يبيع من نفسه لا يجوز وعنده ما يجوز ومنه ما لا يجوز من ماله على  
 المضارب اذا اجر من هو لا فاته يجوز بلا خلاف وكذا كسب الوقف ومنه ما لا يجوز  
 من مال لغيره انما يبيع المضارب والوجه دين متولي الوقف لا يبيع  
 جاز فانه متولي الوقف ليس بجامع الولاية وان كان وصيا في الوقف لا يرأه لا  
 يتجا وزاد الوقف وشروط المتولي اذا اجر الوقف بشئ من العود والرجوع  
 بعينه قبل ان يجوز بلا خلاف وقيل يجوز هذا يبيع وعنده لا يجوز ان ادرهم  
 والذات غير ذلك من غير محله مستند في الاجازات واجاب لا يجوز من غير ذلك خلاف  
 والتمس خود من من شايخنا قالوا انما لم يذكر محله الخلاف لانه لم يكن في الاجرة تعار  
 في زمنهم قال الفقهاء بوجوه وفي زماننا في الاجرة تعال كانه في الشئ وبعضنا يشك  
 قالوا انما يجوز في الوقف عنده ان يبيعه ما عدا ما عدا الناس اجرة وفيه الاجازات  
 وابيات التيمم مثل الحظ والشعير ما ابيع واشيا فلا يجوز بالجمع  
 والادب والوجه واقفي ان اجره التيمم بغيره كجزء بلا خلاف ثم اذا جاز  
 اجازة الوقف بالوقف فاقسم بغيره ويجعل منه في سبيل الوقف واذا كان الوقف  
 على قوم معين فاجر التيمم من الوقف عليهم جاز قال الفقهاء بوجوه اذا كان  
 الاجر كماله بان كان الوقف لا يحتاج الى العارة وليس مع شريك جاز  
 الاجازة مستأجرا موقوفه بغيره فانما وسكنها بنظره ان كان  
 رفع البناء لا يرفع بالوقف رفعه انما هو ان كان يرفع فليس له ان يرفع ثم ان  
 اراد ان يرفع التيمم بانه للوقف بضمه بيا او نزعها اليها كان اقل فليكن التيمم  
 ذلك **الذخيرة** وهذا اذا كان البناء بغيره المتولي اما اذا كان بغيره كان البناء للوقف

ويرجع البناء على المتولي بما اشترى **الحائز** ان كان ربح البناء بغيره لا ربح  
 ان يرفع التيمم ويملك البناء لا يجوز بل يرفع صاحب له ان يرفع له فليكن  
 فغيره سكر وقف الفقهاء جاز في كسب الحساب لغيره ما لا يجوز  
 قال انه محذور طاعة علمائنا ان من لا حق في بيت المال اذا ترك عليه خراج ارضه مكان  
 حق في بيت المال اذا ترك عليه خراج ارضه مكان حق في بيت المال جاز كذا هذا  
**البيت** ذكرنا انما طهي في الوقف لا يستدبر التيمم لانه اذا كان التيمم في **الحائز**  
 تفسير الاستدانة ان يبيع للوقف شيئا وينفذ التيمم من مال نفسه ينبغي ان  
 يرجع بذلك في علة المسجد ان لم يكن ذلك بما رتب في م وما يتصل بهذا ذكره الفقهاء  
 في وقف رجل وقف وقفا وجعل ولاية له رجل ايا التيمم بما رتب جاز وبعد ما جعل  
 من وقفه الوقف في كل سنة مالا معلوما للقيام بما رتب الوقف فانه يركب عليه  
 العمل على هذا التيمم قال ليس ذلك في مودداته ذلك على ما توافقه الناس  
 من التيمم بجارة الفضة واستغلال ذلك وبيع غلاته وتوزيع الجميع في الوقف  
 سلمانية ولا يخلف من هذا الا يجوز ان يبيع ما يشاء ولا ينبغي ان يبيع في  
 ذلك وانما يبيع الموكلا والاجر ان ليس ذلك عليه فانه حدث هذا التيمم علة  
 مثل خر من ادعي او فالحق ان كان يملكه مع ذلك الكلام والادب والتيمم والاخذ  
 والاعطاء فذلك الاجر قائم له فانه يقطع على الحفظ وانما يقطع عنه الاجر فان لم يكن  
 عليه في الامانة والالحاكم ان يصد منه غيره ان يخرج الوقف من يده الى غيره لا ينبغي  
 ان يخرج من التيمم الى ماله فاذ صرح ذلك واستخرج الاجر فليكن عليه جاز  
 الوقف والادب فليكن غيره ويكفي له بعض المال ان كان المال الذي رتب له الوقف  
 اكثر من اجرة ماله فليكن في هذا الاجر **المشترى** **فصل** **البيع**  
 في الوقف على نفسه قال يبيع بغيره موقوفه على نفسه مال ماله لا يجوز الوقف  
 وعلى قياس قولنا ان يبيع بغيره وليس غير محذور واية طاعة واختلف المشايخ  
 بعضهم لا يجوز **الحائز** وقف على نفسه ثم على الفقهاء بعد موته فهو وصيه بالوقف



على الفقار يفتح الرجوع عنه **في الفصل التاسع** في الوقف على ولد وولد وولد  
**البينة** سئل يوسف بن محمد عن اقرار الموقوف على رجل واولاده واولاد  
اولاده ما من سلوانة انقطعوا صرف الى الفقار ثم ان واحد من الاولاد  
مدم بعضها وبناه وحبص البعض ولين وبسط فيها الاخر ثم اتى الوارث  
الاخر يطلب منه حصة ليسكن فيها فقال الذي عرلا منك من اليك في  
تمنع الى ما انفقت في عمارتها من ذلك ام يغيره ففعل ليس له ذلك  
والطين والجص صار تبعا للوقف واما الاجرة فلم يجده تبعا للوقف من كذا  
فقد ان ينقضه ان شئت **في الفصل العاشر** في الوقف على اهل البيت الال  
والجنس **الغاية** ذكر شمس الالة التي هي في شرح آية الكبر اذا ذكر اهل البيت  
في الوقف والوصية يرجع الى ماله ان اراد بيت اليك فاهل بيته من يؤوله  
وينفق عليه في بيته وان لم يكن فيها قرابة وان اراد بيت اليك فاهل بيته من  
النسب فاهل بيته جميع اولاده الموقوفين به وذكر القاضي الامام على الصغير  
ان الوقف وان كان لبيت نسب فاهل بيته من يؤوله في بيته وينفق ولا  
يرحل غريم فيه وان كان فيها قرابة فالخيار من ذواته وقف على اهل بيته  
ان تفضل اداة لا غير وهو قول حنفية وذكر القياس في الزيارات ولم يترك  
قوال حنفية وذكر هلال في وقف قوال حنفية ولم يترك القياس في ان يستحق  
يرحل كل من يؤوله نفقة ويغيب بيته هذا هو القارف ولا يرحل ما يملك واما  
العمال بكل ما في نفقة سواها في منزله او غير منزله واما الحشم فذكر  
هلال ان منزله العمال وقيل انهم يقابلون حشمه ان كان الكتب  
وضع المسكن في اواسط الناس ولا يجمعون ايجور شمس فكذا سائر بيوت العمال  
والحشم واذا وقف على جيرة فيقول قوال حنفية ايجور يستحق النفقة ثم  
ظاهر من هذا ان الشرط اليك ما كانا التماسا او غير ذلك هو الصحيح وقال ابو سفيان  
ومحمد كل من يجمعهم مسجد الحمد **الغاية** هو المخرجه والفقير والكبير والمسلم والكافر

في ذلك **سورة النحابة** ويرحل فيه النصارى والعبيد والامان يخلون **في**  
ولا اتمت الاولاد والولد برونهم بخلاف الكتابين قال شيخنا واما ذكر الجواب  
في العبيد محل على ما اذا كانوا من اهل البيت او اذا كانوا من غيرهم بان كانوا مازدا  
يرحلون كمن اوقف ومن استقل من جوار الوقف بعد الوقف او استخفى  
لم يكن له من الوقف شيء وانما يطرأ في هذا الى من كان جارا للوقف يوم قسمه النفقة  
لا يوم حدثت النفقة قال هلال بخلاف القولية لانه اجوار من قبل الوقف بخلاف  
القولية ولو وقف على جيرة له دار هو سكن فيها فاستقل اليه واراخر سكنها  
باجراء اتمات فانفذ لجيرة اتمات استقل اليها ومات فيها لم يرجع اليه  
مكة ومات فيها فانه كان اخذها دارا فانفذ لجيرة مكة واما لجيرة بدمه لان  
جوارهم لم ينقطع ولو كان له دار له وهو يسكن في احد بيها فانفذ لجيرة اليه  
يسكن فيها ولو كان له في كل واحدة منها زوجة فانفذ لجيرة ادارين ذلك الوكان  
احد بيها بامرة والاخر بامكوفة وكل واحدة زوجة ولا يرحل في هذا الوقف  
ولو اوقف وان كان جارا او ولد الولد بصل فاس ان كان جارا ولا يرحل  
استحسانا وكذا زوجة لا يرحل واما اخوه وعمره وخالفه حلونه ولو  
وقف على جيرة ثم مات فباع ورثته منك اتمات وانفقوا اليه دارا فوي  
فانفذ لجيرة يوم مات ولا ينقض اليه بيع الورثة ولو وقف على جيرة  
ثم تزوجت وانقضت اليه دار زوجها ومات فيها فجزاها جيرة زوجها  
واذا وقف على نقول جيرة نصف من فضل الاربعة ردين زات البعل **في الفصل**  
**الثاني عشر** في ارجل نفق على النصارى ثم يحتاج هو وولده جمل ارضه  
معدة موقوفة على النصارى فاحتاج هو بنصفه يعل من النفقة كذا ذكر هلال  
في ذلك قال النقيب ابو بكر ان شمس هذا الجواب على من ذهب هلال فانه ذهب  
ان الوقف لا شرط ان ياكل نصف من شرط وقيل له الا كل فكل اكل اذا احتاج  
اما على من ذهب اليه يوسف فلا يخفى وقال النقيب ابو بكر ان شمس هذا الجواب



صحیح وانه احتیاج بعض قرائنه فانه كان الوقف فی المرض لا یطعی وکذا انه کان  
مضافا الیه الموت و یطعی ولوله انه لم یکن وانه کذا ذکر حلال و ذکر الحنف  
اذا اوجبه ان یجعل ارضه صدقة موقوفه تنکاب بعد وفاته علی المسکین  
فاحتیاج ولوه اعطاهم من الفقة و لیس هذا کالوصیة **فی واقعات** ان یطعی  
انه الوقف اذا کان فی حال الصحة ولم یکن مضافا الیه بعد الموت فالتوقف علی  
ولاه الوقف اذ فی تمام قرائنه ثم الیه موانیه ثم الیه جیرانه ثم الیه اهل مصله **فصل**  
**السادس عشر** فی رجل یعطی عینه و جوده تمام کیف تقسم الفقة جعل  
ارضه صدقة موقوفه علی عبده و زید فالفقة بهما ولوا ما کان للفقراء  
ولومات اهلها کانه انصف للفقراء وانه یطیع جماعه قسمت الفقة بینهم علی قدر  
رؤسهم فان مات احد من صاحب حصه للفقراء ولوا قال لزیه انصف ولهم الثلث  
و سکت یطعی کل منهما مائتة و ابان فی بینهما نصفان ولوا قال ارضه هذه صدقة  
بعد ان تم غلها مائة و رسم و زید ما شاء من اوقات الفقة فان زیاده الفقراء و لزم کل  
بینهما بخلاف المستند الا و یطعی علی الزیوة مائة و بعد مائة ارباب فی کل  
الفقة الا مائة لم یکن لعمرو مائة و لو قال لعمرو نصفها و لزیه مائة یطعی عبده  
نصفها و زید من النصف ابان فی مائة و افضل للفقراء و لو تم کل الفقة الا مائة  
مکملها زید و لا یطیع لعمرو مائة **فصل الثامن عشر** فی رجل یعطی عینه جماعه  
ثم یشتری بعضهم بصفه **فی فقاویر** ان یبیت رجل وقف علی ساک بدرت کذا  
من طلبة العلم فک انشاء کس لا یبیت ثم یشتری بالحواس و یقصر فی  
التعمیر انما یشتری بالمال فیرفعه لایقصد من حله طلبة العلم فلا وظیفه له و کذا  
اجواب اذا وقف علی ساک بدرت کذا و لم یقل من طلبة العلم **البیة**  
سئل علی بن احمد عن الادوات التي علی الفقراء هل يجوز للاخیة من ان یطیع  
فقال اذا فرغ نصف الفقة فهو کالقیمة و يجوز ومن لم یفرغ الا وقف فانه کان  
معنا يجوز و الا فلا و سئل ابو الفتح عن الوقف علی اهل خیمه الخشب

ایامه کذا بل یخص الفقراء من اصحاب الیه خیمه ام کل من یخفف البساک  
الاخیة و الفقراء قال لا بأس ان یأخذ الفقة من ذلک سئل عن ابی حمزة  
فقال الفقراء یطیع علی السواء **فصل التاسع عشر** فی السائل الیه یطعی بالکمال  
سئل النقیه ابو جعفر عن یزید ضیع و اویع اخا وقف و جاور بهک فی خطوط  
عدول و محاکم و قد انقضوا و طلب من الحاکم ان یقضی قال لا یقضی الحاکم علی الخطوط و لا  
یشترط ان یکلم بذلک و کذا کذا لو کان لوح مضروب علی باب و اریط بالوقف  
لا یقضی به یالم یشهد الشهود بالوقف **فصل العاشر** فی کتاب الوقف للحنف  
وهذه الادوات التي تقدم امرها و مات الشهود فی رسوم و دواوین القضاة  
و هو یزید بر القضاة اجريت علی رسومها الموجودة فی دواوینهم استخسا  
اذا تنازع اهلها فیها و لم یکن لها رسوم فی دواوین القضاة فایقاس  
بها عند التنازع ان من اثبت حاکمه **فصل الحادی عشر** فی الدعاوی  
و انشاءات م باع ارضه ثم قال انکنت وقفها او قال بی وقف علی فانه  
لم یکن له بینه و اراد ان یکتف الخیر علیه لیس له ان یکتف فانه اقام البینه قال النقیه  
ابو جعفر قبلت **فی فقاویر** التجنيس و الخیار ان سمس و یقصر البیع و به اخذ القدر  
الشید قال النقیه ابو الفتح لا یقبل البینه و کس لا یأخذ به **الذخیره** فی فقاویر  
النقیه و قد ذکر ان الشاهد علی الوقف صحیحه بدون الذخیره و هذا الجواب علی  
الاطلاق غیر صحیح و اما البیع ان کل وقف هو حق الله فکذا الشاهد علیه بدول  
الذخیره و کل وقف هو حق العباد و الشاهد لا یقع بدون الذخیره **الخاتمة** و علی  
قول من یوصف النقیه ابو جعفر الذخیره لا یشرط لبقول البینه علی الوقف ان انما  
اذا کان الوقف علی محض ما و لم یجع لا یطعی ارضه و یعرف جیها الیه  
الفقراء قال و یطعی ان یکون الجواب علی التفصیل ان کان الوقف علی قوم باعناهم  
لا یقبل البینه علیه بدون الذخیره **فصل الحادی عشر** فی الدعاوی و علی  
السج علی قول ابو یوسف و محمد یقبل بینه بدون الذخیره و علی قول خیمه لا یقبل **الخاتمة**



لو عرف ان في الوقف لا تسع الا بغير على ارباب الوقف انما تسع على اقيم او على  
الوصي **فما** والنيق اربع شتر الارض على البيع انما وقف وقد بينهما بغير حق  
قال ليس هذه المخاصة انما ذلك المتولي وان لم يكن قول فانما غير نصيبا  
بخاصم وثبت الوقفية فاذا ثبت فله المصلحة البيع فيستر المشتري من البيع **الخاتمة**  
وقف ضيقه في صحة وقات فاذ غير اجل ان القيمة لا تفر بعض او كل قال القيمة  
ابو جعفر لا يصدق على ابطال الوقف ويضمن للمدعي قيمة حصه من القيمة من تركه كالت  
في قول من يرى العقار مضمونا بالوقف م وقف ضيقه على الفوار في صحة ثم مات  
فاذ عرف ان انما لا اقر الوتره بذلك لم يطل الوقف ويضمن قيمة القيمة  
من تركه الت وهذا الجواب كج ان يكون قول الكل لا قول أحد خاصة وانما انكره  
او اراد تخليصهم ان اراد ذلك لما في القيمة انما يخلو انما ليس لهم ان يخذ القيمة  
فقد ذلك وقف كراثة على سجدا وعلية اهل المسجد وهم كصحة من جاز الوقف فشهد  
اهل ذلك المسجد على وقف الكراثة فمذا نظره سنة شمارة اهل حرسه او اهل  
محتة على وقف تلك المحتة والشيخ فقد الجواب فيها فاولا في شمارة اهل الكراثة  
ان كانوا يخذونه الولفية من ذلك لا يقبل منها ومنهم وان كانوا لا يخذونه يقبل  
وكذا اهل المحتة من شهد وروى يخذ من ذلك لا يقبل شمارة وقيل في هذه  
المسائل يقبل الشمارة على كل حال **في الخطبة والوصية** **الغاية** وعلم ان ايت كجز  
الشمارة بالوقف بالاشتمال من غير ان يورد يقبل وان لم يثبتوا الجملة ويكون  
للقراء **الغرض** **الحا** **العشرين** في المسجد صافي المسجد على الناس ويحب ان  
رجل يخذ ارضه بالقيمة كراثة قد خرج عن عود القضاة انهم اقدوا ارضين بكرة اصحابها  
وزادوا في المسجد الحرام صافي بهم **الغاية** **رسائل** ابو القاسم عن اراد ان يهدم  
المسجد وينبئ احكم من بناء الاول قال ليس له ذلك **النوازل** انما ان يخلف  
ان يهدم ان لم يهدم وما قبل هذه السنة اذا لم يكن الرجل من اهل هذه المحتة **التيمة**  
**رسائل** يوسف بن محمد عن المسجد اذا دمر بعض منه فقال اهل البقية للقيم انهم قد

في هذه السنة وتبين من ضرورة في العام الثاني اكثر فهدم وبناه من مال المسجد  
ذلك فقال له ذلك قبل له فاذا لم يكن المسجد على الحال فاستوفى اهل الغنوة  
ثلاثين سنة في السنة وعقد في الزيادة عقد شرا وعقد صرف ذلك في بناء ثم  
جارت السنة الثانية هل يجوز للقيم ان يعرف من عقد المسجد الى التوضي المراكم  
ام بعض من مال نفسه قال بعض تلك الزيادة من مال نفسه وسئل ايضا مسجد  
قال اهل المحتة يحتاج الى العارة هل للقيم ان يشتغل بعاره قال نعم وقول اهل البقية  
بذلك اريد قيل له ولو احتاج الى العارة الا ان يكون انهم يعرفون ان انما يعرفون  
في العام الثاني هل يجوز للقيم ان يخذ من مال انما كان من مال لا يخذ **الحا**  
سئل ابو بكر الاسكاف عن ابنه في نفسه مسجد اعطى باب داره ووقف ارضا على  
عارته مات هو وورثه المسجد ورسنت في الورثة في بعضها فاقوا ببيع ثم ان قوما  
بنوا ذلك المسجد وطلبوا تلك الارض قال ليس لهم حتى المطالبة **فما** **الغاية**  
سئل ايضا في برائة ادين عن وقف دار اعطى امام المسجد ثم ان الوقف حبله  
نفسه اما يجوز له اخذ تلك الدار قال لا يجوز **رسائل** ابو القاسم عن شتر  
الدين او حفيوه المسجد ايها افضل قال عا سوار قال ابو القاسم ان كان المسجد محتاجا  
الي احد هاتين ارضه افضل وان كانا سوان في الحاجة كانا في الثواب ايضا **سوار** **الغاية**  
**الحلافة** لو شرط في الوقف الوقف الى امام المسجد وبين فدره يعرف الى ان  
كان فقيرا فان كان غنيا لم يكل ثرية فيها ارضه وقف على امام المسجد يعرف اليه  
عقبت وقت الادراك فاخذ الامام الغلة وزهب عن تلك الثرية هل يسترد منه  
بعض ما اخذ بحقه ما بين من السنة قالوا لا يسترد هو بطر موت القاض  
في خلال السنة وقد اخذ الرزق وهل يكل للامام اكل حصه بائنا السنة ان كان  
فقيرا يكل وكذلك الحكم في البطنية في الدارس **التيمة** **رسائل** علي بن احمد عن  
مسجد له وجه للامانة والامانة غيب فقال ان كان الوقف عليه اما سينا يجوز للاخذ  
وان كان غنيا غير معين وخرج نفسه للامانة فمذ في المني كالحاج وسئل ابو حامد



ثم رجل وقف داره على امام هذا المسجد ولم يبين الاما وانه امام لو كان الام غيب  
 تجب عليه الزكوة كل يوم لان بكن تلك فقال ان بكنها وسئل  
 والبر لو كان لهذا النفع ومعلوم هل له ان يأخذ فقال يأخذ وكان الوجه يقول  
 في المسئلة لصالح المسجد ليس للفقير ان يشتره دارا ولو فعل وقال الخ  
 وقف يصير وقفا من جهة بعض المال ولو قال شترتها للمسجد يكون لها بعض  
 المال وانما يتحدون سدا بكونه واقفا ان لا يجوز وينبغي ان يبيع ويشتر  
 بما الحكم ولو اشترى بصفة حانونا او دارا يستغل ببيع عن الحاجة  
 فهو اربط الجواز وقف عليه شرف ليس للفقير ان يعرف في دار الوقف  
 في خمس الاية المحلولة عن شرايخ بل ان المسجد اذا كان لا وقف ولم يكن لها  
 مثل فقام واحد من اصل المحلة في جميع الاوقاف واسبق على المسجد يحتاج اليه  
 وغيره لا ضامن عليه استحقاقا فبانه وبين انه تعالى اذا اخرج الحاكم بذلك  
 واقرب ضمه ان اصل من وقف المسجد لا يعرف اليه الفقراء ويصح ومن يشتره  
 مستغلا للمسجد **الفصل الثاني والعشرون** في الرباطات والمانات  
 والمقابر وكيفية اداء جعل داره ليكنه الغواة او الحاج بكونه نفعه الفقير منهم ان  
 يسكنها وكذا نزول المانة والدفن في المقبرة او جعل الندة للغواة فلا ينبغي  
 ان يأخذ منها الا من احتاج **الحاوي** رسل ابو جعفر عن ابي جعفر ثبث بالرباط  
 فليس يعرف قال ان كان هناك دلالة انه اراد الفقير به صرف اليهم ولا  
 اليه الغارة م رجل له دار اراد ان يجعلها رباطا للمسلمين او يبيعها ويتصدق  
 بنمنا او يشترى عبد يعتقد ان ذلك افضل من غيره من احد ان جعلها رباطا  
 افضل قال النقيب ابو النيث ان جعلها رباطا وجعل وقفا لغيرها فجعلها رباطا افضل  
**البيان** والمختر ان افضل ان يبيعها ويتصدق بنمنا ودون ذلك في افضل  
 ان يشترى عبد يعتقد رباطا فيه ثمانية كان لاقية لها كانت وكوه  
 فلاناس الفقهاء ان يتناولوا منها وان كان لها فيه فالا حوط الا حرة غير ذلك

لديه **التوازل** انه لم يكن اربط من اهل الرباط وسدا انه لم يعلم انه وقف  
 للفقراء فان علم ذلك لا يخل لغير الفقراء **والفصل الثالث والعشرون** في المسائل  
 المتعلقة بالاشجار في فناء دار النيث بغيره فيها اشجار كانت ثمانية قبل  
 اشجارها بغيره وقد كانت الارض مواتا فاشجار على حالها القديم بغيره  
 وان ثبت الاشجار بعد اشجارها بغيره فان علم لها غرس فهي له وان لم يعلم  
 فالحاكم فيها للفقير ان ياربها وحرف ثمانية عماره المقبرة فعل وفي غرس  
 شجرة في المسجد فهي للمسجد وان غرس في ارض موقوفه على الرباط فان دلي  
 الغارس تعاين تلك الارض فالشجرة للوقف وان لم يكن الولاية فالشجرة له  
 بغيره وان غرس على شطرها لكانت او شطرها لكانت كذلك **والفصل الرابع والعشرون**  
 انما هي شجرة جوز في دار وقف ضربت لاتباع الشجرة لعمارتها وتوجد الدار  
 يستعان بالجزر والابوة على عمارتها **فما** ويحدث في الفصل سئل عن اشجار موقوف  
 مع الارض بكونها في مال لا يجوز قبل الفتح كبيع الارض وبعد الفتح بكونه وقال انه  
 كانت الاشجار غير مثمرة بكونها قبل الفتح لا تخالفه بغيره ولا يجوز  
 بغيره ان بعد الفتح كبا والوقف **فما** واصل سئل عن مسجد فيه شجرة تفاح  
 يباح للقدم ان يقطعها ويحذف التفاح قال القدر الشهيد لا يباح **الحاشية** شجرة على  
 العارة جعت وقفا على العارة يباح تناول ثمرها لانه يستوفى النفع والفقير  
 وكذا ايرالوضع في الغوات ودار السعاية وسر الحجازة وثياب المصنف  
 اوقف يستوفى النفع في هذه الاشياء **والفصل الرابع والعشرون**  
 في الاوقاف التي يستغنى عنها **الحاوي** روات الوقف اذا اخرج منها  
 عتق نبي لا يخرج عنه الوقفية ومن هذا الجنس قال الرباط اذا اوتي بغيره  
 ومن هذا الجنس من لا يوقف ضرب بحيث لا ينفع بغيره رجل وبن قدينا  
 بغيره من احد فالاصل لو رثه الواقف ومن هذا الجنس وقف على مسير خوب  
 ولا ينفع به ولا يغيب احد في عارة بطل الوقفية ويجوز سدا **الحاشية** وان كان له







السعة بكذا ولم يعمل **النية** سئل عليه بن احمد عن دلال في حانوت البراز  
 وقال له هذه السعة بديار فقال البراز فيها فوضوها وخرج ولم يخذ الشئ هل  
 يكون بيعا فقال استحسن ان يكون بيعا **ففي النسخ** ثوب غاب عن دلال  
 لوضاه عليه م قال اخبره الناس بشئ من كرمك بائنه درهم لم يتبعه فقال بعت  
 منك بالف درهم فقال شترته صح ابيع ان لم يكن وانما اختلف ما قول  
 لبيع انما اراد الخول ان يكون قوله بعت منك بالف رد الكلام ذلك اجل  
**في النسخ** قال للفتاب زنه من هذا النجم درهم ففعل ذلك في التوازي يري  
 لا يكون بيعا وبيع ان يتبع غير اخذ ولو قال من ذلك الموضع لا يكون لان لا  
 يخذ **في النسخ** **الاربع** في حبس البيع بالثمن ولو دفع بالثمن ربا او كفل  
 كفل لم ينفذ حتى ابيع في الحبس ولو اقال المشتري ابيع عليه غير له بالثمن لا يطل  
 حتى ابيع في الحبس واذا اقال ابيع غير ما يري عليه المشتري ينفذ حتى الحبس  
**في النسخ** واذا اقال المشتري ابيع بالثمن على ان يريه اقال ابيع رجلا عليه  
 المشتري ينفذ حتى ابيع لم ينفذ حتى ابيع في الحبس ولو اقال ابيع رجلا عليه  
**في النسخ** **النوازل** شترته من قودرة عاداره ان يريه به اليه من القودرة في الطريق  
 وملك فالحلاك عليه ابيع ان لم يقبضه الشتر **في النسخ** **الاربع** شتر رجلا فلهما ذهاب  
 في الطريق غصبه غاصب من ابيع فلهما ذهاب ابيع ابيع شتر رجلا فلهما ذهاب  
 ولو زوج المشتري الالة الشتر قبل القبض من ان يريه فاقبض ان يكون  
 فاقبض بنفس الشتر ورواية عن ابي يوسف وفيه استحسان لا يقبض  
 لم يملك الزوج **في النسخ** شتر رجلا ورواهما من رجل قبل القبض وملك  
 قبل ان يريه فلهما ذهاب الزوج ينفذ ابيع وتوت من ملك ابيع وكونه المهر  
 للمشتري وعلية حصة من الثمن لم ينفذ على المهر وعلية حصة من ابيع فلهما ذهاب  
 لزم ويقتل بقتل بالفضل اذا كان في المهر فضل والمهر في هذا من زواله  
**في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**

الاخر بجمع الثمن وان شترت وكذا كانا بعد بركبت فبلغ احد  
 صاحبه فبقي اهلكه فله ان يخذ ان في بائنه من الثمن **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 قبل نقد الثمن فبقي ابيع منك عند لا يكون على المشتري القول لا تفي **في النسخ**  
 مطلق العقد ينفذ تسليم المهر وعلية حصة كان المهر وعلية حصة العقد لا ينفذ  
 تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر ذهب اصحابنا من لا شتر خطبة في القودرة  
 في المهر من من قال يجب تسليمها حيث العقد كان في السلم وذكر ابن سماعه عن محمد بن  
 ان من اشترى رجلا على كل مجده على المشتري **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 كذا نك وانما كماله في ابيع ان ينفذ ويكسر **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 فلا خارج على المشتري من شتر خطبة في سبيلها فلهما ذهابها بالكد من الثمن ربة  
 على ابيع **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 للمشتري ان يطلب انكس القديم من ابيع فان ابيع ابيع ان يوطئه فله  
 ذلك ولا يجز عليه **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 حتى في يالمشتري وانكس القديم في ابيع حجة لا ايضا **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 يتعلق بالثمن **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 فنظر فاذ اير على خلاف نقد البذل فانه يلزمه نقد البذل **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 نقد البذل جاز ولا خيار للبايع بخلاف اذا مال شترت هذه الحامية ثم راي  
 انه راحم آت كان فيها كان لا يجز لانه في القودرة يعرف هذا رايها من الخارج  
 وفي الحامية لا يعرف ونسب هذا رايه لا خيار له ورواه باع جارية بالف درهم  
 ووقع اية المشتري كسبا على ان في الف درهم فذهب بر ابيع اليه انما فاذ فيه  
 زناير محل انما يريه ما مضى في الطريق فلهما ذهاب **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 غير ذكره ولا يرضى **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 وكذا لم يرضى **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**  
 سماعه يرضى العبيد وكذا روي في النسخ **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ** **في النسخ**



بدخل الارواح ايضا وبفسد البع وفي رواية مشتم لا بد من شي من ذلك  
 دارا ولم يقل كقولها وليس لها طريق ذك ان طبع ان له الحيوان والطريق  
 الذي لا بد من غير ذلك الطريق التي من في ملك انسان والطرق التي الطريق التي  
 وطريق الى سكة غناوة والخاص في ملك انسان هذا لا بد من غير ذكره اذكر  
 الحق والخاص والاولا ولا بد من ذكره اسبيل المار في ملك انسان  
 وهي التي انبج ان يراه اذا قال طنت ان في معنى لا الطريق عنم ذكر الطريق  
 وفي بعض الكتب لم يذكر ان في القاب لوكانه للبايع في انه لا يبيع سبيل وطريق  
 لو ان له اخيرا قال كل حي في ذلك كذا لفتته وولد ان ينفذ ذلك في موضع  
 غير البعية ذلك ان السرداب الذي تحت الفتحة ان يستثنى الباع والفتور  
 للفتحة بانه يستثنى ولو كان الطريق والفتحة والسرداب لا يبيع كذا لازم  
 بملك او اجارة فهو عيب لانه ليس له ان ينفذ **والفضل السابع** فيما يجوز وما لا يجوز  
**السابع** اذا عرض ارض فاشترى له ارض او لوه بغيره ما يحتاج اليه ارض جاز  
**البينة** سئل النجاشي عن غرس ارض في ارض خراف فاستقلت نصارت  
 اشجارا فمطعمها ثم ابيع الارض غيره ثم بنت من يردقها اشجارا لم يكونه فقال انما بها  
**فما** اهل سرفس طلب من ارضان ببيع اشجارا للكلب فاتفق على ان يظل  
 اهل اهل البصرة انما لم يكونه ووافوا فاتفقوا على انما يكونه خمس وعشرين  
 وقره فاشترى اثنان معلوم فمطعمها كانت اكثر فادابا ببيع ان يبيع ارضه فليس  
 ذلك وبطبع الفتحة كذا في انشوب **الظهير** قال كم عشرة بطيحات من هذه  
 البطح فمطعمها قال ابيع كذا فاشترى فمطعمها ابيع عشرة بطيحات فمطعمها  
 فمطعمها على ذلك القول استحسانا وكذا انما على هذه **الاشياء** ولو قال كم عشرة من  
 هذه الاشياء فقال كذا فاشترى بالطل كذا اعتبره على ان يبيع ارضه فمطعمها  
 في الغنم **الحادي عشر** في بيع ارض خبثه انما يجوز بيع ارضه لاحت السخنة  
 والفضة حال حياتها وازالة ليجوز **المتفق** باع طيرة انسان وبيع ارضه

جائز ويسلم اذا رجع وكذا السكك في الارض اذا كانت ترجع وكذا البطح الذي  
 انف وبيع **السابع** في بيع ارض عاصر لا يجوز ان لا ينفذ ارضه **فما**  
**اي** ان ينفذ اشترى ارضه لا يجوز ان ينفذ ارضه **فما** ان ينفذ اشترى ارضه لا يجوز ان ينفذ ارضه  
 اذا كانت ينفذ بها في الارضية **الفصل** في بيع السكك الخفية **الاشياء**  
 اهل الكفر اذا باعوا المنة فيما بينهم لا يجوز ان ينفذ بها بل عمنهم وانما ينفذونهم  
 ويحبونهم في ارضه بغيره فمطعمها عمنهم لا يجوز ان ينفذ بها بل عمنهم وانما ينفذونهم  
**السابع** ان يبيع الا بوجوه من السباع بعد اذبح كالاسد والذئب والذئب والذئب  
 في خبثه انما باطل هو قوله ما دام جلود السباع وكذا البطح انما ينفذ به  
 يجوز بيعها والا فلا **السابع** في بيع شعور انسان لا يجوز ان ينفذ بها بل عمنهم وانما ينفذونهم  
 عمنهم من عمنهم واعطاه هدية عظيمة لا يبيع وجه الباع وانما لا يبيع  
**والفصل** في اشياء **فما** في بيع ارضه بغيره ما يحتاج اليه ارض جاز  
**المتفق** يجوز وما اذا باع كنفه بالحنطة ومنه يجوز **الفصل** في بيع ارضه بغيره ما يحتاج اليه ارض جاز  
 يجوز وما اذا باع كنفه بالحنطة ومنه يجوز **الفصل** في بيع ارضه بغيره ما يحتاج اليه ارض جاز  
 فمطعمها لا يبيع من حرام ولا يجوز بيع غزال النقط بالقطن متساويا وبطيرة  
 الحنطة مع اذيق وعمره انما يجوز متساويا وعلى هذا بيع القزف بغيره  
**الاشياء** بملك جميع ما في هذه ارضه بغيره ودواب وشيا والفتحة لا يعلم ذلك  
 فمطعمها لا يبيع محمول او جاز هذا الجاز ببيع ما في الدنيا ولو جاز الجاز ببيع ما في  
 الدنيا ولو قال كذا ما في هذا البيت جاز وان لم يعلم الفتحة رواه جاز في البيت  
 جاز في العنق **الحادي عشر** في بيع النقيع لو باع ما في ارضه بغيره انما يجوز  
 في قبا من قول حنيفة ومحمد ولو قال بعت جميع ما في هذا البيت والفتحة  
 يعلم جاز وان لم يعلم لا يجوز عمنهم ارضه حنيفة ومحمد وهو على ابي يوسف  
 وفي الفتحة لا يجوز انما قال النوار بعت ملك في هذه ارضه بغيره او ما  
 في هذه الفتحة من الحنطة والفتحة والاشياء جاز **الفصل** في بيع ارضه بغيره ما يحتاج اليه ارض جاز



بچن حال بیشتر میباشد که التماس به اجل فلان بایف در غم نشسته  
 باف در غم نسبت به سنتین لاجوز و امان را و علی التماس در حاکم او کفر جاز  
**الباقی** باع علی التماس کمال التماس البایع علی غم التماس فسد قیاسا و جاز است  
**المحل** علی ایوه بیشتر نیز آخر شب علی ان بطل التماس فلان باایع جاز است  
 کانه فلان حاضر از غایب **التمس** قال ایوب هذا بعد باف در غم نک علی  
 فلان قضایه عمر فلان باایع جاز و و شریع عمر فلان **نوار** را با سماء عمر  
 باع عبده نه رجل آید آن بیشتر علی فلان و حوائف در غم فلان فسد  
 جاز و المال البایع علی ان غیرم اندر علی آید **التمس** قال رجل اشتري ثوبا  
 بالثمن اربع على فلان فسد و قال فصحح في الايام علي يوسف برواية  
 بشه اشتري دارا علي ان يتخذها مسجد المسلمين باایع فسد **انما**  
 و كذا الوابع بشرط ان يجعلها ثمنية او مقبرة **استبانة** ولو شرط ان يتخذها بيعة او  
 يتخذها صبيحة جاز لانه لا يضمن ذلك و كذا الوابع طعا علي ان يتصدق به  
**التمس** اشتري ثوبا هذا الثوب وانت براد علي الكبر برزاشتری نهو بری  
 و فيه ايضا اشتري غدا اعلی ان یخط من ثمنه ثلث او علی ان یخط من ثمنه ثلثا  
 باایع جاز و الخط جاز و یکون البایع باور الخطوط قال و قوله علی ان یخط ثلث قوله  
 خطت م و در غیر محمد باع ثوبا علی ان یصوت فسد **الظهير** ان علی ان یصوت  
 كذا و كذا صوتا فسد م و ذكر في المتن علم محمد بلغ فاخته او ثمنه علی انها تصدق  
 ارجاء الجواز **القدوة** و رواه وضع الاختلاف بين البایع و المشتري في البكارة  
 بعد القبض فقال المشتري لم اجد ما يكبره قال البایع كات بكرا لكن ذهب  
 البكارة عندك فالتوا البایع مع بينه لقد باعها و سلمها و اعف ليك  
 و ليس لراد من قول المشتري لم اجد ما يكبره الا تخافه فانع من الراد بل ان علم ذلك  
 تخبره او تخبر غيره و انه وضع الاختلاف قبل القبض فانما في ريبا التماس  
 فانما تنس بكرا ذكر في الجماع بزم المشتري غير بين البایع و انه من ليس بكرا

بزم المشتري مع البائع أن يكره ولا يقضى الباع ومدة على أصل جنسه  
 فاعلى قوله فشهاده النساء قبلها بقطع عبد الرجل حجة مطلقة فيمن أنشأ  
 اثبة بشهاده من في حق الفسخ على قياس قوله ما دأبه شهاده النساء  
 على قول الجندة البين على باع فانه لكل ردت عليه فانه لم يكن كخذه التعاضد  
 من النساء من شئ نقولها ردت اجماعا لثمة رز غير من البائع **الطبعة** على  
 ان من شئ بيع قال الطالب اذهب اعطيه كل ثمة عشرة لم يكن ذلك أصلا ولا  
 لان باعنا جميع المال من على الدين المؤجل لو قال حدث هذا الدين المؤجل حالا  
 بغيره حالا ولو قال ريت من الاجل اولا حاق به في الاجل لم يكن ذلك ابطال الاجل  
**الطبعة** ايضا من على الدين المؤجل اذا قضا قبل طوله فاستحق او وجد  
 زبوا فخر ولا يعود الاجل وفيما اشترى يسوي على ان الباع له بن من الممنوع  
 ينظر الى التسوية وظهارة له نصف من جاز الباع ولا جاز المشتري وهو ينظر الى  
 اشترى صابونا على انه متخذ من كذا ثم اذ هو ثم ظهارة انه اخذ باقل من ذلك  
 والمشتري ينظر الى الصابون وقت انشائه جاز الباع وكذا لو اشترى قميصا متخذ  
 من عشرة اذرع وهو ينظر اليه ثم ظهارة من ثمة جاز الباع **الذخيرة** باع لولوة  
 على انها وزنه متقال فاذا وزنها متقالا فانه زيادة تسليم للمشتري غير من البائع  
 عن بعض النسخ لو اعطى القصاب الدرهم وقال اعطيه به ثمة درهم فوزته درهم  
 اليه لا يحل الاكل قبل الاوزن ثانيا ولو قال اعطيه درهم فوزته درهم وسد ايه  
 بدونه عادة الوزن **الفصل التاسع** في الاحكام الباع ان سده ولو  
 باعه ثم مات بطل حق الفسخ به ان المشتري فاسد الزمان لا يبطل  
 حق الفسخ وكذا لكل من البائع ووارث المشتري حق الفسخ **الحمد** لو زال ملك  
 المشتري لم عاد على حكم الاول ما لم يفسخ كانه يد عليه بخيار شرط او روية او  
 عيب منفرد ولو عاد حكمه ملك سده لم ثبت الفسخ **فصل العاشر**  
 في ابيع بشرط ان يخر **نواد** ابن سماعه عزلي يوسف بنون قال يعطى سب



بالف درهم فان لم ياتي بالشئ الى سنة فلا بيع بينه وبينك فهو فاسد وليس  
بشئ لا يجازر ويعد هذه الزاوية لو نقد للشئ في الشئ وقال البايع لا اراد بيع  
وروي الحسن بن مالك عن ابي يوسف انه رجع عن القول بهذا البيع مع هذا الشرط  
اكثر من ثلث ايام واذ باع وقد انشئ عليه ان البايع ان رد الشئ فلا بيع بينهما فهو  
جائز بشرط ان يرد الشئ بعد البيع كالجوز وقت البيع مع لو قال المشتري  
لبايع اذ باع لي ثلثه بعد تمام البيع جعلتك بالخيار ثلثه ايام صح ولو قبض المشتري  
البيع ومنه ايام فقال له البايع انت بالخيار منه ما بقي وما دام في المجلس ولو قال  
انت بالخيار ثلثه ايام فهو كالمسألة في هذه المسألة بالخيار ثلثه ايام على  
ما سيأتي وبناخذ **الفصل الثاني** في بيع عبد عبيد بالخيار عبيد ان لم يند بسخره  
جازه وهو عبيد خاره بخلاف ما لو باع كرا عبيد ان ياكل منه من حيث لا يكون **القصة**  
لو قال جعلتك بالخيار في بيع اذ يفقهه ثم اشترى مطلقا من الخيارات  
ايه خبز **الحاشية** في الاجازة ان يكون اذ انسخ احد ما في ايام الخيارات عتبه ان لا  
قالوا يجوز واذا وانه ذلك يقول يوسف والشافعي **الفصل الثالث** في بيع  
اذ اوعض البايع على البايع لا يبطل خاره **الحاشية** واختلاف في هذا القول قول من  
يقول لا قبل وانما انشئ عليه مقداره واختلاف في البضاعة القول قول من اكره **ومن**  
**الفصل الرابع** في بيع خاره او في **الحاشية** ان كانت اجارية منقبة فليس له  
وطه ما وساقه في انما اذ اذراهما وبطنها ولم يرد وجهها يبطل خاره وكذا  
لو كان بعد فمؤنزة اجارية م ولوراء بطنها ولم يرد وجهها فله خاره او في  
**البايع** انما اذا اراد عتقا اذ ساقها او جدها او صدها يبطل خاره  
وفي غيره لو نظر اليه جميعه من غير وجهه فله باق على حاله ولو اراد وجهه لا غير  
يبطل خاره **الحاشية** ان اشترى خاره على الاشجار فله كل شجرة بعضها ثلث  
انما روي في الخاره ان كان البايع اشترى ثلثا منها فله الباقي **الحاشية** وانه  
والشراء صلي وغير ذلك فلا يرد من روي كل واحد اذا اراد البايع فله بالخيار

في البايع وفيه العدييات المتقربة كالجوز والبيض **الحاشية** وانما في الجوز  
روية البعض في **الحاشية** وقال محمد بن الفضل ان كان البايع نوعا واحدا فله  
البعض ورويه به بطل خاره وان كان البايع في سبعة كمال يرد في واحد يبطل خاره  
**الفصل الخامس** في بيع كرم فله بالخيار في بيعه كل نوع منها شيئا في النخل  
بعض من انواع النخل ما يري عليه كل **الفصل السادس** في بيع خاره العيب  
**المضرات** نفس الولادة عيب في آدم وفي البهايم لا الا ان توجب نقصا به  
ينتمى واجل في اجارية يرد في الولادة عيب رويته كتاب البيوع لا يرد في  
كتاب البيوع نفس الولادة ليس عيب فاذا قبضه ووجده مصلدا فولدت  
فلانه ولا رجوع الا ان يتمكن بسبب الولادة نقص في البهايم كالحمل  
ليس عيب **الحاشية** في ولد البهيمة رجل اشترى جارية فوجدها كحوض في كل سنة  
اشترى هل يكون عيبا قال نعم اشترى في ثوبها ولم يعلم انه حق الرد عليه ما  
والخيار في البهيمة **الحاشية** ان اشترى عيبا في خيصة فوجده مصلدا لا يرد ولو عليه  
انه فعل فوجده خفيقا فله اذ يرد **الحاشية** في البهيمة لا يرد عيب ان كان ينقص  
وانه لو كان في كل ذلك ان كان ينقص الشئ **الحاشية** في جارية فوجدها بوجع  
العين مرة بعد اخرى ان كان حديثا لا يرد وان كان قديما يرد **الحاشية** في  
اذا كان بها عيب في البايع فزات ثم عادت في يد المشتري عتق لا يرد وان  
كان في يد المشتري رجلا فليس له ان يرد وفيه فت والبيع ان اشترى عتقا فاسا به  
في يد المشتري فله ان يرد البايع ان اشترى في يد المشتري فله ان يرد  
وان اشترى بغيره فله ان يرد **الحاشية** ان ان يقول الاطباء هذه من **الحاشية**  
اشترى جارية عتقها فله ان يرد في بيعه بغيره اشترى عتقا بغيره وروى في  
البايع انه وروى حديث صاحب ضرب فاوره وليس يرد في بيعه اشترى  
عليه ذلك ثم فله ان يرد فليس له ان يرد **الحاشية** في بيعه فله ان يرد  
قال البايع ان كان عتقه قد باعها فله ان يرد في بيعه فله ان يرد في بيعه فله



حيث في اوله وكذلك لا يشترط على انه حديث فاذا لم يثبت ليس الا في  
 جارية بها فقه لم يعلم انها عيب ثم علم فلا رد الصحيح منه اجواب انه كان عيب  
 بينا لا يخفى على الناس لا يكون له اذ لا فلا ارد **والفصل في وجوب الكرم**  
 بيوت فل كثره فهو عيب من اشترى مصفا فوجه في حوزة منطوقه عيب يرد  
**البرائة** اراد ان يبيع سلمه معينة وهو يعلم بركب عليها من عيبها حتى لا  
 يقع المشتري في الغرور حتى قال بعض شايخي لولم بين صارفا مسترد و دانته  
**المتفق** اشترى جارية و وجد بها عيبا فداها و اما من عيب قد كان يرايها لبيع فحذا  
 لا يكون رضا بالعيب ان يرد وجهه **فان** لا يثبت اشترائه من وضع داره ان  
 رضع جارية لا يكون رضا ولو جلبت لهنها ولم يبيع ولم ياكل فكذا **الاجواب المتفق**  
 اشترى جملوكا فوجد به عيبا و ضربه فانه اثر العيب لا يرد و انه لم يكن لانه لانه  
 يرد **الخاتمة** اشترى رثا فوجد ما مقطوعة الا من اشترى ما لم يمتح  
 فدان يرد و كذا كل ما يبيع التضيعة و انه يشترى ما لم يمتح لانه لانه  
 يكون عيبا عند ان س م و في القدر و ر اشترى رثا و جوه ثم اطلق على  
 عيب فدان يقص الا جاره و يرد و بخلاف ما لو رده و الفوق ان الاجارة تقصر  
 بالاهل و الدمن **لا اله حجة** از دار المرض في المشتري و قد كان ماله في ي  
 ابيع و لم يعلم بالمشتري فدا و انه صار صاحب فرائض فسد فحذا عيب  
 غير ان كنه فدا يرد و يرجع المشتري بالارش و كذا ان كانت خرة و جدر بان خرة  
 عده لان يرد **الخاتمة** في شرح اجماع الكليات اشترى عبد او جارية من غيره ثم اشتراه  
 منه ثم اطلق على عيب كان عند ابيع الاول لم يرد و على ان يشتريه منه لانه  
 غير فدية ولا على ابيع الاول لانه هذا الملك غير مستغنى و جفته و كذا  
 الاختلاف لانه ان يرد و على ان يشتريه منه و انه مفيد ثم يرد و على ايضا  
 ثم يرد و على ابيع الاول لانه كان رد المشتري ان يبيع بعضا و الا فلا يرد  
 فاذا كان كتاب الاختلاف انه ان يرد في شرح اجماع قول **المتفق** اشترى و دارا

بر درهم ثم باع موهبه المشتري ان يبيعها فزاد على المشتري بغير قضا كما في التمسير  
 الاول ان يرد و على باع و لا يشترط ان يعرف هذا العود من لانه البيع لا يقع على  
 انه ما يبيعها و على هذا اذا قبض درهم على رجل و قضا له ان يرد فوجد عيبا  
 زيوفا و رد ما بغير قضا فدان يرد و على الاول **البيع** اشترى ثوبا و اذا وجد عيبا  
 فاراد و رد و قال ابيع ارا ما خطا فانه قطع و لا يرد و فاراه ان خطا فانه و ان خطا  
 ان يرد و كذا كل اخف و العنقصة و كذا اذا قبض درهم زيوفا فقال انقبها فانه  
 جائز و لا يرد و على ان يرد و اذا لم يبيع **المتفق** من انما زال اشترى ثوبا  
 بالث درهم و قبض الالف فوجد به عيبا فتم عضها على ابيع فحذا رضا  
 وليس لانه يرد و على ان يرد و لا يكون رضا و لانه ان يرد و **الخاتمة**  
 اشترى جارية و باعها ثم تعاضى ابيع و قد جف و نقض و زنه لا يجزى على المشتري  
**المتفق** اشترى جارية و باعها من غيره فوجدت في المشتري ان يبيعها عيبا  
 قد كان عند ابيع الاول لم يعلم به المشتري الاول يرجع المشتري ان يبيع  
 على المشتري الاول ببقها بالبيع لا يرجع المشتري الاول على باع و كذا في قول  
 ابيع يرد و قال محمد يرجع **الخاتمة** اشترى جارية فوجد عيبا فحذا رضا  
 به يرد و يرد ما بقي و باعها من غيره فوجدت في المشتري ان يبيعها عيبا  
 فليل القب او اسود القب لا يرد و لا يرد ما بقي **الخاتمة** ان ان اقام البينة على  
 ان ابا يبيع عيب م و لكن يرجع ببقها بالبيع فيما كره فحذا عيب الاول  
 ليس بعيب بل هو عدم هذا اذا كره غير عالم بالبيع اما ان علم فحذا عيبا  
 فطل خفة من كل وجه و هذا مستقيم فيا بيض از لاقية لعشرة و كذا في الجوز  
 ان كان لاقية لعشرة اما ان لاقية باه كان يبيع للموقد فوجهه فادوا  
 قال بعضهم يرجع ببقية القب و يبيع القبة في القبة كحفة و منهم من قال  
 يرد القشرة و يرجع ببقية القبة م و اذا اشترى عشرة من الجوز فوجدت فاقية  
 اخف اثني في بعضهم قالوا يجوز البقرة في اخف اثني لها لبيع نصف اثنين



بالاجماع وبعضهم قالوا بغير العقد في الكل بالاجماع وبعضهم قالوا بغير العقد  
عند اية خيفة وعند ما خرج في اية في باب نصف النصف وهو ان صح وكذا  
الحكم في البطلان كالحكم في الجوز وكذا غيره من الفواكه والثمار **التي** اشتري بطيخي  
وكسر واحدة فوجد ما فاسدة لا تشفع بها بختها ولا يرد غيرها **الحكمة** الا ان  
يقيم البقية على ما راقم وليس البطلان في هذا الجوز لانه الجوز شيء واحد  
واللوز والغسقي والفندقي نظير الجوز والارز والسفرجل نظير البطلان وان  
تناول شيئا بعد ما اذا لا يرجع شيء **نوار** ابن سماعه خر محمد اشترى جارية وايق  
ان بها صلا واراد ان يرد ما بعد يوم او يومين او ثلثة فالتقى بختها فبطل الباطع  
التي بانه لقد باعها وما بها جيل **نوار** ومثله من غير محمد اشترى جارية وادعى انها  
جيلة واحضر امرأته عدلة فشهدت بانه لم يقبل شيئا منها فبطل الباطع ان اشترى  
الباطع بانه لقد باعها وقبضها اشترى وما بها جيل فادام تشهد  
امرأته قلت للبائع ابيع حامل عندك الساعة فانه لم يفرقت احضرت امرأته  
الساعة حامل **م** قالت امرأته واحدة ان الجارية حامل قالت امرأته او  
قلت ليس بها جيل فوجدت الحفوة على الباطع يقول تلك المرأة ولا بعارضها  
قول امرأتين وانك في ان ليس بها جيل فانه قال الباطع ابيع ابيع تقول انها حامل  
جاءه ينفق ليقضي ان كذا رزقك امرأة **قال** راجل سرق من اشترى  
رثا بعينه في اية بعينها واية على ذلك ايام فقامت راس الانية وكان راسها  
مندا وانشد قبضها فوجد فيها فاره ميتة وانما الباطع ان كذا في يده فاقول  
قول الباطع مع ميتة وما يدل المستند اذا لم يعلم استمرار الشدة ولا انقضاءها  
بعد ذلك انما لو علم استمرار الشدة وعجزم الانقضاء فانقول المشتري ولا ارد  
**النفاء** ورد بالادلة في التسريعا وهو كخاف في الطريق فانفسه السرا لا يكون  
رضا بالعيب **نوار** ابن سماعه خر ابي يوسف اشترى عبدا ووضعه له رجل عبدا  
فوجد به عيبا فرده فلا ضمان عليه في قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف

هو ضمان منه العيب وهذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق وكذا لو  
رجل اشترى دابة والعاق فوجده حرا او مسورا فاضره وكذا لو اشترى رجل  
العبيد واخذ فوجده كذا كذا رجع على الفاسد بالنسبة ولو مات عبده  
قبل ان يردده وقبضه على الباطع بقبضه العيب كالمشتري ان يرجع به كذا على  
الفاسد ولو ضمن له حقة ما كسر من العيوب فبطلت النسبة ولو جاز في قول  
ابي حنيفة واية يوسف فانه رد المشتري رجع جميع النسبة على الفاسد وان لم يرد  
وقبض له حقة العيب على الباطع رجع على الفاسد بانه كذا رجع على الباطع  
في رواية لو قال اشترى كذا عبدا وكذا رجع على الفاسد ولو قال اية كذا  
اي عليه حقة العيب فبطلت النسبة فانه رجع على الفاسد ولو اشترى  
فوجده به عيبا فقال جيل فبطلت كذا العيب لم يرد منه **م** ولو صالح المشتري العيب  
على دينار فانه نقد قبل ان يتوفا منه جاز ولا يبطل **الاولوية** اذ  
عيبه جازية فانكره الباطع ثم صالحه على ان يرد له لم يكن باع عيبا كذا  
ولكن بزيست منه اجمعت كذا للبائع ان يرجع على المشتري عا ديرة بول الصالح  
ولو صالحه على ان ابراه عن كل عيب فوجده جاز **الفصل السادس عشر**  
في المراكبة والاولوية **الاولوية** اشترى عبد ابا الف فوجده راجع النسبة  
فان بيعه مراكبة على الف ولو صالحه على العشرة على ان يرد له مراكبة على  
نسبة ولو اشترى مراكبة فوجدت فبطلت النسبة فانه ان يرد له مراكبة على عشرة **م**  
ولو اشترى ثوبا ولم يرد النسبة ثم باعه مراكبة جاز فانه اخذ النسبة عنه ثم بعد ذلك  
لا يلزمه ان يرد مراكبة ولا يشبه هذا الخط **القائمة** ولو استغل الدار  
والارض جاز ان يبيع مراكبة من غير جاز ولو اشترى ربيعة لم يبيع مراكبة  
فمن يبيع وهذا في الاجل فانه لم يكن مشروطا الا انه متعارف رسوم فبها  
التجركا ببائع يبيع النسبة من انسان ولا يلزمه ان يرد مراكبة من جاز  
كل ثمة عشرة ايام مل عليه ان يبين ان المراكبة في اية ليس عليه في ذلك



وعمر ابي يوسف انه لا يبيع راجحة حتى يبين وبه اخذ بعض المتأخرين في الاجل  
المشروط اذا باع من غير بيان وعلم المشتري ان له خيارا في رخصه وانما  
رده وتصير هذه المسألة رواية فيمن اشترى شيئا وصار فيه غيبا  
فاختار ان لا يرد عليه البايع حكم الغيب واذا اشترى راجحة في كتاب الصلح  
عنه العيوب والحق الامام ابو علي التستري حكى عن استاذ مائة كان يقول  
في المسئلة روايتان عن ابينا ربيعة برواية اردو رقا باناس كان قال  
صدر الاسلام ابو التيسر واقا في ركن الاسلام ابو بكر اندر بجزر واقا في  
جمال الدين بقتل ان البايع ان قال للمشتري رقية متاعا في كذا او قال متاعا بكذا  
كذا فاشترى رجا عليه ذلك ثم لم يجد له ان لا رد حكم التوضيح اذا لم يتل  
ذلك فليس لارده وغيره من متاعا كان لا يفتقره بآرد عليه كل حال الصلح  
فيته بآرد واذا رجا التوضيح ووجه لا يفتقر بآردم ولو اشترى رجا ان  
بين عليه كذا ان يبيعه راجحة على قدر الدين ولو صالح من الدين على ثوب  
لم يراج حتى يبين وعمر ابي يوسف في فصل الصلح انه ان زاد في ثمنه اكثر مما يتنجا  
في ان س لا يراج حتى يبين وانما اخذه بالقيمة وكما يراج من غير بيان  
**الغاية** في الثوب كيجي من القصار ولا يعرفه الا بتمه جاز ان يبيعه راجحة  
على قدر رقه ولو كان اصله سيرا او ثوبا او حية مقدم قيمة ثم باع راجحة  
على تلك القيمة جازم بشرط ان يبيعه في الاطلاق اشترى رجا بطلا ورجلها  
جبة وجعل ثوبا قطا ورثة او دهب ثم حجب الثمن وارجوه انما هو كل  
قام عليه بكذا جاز اشترى رجا بكمية عشرة ثم باع رجا ده بآرد ورجلها  
قام عليه بعشرة فاشترى عشرة ورثتها ثم قال غلظت قام عليه عشرة  
وكذا اشترى رجا بثلثي البايع عليه اربع وانه صدقة المشتري قبل الاخط  
ختمه ونفعا او رد البايع في قول يوسف واما قياس قول ابي حنيفة فلا  
يؤخذ المشتري بآرد بل يقال للبايع ان يشتري سلم البايع انما يفتقر ولو

او البايع ان راسه خمسة او مائة بكذا بنية فانه يرد عليه قول ابي  
سفيان ختمه ونفعا ولا يرد شيئا في قول حنيفة انما اشترى رجا بكذا  
امسك الثمن الذي رقه ولو اشترى ان توليه في المسكتين فانه يرد ان في  
الزيادة والنقصان في قول ابي يوسف وكذا قال ابو حنيفة في النقصان وكذا في  
قياس قوله في الزيادة **نوار** ابن سماعه عن محمد بن عيسى عن ابي حنيفة  
عليه بنية ثم وجد العبد مطلقا ب ان يبيعه راجحة على القيمة اخرج عن  
ويقول قام عليه بكذا لا اشترى **نوار** م شام عن محمد بن رجا ب موز فكذا  
ثوب كل ثوب عشرة مائة ارج على عشرة مائة ولو كان للجواب حصة لا يراج وكذا  
زق الخمل وقطرة الذهب فكذا الجواب واما زق الثمن **المعل**  
قال محمد في الاصل اشترى رجا عاقدان بكل عليه ما اتفق في القفارة وانما  
وكذا الصلح والفعل الفاعل يقول قام عليه بكذا ولا يقول اشترى رجا وانه قال  
ذلك ثم علم المشتري ان له خيارا في حنيفة وقال ابو يوسف في القفارة  
والصلح والفعل لا خيار **المنق** في اربعين بكل عليه ثمان مائة كرام دون  
كسوتهم ولا يقسم اوجه اربعين استحقاقا قال شمس الاية اكلوه في لو كان في موضع  
جوت العادة بين التجار بالحق ذلك بارس المال لمحي وفيه وكل كذا القيمة  
والدانية في الدواب بكل ثمن العلف ولا يكمل ثمن العلف والاداء وكذا لا يقسم  
ما جاوز القوة من الطعام والاه ام ولا يقسم اوجه سابقا منى وحافظ  
الطعام والناس وما عمل يده من قفارة او خياطة وما اشبه ذلك في الاعمال  
ويقيم اوجه ثقب اللؤلؤ وكذا الباقوت ان كان يريده الثقب الا فلا  
**الاول** الجبة اشترى رجا ما فاكل نصفه فلان يبيع نصفه الا خور راجحة على  
نصف الثمن وكذا كل قبل وموزونهم وان اشترى رجا واجر في نصفه لا يراج  
النصف ابدا **الاول** الجبة اشترى رجا ببيع صفقة لا يراج في ادها وكذا اذا  
اشترى رجا على باع وانما كل ثوب بعشرة يراج في قول ابي حنيفة



واية يوسف خلافا لمحمد ولو اشتبه بكميل او موزونا او معد ووافق  
 براج كل منها حصة ولو كانت الجدة مختلفة لاي راجح **جامع الجوامع** عبد بن نعيم  
 قام بآية دينار خارج احد صاحبه دينار براج عبد مائة **الكافي** اشتبه  
 ثوبين بعشرة كل واحد تحت فباع احداهما براج تحت لايكرو وقال محمد  
 بكرة **جامع الجوامع** اشتبه نصف عبد بآية والنصف الآخر بآيتين لان بيع  
 النصفين شيئا واحدا وكذا على ثمانية وفيه اشتبه ثوبا بثوب قام بعشرة  
 لايبيع على عشرة **والفصل الثاني عشر** في الاستبراء **خاتمة الفقه** و  
 يستحب للزوج الاستبراء فيما بينه وبين امته كما اذا كانت الامة مسخرة  
 للمولى **الخاتمة** وحبذا لو اراد بيع قبل التزوج وباطل النكاح ولا يلزم الجارية  
 ثم يزوجه المشرع من عبد ثم يقبضها ثم يطلقها الزوج الا ان في هذا  
 اشنع شبهة فان عبد ابي يوسف واحد اراد ان يتزوج عمة محمد كما اشتبهت  
 يجب الاستبراء **وفيها** وان اشتبه رجلا بآية وقبضها وزوجه قبل التبرأ  
 ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه رد ايتها والخطأ رآه ابي عبد الله  
 عليه السلام **الذخيرة** اسهل اهل ان الرجل اذا اشتبه رآه وكاتبها ثم فتح الكتاب  
 برضاها جاز لا الرطب ولا الاستبراء **وفي** ان استحل الغنبة باع ظالم جاز  
 فحاصم المولى وقد كان ولم يشرع في الغنبة بغير مالك الاستبراء  
 استحسانا وعلى القول **الطهارة** في اشتبه رجلا بآية ثم احلم فعليه الاستبراء  
**التقوى** الحسن عمن ابي حنيفة اكره للرجل ان يبيع جارية كان يطامع بغيرها  
 بحيفه وان جامعها في الحيض لا يبيها حتى تظهر منه حيضة اخرى **الخاتمة** انكر جبر  
 الاستبراء قال بعضهم يجوز لانه انكأ بنت باجاء المسلمين وقال عامة  
 المتأخرين لا يجوز لانه طاهر قوله لكاه ما ملكت ايمانكم يقضي اياه المولى مطلقا  
**والفصل الرابع والعشرين** في النكاح قال محمد **في الجاهل** اذا كانت الامة غنما  
 نفقة وثلاث ما صرفه من نكاحه وادعى جارية بين الناس عددا

فلما باس وانهم كجه بين الناس الا ونام بجز استواضها ان وزنا وان  
 كان ثلثا فنفقة وثلثا صولا بجز استواضها ان وزنا وان تعامل الناس  
 التبايع بمعاذ راوانه كان نصفها نفقة ونصفها صولا بجز استواضها  
 الا ونام **في** قال محمد في كتاب النكاح كان ابو حنيفة يكره كل فرض جو سبعة  
 قال انكر في هذا اذا كانت النفقة مشروطة في العقد بان اقض غدا ليرد صحى  
 وما اشبه ذلك وان لم يكن مشروطة في العقد فاعطاه المستوفى اهو وطلا  
 باس به وكذا الاخرى وراحم او دنا بغيره المستوفى من النكاح ما عا  
 نحن غاير منكره ولو لم ينشر طبع النكاح ولكن المستوفى من غير  
 قول انكر في لباس وذكركم ان قال لا يجب له ذلك وذكرتم ان لا يجوز  
 ان حرام وذكركم في كتاب النكاح ان النكاح كانا يكرهون ذلك الا انكح  
 لم يذكر الكرامة انما قال لا يجب وهو دون الكرامة ومحمد لم يذكر كسبا  
 فانه قال في كتاب النكاح اذا اهدى المستوفى من شيئا لابس به  
 منه غير فصل فلهذا دليل عليه انه رفض قول السلف قال شيخ الاسلام  
 خواجه زاده ما نقل عن السلف محمول على ما اذا كانت النفقة مشروطة وذلك  
 لايكره بلافلاف هذا اذا تقدم الا قراض على البيع اما اذا لم يكن طبع  
 رجل ان يعامل بآية دينار فباع المطلوب منه انطاب ثوبا بقيمة عشرة دينارا  
 بربعين دينار انما فرضه مستين دينار فصار للتوفى بآية دينار وجعل حصل  
 للمستوفى ثمانية دينار اذ اختلف ان هذا جائز وهذا مباح سلم  
 اعم بلخ فانه روي انه كان له سلع كان اذا استوفى انسانا من شيئا  
 كان يبيعه بدينار غال ثم يقرضه بعض الدنانير الى تمام حاجته وكثير من المتأخرين كانوا  
 يكرهون ذلك ويقولون هذا مرض جو سبعة فانه لولا النكاح لما تحمل الثوب  
 بذلك القرض وذكركم في كتاب النكاح ان كان في مجلس واحد بكرة وان كان في مجلسين  
 فمختلفين لابس به وكذا شمس الا بغيره يقول اختلف وتول محمد بن سنان

غار غنم القرض في حكم الشراء بمثل

ما كثر وتوعض به بيع السليم في القرض



ونقول هذا ليس بقرض جرمه بل هذا نفع جرمه وهو القرض واما الهدي فانه  
 كانت مشروطة في حرام وان لم يكن وعلم انه اهدى لاجل القرض فانه لا يقبل  
 وان لم يعلم انه اهدى لاجل القرض او لاجل ذكر شيخ الاسلام انه لا بأس  
 بقبولها والتورع اولى وقبل ان كانت المعادة يجوز بينهما قبل القرض فانه  
 او صدقة او كانه مستقرض مع وجوبه فاقام مقام العلم انه اعطى  
 لاجل القرض فلا يتورع عنه وان لم يكن شيء من ذلك فالحال حال الاستتار  
 عنه ومن قال بالكراهة في سدا ببيع اذا تقدم القرض قال بالكراهة هنا ومحمد  
 لم يرب بآب من غير تفصيل واما دعواه المستقرض فقال محمد لا بأس بآب  
 قال شيخ الاسلام هذا جواب الحكم اما الافضل فان اذا علم انه لاجل الدين  
 او شكل على الحال **اللا باي** استقرض شيئا من الكيفية والوزن واقطع  
 عن ايد راناس كبر القرض على ان يخرج به يد كالحديث عند ابي حنيفة  
**وفي نوادر** ابن سماعه عن ابي يوسف فيمن استقرض شيئا من الثياب فاقطع  
 فهدى الا يشبه القوس او اكدت لان هذا مما لا يوجب القرض بوجه صاحب  
 على ما خيره لانه كجبة الحديث ان ان يراضيا على قيمة وهذا كمن استقرض  
 طعاما من بلد الطعام فيه رخيص فالتقي في بلد الطعام فيه غالي فافذه الطاب  
 كنهه ليس له ان يجيبه ويؤمر بالطلب بان يوقف حتى يبيعه في البلد  
 الذي استقرض فيه **في الغاية** من استقرض دراهم فقلت او رخصت  
 عليه مثل قبض ولا ينظر الى الغدا والرخيص **واراد** ابن سماعه عن محمد اذا  
 اخذ القرض المستقرض في بلدة اخرى فانه شيئا اجل حتى يوديه في الموضع  
 الذي استقرض فيه وان شئت اخذه بقيمة ذلك الموضع فان ابي حنيفة  
 ان يبيعه القيمة اجبر عليه وروى ابراهيم عن محمد استقرض طعاما بالوزن فانه  
 القرض ببلدة قال ابو يوسف عليه قيمة يوم اقرضه وقال محمد عليه قيمة بالوزن  
 يوم اختصا وليس عليه ان يرجع معه الى العراق وما فذه طعاما **والله اعلم**

استقرض

استقرض دراهم بخارية والتقي في بلد لا يقدر على البخارية ان كانت  
 في ذلك البلد فانه شئ صاحب الحق اجل قد راس في ذهابها وجاها يستوفى  
 منه كغليل ولا يافذه وان كانت في بلد لا ينفق فيه وجبت القيمة وروى  
 عن ابي يوسف اقرض رجلا طعاما او غصبا لم يحمل مؤنة والتقي في بلدة اخرى  
 الطعام فيها اعلى او اخص قال ابو حنيفة يستوفى له من المطلوب حتى يوفيه  
 حيث اقرضه او غصبه وقال ابو يوسف ان تراضيا محسوسا وانما طلب القيمة  
 اجبرت الا خوله وتعتبر القيمة في البلد الذي استقرض او غصب فله  
 حال يوم انقضى والقول في ذلك قول المطلوب وان كان الغصب فانه يجره  
 على اخذه ولا اجبر على القيمة **في الغاية** ان كان الغصب ما يذوقه ان لم  
 تساوت القيمة في الموضعين او كانت في هذا الموضع اكثر وان كانت هنا  
 اقل فانه تارة طلبة بقيمة مكان الغصب وان لم يكن قابلا بقيمة في هذه اقل  
 من بلد الغصب فانه تارة اخذت له ان كان مثليا وان شئت قيمة يوم غصب  
 في مكان الغصب وان شئت ينظر ليا فذه ببلد الغصب وان قيمة هنا اكثر من  
 بلد الغصب خيرا ان صاحب ان شئت اعطى مثله وان شئت بقيمة في بلد الغصب  
 وان كانت في الموضعين سواء فله ان يطلب القيمة **في الغاية** رجل اقرض  
 ضياء او ممتونا فاستهلكه البقية او المعنوه لا يضمن في قول ابي حنيفة ومحمد وقال  
 ابو يوسف يضمن وان اقرض عبدا فاستهلكه لا يؤفذه قبل العتق  
 عند هذا وهذا وروى سوار **في الفصل الثامن والعشرون** في المتوفقات **واراد**  
 بشر عن ابي يوسف رجل قال اشهد والية قد بعثت عبدك من فلان بالف درهم  
 وقلنا غائب فقدم فقال كنت بقتله قبل ذلك المجلس وهذا منك اقرار  
 وقال البايع بل كان ينيب استدان القرض المثلث **في الغاية** اشترى من رجل  
 وقبضه ثم جاء به شجوا وقال يقتني شجوا فان قالوا **في الغاية** سلم اشترى عبد  
 محوسيا فقال العبد ان يقتني من سلم شجوا فقلت يقتني جاز لان سلم







وربما به صاحب الدين مل يزدن ذلك فكتب ارفاء قد يكون ما يقرب  
منه الى قبول الدين فلا بد ان يقول قبلت او اذنت او ما يحكي  
ولو من بعضه وليه غائب ثم يبع البقي واما في البيع انما يبيع عند البيع  
ولو كان البقي يتقبل قبل يبيع في قولهم جميعا واذا اذنت  
على بيعه او يبيعه شيئا فقبل رجل بنفسه او باع عليه بغير اذنه وليه يبيع كان  
البقي عاقلا او لا فان اخذ الكفيل باحضاره فادان يبيعه ان كان الكفيل  
بذنه وليه من غير اذنه البقي لا يجزى البقي على حضوره وان كان البقي هو الذي  
ان يقبل عنه ان كان ما ذنبا في التجارة يوم ان يبيعه فانه يبيع على اذنه  
هذه الصورة كان لان يبيع على البقي وان كان محجورا لا يجزى على حضوره  
او في غيره لا يبيع له المحجور لا يملك المعادنة **والفصل الرابع** في الكفالة  
بالنفس قال محمد اذا كفل بنفسه رجل فماتت به فماتت  
عائلة عنه فانه يبيع عنه حتى ياتي به ثم قال ولا يجزى في اول مرة وانما يجزى  
بعد مرتين اذ يبيعه اذ يبيع الارايه في مرتين اذ يبيعه اذ يبيعه  
بالايمان وتوعد به بالجنس فانه لم ياتي به الا ان يجزى وما قيل المستند اذا كان  
الكفيل يقر بالكفالة اذا كان مستكرا فاقم عليه البقية او سخط ففعل  
فانما يبيع كجس في اول مرة وان كان في الطريق عذر لم يؤخذ بحضوره  
ولو كفى الكفيل به بالرجوع منه ان كان قادرا على رده بان كان  
بيننا وبينهم سوادعة ان من كفى بهم من ابرودنه عينا لزم ان ياتي بالانسان  
والا فلا فانما احتلف الطاب الكفيل فانه كان له روجه معروفة من جميعها  
فانقول للطاب ويوم الكفيل لزم ان ياتي به في ذلك الموضع وان لم يكن ذلك  
معروفه فانقول للكفيل وقال بعضهم لا يثبت الا قول الكفيل كجس ان يخط  
خجزة فانما قام الطاب بنية ان موضع كذا اذا الكفيل لزم ان ياتي به واخضاره  
**البقي** ولو اخذ البقي كفيلا بنفسه رجل وهو كجس لم يقدّر ان ياتي به

لا يجزى الكفيل ان كفل بنفسه في غير كجس ثم جئنا بكس الكفيل في ياتيه به  
رسائل على الصدر عن كفل بنفسه فتاب الكفيل به غيبه لايدي الكفيل بها  
هو قال لا شك ان الطاب حتى يبيعه ولان يذره ولو اذاع يرفع عنه  
نفسه فاحبذ ان يذره على الطاب ان خصصه غائب غيبه لايدي به  
فبين في موصوفه فانما قام بنية على ذلك يرفع عنه الحضوره وسات اياه  
عن كفل بنفسه رجل وكان الكفيل جالس مع قوم في قاعة في الكفيل الكفيل  
به فله على اذنه وقال هذا الكفيل ولم يجلس الكفيل به بل مخرج من  
باب اخر مل يبيعه هذا القدر شيئا فقال نعم ولو شرط ان يسلك  
في مجلس البقي فله في غير محب قال شيخنا في زمانه اذا شرط  
التسليم في مجلس البقي فله في غير مجلس البقي لايدي به  
واذا رفع الكفيل الكفيل واليه الطاب يقول اجبر على القبول ومعناه  
انه يترك بلا دونه لغيره عن الكفيل واذا رفع الكفيل لغيره الطاب  
واشبه انما رفع نفسه اذ يتركه فانه يجبر الطاب على القبول او يترك  
الكفيل وكذا اذا سلم رجل عن الكفيل بان الطاب الكفيل غيره فتاب  
نفسه في تسليم الكفيل به وان لم يقبل عنه لايدي به ولو سلم جسي الكفيل  
عن الكفيل ان قبل الطاب بغير الكفيل والافلا **والفصل الخامس** الكفالة  
بالمال ولا يبيع الكفيل به باستسائة عند اية خيفه فلا مالها  
اذا ضمن بالانكابة لا يبيع الكفالة باستسائة عند اية خيفه ولو اذ بالانكابة  
رجل بما وجع حتى ولم يبيع **والفصل السادس** في الكفالة بالمال على  
ان يبيعه منه كذا قال محمد اذا كان لرجل على رجل ان كفل به رجل  
على ان يعطيه اياه منه ودية المطلوب عنه فانما يبيعه بغيره  
على ايفاء الدين من الورقة وهذا استسائة القياس ان لا يجوز اخذ  
زفره حلت الورقة فلا ضارة على الكفيل ولو ضمن على ان يعطيه من



هذه الآثار ولوان النفاذ او دراجم الوديع على صاحبها او خذ  
 صاحبها ما لا ل لازم النفاذ ولو ضاع على ان يعطيه من ثمن عبده او يتيه  
 عند المطلوب فورا انفاذ العبد على المطلوب فلا ضار عليه ذكر شيخ الاسلام  
 في شرحه مستند دراجم الوديع وذكر انه ليس لصاحب الوديع ان يخذ  
 الدراجم من الكفيل لصيرته كما في الطاب ثم قال وان قبضت ربا الوديع  
 او غيره او استعملت الكفيل وانما يخاف رواية قال ابو يوسف  
 ولو ضاع على ان يعطيه من مال الكفيل او على ان يعطيه من ثمن عبده وليس البديل  
 فالنفاذ باطل **في الفصل العاشر** في الابرار ولو ابرار المربح وارثه  
 من الكفيل في النفس جاز لا ليس بالانطاب او اعلى  
 براءة الكفيل بالنفس بشرط منه على منته اوجه في وجه كونه ابرار ويطول الشرط  
 نحو ان يبرر على ان يعطيه الكفيل عشرة دراجم جازة ابرار ويطول الشرط ولو  
 ساع الكفيل الكفول على ما ليس من الكفيل لا يقع النصح والابرار الكفيل  
 في رواية اجماع واهم روايته احواله والكفيل في رواية اخرى ابرار الكفيل  
 ولا يجب المال في وجه كونه ابرار وشرطه هو ان يكفل بنفسه وشرط  
 انطاب على الكفيل ان يرضع ابا مال ويطول الكفيل في النفس جاز  
 ابرار وشرطه ولو شرط في ابرار شرطا يجوز الاعتراض عنه كقولها  
 زوجها ابرار انك غم المهر على ان لا تزوج على او على ان يفتق قبل ثبت  
 ابرار ويطول الشرط بخلاف قولها جئت المهر بك او اعطيتك على ان لا  
 تزوج على لم يجوز كذا الوفاة بعد البينة ابرار انك على ان تزوجني  
 لم يقع واذا مات ابرار انك غم المهر فاذا مات فتصدق بكفارة ولا يلزم ولا  
 ابرار انك على ان يتصدق او على ان تعطى فلان كذا لم **في الفصل الحادي عشر**  
 في الرجل يار غيره ببيع شيء على ان يرضع فلان ما يرضع فلان با بضعه على  
 ثمنها بعد لازم الكفيل فانما هو الكفيل ببيع وقال الطاب بعه ثمنها بالف

وصدق الكفول عنه بل يضمن الكفيل ان كان المتاع الذي يارجه انه باعه ما  
 في المشتري فابقا س ان لا يلزمه وهو رواية اسد بن عمرو بن حنبل  
 وفيه ان يستحسن يضمن وان كان المتاع كما لا يلزمه ما لم يعم الطاب البنية  
 على البيع فيما هو مستحسن ولو قال الكفيل بعه ثمنها وقال الطاب  
 بالف وصدق الكفول عنه يؤخذ الكفيل بالف وهذا جواب الاستحسان والقبول  
 ان هذا اقرار وليس بالتشديد واقراره ليس بنحو في حق الكفيل ويضمن الكفيل  
 ما اقر به وهو ثمنها **في النجوة** ولو قال انه فذلك فلا او تنجك فانما صار  
 له تنجك لم يرضع عنه ايا خيفه ويضج عنه محمد ولو قال من تنجك من اناس  
 او غضب بك من اناس او بايعت من اناس فانما لك ضامن فهو جائز  
 وكذا ان غضبك كذا او قتل عبدك ولو قال ان غضب فلا يرضعك فهو  
 باطل **في الفصل الثاني عشر** في بطلان النكاح بغير ابرار الكفيل حال تزوج ببيع  
 فاستحق او در عيب بقضائه او دونه او بخلاف روية او شرطه ابرار الكفيل  
 ولو كفل بانثمن فمرد البيع رجع الكفيل على البائع با نقده او على المشتري هو  
 عيب البائع ولو كانت الكفيل بغير المشتري رجع الكفيل على البائع  
 ولو اقرض نكاحه نظريا فمرد بغيره فاسلام الطاب قبل اسلام  
 المطلوب يطلها اصلا واسلام المطلوب قبل كونه ابرار القيمة حتى جاء اوانه  
 يؤخذ الكفيل بالمثل والاصل بالقيمة وكذا في كل شيء ولو كان النكاح ثمن  
 فاقطع قبل القبض اخذ قيمة البائع من المشتري دون الكفيل **في النكاح**  
 عن وضع مال الاجارة ثم انشئت وتعاقدت بعد ابرار انك المال لا يرضع  
 كذا **في الفصل الخامس والعشرون** في رجوع الكفيل بعد الاداء وفي  
 بته المال من الزخيرة فعل من رجل حاضر بانه بغير ابرار فقال الكفول عنه قد رقت  
 بكفالتك ان كان رضاه قبل قبول الكفول كان الكفيل ان يرجع با ابرار على  
 الكفول عنه وان كان رضاه بعد قبول الطاب لا يكون له الرجوع ولو رضع الاب



المهر عن ابنة الصغير لا يرجع وانما يرجع الكفيل بالامراء اذا كان الام من يجوز اقراره  
 اقراره على نفسه حتى لو كان غيبا يجوز لا يرجع عليه ان كان محجورا لا يرجع عليه ان  
 بعد العتق **القائمة** وبسبب ان الطاب الدين من الكفيل والكفيل لا يرجع عليه  
 الاصيل وان كان غيبا لا يرجع **والفصل الثاني عشر في الغيبة** في الام  
 بتضا الدين اذا مال غيره اتفق عليه في دينه فقصه يرجع عليه وان لم يقبل عليه في  
 ضامن م ولو قال اتفق عليه فانسى يرجع وان لم يشترط الرجوع وانضاه وكذا  
 اتفق عليه اولاد وذكرا الشيخ طه الدين المغيث في ان الام بالاتفاق والافراج  
 والعتقات الواجبة لا يوجب الرجوع ان بشرط اقراره رواية محمد بن يوسف  
**القائمة** م لا ينعى ولم يقبل عليه في ضامن فلهذه من الام ولا يرجع انما هو عليه  
 بنسبة محمد بن قول الله غيبه اعطه غيبه حيث يرجع وان لم يقبل عليه في  
 ضامن ولو اعطى غيبا لا يرجع م قال محمد بن ابي اسحق رجل اعطى اخاه الف فقال  
 الغريم لرجل اتفق صاحب المال ان لم قال المأمور قضيت وصدة الغريم وقال  
 صاحب المال قضيت شيئا قالوا له مع مينة ولا يرجع المأمور على الاثر شيئا  
 وان صدقة الام وكذا الكفيل على هذا لا يرجع لغيره رجل قال ما قال الكفيل  
 بعد ذلك قضيت وصدة الكفول عنه وكذا صاحب المال حلف واخذ له من  
 الكفول عنه لم يرجع الكفيل على الكفول عنه ولو ان الام محمد اتفقا ايضا فقام  
 الامور بنية ان قصه يرجع على الام وتقبل منه البتة على الطاب ايضا وان  
 كان غيبا ونصب الام خصما عن الطاب **الصغير** فبعضه من غيره بغيرة جاز  
 فلو انتقض بوجه من الوجه يعود اليه المالك القاضي لانه قطع بتضاد الدين  
 ولو قضى بوجه من الوجه يعود اليه المالك **والفصل الثاني عشر في الغيبة**  
 في المتفرقات **الاسدية** الكفيل بالنفس اذا صالح لم ينعى في رواية ابي اسحاق  
 في رواية ابي حفص ينعى ويدينه **فيما** لا ينعى رجلين فكل رجل حاله على  
 احد ما على ان لا الاخر فالكفيل باطلا ولا يعرف في به ثوب يتبع امره

ففعل ردوت على ان يراحت منه **فيما** الكفيل للكفيل المطلقة بالها  
 على الزوج من الدين لا بد وتجدد النكاح بينهما لا ينعى الكفيل بسبب **الصلح**  
 كذا في غير شيخنا شيخ الاسلام محمد بن محمد السبكي في **الفتاوى** رب الدين  
 لو قال لقاضي ان يدويه فلان يريد ان يغيب فانه يلزمه بالكفيل وان كان  
 الدين مؤجلا **فيما** **الحكاية** اختلف ابو يوسف ومحمد ان الكوثر يوجب  
 براءة الاصيل عن الدين والمطالبة جميعا او عن المطالبة فقط قال ابو يوسف عنهما  
 وقال محمد عن المطالبة فحسب وثمة نظره في الاحتمال الاحتمال عن الدين بعد كونه على  
 قول ابو يوسف لا ينعى وعلى قول محمد ينعى في الزمن اذا حال المدين بدين فدان  
 يسترد الزمن عند ابو يوسف وعنه محمد ليس كذلك كالاصل الدين كذا ذكر  
 شيخ الاسلام في شرحه للبوط واذ في شرح الزبيري ان ينعى جميعا لحدوث  
 في سنة الزمن على عكس هذا اذا حال له انما هو في رواية بعض شيوخنا  
 ان في سنة الزمن عن محمد بن روايتين **والفصل الثاني عشر في انواعها** **البيان** في  
 بطل الدين في الكوثر المتيقنة بطلت الكوثر كانه يشتر شيئا بالف ولم يرد الا  
 حتى حال عليه رجلا بقتل ثم استخفى او كان عبدا فلهذا فانه الكوثر بطل في  
 دين الرجلين وكذا **والفصل الثالث عشر في المتفرقات** **البيان** حال الدين  
 الطاب على رجلين الف اذا جمع فلهذا وقيل من تمام حاله ايضا ينعى حتى بعد اخذ وقبل  
 صار ان في نقض الاول **فيما** ذهب علما وان كل من يملكها  
 لا يطل حتى يغيب ولا يخل شيئا فيه او تمويه باطل في مكره ولا يسهل ذلك  
 وكل جلد يملك بها استخلص بغير محرم او بغير صلح اليه حلال في حصة يرجع  
 منه ما نقل عن الشيخ لا بأس بجل فيما يملك في محرم وان فلا ولا اصل في جواز  
 هذا النوع قوله في ذلك فبذلك ضعفا ففرض به ولا تحت فلهذا يعلم المخرج  
 لا يوجب عدم غيبه بغير امره بانه عود وقد نقلنا محمد بهذه ان في مسائل  
 الجبل ان خفف لم ينعى بها في حله قال بعض شيوخنا لان كل من يملكها



الشيخ عليه آية ليس بمنسوخ وهو الصحيح من المذهب **من الفصل الثاني** في الزكوة رجل  
 ما يداوهم اراد ان لا يداوهم الزكوة ما يحل ان يتصدق به من قبل تمام الحول او به لانه  
 التصية ذكره محمد اجملة لا سيما ولم يذكره ابو يوسف وشيخنا اخذوا بقوله دفع  
 للفقير عن الفقراء فاذا رجع من الزكاة ساعة لا يجوز ان يستبد قبل تمام الحول كجنتها  
 او بخلاف جنبها فيقطع حكم الحول او يبب ان تصاب من شئ به ثم يرجع بعد الحول  
 وكذا في كل سنة فيؤدى الى ضرر الفقراء **من الفصل السابع** في الايام العيون  
 لو اراد ان يدبر عبده وتجاوز بيعة فانه يقول اذات وانت في ملكيات حر  
 فانه يجوز اذا اذات يفتق هكذا اذ اكرس من زيا وغيره او جنبه ان يسه جازر  
**بيع** صنف بالطلاق لا ينق عليها ما لم يجد ان يصبها وراحم فيفتق على نفسها ولا  
 يكتل لانه ما انفق عليها وكذا انه وبها ما كان مستعدا لاجره منها شيئا  
 يسير من هذا الفصل في المتوفات سئل شيخ الاسلام ابو الحسن  
 عن لامرأة طليقت امرها من طلاق صاحبها وصعبت عليه مال تزوج امرأة  
 اخرى باسم صاحبها ثم يقول طليقت امرأته فلانة وينفي به آية تزوجها ووجه آخر ان  
 يكتب اسم تلك المرأة واسم ابيها عليه كقوله اليسر ويسير بیده اليه الى المكتوب  
 ويقول طليقت فلانة هذا بت فلانة قال سمعت مثل هذا من القاضي الماتريدي رآه  
 فعل مثل هذا في تكليف امرأته فانه آية ان شايخ عصره لا يجازفون ولا يجوزون  
 عليه كقوله اليسر باسم امرأته فانه وكان يقول لا تخاف هذا امرأته فان  
 ولا اخرج عليه وكثيرا ليليه واداء اصطفا الى الحلف بطلاق بنت قبل كونه  
 ان بطلت امرأته طليقة بآية ثم يقول كل امرأة لي فهي طالق لمن اذعت كذا  
 ولا يبرأ من الطلقة فلا تطلق ووجه آخر ان كان لامرأة كچه ايها فبعضها قبل ان  
 يذهب للحلف ثم يذهب ويقول انك فارقت بطريق آية ما فتت هذا الفعل وان  
 كنت فعلته فامرأة طالق فتا ويندر ضارقة الحال **من الفصل الحادي عشر**  
 في الحبة امرأة حامل تزوجت من رجل لم يبرأ من الزوجها على انها ماتت فنفاهما كان

الزوج بزادانه عانت كانه المله لها محبته ان يشترى من الزوج شيئا  
 قليل القيمة بالخاصة المهر ولا ينظر الى ذلك فان مات فقدر الزوج وان مات  
 ردت الشئ بخي رازوية فيعود المهر على زوجها مالا لا يخذ افس اراد يغيب له  
 على اخذ دين پرده ان يكون الغريم بيا ان لم يبعد وان عاده الحال بالمحبة ان يشترى  
 من الغريم شيئا ويضد غايه عدل ان عاده رديا رازوية فيعود الدين وان مات  
 انتم ابيع ويزال المهر **فصل الثالث عشر** في الشفعة ان يبيع موصفا  
 من اذار وكذا خطا ويقتدى على المشتري بذلك الموضع بطريق او يسهل اياها بطريق  
 ثم يشترى رقبته اذار وان كانت اذارا لم لا يكمل الشفعة بسبب جواز بيعها  
 ثم يبيع اياها في اذيشترى ابناءه او لا يشترى فحينئذ ثم العوضه فمن غاب فذلك  
 الشفعة في ابناءه ولا يرغب في العوضه لغلاء الشئ ولو اشترى ابناءه باصله  
 يكونها مکت اجداله يكون شريكه في اذار فلا يشترى الجار الشفعة وكذا لو وب  
 ابناء باصله فانه يبيعها مکت ابناءه ولو وب له فيبيع شريكه بجاهه في المهر  
 والادانيه يبيع الشجر باصلها او يسهلها ثم يبيع الارضه ثم يبيع اهل ان يقول  
 للشفيع ان اجبت ان اوكيها باشتريت فقلت ذلك فاذا قال الشفع نعم  
 ولينا بطلت الشفعة وكذا لو قال ان اجبت ابيعها منك برونه الشئ الاول  
 فاذا قال نعم بطلت الشفعة **المعقول** سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده  
**ذخيرة** وكذا لو ارسل المشتري رسولا فقال انك للشفيع فاذا قال الشفع نعم بطل  
 الشفعة ومنها اذا تعاقد ابا ببيع والمشتري ان ابيع كانه فاسه انقبل فلهما  
 ولا يجب الشفعة لعارض ان يثبت حق الشفعة بعهده والملك ابا ببيع  
 بسبب صحيح ولم يوجد **فصل الخامس والعشرون** في اقوال الرضي قال في حقه  
 رضى عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقره فعد عرف من اصل اصحابنا  
 ان اقوال الرضي لو ارثه لا يبيع والمحبته في ذلك حتى يعزل هذا الوارث  
 اليه ربه ان يقر الرضي بالدينه لا جنيته فيقول لا جني ليس حولي



دانا هو لو انك فناء فمذه الحجة انما هي في حقك اما عند زلات يده لا  
 عند لا يقع هذا لا قرار الحجة التي تنافي على قول الكل ان يقولوا بل لا يجزى  
 ان يقتضيه ويرفع اليه الوارث وان قال الاجتهاد اخاف ان يكتفى الحاكم ان هذا  
 الدين واجب لك على التمسك وما ابرزت لك لا ترضى به على ما يستحق عليه غايت  
 فلا يجوز ان اطلق الحجة في ذلك ان ياراد من هذا الاجتهاد حتى يسمع عن  
 من اعانته على ما لا يجزى من الوارث بالدين فاذا صار الحال للاجتهاد ومن  
**كتاب ادب الشيخ** **الفصل الثاني** في ادخال القضاء في هذا فصل اخلف في المسامحة  
 بعد استجاعة شرط القضاء قال بعضهم كرهوا نقل الاية كرهوا ان يرفعوا  
 وابو حنيفة حتى ضرب ثمان مائة كل مرة فبين سوطا ومحمد اليه حتى قد بلغا خمسين  
 يوما وفي رواية بنفا واربعين يوما **الطهارة** فلا خلاف على من نقله **الفصل**  
**الثاني** في ترتيب الدلائل للعمل اذا كان في القصة انتهى بين اهلها بالاجتهاد  
 واليه برئت ومحمد اخذ بقولهم ولا يخالفونهم به لانه الحق لا يبعد ومن فانه ابا  
 كان صاحب حديث حتى يرد عنه انه قال اخلفا عن ابن الف حديث من السنخ  
 فاذا كان يحفظ هذا من السنخ فاطنك من ان يحذركا صاحب فقه ومنه ومحمد  
 كان صاحب فقه ومنه وكان صاحب تركه ايضا ولذا قل رجوعه في السائل  
 وكان فقه فانه في الفقه والاعاب والاعوذ بالحديث ايضا وابو حنيفة كان فقه  
 في هذا الحق الا انه قلت رواية لمذهب تركه في باب الحديث وهو انما نقل  
 رواية الحديث من يخطون من حين يسمع اليه ان يردوا من اخلفوا فيها ما اعلمت به  
 البخاري كان فقه فانه لا محالة والافقود من من شايخا اخلفوا عنهم  
 قالوا اذا اجتمع اثنان منهم على شيء وفيما ابو حنيفة يافه يقول حنيفة وان كان  
 ابو حنيفة من جانب وصاحبه من جانب فانه كان القاضي من اصل الاجتهاد  
 يعمل بآية وياخذ بقول الواحد وترك قول اثنين سوا كان في اثنين ابو حنيفة  
 اولم يكن فانه كان ابو حنيفة اعلى رتبة وان لم يكن من اهل الاجتهاد وياخذ بقول حنيفة

ولا يترك مذهبه ولو لم يجد الرواية غير اية حنيفة واصحابه ووجه ما عرفت من  
 يقتضيه ولو اختلفت الرواية فمذهب واحد من ذلك ولو لم يجد غير اية حنيفة  
 بآية اذا كان يعرف وجه الفقه وبيت لاهل الفقه فيه **الفصل الخامس**  
 في التقليد والفرق واذا كتب الحنفية الى القاضي اذا وصل اليه اية فان  
 معزول من اصل اية الكتاب **الفصل السادس** في غير الدين وكفى لانه في بعضه تعليق  
 والفرق وحكمه انما هو غير م ولا يستقضى في حق من اهل الفقه واذا التمسك  
 علما من علما على وجه واحد له نصب القاضي جازر نصب القاضي بطريق اية  
 عن اية **الفصل السابع** في كسب القاضي بنف م واذا قال القاضي لا يرفع من اية  
 فانه ولاية مستور ادم او قال ترا ادم لا يملك تعليق القضاء وان جاز  
 على بده وجعل فراجا والحق لا تعرف في اربعة على العموم كاتبة الامارة  
 فانه ان يقدروا ان يقولوا اذا اجتمع اهل السبلة على رجل ومعه قاضيا فيض  
 فيما بينهم لا يعبر قاضيا ولو اجتمعوا على رجل وعقد والعهدة السبلة او عقد  
 الخلاف بغير حنيفة وسلمانا ولو قال القاضي رجل جعلت قاضيا فليس له  
 ان يستخلف الا اذا اذن له من اية اذا قال القاضي لرجل جعلت قاضيا فيض  
 بشرط ان لا ترثه ولا تشر به ولا تبذل امر احد على مخالفة الشرع والتقليد  
 صحيح وان شرط صحيح وانا فعل شيئا من ذلك لا يثبت قاضيا **الفصل السادس**  
 في كسب التقليد **الفصل السابع** القاضي اذا وقع له حادثة اولولة فاما غيره  
 وكان من اهل الامة وخصا عنه وقض له اولولة جاز **الفصل الثامن**  
 في المجلس **الفصل التاسع** واذا جلس القاضي في المسجد او في داره يافه بالبيع المحرم  
 من الارز حام ولا يباح للباب ان يافه شيئا يافه بالزهر قال البخاري  
 في ادب القاضي لا يامس ان يسلم على الخدم اذا دخل المسجد وبقي المسبح  
 قالوا عليه ان يسلم وهذا القائل يقول ان الاية والعالم اذا دخل المسجد فعليه  
 ان يسلم ومنهم من قال لا يلام لانه اذا سلم ترفع الهيبة وتكفل



وهذا القائل يقول لا بد والحق ان اذا جلس شيخنا بغيره من الامراء والولاة  
 والقضاة لا يسلمون على اربعة ولا اربعة عليهم قال شمس الانبياء في  
 الصحيح هو ان في تاريخه يسلمون على الامراء والولاة لا يسلمون على القضاة  
 والوفاء ان القاضية ما جلس للزيارة ولا يحضرون ما في لاجل الزيارة  
 والاسلام تحت الزاوية ان الامراء والولاة يجلسون للزيارة ولا ينفصلون  
 وانما يسلمون عليهم للزيارة فيجلس هذا المجلس الالهي لفضل الخصومة لا يسلمون  
 عليه قال في سلم الخصوم على القاضية فلما باس بر عليه من حجة علم الشيخ الامام  
 محمدا افضل ان من جلس لبيعة ملازمة فلم عليه احد وسعدان لا بد لانه  
 انما جلس للتعليم لا لادانته وكان كان يقول في جلس للذكر ان كان فسلم  
 عليه داخل وسعدان لا بد **والفضل التاسع** في رزق القاضية وهدية لابس ان  
 ياخذ القاضية رزقا من بيت المال قال الامام شمس الانبياء في آخره ما حصل  
 الجواب في هذه المسئلة ان القاضية ان كان دائرة ويسار فالادب ان لا  
 يرتزق كما فضل عثمان دام كان صاحب خفصة فالادب ان يرتزق ابو بكر **الخاتمة**  
 وان كان القاضية فقيرا مما جالاد في ان ياخذ رزقا من بيت المال فيرتزق عليه  
 وان كان غنيا فكلوا فيه فالادب ان لا ياخذ من بيت المال **الغاية** ولا باس  
 ان يرتزق القاضية من بيت المال وذكر ليس باستحباب ولا ياخذ الرزقا الا من  
 بيت مال الكوفة ان فيها لا يعمل لاهلها وذكر في الاسلام ان دور ان القاضية  
 ان كان فقيرا لا يترك حتى لا يصير سند لم بعده وقد يكون من بعده فقر اخفى  
 عليهم الامور كما يجوز في غاية جعل في غاية من مائة مائة واعوانه قد خفف  
 في اخذ الرزق يوم العطلة **والصحيح** انه ياخذ **النوار** **سئل** ابو القاسم عن القاضية  
 ياخذ الاجر قال لا يكون عالما لاجل ذلك يعمل - وبستر في حقه من بيت المال  
 وكذلك العلماء وانفقوا بعد منتهى ولهم ان ياخذوا من بيت المال وكذلك يكون  
 انهم يعملون انفس انوارهم ولما اجاب القاضية وقسمه فان رزق القاضية

ان يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وانما راي ان يجعل في بيت المال وفيه ستة  
 فلما باس به وعلى هذا الصيغة التي يكتب فيها وهو الذي وشها منهم ان  
 راي ان يطلب ذلك من الذي فله ذلك وانما كان في بيت المال به وانما راي  
 ان يجعل ذلك في بيت المال فلما باس به وقال ابو يوسف في ما في اخره  
 در طائفة القضاة والصفحة اكره ان يعرف شيئا من ذلك لغيره **البيان**  
**البيان** سئل علي بن احمد والوبريد ابو حامد عن القاضية وغيره اذا رفع له  
 سمحت لبيع لندفع امر فاصح ذلك الامر ثم اراد ان يتوب هل يجب  
 عليه ان يرد ما دفع اليه قال نعم **المفردات** وقبل اذا دخلت الهدية من  
 ابواب خرجت الامانة من الكوفة ولواحد راي مفت او واعطى كان ان  
 يقبل ويخفى - لانه انما يحذر رايه لعله يخاف هدية القضاة **الخاتمة** ويجوز  
 للامام والفقهاء قبول الهدية واجابة الدعوة انما منهم ابو راي رجل بالانوار  
 امره عند رسله على كل الاعطاء وذكر ان حل الاضمة من قال لا يكل بحم  
 من قال لا يكل ومنهم من قال كل لانه بر وصلة **الخاتمة** وهو الاضمة وكان شمس  
 الاية اكلوا على حكمه استاذ به على النفس ان ينظر في العمل انما رايه ان  
 كان شيئا لو استاجر عليه يستحق الاجر جاز **والفضل العاشر** في بيان  
 ما يكون حكما ولا يكون وما يبطل به الحكم بعد وقوعه وما لا مال في الخ  
 ينبغي للقاضية اذا اراد الحكم ان يقول للخصمين احكم بينكما وهذا على وجه الاجل  
 في ان كان في التقليد مثل بيع حكما بينهما واذا قال القاضية ثبت خبر  
 ان لهذا على هذا كذا وكذا كان القاضية ابو عاصم يتيه بانه حكم وهو خيار  
 شمس الاية اكلوا والقصد **الخاتمة** **والصحيح** انه عليه نعمت وكان انما رايه  
 شمس الاسلام محمود الا في جدير يقول الاله ان يقول القاضية فيفت او  
 او انفت عليك انفضا وكذا ذكر انما طعن في واقعة او صحيح ان قول القاضية  
 ومكت ليس بشرط وان قول ثبت عند رايه وكذا اذا قال صرح عند رايه



كلمه حكم **در الفصل السابع عشر** ما ينبغي له ان يفعل **الامر** والى العلم له وارث  
 جناح القايه داره يجوز ولو لم يوارث فابيع ماضى ولو اراد القايه كتب السجل  
 والمحاضر واراد ان ياتى على ذلك اجازة ذلك ولكن انما ياتى بغيره ما يجوز  
 اخذه بغيره والتقدير يجوز اخذه بغيره كحكي عن السيد الامام ابي شجاع وعمر بن الخطاب  
 وعمر بن الخطاب في كل الف درهم تحت درهم وفي كل الف درهم عشرة دراهم  
 وروى الامام اذا كانت شقة كسفة الالف فبعت درهم ايضا وان كان  
 يحل النصف من ذلك فبعت درهم ونصف وان كان نصف ذلك فبعت عشرة دراهم  
**فتاوى الخلد** وقيل يجب بغيره **اجازة** **المثل** **والنسخ** واذا كان القايه يتولى  
 القسمة بنفسه حل له اخذ الاجرة **فتاوى الخلد** ولو تولى القايه القسمة قال في  
 النسخ ولا يحل له اخذ الاجرة **فيها** وكذا في النسخ اخذ الاجرة على كسبة الجواب  
 بقدره م واذا اذن بيع مال اليتيم لمصلحة اليتيم لا سبب له ان ياتى بغيره الا لاجل  
 الاذن ولو اخذ وادى به ببيع لا ينفذ بغيره في الاصل اذا ارباب القايه  
 في ادائه تشهد وقرى بينهم لا يسهل غير ذلك ويصلح ايضا ان كان هذا دينه  
 كان دينه محققا واداه وكيف كان فانه اخذوا اخذوا فابعد الشهاد  
 بر دما والآثار بغيره تشهد في نوازل من سماعه علمه بغيره قال ابو حنيفة  
 اذا انتهت تشهد وقرى بينهم ولا تنفذ الا اخذوا منهم في لبس الثياب  
 وعدد من كان منهم من ارباب النساء ولا يلهى اختلاف المواضع بعد ان يكون  
 الشهاد على الاقوال او ان كانت على الافعال فلا خلاف في المواضع اختلاف  
 في الشهادة وقال ابو يوسف اذا انتهت وراثت اربعة وثلثت بينهم شهد  
 زور في بينهم واسلمهم على المواضع والثياب من كان معهم فاذا اختلفوا  
 في ذلك فبعتهم بطلان الشهادة **در الفصل الثامن عشر** في  
 انصاف في المجتهدات **الاول** **الحجة** في قول من جوع عنه جاز وكذا لو قضى  
 بقول مخالف قولها اذا كان من اجل الاجتهاد **والثاني** قال النقيب ابو الليث

وقد قال في رواية محمد بن عيسى اختلف الفقهاء في قضى القايه بذلك جاز  
 ولم يكن بغيره نقض ولم يذكر فيه اختلاف ما ذهبنا فيه من هذا خلاف ما ذكره في ادب  
 القايه لمخالف ان القضاة في موضع الاختلاف يجوز في موضع الخلاف  
 ما يجوز واراد بالاول ان كان معتبرا بالخلاف بين السلف والشافعية ما لم يكن مخالفا  
 بينهم قال نحو ان الدنيا وانفق على فضيل ادب القايه **در الفصل العشرين** فيما  
 قضى القايه **المطرات** والنقد على ان من تعدد القضاة بالرشوة لا ينفذ  
 قضاؤه ابدائه الذي يطلب القضاة بالشفاعة فهو الذي يقرر موافقة قضائه  
 في المجتهدات **در الفصل الحادي عشر** **العشرين** في البهين **الابان** اذا شك رجل  
 فيما يرضى عليه ينبغي ان يرضى خصمه بشيء ويصالحه ولا يجعل ما بين امره من  
 الوقوع في الحرام فانه لا يخلص الا ان يكلفه ما كانا كراهية ان المدعى كذا كيف  
 دام كانا كراهية ان يبطل وسعدان يحلف **الرابعة** ولا يستحق الا بالمال  
 البقي ولا الوحي في مال اليتيم ولا التولية في مال الوقف م وان وقع الزور على  
 شيء ما زونه فقد ذكر في القايه في حيا زونه باع شيئا ووجه الشتر عبا واداره  
 رده وانما البقي كونه هذا العيب في يده فادام الشتر ان يكلفه قال ابو حنيفة  
 في برك وعمر نحو لو طفت جيتة ثم ادركت لا يستحق هذا بل عليه ان  
 يسهل معتبه في الزوار يحلف البقي الا زونه ويقضي عليه بكونه بمنزلة البالغ  
 في اقرار الاصل البقي انما يستحق والعيب انما يستحق **الحاشية** وذكر  
 النقيب ابو الليث انه يكلف في قولها ما ذهبنا فيه من هذا **الرابعة** ويقتضيه م ادعى الشفع ان  
 انما انجبه ليلدا وان طلب الشفعة وانتم عليها من اصبح طلقه القايه بانه  
 ما يملك انجبه الا في الوقت الذي يريه وقد طلبت الشفعة وانتمت على  
 ذلك من اصحت قال ابو يوسف في كتاب الاستخلاف اربعة اشياء  
 يستحق القايه اخضم فيها قبل ان يسأل المدعى ذلك احدها الشفعة او طلب  
 من القايه ان يرضى له بالشفقة فاقايه يكلفه لقد طلبت الشفعة من



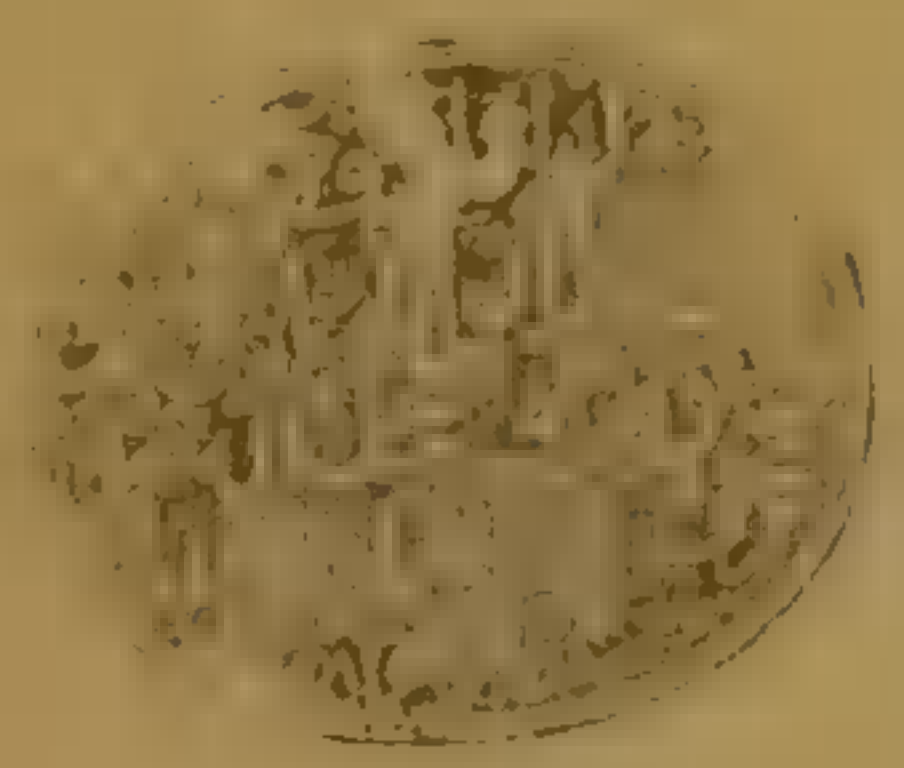
الشراء وان لم تطب الترتيب في مال الزوجية وحده لا يكلفه ما لم يطلب الترتيب  
 ذلك الثاني البكر اذا بلغت واختارت الزوجة يكلفها لها حرة  
 الزوجة حين بلغت وان لم يرع الزوج الثالث اذا اراد رداً لثمة الزوج  
 يكلفه ان لم يرض بهذا العيب ولا عوض عليه اربع مائة راية الرابع المرأة  
 اذا كانت ان يرضى القاي في لها النفقة من مال الزوج والزوجة غايب  
 يكلفها ما عطاك لعقبك حين خرج وبين ان تكون من النفقة من كل  
 الزوج على قولهم **حيثما اخذت** فزوجا للنفقة فكيفهم من غير طلب الزوج  
 الشئ اذا طلب النفقة مكنته ما سلمت النفقة وانتهى به رداً لثمة الزوج  
 يكلفه ارضت بالعب ورجل ادعى بانه في ثمة كنهه ما قبلته والمدة تطيب  
 النفقة من دونه في رجل ورجل استمر بانه وثبت ان لها زوجا يكلفه  
 ما علمت ان لها زوجا ثم يقضى له **بازد اخذت** اذا شهد الشهود على رجل كفى  
 وقضى بثمة و منهم ثم ادعى المشهود عليه انهم قد جوعوا عنهم ثمة و منهم ان ادعى  
 رجوعهم في غير مجلس القاي لا تسع دعواه ولا يكلف الشهود ولو قام البينة  
 على ذلك لم يقبل بنية وان ادعى رجوعهم عنده ما قضى اخوان لم يرع  
 نفقة القاي به لم تسع دعواه ايضا وان ادعى ان ذلك القاي في نفسه  
 رجوعهم تسع وتقبل بنية على ذلك وان لم يكن بنية يستجلب  
 الشهود **والمفصل السابع والعشرين في الحبس العقابية** ثم مدة الحبس ثمة  
 اشهد وقيل ستة اشهر والاصح انه منقوض الى اربعة اشهر وان يقضى شهر وظهر  
 بخبره وعشرة باح شهدوا باطلاه فله **اخذت** وان وقع عده قبل تمام  
 شهر واحد عاذا عاذا طلته وهذا اذا كان امره شكلا اذا كان امره طهرا  
 كان القاي عنه عاجلا وتقبل البينة على الاقداس ويحلى بفترة حضرة واما  
 في حال حيرة داخل بوقت من التقات و دونه العسا فاما اذا لم لا تعرف له  
 بالاكفة ذلك **والخبر قال المحبس** انما معدوم وطلب بين الطالب

لا يعرف فاقايه يكلفه وان لم يحل تحديه وان لم يصف ابد الحبس م وادوات  
 البينة على عشرة بعد ما مضت مدة مدة الحبس وكان الطالب غايبا فاقايه  
 لا ينظر حضوره بل يخرج من السجن ولكن يأخذ منه كغيب **والخبر قال الرجل**  
 انت ويكفي في اليه فهو وكيل في حفظ فامنه و دونه غيره ولو قال انت وصي  
 في ما يصر وصيا بعد الموت فذلك ادقايه في لوفال رجلتك في ترك  
 فله ان ادعى عليك وصيا **والفصل الثامن في القضاة على غايب البينة**  
 وسئل ابو ريع عن رجل غايب منذ ستين ولا يعرف اهونه الا جوارا لا  
 ولا فرعي هذه الغايب دبر ولا عقار بل الحاكم ان يعرف من دوره واولاد  
 اليه في فقال افضل الحكم جازا حكم قتل له فلو كان هذا الغايب جارا الا غايب  
 لا يرع من ستين فقال اجواب كذا **والمفصل التاسع والعشرين في**  
**الموقوفات الذخيرة** فاقايه احد قايه السبلدة والاوقاف في العكر  
 وادعى رجل على رجل بطور واختلف فيمن يختص به اية فانه كان من لهما في  
 موضع واحد يختص به اليه في موضعها وان كان من لهما مختلفا قال ابو ريع  
 ذلك اليه الموقوف في جث شاء وقال كذا ذلك اليه الموقوف عليه وذا اذا  
 كان احد هما عكرا فقال ذهب اليه قايه العكر والا فويلد با فقال في  
 اليه قايه البلة من دونه على هذا اختلاف م القايه من كل كلف على عتق الامة  
 ولطاف الامة حسبه به وان ادعى اثار محمد في آخر كتاب التوراة ان يكلف  
 فانه قال اذا طلق الرجل واحدة من نسائه بعينها ثمة ونسبها بطاكتين الا  
 واحدة من قايه ينفق عنها حتى يخرجها ليست طلقة واذا اخرج ذلك  
 فاقايه يكلفه بانه انما ليست بطلقة ولم يشترط دعواه وهكذا في شرح  
 الله ويري ذكر خمس الاية انه لا يكلف **الذخيرة** رجل قال لا فويلد عليك الف  
 فقال الا فويلد صفت انما لكرادتها مختلف فاذا ما اية قال انما ادعى على شرط  
 ان يشرط كان لان يرع رواء ابن رستم عن محمد **اخذت** وان اراد الموقوف تحليفه



بالطلاق او العتق لا يجيب القاضي اذ ذلك في طاهر الرواية وبعضهم جوز  
 في زماننا الصحيح طاهر الرواية **البيان** ذكر ابو الحسن الكوفي عن ابي بصير  
 البجلي عن ابي حنيفة انهم كانوا يملكون وعلية المستحق ان كان طاهرا وهذا  
 صحيح فاما اذا حلف على امر باض اما اذا حلف على مستقبل فمضى عنه دون  
 معنى فبطلت احواله لا يجيب المستحق **كتاب الشهادات** **الفصل الاول**  
 في هل الشاهد **فان** واهل بيتهم اذا حلفوا على ما حلفوا عليه من الشاهد  
 المرأة اذا كانت متقنة بعض شائخنا وسواء قالوا بغيره او لا تعريف  
 وقالوا تعريف الواحد كاف كانه التركة والدرجة والانساء واهل بيتهم  
 ان يعرفوا بك واليه هذا الشارح شيخ الاسلام خواجه زاد وبعضهم قالوا بغيره  
 بدونه روية وجهها باسمها ونسبها اليه وبه كان في القاضي شمس الاسلام الا انه  
 وادخل الامام طبراني المرفوعة في فقهها باسمها ونسبها عدلان في العدين  
 ان يشهدوا على غيرها واما في الشاهد القاضي على غيرها واما في الشاهد  
 والنسب ويشهدوا باصل الحق بطريق الاصل فيجوز ذلك بلا خلاف  
**جماع الامم** قال ابو بكر الاسكاف اذا حلفت وجهها وماتت انا فلا بنت  
 فلان لا يجوز له الشهادة على غيرها فلا بد ان كانت حية فان ماتت كجراح  
 الشهود واليه شهادة شاهدين انها كانت فلان بنت فلان قال نجم الدين عمر  
 التتبي وبيع تعريف من لا يصلح شاهد اسوار كانت الشهادة لها وعليها  
**العتابة** وتقبل في تعريفها واولاها وانما وزوجها ولو لم يتزوج من قال اذا  
 كان الاثنا ولما لا يقع تعريف من لا يقع شاهد الحام وفيه كراهية ليعرف اذا  
 اثنى الشاهد على اداء الشهادة ان في العكس غيره من قبل الشاهد في سببه  
 واما فلان في شرح روضة شيخ الاسلام ان في حق البصاة او طلب  
 الدخول ان يشهد لفرقة غيره عند طاهر طاهر لا تقبل الشهادة **البيان** فان  
 خاف على نفسه من سلطان جاره وغيره او لم يستند كراهية الشهادة على وجهها

وسد الامتناع وكذا نكح لو اشهد على باطل وعنه محمد بن ابي ابي الشهاد  
 والقاضي يفتي بنك الشهادة ولكنه كان في مذهب النجاشي فلا ان لا  
 يشهد ولو شهد لا يرد نكح **باب الفداء** كتب صلي عليه وقالوا ان يشهدوا  
 بافيه ولم يقر اعلمهم قال القاضي ابو جعفر لا يجوز فهم ان يشهد حتى يجلوا بافيه  
 في قولنا انما المقدمين وفي قول نصيحه كونه اخذ على من احد **الحائز** والصحيح  
 ان لا يسعهم **واقعات** ان طيني اشهدت على نفسها لا يبين او اخيا  
 بال تر بر اخر الزوج او اشهد ارجل على نفسه بال بعض الاولاد او اخر  
 لباية والشهود يعلمون ذلك وسهم ان يقبلوا الشهادة ويشهدوا وفيه نظر  
 فقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في مثل هذا جواز لا يشهد على  
 جوار والصحيح انه لا ينبغي ان يتجمل هذه الشهادة **بكر** قال القاضي في خواتم كره  
 تحكيم لكن اذا تجمل فلان في يوم جامع اعوان السطى واقعه رطبين  
 ان فلان على كذا او فلان من العوان ثم طلب منها الشهادة والمقرر نعم انه  
 اخر حرم من القول فان كان يجتاز فانه وقفا على امره في خوف كراه  
 استماعه الشهادة والاشهد على قراره واجرا القاضي ان اقروا مع الهموان  
 حتى يتامل القاضي فيه واذا اقر بين يدي قوم فمضت مدة ثم جاء عدلان اخر  
 مولاهم الشهود بان المقر في الدين كذا فالشهود بالجواز ان شقوا  
 عن الشهادة وان شقوا وشهدوا واخبروا الحاكم بالفتنة ثم لا يقع القاضي بالمال  
 حتى يتفحص **في العيون** عن محمد بن ابي اسحق عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان  
 صاحبه قد استوفاه لا يسعهم ان لا يشهدوا لكن كراهه باكر العدلان  
**الواقعات** عن محمد بن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق  
**العتابة** اخبر المطلب عدلان ان الطالب ابرك لم يسعه كجوارك عن  
 البراءة ويقسمها عند القاضي **العيون** وبعض شائخ زماننا اجاز ان يشهد  
 عند الشاهد بنك عدلان في موضع في قلبه صدمها ليس ان يشهد وان لم يشهد





في قلبه صدقهما او شهود واحد فدان يشهد **الفصل الثاني** في اقسام الشهادة  
**الشهادة الرضائية** اذا طلع على الولادة مناجاة تقبل شهادة وصدقه لم تنجز  
 شهادة الرضائية الواحدة محجة في سدا باب اختلافنا قال بعضهم انها تقبل اذا  
 قال في جانتها وانفق نظري اليها لانه قال نعمت النظر لا تقبل وقال بعضهم وانما تقبل  
 انظر تقبل **الشهادة** في تم الصحيح انه لا يشترط **وهذا الفصل الثاني** في تقبل  
 الشهادة ومن لا تقبل **الشهادة** والذين اخذوا فرض بعد وجوبه ان كان له وقت معين  
 كالصلوة والصدقة بطلت عدالة الا ان يكون ان خير بعد زمانه لم يكن له وقت  
 معين كالزكاة والحج ذكرنا في رداية من غير محجة لا يبطل عدالة وقال  
 بعضهم تبطل وبه اخذ الفقهاء ابا القاسم **الطبري** والصحيح ان اخيرا يبطل عدالة  
**الشهادة** ان ما خيرا الزكاة لا يبطل عدالة وفي **النوازل** قال بعضهم اذا اتم الزكاة  
 واجتمع غيره عذر زهت عدالة وبه نأخذ **الكبير** قال القاضي في محله ان العذر على  
 ان يتخير الزكاة من غير عذر تسقط عدالة ما فيه من حق الفقهاء وبنا خبرنا لا تسقط  
**جامع الفتاوى** من يعيب بالقول الجازم برأيه فوسية جاز شهادته ومن يعيب  
 بالتشريع فهو مردود والشهادة على كل حال ومن يعيب بشيء من الملاجير ولا يشهد  
 عما يلزمه منها فوايض ان كان سبعا كالمير والفقير لم تجز شهادته وان لم  
 يستشع كالحمد او ضربا تعقيب جازت الا ان يدخل في هذه المعايير والكبار  
 فتنقض ومن كان موهوبا بالكذب انما حشتم تقبل شهادته ويرى به اذا اقاموا  
 اما اذا كان يتبع فيه اجناسا قبلت وانذارا ما بالكذب اذا ما لا تقبل شهادته  
 ذكره في الاقفية لان من اعاد الكذب فقد بصر عنه **الكبير** ذكر الله التمسيد  
 ان شهادته الاجير الوعد لا شهادته لا تقبل سوا كان في تجارة او في شيء  
 آخر هذا **الصحيح** من جميع اتياب الصورة او بغيرها لا تقبل شهادته **الشهادة**  
 وتقبل شهادته الا على ما لا يقطع عليه في السرقة والنجاسات والرجوب اذا كانوا  
 عدولا او الخائضين **نام** ويجوز غيرهم كمن ان سئل عن شهادته اهل ما يكد

واولاده شهادته قال اذا كان في كل يوم وفي كل ساعة وان كانا اجناسا  
 تقبل وان كانا شتم اناسا وشتموه فوجاهن ولا شهادته للمجاهن  
 ولا تجوز شهادته الغاسق عندنا وعن ابي يوسف ان الغاسق اذا كان ذا ردة  
 وجهها تقبل شهادته الا ان يظن ان الرواية لم يفصل بل الخلق الجواب اطلاقا  
 وهو الاصح **الشهادة** ولا تقبل شهادته من يشك في الطريق بسر او بل ليس عليه غيره  
 اذا قدم الا بمرجوة فخرج ان اس وجلسوا في الطريق ينظرون اياه قال خلف  
 بطلت عدالتهم الا ان يذهبوا للاعتبار والفقهاء على انهم اذا خرجوا لا تعظيم  
 من يستحق التعظيم ولا الاعتبار تبطل عدالتهم **في الخلاصة** لا تقبل  
 شهادته الرضائية بعدة من طلاق باين ولا دفع الزكاة اليها ومن لا تجوز  
 شهادته له لا تجوز شهادته بعدة ولا مكانه ولا لانه ولد ولا كبره **نوع** البعد  
 اذا شهد في حادثة وردت شهادته ثم اعنى واعاد شهادته قبلت وصدق  
 البصيرة والكافرا اذا شهد على مسلم فردت ثم اسلم فاعاد ما اذيع البصيرة فاعاد ما  
 تقبل بخلاف الغاسق اذا شهد في حادثة فردت ثم زال الغسق واعاد ما  
 حيث لا تقبل وكذا اذا ازدوجين لو شهد للاخر فردت ثم اعاد ما بعدا لفرقة  
 لا تقبل وان لم يرد ما انما في عسده ما شهد ولم يحكم حتى وقعت الفرقة فاعاد  
 تقبل ويحكم بما اقام بعد ما لا **الشهادة** الكافر لو رد نفسه فاسلم واعاد لم تجز  
**البصيرة** شهادته الوحيه بدين على الميت تقبل شهادته الوحيه للميت بعد الغسل  
 لا تقبل وان لم يخبره انما في الزنا دات وذكر في الجمل انما تقبل **نوع** شهادته  
 الوكيل للوكيل بعد الغسل فانما لا تقبل وان لم يخبره تقبل وهو الوكيل خيصة  
 ومحمد وقال ابي يوسف لا تقبل فاصم اولاد في الزنا دات وكل رجل بالخصومة  
 بمحض انفاضة فاصم بالف درهم ثم اخبر بها فشهد للوكيل على المطلوب بما في  
 جازت ولو وكل غيره فاصم بالف درهم دام اليه على الوكيل  
 وقضى له بها ثم غلبه الوكيل فشهد على المطلوب بما في رباكم كمن شهد **الشهادة**



شهادة الرجل لغريمه المفلس جائزة **البينة** سئل علي بن احمد عن اخ خست  
 ادعى ارضا فشهد زوج المدعى هل تردها له في حصته زوجة ام في حصتها  
 قال اذا ردت بعض ثمنها ردت كلها **والفصل الرابع** في صحة الشهادتين  
 كتب شهادة اثني هدي في بيض وقر عليه فقال شهد ان لهذا المدعى جميع ما بين  
 ووصفي في هذا الكتاب على هذا المدعى عليه فذهبت شهادة صحبته وجعل  
 فتورس الائمة الترخيب في رجل ادعى دارا من نسجه او صك قرا على  
 الشهود فقال الشهود ودم اميند ما مجنين كواي سبهم لهذا المدعى  
 عليه ان شهدا ودم صحبته **البقية** شهادة الحكم لا تقبل وفي كتاب  
 الشرب امانية وما دونها ما يحسد وما زادها لا يحسد **والفصل الخامس**  
 في الشهادة على فعل نفي **العمدة** لو ان رجلا حلف بطلاق امراته فثبث ان ضرب  
 مدينه اربعين فضر بها وسعها ان يشهد عليه بطلاق امراته فلا تجوز كيف  
 كان فان اجابته بك وسعها ولا تقبل شهدا وتما **الذخيرة** الوكيل بالنيابة شهد  
 باثبات النكاح انذرا بشره لا تقبل لانه شهد على فعل نفي ولو شهد  
 انما منكوته تقبل وكذا الوكيل بالجمع اذا شهد باثبات النكاح انذرا بشره  
 لا تقبل والدلالة ان اذا شهد او قال لا نحن بقضا هذا الشيء من فلان لا تقبل  
**والفصل السادس** في شهادة الرجل على فعل ايجاب شهدا وتما على فعل  
 ايجاب فعلنا لا تقبل اذا كان للاب فيه منفعة بالاتفاق بين المطالبين  
 بالشهادة وان لم يكن فيه منفعة فعليه قولي خيئة وايه يوسف لا تقبل وغيره  
 روايتهم ولو قال بعد ان كلك فلان فانت حرقته بان فلان ان اباها  
 كلم العبد لا تقبل بخلاف خيئة وايه يوسف واهيرارواين غير محمد **والفصل**  
**السادس** في الشهادة في الموارث من جنى الى السائل فتقول شهد الشهود ان اباها  
 مات وهو لابس هذا القميص او لابس هذا الخاتم ولذا لو شهدوا ان اباها  
 وهو حامل لهذا الثوب قبل المطلق فحرم الجواب في اني لم وحكي اني لم

عن القضاة انفة كانوا يقولون ان شهدوا ان كان في خضره او بصره  
 يوم الموت تقبل وان شهدوا ان كان في السبابة او الوصل او الهم  
 لا تقبل ولكن الصحيح ان يجوز على هؤلاء كما ذكر محمد ولو شهدوا ان اباها وهو كلب  
 على هذه الدابة فبقي بالذابة للوارث وان كان الزكوت بمحقق بدونه النقل  
 الا انه لا يحصل في الغالب ان لا تقبل ولو شهدوا ان اباها مات وهو كلب  
 في هذه الدابة تقبل وعمره يوسف انه لا يقبل بخلافه بهذه الشهادة ولو  
 شهدوا ان اباها مات في هذه الدابة لا تقبل ولو شهدوا ان اباها كانت دارا  
 مات فيها ولم يزدوا على هذا لا تقبل وكب ان يكون هذا قول الخيئة ومحمدنا على  
 قول اليه يوسف على ما روينا في الاملا تقبل ولو شهدوا ان اباها مات وهو قاعد  
 على هذا الغرض او قائم عليه لا تقبل **والفصل السابع** في الشهادة على  
 الشهادة **البينة** سئل علي بن احمد وابو حامد عن ابيهما اذا شهدا بشهود  
 اني قد ملكت فلانا على فلان بكنا ولم يخبروا احد من حكم ولا يكون حكم ولا  
 شهدهم بانه قد حكم فلو شهدوا عن قاض او قبل شهدا ودم قال علي بن احمد  
 هذه الشهادة باطله وقال ابو حامد الجواب كذلك المحذور شره والقضاء  
 وشهد الا شهدا دم جنى الى طرف الا شهدا فتقول الا شهدا على الشهادة صحيح  
 وان كان الاصل في المصدا خلاف حتى اذا غاب الاصل بعد ذلك اومات  
 فالرفع يشهد على شهدا وان كان الاصل محبوبا في المصدا شهد على شهدا  
 وهل تقبل لا ذكر هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد اختلف فيها قال بعضهم  
 ان كان محبوبا في شيء من القضاة لا يجوز وان محبوبا في شيء من الولاة  
 ولا يمكنه الاخراج من مجلس للشهادة **الذخيرة** وقد قيل ينبغي ان لا يجوز **والفصل**  
**الثامن** في شهادة الشهود ببعض **البينة** وفي الشيء شهدا ان ابنه وارت  
 وشهدا لاربع اخر لهما بالوصية وان لهما على الميت دينا لم يخبر عنه ابي خيئة  
 وايه يوسف م ولو شهد كل فريق لآخر بالدين على الميت جازوا المجلس واحد



ومجلسين كما كان في حال حياته **والفصل الحادي عشر** في شهادة الكفار  
**استحب** اربع ساعه غم فخذ ترك ابنين او حاسم والاخر نظر في  
 حال المسلم ايه قبل موته وانما وارثه وقال النظر في لم يسم وانما وارثه  
 قال لقول للنظر في ولكن يفتي على ايت باجار الابن المسلم ولو قام المسلم  
 نظر ابنين يحكم باليراث للمسلم وان كان للميت اولاد صغار ورثوا منه وكانوا مسلمين  
**الفتي** ولو لم يقيم الابن المسلم على اسلام ابيه قبل موته فمقتضى ادعوى رجل على  
 الميت دينا من ماله فخر ما قام به من النظر في على اسلام الاب قبل موته قال  
 انه كان انعم مسلما ابطال دية بنتها واهل الذمة ولم ارد القضاء وان كان  
 وتياردت القضا وردت القضا ونقلت للابن المسلم جميع الميراث  
 ولو لم ترك الميت مالا وقام الابن المسلم بية من النظر في روات مسلم  
 دارا واخذ احواله الصغار لم يتقبل شية على ذلك بخلاف ما اذا ترك مالا  
 وهذا الحكم لا يختص بهذا الموضع بل في كل موضع شهد اهل الذمة على اسلام ميت  
 انه كان لم ترك مالا لقيام البنية من اجل لا يقبل منها دتم ولا يحكم باسلامه وير  
 المصلحة عن ايه يوسف قال لا يقبل شهادة اهل الذمة على اسلام الكافر في حال  
 الكفر وانما بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب بشهادتهم ودور عرب  
 ايه عن عمر بن الخطاب في كتاب الاطراف رجل من اهل الذمة مات فشهد مسلم عدل  
 او مسلم انه مسلم قبل موته وانما ادبناه من اصل الذمة فميراثه لهم كما هو  
 ظاهر قال وينظر للمسلمين ان يرضوه ويقتضوه ويقتضوا عليه وكذا ان كان الميراث  
 محدد وراثة قد فسد وهو عدل وشهادة القضا لا يقبل على اسلامه ولا يقبل  
 عليه بما قال ولو شهد على اسلام نظر في رجل امراته من المسلمين وهو كافر جبر على  
 الاسلام ولا تقبل ولو شهد عليه رجلان من اهل دية وهو كافر فشهدا بها باطلا  
 ولو قال الابن المسلم لم ير اليك مسلما وقال النظر في لم ير لك انظر انيت  
 قال لقول للمسلم وانما اقام البنية فالبنية للمسلم ايضا ولو ان الابن المسلم

اقام البنية على اسلام الاب قبل موته **الذخيرة** بين مسلمين لم اقبل  
 ذلك حتى يرضوا اسلامه وكذلك اذا شهد شاهدان على نظر في حي انه  
 اسم لا يقبل منها وتما حتى يرضوا الاسلام وذكر القاضي ركن الاسلام على  
 السيد ران الشاهد اذا كان فيها تقبل منها دية من غير ان يرضوا الاسلام  
 كان جاهلا لا يقبل **الحاشية** في مات فشهد عشرة من انصار رواته اسم  
 لا يقبل منها دتم وكذا الوشهدا في المسلمين **والفصل الثاني عشر**  
 في شهادة الوارث بالوصية والرجوع عنها وشهادة الوصي للميت والوكيل  
 لكل **البعيد** شهد وصيا بدين على الميت وكان في الورثة صغار جعل لهم  
 فيها وصية في هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين **الذخيرة** ذكر في الزيادة  
 ان الوارثين لا يقران بين على الميت ثم شهد اهل الذمة قبلت منها دية  
 عليها وعلى باء الورثة حتى يستوفى جميع الدين من جميع الزكاة وبمسد الوصية  
 القاضي بالدين عليها في نقدية حاتم شهد بعد ذلك بالدين على الميت لذلك  
 الرجل لا يقبل منها وتما على باء الورثة هذه المسئلة بناء على ان يجوز اقرار  
 بعض الورثة لا بد من كل الدين في نفسه مالم يتقبل به قضا بالقاضي **فانما الفصل**  
 اذ في بعض الورثة دينا على موته وصدة بعض الورثة وانكر البعض فانه يستوفى  
 الدين من نصيب من صدقة بعد ان يطرح نصيب الدين **الخبر** اذ في على  
 ميت دينا فصدقه بعض الورثة ففوق الاصح بان يؤخذ من حصة المصدق جميع  
 الدين قال ابو النيث هو القياس لكن الاحتياط عند ران يؤخذ منه  
 بالحقة من الدين وهو قول الشعبي وما يك واما ايه سيبويه والشافعي  
 وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول بعد من النظر في الكافي او كمل بالخصوص في دارهم  
 عزله قبل ان يخاصم ثم شهد في تلك الحادثة لا تقبل عنه وهذا ما تقبل  
 فانه كانت الوكالة عامة بان جاز ان وكلا بالخصوص في كل حق لانه مدونه  
 البلدة فخاصم واحد من اهل البلدة وانبت الوكالة على من خصم له ولو غيره في كل حق

روي في هذا الموضع  
 في قوله لا يقبل منه



او حادث بعد الوكال قبل النول الا اذا كان حقا عرف حذوته بعد العمل قبل  
 شهادته فيه **وهذا الفصل الرابع عشر** في الشك في الشهادة والزيادة والنقصان  
 ابراهيم بن محمد في شهادته ان رجلا ان له على هذا درهما ودرهمين  
 فاشهدته جائزة على درهم **وهذا** بشرع ابي يوسف في رجل في يد  
 درهما صغير وكبير فاقربهما لرجل ثم محو فشهد بذلك ثم اخذت  
 الشهادة على الصغير استخانا وسوا اقربهما بغير عينه او بعينه ثم نسيه  
 وكذا تكليفه في الزينة اذا وضعا احد النصفين والاوكس وانما يختلف  
 النوعان فلا يبطل قال وكل شيء يضمن فيه النقص وقد صارت دينا جعلت  
 عليه الاوكس القيمين وكذا ان يشهد انه غصب ثوبا موقودا قالان  
 هكذا او قالان انما احدهما بعينه فنيته قضيت عليه وكذا القيمين **وهذا**  
**الفصل الخامس عشر** في التهمة اقام بينه على اخوانه قتل اياه في ربيع الاول  
 فاقام المدعى عليه بنية انهم راوا اياه خيا بعد ذلك الوقت او انه كان  
 خيا واقضه الف درهم بعد ذلك الوقت او اقام على اخيه ان اقرضه فلان  
 اياه اسلف درهم واقام الاخر بنية ان اياه مات قبل ذلك او شهد فلان  
 ان فلانا طلق امراته يوم النحر بالرقد واقام فلان بنية انه كان في ذلك اليوم  
 حاجا عنه فالبينة في جميع ذلك بين المدعى ولا ينفك اية بنية المدعى عليه  
 الا ان ياتي العام وشهد بذلك ويكون اداك شفا فيقض بنيه وتمام ولو  
 اقامت امرأة بنية ان زوجها طلقها يوم النحر بالرقد واقام عبده بنية ان  
 اقصته في ذلك اليوم بنية وجات البينة جميعا والرجل محذور ذلك كله  
 فالبينة بالطلاق ولو شهدا انه طلق امراته يوم النحر بنية واخاها ان عتق  
 عبده بعد ذلك اليوم بالرقد يفي بالطلاق بالوقت الاول ثم ينظر بعد  
 ذلك ان كان بين الاثنين ما يستقيم ان يكون في المكانين جميعا اسرع تقدير  
 عليه من التبر في بنيه وتمام جميعا والا بطل الوقت **وهذا الفصل السادس عشر**

في ربيع ابراهيم بن محمد **الفصل السابع** في ما يجب من الاقضية قال جميع ما في يد  
 من قليل او كثير من عبد او غيره فله ان يملك انما اختلفت في عبده  
 فقال المولى لم يكن في يد يوم اقررت وقال المقر له بل كان في يدك فقال المقر له  
 في اقرار البسوط رجل قال ما في حانوتي فله ان يملك انما اختلفت في عبده  
 اكانت انه وضعه بعد الاقرار يصدق وهذه الرواية موافقة لرواية الاقضية  
 بعض روايات كتاب الاقرار قال لا يصدق وما وجهها انه اذا عاين بعد الاقرار  
 في مدة لا يملكه او قال ذلك الشئ في اكانت في ذلك بين حتى ثبت كونه  
 ذلك في اكانت وقت الاقرار بين شهدا ان زوج فلانة قتل  
 او مات واخوانه اذ هي ماتت او على الموت او في **وهذا الفصل الثامن**  
 في اختلاف الشهادة **وهذا** بشرع ابي يوسف انه شهدا معا انه لطلعت ثيابا  
 بالعبودية والاخر انه لطلعتا بالعارس لا يقبل بخلاف اتفاقا قال الشافعي  
 ببيع اثنين الاصح انها سوان في القول **وهذا الفصل التاسع عشر** في المنققات  
**البينة** كسبت اية الحسن بن علي بن رجل اشترى دارا وقال شريتها لزوجتي  
 وارثت اثنى منها لهما ثم ادعتا الزوجة والزوج بفساد فشهد ابايع  
 على اقراره بذلك بل يقبل قال **وهذا** **الفصل العاشر**  
 في الاقضية بشرع ابي يوسف قال بغيره اجب ان تبسج عبد ربه او قال بغيره  
 او رضيت او شئت او اردت او وافقت به كلف تركه ببيع او ببيع ماله  
 لم تبسج عبد ربه فانه طلق بغيره وكذا ببيع **الفصل الحادي عشر** في كل شيء يبيع  
 استحسانا ويبيع كيدا بالخط لا بغيره **الفصل الثاني عشر** في كل شيء يبيع  
 جارية مورك فهو وكيل في الخط والبيع والشراء والهبه والعتق لانه فرض  
 اية التصرفات عاها صار كانه ما مضت من شئ فهو جازي كملك جميع انواع التصرفات  
 وهذا التعديل انما هو لانه لو طلق امراته بغيره وعنه محمد هذا القول في غير هذه  
 الصورة بالبياعات والابارات والمواضات والهبات والعتاق



النقيب ابو نصر انه يوجب نكاح الوكيل امرأة الموكل في هذه الصورة  
 او وقف ارضه لا يجوز به اخذ النقيب ابو النيث هكذا كان يقول  
 قال غيره وكنت في امور رآه لوطي امرأة او اعطى عبدا او وقف ارضه  
 لا يجوز وكان الصمد الشهد يستحسن قول النقيب في غير ما يوكدها  
 المتوافقة قال في عين هذه الصورة هذا التوكيل بالبيع وضمت دون الهبات  
 والا عاقبة نية **فان** راعى من مفسد ما صفت في غير رغبة جارية فمقتضى  
 حكمه قال في رد المحتار عتق او عتق له خفية لا يقتضيه **انما** في غير خفية  
 يجوز وعاقبة الفتور اذا قال انت وكيلي منهم من جلد توكيلا وقال سئل الموكل  
 ان يشتري ارضا بثلثي ثمنك انت وكيلي ليس ببيع في قولنا انت وكيلي في جارية  
 توكيل **الكبر** وانما عتق على هذا **الذخيرة** انت وكيلي ببيع صحيح ويغيره وكيدا بالقبض  
**استحسانا** **الطبعة** وكذا بكل قليل وكثير بغير وكيد لا كنه اعياها ما لم يزل او كثر  
 ولا يغير وكيدا بالعتق ولا يتماخي بوجه **المضرت** انت وكيلي في كل شيء  
 غير محذور في البيع والاعاريات والمعاوضات والهبات م  
 وفيه فناء راعى من مفسد اراد التسلط على توكيل غيره بطلاق امرأة فقال  
 انكره ذلك النقيب انت وكيلي وطلق الوكيل اذ قال فقال الزوج لم ارده اطلاقا  
 علق انت **الطبعة** بخلاف ما لو قال انت انت وكيلي حيث بعد **قالت**  
 ارمه بالبيع او انت انت وكيلي فعله وكيل كذا لو كان غايها قبلة **الذخيرة**  
 اخذ النقيب ابو النيث قولها للفتور في صحة التوكيل بالخصومة بدون  
 رغبة الخصم ولزوم م ومنه الا عدا رايه توجب لزوم التوكيل بغير رغبة الخصم  
 ولو كان م ومنه الا عدا رايه توجب لزوم التوكيل بغير رغبة الخصم  
 كانت طالبة جازها التوكيل وان كانت مطلوبة انما اقرها الطاب حتى يخرج  
 انما في من السجلا لا يقبل منها التوكيل بغير رضا وان لم يفرق قبل **والفصل**  
**في العواقب** **والخلاصة** لا يبيع من الموكل من علم الموكل ولا يخرج من الوكا

عندنا وكذا نكح الوكيل اذا عزل نفسه لا يبيع من علم الموكل ولا يخرج  
 عن الوكا له واذا جحد الموكل الوكا له لم يكن عزلا وفيه الاجا **سئل** قال الشهد  
 ان لم اوكل فلانا فمذا نكح هو وكيل لا ينزل بعض المتزوج من مجوده الوكا  
 عزل وذكر شيخ الاسلام ان مجوده ما عدا النكاح فسخ **الذخيرة** بعض النكاح  
 قالوا ان ذكر في الاجا س ليس مجوره على كنفه وايجود حقيقة فسخ الوكا  
 بل ذلك طلب شهادة الزور عنه اية وكذا لا يبيح من ان يشهدوا  
 بزور وروى ابن سماعه انه لو قال اشهدوا اني لم اوكل لا يكون رجوعا وعزلا  
 ولو قال اشهدوا اني لا اوكل لا يكون عزلا ورجوعا **اجا** ومن المتزوج من قال في  
 المسند روايتان وكذا ان يكونا من سندا لو كانا نظير مسند الوصية من عزل  
 الوكيل حال غيبة الخصم ان كان الوكيل وكيل الطاب فالقول صحيح وان كان وكيل  
 الطاب فانه كان التوكيل بغير التماس احد فكذا يبيع العزلا وان كانا بالتماس  
 الطاب او انما في فانه كان الوكيل غايها وقت التوكيل ولم يعلم بالتوكيل يبيع  
 عزله على كل حال ايضا وان كانا حاضرا وقت التوكيل او غايها لم يعلم بالوكالة  
 لا يبيع عزله عند غيبة الطاب ان كانت بالتماس ويبيع حال حضرة رغبة او بخل  
 وان كانت بالتماس النقيب يبيع منه غيبة الطاب كخفة القاضي واذا اراد  
 سبعا وحلبت امرأة وكيداً لم يرجع من سفره الى اربع عشرة مطلقا الوكيل  
 فخرج ولم يرجع حتى يفي اربعة اشهر من نكاح الوكيل على طلاقها اختلف  
 المتأخر قال بعضهم لها ذلك وقال بعضهم ليس لها ذلك وكذا لو اراد الموكل  
 عزل هذا الوكيل بغير حضرة رضا قال بعضهم ليس له ذلك وقال بعضهم له ذلك  
 وهو الاصح **الطبعة** وهو الصحيح وكل بيع عين من غايها ما عزله الا اذا اتفق جوتا  
 الوكيل بان ارمه ان يبيعه ويستوي في الدين من **التماس** الوكا له على ضرب من  
 وكالة مطلقة كالوكالة بالبيع وكهوه وفيها ينزل الوكيل بالفراد وكذا في غير جارية  
 الرجوع كقولنا عتق عبد راد وطلق امرأته في شئت فمنا لا يملك الرجوع ويبيع



العتق والطلاق في اير وقت بانتهما الوكيل **الطبعة** وكل انسان بقبض الدين  
 لا يحفظه المديون ثم عدا صرح وان يحفظه المديون لا يبيع الغلام يعلم المديون  
 لو دفع المديون المال الى الوكيل قبل ان يعلم برأيه **الفصل الثاني** من غايته  
 قبض الدين وكذا يتقاضى دينه منه جاز في المطلب او لم يرضى  
 الموكل حاضر او غايب صحيح او عاقل او ابله اذا كان المطلب بغير الدين  
 انما اذا كان جازا فلا يبيع التوكيل عن اية خيرة من غيره اذ كان الموكل حاضرا  
 صحيحا وابنه مال نسي الابنة الشريفة وذكر شيخ الاسلام ان التوكيل  
 صحيح على كل حال وكذا يتقاضى دينه على رجل ثم ان المطلب مات فلوكيل  
 على مكانه يتقاضى ذلك من مال الميت ولا ينزل بوث المطلب بل موت  
 الموكل وكذا قبض دينه قبضة ووجهه زبونا وسوقا او بهرجه او حصا  
 فزاد ما بقي من ان يقبض والا فمستحسن ان لا يقبض ذكر القياس والاحتياط  
 جلة من شايخنا في الكل والصح ان هذا القياس والاستحسان فيما اذا  
 زبونا او بهرجه فاراد ان يرد ما لا يكون لانه من غير استطاع والوكيل  
 واذا ارد قبض دينه ان يستحسن لانه اذا ارد ان لا يقبض فاما في السوق او ارض  
 فدان يرد ما من غير استطاع راي الموكل واذا رد لا يقبض في ساو حنا  
 واذا قال الوكيل قبضت منك الف درهم وقطع الكلام ثم قال جردتها  
 زبونا يصدق عن جميع **الفصل التاسع** في التوكيل في الاتقي والتفقي  
 وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف دفع اية عشرة وقال يصدق بها على عشرة  
 ساكنين فتصدق بها على سكرين واحد دفعة واحدة جاز و هوام بالصدقة  
 لا على عدد الساكنين وكذا لو قال يصدق بها على سكرين واحد فتصدق على  
 عشرة ولو قال يصدق بها على فراكمة فتصدق على فراكمة كونه من ولو قال على  
 النصفه الذين حطهم الكبر فتصدق على اثنا عشر ولو قال على ايتي فتصدق  
 على اثنا عشر ولو قال على ساكنين فواستفتى على التيقض ولا يرد

الاسود والابيض ولو قال على فواستفتى على التسود والارحش تصدق  
 على غيرهم من ولو كان انما اراد التسود لم يقبض **الفصل العاشر** دفع اية عشرة فتصدق  
 بها فانها تقبض على نصف وتصدق بعشرة من عتق لم يجز وفي الجماع يكون  
 ضامنا للعشرة م لو كانت ادرام عتق فاية فتم تصدق بها وتصدق بغيرها  
 جاز **الفصل الحادي عشر** وتكون العشرة بعشرة **الفصل الثاني** دفع اية عشرة فيسترل  
 ثوب اية جنة وضعت فانها الوكيل اشترى ثوب بعشرة من عتق جاز  
**الفصل الثاني عشر** وان ضاع الثوب في يده حلك من مال لا يرد اذ كان في المشتري وهو ضاع  
 طاهرا واية **الفصل الثالث عشر** دفع اية رجل دينار فيسترل به ثوبا فاشترى به دينار عتق  
 جاز شراره للمار ويكون اديار له وكذا لو دفع اليه دينار يقبض غنا فتقفاه من مال  
 نفسه وامسك الدينار لنفسه جاز **الفصل الرابع عشر** في التوكيل بالبيع  
 قال محمد الوكيل بالبيع اذا اخراش عن الترة راد ابراهم اقول احواله  
 اذا اخذ الزبوف ويجوز به جاز ومن اثنين للمار وهو قول اية خيرة وقال ابو  
 يوسف لا يجوز هذه التصرفات وجميع اية اثنين لو كان غنا فوجهه من لا يبيع  
 وكذا لو كان دينه قبضة ثم ذهب منه لا يبيع بالاجماع **الفصل الخامس عشر** لو كان بالبيع اذا  
 ابراهم الترة عن اثنين صح وبهذه هب اصحابنا وبعض شايخنا قال لا يبيع بالبيع  
 اذا ابراهم الموكل عن اثنين صح والجمهور في الهبة كاللاري لكن هذا الجواب مستحسن  
 اصول اصحابنا **الفصل السادس عشر** في بيعه يكون للوكيل ان يبيع قال محمد  
 في الاصل اذا وكل رجلا يتقاضى دينه فليس لانه يستر من المديون شيئا بذلك  
 الدين وانما ذهب الدين من المديون او ابراه منه او فوه عنه او طعنه ثم يجوز كذا  
 لو اختلف به على رجل لم وانما اخذ منه وهذا ايضا لا يبيع فان حلك الزم في يده  
 الوكيل انما كان الوكيل قال امر في الطاب قبض الزم من المطلب ان يضمنه الا  
 من قبضة ومن الدين السند في الاصل معلقة وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان  
 كذا المطلب في الوكا اذا سكت ولم يصدق ولم يرد او صدقة وشروطه



ان يضمنه وان صدقه ولم يضمنه فليس له ان يضمنه وان كان الطالب قال لم  
 يامر به الطالب بقبض الثمن ومع ذلك دفع المطلوب اليه رضا وحكم  
 لا ضمان على الوكيل وان اخذ بالدين كفيلا بدونه برأه الاصيل كجزء وان شرط  
 برأه لا يجوز **والفصل الثاني في البضاعة الذخيرة المستبقة**  
 لا يملك الابضاع والاداء من غير ليس في عماله الا بانها نفا او لا ولاه وليس  
 ببيع الوكيل ان يملك الابضاع م قال محمد في الزيارات دفع الف درهم  
 بضاعة وقال اشترى بها شيئا جاز **الغور** كل يجوز في البضاعة يجوز  
 في المضاربة يكون المضارب يملك بيع ما اشترى والمستبقة لام ولو قال قد  
 هذه الالف او هذه الثوب بضاعة جاز ويضمن ما ذونا ببيع ثم في الثوب  
 تنفيذ ببيع ما عودا عند اي خيانه وعنده ما لا ينفذ لا ينفذ الا بالدرهم  
 والذمانير بائنا من اننا نس في مثله وفي اذار لا ينفذ شرا او الا قبل القية  
 او بائنا من اننا نس فيه ولو قال قد هذه الالف بضاعة واشترى بها  
 ومع فعل انه تكاير في شيئا جاز ولا ان يشترى ويبيع ولو قال ارى ان  
 انه مضارب اشترى الرقيق والنياب فقال له رجل قد هذه الالف بضاعة على او قبل  
 من مالك اوف درهم بضاعة جاز ويضمن ما ذونا بشره الرقيق والنياب دلالة  
**والفصل الثالث في التفرقات** الوكيل بالشر او اخذ السلعة على سوم  
 انشر او يبيع الممنوع فاراما الموكل فلم يرضها فحكمت عند الوكيل ضمن الوكيل  
 قيمتها للبايع ثم ان كان اراه الموكل لا اخذ عليه وجه السوم رجع على الموكل والافلا  
**المتفق** وكله ببيع عبده واجاز له ان يوكل فوكل ثم ان الوكيل الاول انشر عبده  
 من اقله جاز لانما اثنائه صار كسيدا للموكل وهو المولى **وفيه امره** ان يشترى  
 عبد ابيه باف استحس في النية ان لا يكون اقل من ثمة **الظفر**  
 الوكيل اذا دفع ثمة له انما يوصلها بالموكل في من دفعها اليه  
**الغور** ما كان له في موضع من داره بنسبه ولا ضمان عليه بذلك

**الرجعة** الوكيل بشرا عبدا مطلقا لاشترى رباب الموكل عتق عليه الموكل  
**الغور** وكله بقبض ودية وجعل له على ذلك اجاير كجزء وان وكله بالثمة  
 او بخصومة وسبق له اجالا كجزء ان ان يوقت **الغور** الوكيل بطلب الشفعة  
 اذا ادعى الشتر ان الشفع سلم واراد يثمة يوم تسليم اذارا له الوكيل  
 ويقال له اتبع الشفع وطفه والوكيل في هذا الشفعة نصب خصا في حق اثبات  
 الشفعة **الغور** وكل الاواب رجلا ان يرجع في الهبة فاقام المودوب له  
 البينة ان الاواب اخذ الموضع يكون خصا فتقبل بنية **الغور**  
**الفصل الاول** في معرفة المدعي والمدعى عليه وفي تحضر خواهر زاده المدعى من  
 يمتس اخذ في من غيره واثبات حق في ذمته والمدعى عليه من يتق ذلك عن  
 نفسه ومن **الفصل الثاني** في شرائط صحة **الغور** **الظفر** رجل ادعى عبا بختة  
 الجنس والزوج والشفعة وذكر ثمة اكل عبده ولم يذكر ثمة كل منها على حدة  
 الشايع بعضهم شرطوا التفصيل وبعضهم اكتفوا بالاجال **الغور** **الغور** ذكر  
 في اجماع ادعى انه غصب منه جارية ولم يذكر قيمتها سمع دعواه وان ادعى ان في  
 يد هذا الرجل كذا ذكره اسمها الا عبا ولم يبين القية سمع دعواه في حكم اقرار  
 وبعدها احضره **الغور** بالاشارة قال رضى عنه وانما بشرط ذكر القية اذا كانت  
**الغور** يعلم انها غصب اولها انما هو بذكر ذلك فلا حاجة الى بيان القية  
**الغور** ادعى غصب كحفظ ولم يذكر في موضع في المصداق في القية لا  
 سمع م وان وقع المدعى في عين غائب لا يعرف مكانها بان ادعى غصب  
 ثوبا او جارية لا بد من اذناك فان بين الجنس الشفعة فدعوه بمسوعة  
 وبثمة مقبولة وان لم يبين القية اشار في عاتة الغيب اليه انها مسوعة وبقي  
 متابعنا قالوا انما سمع اذا ذكر القية قال في الاسلام اذا كانت السلعة مخفية  
 ينبغي للمدعي ان يكلف المدعى بيان القية فان كلفه ولم يبين سمع دعواه  
 بر من على انه نفا عين عبد غائب لا سمع قبل احضار البعد بخلاف الصغير



والندابة والاقارب حيث يقع فيها **الفصل الثالث** في دعوى الخراج  
سئل عن غوي فادعى رجل انها امراته وليه الميراث وادعت امراته انه زوجها  
ولي الميراث والميراث دامما البينة قال تفي لا يستعملان ان ارضا والافلا  
انها كانتا بالظهور كذب احدهما بيمين وبه انه بعضهم ولم يجد رواية فوجد  
التاقي مريج رواية في كتاب الشيخ بعض المتابع ان البينة بنية امراته انها  
اكثر اثباتا **الفصل الرابع** في نكاح فور الدعاور ادعى انه كان طابعا  
عند الاقرار فقام المدعي عليه بنية انه كان ذلك الاقرار بعد الترخي عن  
اكرهه فالبينة للمدعي **الفصل الخامس** عشر في دعوى الطريق وسائل المال  
محمد رجل له باب من دار اخر فاراد ان يرمه منه صاحب الدار وادعى صاحب  
الباب ان له حق المردف والقول قول صاحب الدار وادعى الخراج البينة فانه  
يشهدون شهدوا ان طريقها من الباب لم يقبل هو قول الخبيث محمد وانه شهدوا  
ان له طريقا ثانيا فيها وبينوا مدوره وطوله وعرضه قبلت وكذا لم يبينوا مدوره  
وطوله وعرضه قبلت ونقض به بعد باب الدار اعظم عرضا ومراشيا من مال  
هذا اذا شهدوا على قول المدعي عليه اما لو شهدوا على اثبات لا تقبل والاصح انها  
مقبولة على كل حال ان كان رجل يراى في دار رجل فاراد ان يرمه الدار ان يرمه  
من سبيل الا فله منه حتى يقيم البينة وليس لصاحب الدار ان يبيع الميراث  
وفي كتاب الله بالقول قول صاحب الدار قالوا هذا اذا كانه الا جارية وقت  
الخصومة لانه صاحب يدته والقول الاول اذا لم يكن جارية وقت الخصومة  
لانه خارج وذكر الفقيه ابو النيث عن المتأخرين من اصحابنا انهم استحسنوا  
انه اذا كان تصويب سطح صاحب الميراث الى موضع الميراث وعلم ان التصويب  
قديم وانه الميراث فديم بجعل له حق سبيل الميراث **الفصل السادس** في ما  
يقع به التناقض سئل عن رجل ادعى ان بنيه عن رجل ادعى ان بنيه من ادم  
ادادنا من قال المدعي عليه قد نبهت في سوق سرقته فطلب منه البينة

علم بجده بنية على ذلك ثم ادعى بعد ذلك التناقض في قرية كذا وادعى على  
ذلك بنية هل يكون تناقضا وهل تبطل دعواه قال لا تبطل ان وفق بانه قضيه  
في سوق سرقته فوجد وعجزت عن اثباته فقصته ما ياتي في قرية كذا وقيل على  
الرواية التي تكتفي فيها بالكانه التوفيق ينبغي ان لا تبطل دعواه رجل  
ادعى على رجل عن التاقي انه خصب من غلاما ثانيا وبين صغارا فخصه  
المدعي عليه غلاما فبعض الصفات فادعى المدعي هذا العبد وادعى البينة  
تسمع دعواه وتقبل بنية وهذا الجواب يستقيم فيما اذا قال هذا اليك ولم يرد عليه  
ويجمل كانه اثباتا وكذا فيما اذا قال هذا عبيد رايضا ويصير مدعى عبيد انما اذا قال  
هذا العبد هو العبد انه يرد عليه او لا تسمع لكانه التناقض ادعى انه  
اشترى هذه الدار من زير اليد فانكر فلما اقام البينة اقام ذوايد البينة ان  
المدعي لا ادعى عليه قبلت بنية ولا يكون تناقضا **الفصل السابع** عشر في دعوى  
من اخذ ثوبا ثم اقام بنية انه لانه الصغير قبلت بنية ولم تجمل الاستحارة  
اقرار بالملك المستأمنه **الفصل الثامن** عشر في دعوى بيعه بغير  
ولو قال انه يري به او دعيه رجل لا اعرفه وقال المشتري ادع فلان بن فلان  
ذكر الخصاف في ادب التاقي لا يذبح الخصومة عن ذر السب ولو اقر المدعي  
ان رجلا دفعها اليه وقال شهدت المدعي عليه تعرف المودع باسمه ونسبه ولا تعرف  
بوجهه فهذا فصل لم يذكره محمد وقد اختلف فيه المتابع بعضهم قالوا لا يذبح الخصومة  
وقال بعضهم يذبح ولو قال ذوايد اما اعرفه بوجهه وقال شهدت  
لا تعرف بوجهه لا تقبل منها وهم وانما قالوا تعرف بوجهه لكن لا يري كان ملكه او لا اعرفه  
الخصومة لم ولو شهدوا انها فلانة ولم يشهدوا ان فلانا ادعها اياه لا تقبل  
ادعى على اخو دار في بده فقام المدعي عليه بنية على قول المدعي ان الدار  
ليست لمكاليه امكن ان يذبح بنية المدعي يكون هذا دفا وكذا الرواية



الارث من الاب واما ابنته فاقام ذواليد ابنته عليا وراست ان الدار  
 ليست في ادمكانت في يكون دفعها او جواراني برجل واما ذواليد  
 بنته ان فلانا سكنها اياه فتدعي اربعة اوجه ان شهدا على اسكان  
 فلان ذنبه او على اسكانه وكنات في به انساكن بوسند او الاله في يد  
 انساكن يذفع وانه قالوا كات بوسند في فلان لا تقبل اذا وقع الخبر  
 في العين بعد هلاكه قال محمد في جامع اذا كان العبد في به رجل واث واقام كل  
 بنته ان عبده واما ان ذوات العبد في به ان العبد كان وريقه فلان  
 او كان باجاره او عارية من فلان لا تسد مع كسوة ودفن في قبر العبد  
 ثم اذا اخذ المدعي القصة من المدعي عليه ثم حضر الغائب وصدق المدعي عليه رجع عليه  
 بما دفع من القيمة ولو اقام العبد بنته على ذوالعبد ان عبده فلان غنه  
 فذواليد خصم الا اذا اقام ذواليد بنته ان وريقه فلان ذنب او غيره فتدفع  
 الخصومة ولو لم يكن العبد معروفا ترقى فانقول قوله في دعوى حرة الاصل الا  
 اذا اقام ذواليد بنته ان عبده فلان او دعه ذواليد فتقبل ويخص بكونه عبدا  
 فلان وصار هو خصما عن الغائب ولو قال الشهود واصل ابنته حجة فلان  
 ولم يقولوا ان عبده لم تقبل دفعه وعبر العبد حرة الاصل **نوع** في مسائل  
 الاكراه **مسئل** شيخ الاسلام عطاء بن حمره التميمية عن رجل ان ثبت على  
 رجل ابنته ان اقترله بكذا لاطا بها فاقام المدعي عليه ابنته ان ذنب كان  
 بكرة هل يكون ذنب دفعا لبنته المدعي قال نعم وبنته الاكراه او لي بالقبول  
 ولا شبهة وذكر اسم المكرة ونسب ادعي ضيقه ثم اذ ذواليد اقر  
 بابيع منه فقال المدعي عليه كنت مكرما في الاقرار بابيع فقد قبل ان هذا لا يكون  
 دفعا وبه كان بنته الامام عليه السلام في لانه يحتمل ان كان لاطا بها في  
 البيع مكرما في الاقرار به حتى لو اقام ابنته ان كان مكرما في الاقرار بالبيع جبا كان  
 اندفع صحيح **نوع** في دعوى الانباء ادعي دنياه ادرام فادعي المدعي عليه الا

وشهد شهوده انه دفع كذا كذا اسم ادرام لكن لا ندر براني حجة دفع حجة  
 عن شيخ الاسلام السد رانه قال لا تقبل هذه ابنته ان ذنب دفعه المدعي  
 وعنه بعض شيوخنا انها تقبل وتسد دفعه وعبر المدعي وهو الاصل الاقرب  
 اقام المدعي عليه ابنته ان المدعي قال انما سطل في ادعي مدعي اذ دفع كذا  
 لو قال شهوده كذب **فصل السابع عشر** في دعوى العتق قال في  
 الزيارات اشترى عارية وقبضها فادعت انها حرة الاصل او اشترى  
 بذنب او اياه ابين وقبضه بغيره لا يرجع بالشئ على ابياع فانه حضر  
 ابياع وانكر خريتها قال المشتري انا اقيم ابنته على انها حرة الاصل برجع  
 بالشئ على ابياع قبلت بنته وانه صار متافقا لانه انتا قض لا يبيع قبول  
 ابنته على الحرة والعتق **فصل ثلثين** في المتوفات **الذخيرة**  
 قال للاحق في قتل فلان ثم ادعي عينا في به لا تسد امره ادعت على  
 زوجها الطلاق فاقولها والاله على مولانا العتق فاقترع غاب فانه العتق  
 يتقضى ولو لم يعلم دكن اقامت على ابنته غاب لا يتقضى عليه **مكره** **الادوار**  
 فيما يكون اقرار او مدعي عليه انك قبضت كذا وكذا امره في بغير حق قال  
 المدعي عليه فقبضت بغير حق لا يكون اقرارا بالقبض **نوع** قال فلان على  
 الف درهم فيما اعلم او قال في حلي او فيما علمت قال ابو حنيفة لا يقع هذا الاقرار  
 وقال ابو يوسف يقع ولو قال فيما اطلع او فيما احب كان الاقرار باطلا في قولهم  
 جيبا وكذا اذا قال فيما راي او فيما اراد كذا او قال في حساب **الخاتمة** اقر في صحة  
 جميع ما في منزله لا راة هذه ثم مات فتح اقراره قضاء فاعلمت سبب الملك  
 كان لها ذنب ونفس الاقرار لا تملك **الذخيرة** قال هذه اقرار فلان ذنبه  
 او قال هذه اقرار فلان الا هذا البنا فادار مع البنا فلان **الذخيرة** **الذخيرة**  
 تسد على اصليها احد ما ان المدعي قبل الاقرار ببعض ما دخل تحت الاقرار  
 لا يقع وانما في ان اقرار الانسا على غيره لا يجوز **نوع** هذا انكيس فلان لزم بما فيه

حطس  
 لو اقر ان الدار لفلان فادعاه  
 فاكل فلان



الدرهم وان قال ارب بجواب لم يصدق وكذا لو قال هذه القوم لفلان  
بما فيها من التمر وكذا لو قال هذا الدن لفلان وفيه فعل وكذا هذا الجواب لفلان  
وفيه منع مروي ولو قال هذا الجواب لفلان وفيه زمن او قال هذا الجواب  
لفلان وفيه حنطه وقال عنت نفس الجواب او الجواب صدق وانما يقع هذا  
على ما يفهمه الناس ويتعلمونه ولو نظر الى رجس وقال هذا الزق لفلان  
فهو على الطرف نفسه **الخاتمة** كتب في صحيفة حساب لفلان على الف درهم  
ثم اقرانه كتب وانكر المال او انكر الشهود انه كتب وهو يكره المال ذكر في الكتاب  
انه لا بد منه **في الفصل الثالث** فيما يقع به الاقوام المحاصل ان كل تصرف  
لا يشترط لصحة وكفارة اعلام ما صادف تصرفه فالاقرار به مع الجواز صحيح  
كما نوصب بالوديعة وانسباها وكل تصرف يشترط الصحة وكفارة اعلام  
ما صادف ذلك تصرفه فالاقرار به مع الجواز لا يقع كبيع وانشاء والاجارة  
فمن اقر بغيره مجهول صح ولزنا يثبت من اقر ببيع شيء مجهول لا يقع اقراره ولا  
يجز على البينة والتسليم **في الفصل الخامس** فمن يقع منه الاقرار **الترجيحية**  
يكون عن التعاضد في حدود السرقة او اقره اقره في حمله با بطلوعه في غير مكانه  
او عليه فقال التعاضد به بنت فسكت فقال لانه من البيت فقال بالاحتمال  
فقال القضي وما ذريت بعد ما استيقظت قال الماء قال يا فانه الماء مختلف  
فقال اليه فقال انما اليه فقال مردان كذا زور فرز زور فقال عيبن قتلت على  
ابن ادانته لو انما قال على ابن داي فقال التعاضد لانه من الاستحسان قال  
شيخ الاسلام وهذا من باب الاحتياط وانما يقبل قول من انقضى وكذا الجارة  
اذا اقرت بالحبس **في الفصل العاشر** في الاستئذان **في الفصل الحادي عشر**  
اذا قال لفلان عني ما به درهم الا قلب لما عليه من خسونه **في الفصل الثاني**  
وكذلك نظيره كقول الاشياء وما اشبهه لانه استئذان في استئذان  
الاقل عرفا واذا اوجبنا النصف وزبارة قد استثنى الاقل وعمل بوسن لو قال

على عشرة الا بعضا من نظيره قوله عشرة الاشياء فعليه كثره **في الفصل الثاني**  
**في الفصل الحادي عشر** في الرجل يقر بان يضع يده على رجل لاخر في يده الف قال لفلان  
دفعها اليه فلان فانه اقر ان دفع ان الف لفلان وهو كان مأمورا بالدفع من جهة  
اليه المقتضى ان الف للاول لثقتا وقها عليه وان دفع ذلك كله واقره الف  
لنفسه فالاول للاول دونه واذا دفع الى الاول ان دفع بغير قضا بغيره  
لكن بعد ان يكلف ان يده بانه ما كنت مأمورا بالدفع من جهة الاول فانه لكل  
بعض له شيئا وان دفع بعضا قال ابو يوسف لا يقض ويعد قول محمد بن  
**في الفصل الثاني** في عشرة في الرجل يقر بين له غيره قال محمد في الاصل اذا كان  
لرجل الف دين في صك باسمه فقال في هذا الصك لفلان هذا جائز ويكون  
حتى القرض للوكيل عند محمد في الكتاب قال اذا قال الرجل ان الدين الذي لي  
بفلان لفلان وكان له الف على فلان مائة درهم في صك عشرة ذنان في صك  
وقال المقلد في ذلك كذا فان الدرهم وانما يقره لفلان **في الفصل الثاني** ولو قال  
على فلان لفلان مع ولو دفعه الى المقلد بذكره لو قال الوديعة اتيت عن فلان  
لفلان دفع وان ذكر الوديعة وقال عنت بعضا لم يصدق ولو جرد الوديعة من المقلد  
اذا نفى ولو قال المودع دفعها اليه المقلد ما وعليها البين وكذا لو قال فلان  
الي المقلد بيا اذا اقر المقلد انه اقره **في الفصل الحادي عشر** في اقرار المريض **في الفصل الثاني**  
**في الفصل الحادي عشر** في اقرار المريض **في الفصل الثاني** في اقرار المريض  
لا تصح **في الفصل الثاني** لا يجوز قضاء دين بعض الغرما الذي لم ير صل بدل ذلك  
الدين في ملك المرض قال مرضه اما اذا دخل كجزا **في الفصل الثاني** وجب لرجل على رجل  
دين الف درهم في صكته فلان مرض رتب الدين اقر بالف في يده اثنا وبنه  
عنه لغريمه مات وعليه دينه الصحة وغداوة كجوده ما اقر به يصدق بها اقر  
تكونه الا الف الوديعة فقا بالدين **في الفصل الرابع** في عشرة فيهما يكون  
اقرار بالاباء **في الفصل الثاني** ولو قال لا حق لي قبله من كل عين ودين وعينه لو قال



فلما لم ير عليه قبله دخل تحت ابرة المضمون والامانة ولو قال هو بري  
 تعالى عليه دخل تحت ابرة المضمون دون الامانة ولو قال عاينته عند يدي  
 عند الامانة دون المضمون ولو اقرانه ليس مع فلان شيء كانه ابراهيم الامانة  
 عن الدين واذا قال لا حق لي عليه فلان فيما اعلم ثم اقام بيته ان له عليه حقا سما  
 قبل هذا الاقرار قبل بيته وهذه البراءة ليست بشيء كذا ذكر في الكتاب  
 ومنه شايخ من قال هذا قول له خذ محمد اذ علي قول له يوسف فلان علي  
 ومنهم من قال هذا عند جميعا ولو قال في علي اوفى زايه اوفى علي اوفى  
 ما احب اوفى حساب اوفى في كذا في كذا و اقر لا خلاف فقال لا خلاف  
 او ليس في عليك شيء بطل ولو قال ابراهيم من الدين فقال لا قبل بطل ايضا  
 ولو سكت فتح ولو قال ابراهيم انك عليك فقال لا قبل فالدين علي  
 حاله وان سكت سقط الدين **التمس** سئل ابو حامد عن امرأة كاهن لها علي  
 زوجها صدق فافترت بان هذا الصداق الذي علي زوجي ملك فلان فلان  
 لا حق لي في ذلك وصدقها المقلون ثم بعد ذلك ابراهيم زوجها من ذلك  
 الصداق حل براء قال لا بد وسئل عنها ابو الفضل فقال براء **وكان الفصل**  
**من الفصل الرابع** في النسخ عن ابي الحجاز ومن وكل رجلا بالنسخ عن من  
 الدين فتح ولزم ابيه الوكيل لا يذم الوكيل وهذا اذا كان النسخ عن من  
 اعد او علي بعض ابيه من الدين ان ان يرضى الوكيل النسخ لانه يوافق  
 بالتضاير لا بالنسخ اما اذا وكله بالنسخ عن مال بال مندثرة السبع فيكون المطالب  
 بالمال الوكيل دون الموكل **السفينة** في قيب وهو ان لو كان النسخ عن مال  
 لا يجب بدل النسخ على الوكيل **ومن الفصل الخامس** فيما يجوز من النسخ **التمس**  
 يجوز النسخ عن الامانات قبل ان يبرأ الدين الهلاك او اورد لا يجوز  
 بعده وقال محمد يجوز اذا اذعن الطاب الاستحسان هو قول له خذ ولو  
 قال اخذت بغير اذنه وقال اذنته قد حلت في يده فضا في تمام المستعينة

علي العارية وانه اقرانك حلت قبل النسخ او نحل المبيع بطل النسخ  
 قال المذيع لمنكر اقرانك بالالف علي ان اعطيتك مائة فاقول لا يذم المائة  
 ولو قال علي ان اعطيتك مائة فاقول لا يذم المائة **التمس** جامع النسخ ودفعت منها  
 وبين زوجات جرة فتوسط بينهما فمالت لا اصالح حتى يعطيه فبين  
 درهما بطل له ذلك **من الفصل الثامن** في صلح الاب كونه **التمس** اذا كان النسخ  
 دين علي اخر فصالح علي اقل وهو منكر ولا يثبت له جاز وان كان الدين ظاهر  
 بيته او اقر فصالح علي ما يتعين في مشد جاز واين ما لا يتعين في مشد فان  
 كان الدين وجب بما بقية الاب جاز علي نفسه ومن قدر الدين وان لم يكن  
 وجوبه بما بقية ثم تجز النسخ وصلاح وقية الاب بغيره صلح الاب وصلاح وصية الاخ  
 وانتم والام لا يجوز الاتصاع الموضوح والحيوان في كتاب الشر وطاعني في  
 دار قيم قليل ان يقيم البيعة ليس للمولي ان يصلح وبعده جاز بالبيعة العادلة  
 وعرف ابو حنيفة عن ابيهم ان يصلح قال الشيخ الامام خمس الابرة النسخ  
 حاكمي عن ستادة خمس الابرة المملوكة اذا علم الوصي ان له في شهودا  
 حد ولا فاما لا يصلح قبل اقامة البيعة اذا علم انه يرغب النسخ بعد اقامة البيعة  
 فان علم انه لا يرغب في النسخ بعد اقامة البيعة لا بأس بصلح قبل اقامة البيعة  
**ومن الفصل التاسع** في النسخ على ان يكلف المذيع عليه وبراءه المال وصلاح  
 علي ان المذيع عليه يكلف وهو براء من المال فحلف ما رجيل ولا كسرة فالنسخ بطل  
 فتح لا يبرأ المذيع عليه من المال والمذيع عليه دعواه ان اقام بيته اخذ بها وتبطل  
 وان لم يكن له بيته واراد ان يستخلف المذيع عليه عند القاضي فلا ريب  
**الخاتمة** وانما اصطلح علي ان يكلف المذيع عليه دعواه ويكون المذيع عليه ضام  
 لما يدعي هذا النسخ بطل ولو حلف المذيع لا يجب المال علي المذيع عليه وكذا القول  
 المذيع عليه ان حلف فلان بغير المذيع فاما المال عليه كانه باطلا وكذا القول ان شدة  
 فلان فهو علي نفسه بطل لا يذم **التمس** وان كان القاضي هو الذي حلف



لم يكن له ان يستخلفه ثانيا والى اصل ان المديعي عليه لابرار المال كله سواء  
 صنف في مجلس التدبير او في غير مجلس التدبير الا انه اذا صنف عند التدبير  
 من التخليف ثانيا **المنفق** البرصم عمر محمد قال لا خول في عليك الف فقلت ان  
 صنف انما لك اذيتها انك تخلف واداء ابرار له ان باخذ ثامنه قال  
 انه كان وضعها اليه على شرط ان يشرط فله ان يشرط ثامنه **الفصل** في بطلان  
 والذائع ان يشرط منه **والفصل الرابع عشر** في شرط الاجارة في التصحيح قال محمد بن  
 نايه فصاله منها على عيب بشرط الاجارة لنفسه ثامنه ايام فالتصحيح  
 جائز والاجارة جائزة ويستر ان يكون المديعي عليه موقرا او مكررا **الشرعية** صالحة على  
 شئ لم يره فلا اجارة اذا اراد واداء كان له على رجل عشرة ذنان فصاله على  
 ثوب واشترط المطلوب نفسه اجارة ثمانية ايام ووقع الثوب الى الطالب  
 فملك عذبة قبل الثلث فهو ضامن من قيمته وانما يبر عليه صاحبها وان كان شرط  
 الاجارة للطالب وملك في مدة الاجارة فانه ملك مضمونا بالنفس ولو لم يملك  
 الثوب ولكن ملك اذ لا اجارة ثم التصحيح كاف في ابيع **والفصل الخامس عشر**  
 في بنية يقيمها المديعي عليه بعد التصحيح برب ابطال نوادر مثام قال محمد  
 بن محمد بن رجل ادعى عليه اخا لا وجد المديعي عليه واعطاه اياه او صالحي غيره  
 ثم اقام المديعي عليه بنية ان المديعي قال قبل ان يقر المديعي بنية ان يقر  
 فلا يثبت بنية فالتصحيح باقيا وان اقام بنية انه اقر بملك بعد التصحيح  
 يبطل التصحيح وانقضاء ولو كان انقضاء بنية عليه بنية ابطال المال رجل ادعى  
 دارا في رجل فصاله المديعي عليه على الف درهم على ان يسلمها ثم ان المديعي  
 عليه اراد ان يقيم بنية انما يبرج بالالف ليس له ذلك وكذلك ان اقام بنية  
 انما كانت لفلان اشترط انما او انما كانت لاب فلان مات ابوه وتركها لغيره  
 وهكذا لو اراد ان يبرج بالالف بنية ان لو اقام بنية ان كان بنية المديعي  
 قبل التصحيح قبلت بنية وبطل التصحيح ولو لم يبر بنية على انشاء وانما اقام بنية على

صالح صالح قبل من المديعي في هذا الباب انه التصحيح اذا وقع بعد التصحيح  
 صحيح وانما يبرج باطل وانما يبرج باطل وكذا تصحيح وتصحيح بعد انشاء باطل وانما كان تصحيح  
 انشاء فالثانية اصح وانما كان تصحيح ثم تصحيح بعد ذلك اجاز انشاء وبطلان التصحيح **الفصل**  
 في بنية بعض الكتب اذا صالح على مال ثم اعاد التصحيح على مال اخا وكان البطلان  
 مثل الاول فان تصحيح هو الثانية وهو بطلان الوابع ثم باع ثانيا **والفصل السادس عشر**  
 في التصحيح على شئ يتبع الاقرار او غير عليه الف درهم فان لم يبرج صالح من ذلك على  
 انه باع بالالف اتى او على عيبه بغيره فانه جائز وبغيره بغيره بغيره فانه جائز  
 العبد او وجد بغيره فانه باع بالالف **والفصل السابع عشر** في شرط  
 في السائل المتعلق بالاصل والبراءة تضيء المديعي المال قبل حلول الاجل ثم ان  
 المقبوض منه يرب الدين عاد الاجل وكذا المودع المقبوض زبونا او بغيره  
 او سقوة ورد ثامنا فلا حل عليه حاله وكذا الوصالي عليه عيب فاستحق  
 او رد يعيب بقضاء فانه المال يكون على حاله اية اجد **الفصل الثامن عشر** في  
 او رده يعيب بغيره فانه المال هو قدامه وانما قال المطلوب ابطال  
 الاجل في هذا الدين فانه الاجل يبطل **الفصل التاسع عشر** في لو قال صحت المال فلا  
 صار حاله ولو قال رست الاجل قال في بعض الروايات يبطل الاجل وفي  
 بعض الروايات لا يبطل كالوقال لا حاجة له في الاجل فانه لا يبطل وانما كان  
 عليه مال صالح على ان يجعله بغيره فانه ان اخذ بغيره فانه لا يبطل  
 فهو جائز وكذا لو ربح بشرط انه انما استحق الزمان كان المال حلالا فانه  
 جائز **والفصل العاشر** في التصحيح عن اخذ حق اتية ليست بال اذا وقع  
 التصحيح بين الشفعين والتمس برعيه ان باخذ نصف المبيع او ثمنه او ربعه وسلم  
 الشفعة في الباقية او يصالحه على بيت منها بخصم من اثنين وسلم الشفعة  
 في الباقية او يصالحه على درهم مساهمة فانه صالح على اخذ النصف وكذا وسلم  
 الشفعة في الباقية فهو جائز وانما صالح على اخذ بيت بغيره بغيره وسلم

مطلوب  
 وفيه انما لم استحق المقبوض عاد الاجل

مطلوب  
 ان اجعل الروايات في حال  
 ان اخذ بغيره فانه لا يبطل  
 حال جائز وكذا ان قال  
 انما استحق الزمان



فمن باطل **الذخيرة** اذا صالح على درهم كان الصلح باطلا ويصير ما للشفعة فرق  
من هذا بين ما اذا وقع الصلح على ان ياخذ بيتا منها بشفعة لم يثنى و **الشفعة**  
في البنية فانه على شفعة من جميع اقدار لم يسلم له ما شرط بار التمسك بمقال  
هنا بان التسليم جائز **الكافي** ذلك في النفس بشفعة حتى الشفعة  
حتى لو صالح على مال عليه ان يترك الكفاة فالمال باطل واختلفت الرواية  
في بطلان الكفاة في رواية تبطل **الشفعة** وبه نية كوفي رواية لا تبطل  
**الفصل الثاني والعشرون** في الصلح عن العيوب ولو وجد بالبيع عيب  
فصلح على ان يكسره عنه شيئا من الثمن فانه كانه قادر على رد البيع والمطالبة  
بالشفعة من هذا جاز وان كان باع او اخذ من ملكه فهو بطلان عليه رد ما اخذ **البيع**  
لو اشترى عيبا بالثمن فوجد به عيبا ينقصه مائة فصالح على ان يترك مائة جاز غدا في شفعه  
وقال لا يجوز ان يمسك قيمة العيب او يتركه يتغابن فيها ولو اشترى رنوبا  
فقطعه وخطاه او صبغاه ثم باعوا ولم يصبه فاطلع على عيب او كان البيع  
بعد ظهور العيب فصالح على درهم كان جائزا ولو قطعه ولم يخطه ولم يصبه حتى  
باعه ثم صالحه من العيب لم ينجح **نوع** اذا صالح عن كل عيب على درهم معلومة  
جاز سواء طعن المشتري بعيب اذ لم يطعن ولو اشترى العيوب بر درهم معلومة  
لا يجوز ولو صالح عنها على درهم ومن كان له على اخذ درهم محلول لا يبرأه فانه قد  
ما شتره اذ بر درهم معلومة لا يجوز ولو صالح عنها على درهم معلومة يجوز استحسانا  
**النية** سئل الشافعي عن اشترى رنوبا فلم يخطه عنده فاراد رد ما فاضا  
البيع نية ثم ما ضا هل له ان يسترد فقال نعم **الذخيرة** ان طعن بكلمة فصالح  
البيع على ان يكسره عنه درهم ثم طعن ان لم يكن بها جمل يرد الدرهم وكذا اذا  
وجد ما منكوته فاراد رد ما فصالحه ابيع على درهم ثم طعن بالزوج بايضا  
كانه على الشتر يرد الدرهم وكذا اذا اشترى عيبا والى ما باع فاصطفا على ان  
البيع شيئا من الثمن ثم تبين ان لم يكن به عيب كان للبايع ان يسترد ما اشترى

وعنه

وعلى هذا اذا اشترى عيبا من مال لا ادفعه فصالحه على مال ثم ان لم يكن ذلك  
حتى ما كان له لغيره فبطل عليه حتى استرد ذلك المال **الفصل السادس والعشرون**  
في المقتضات **النفاء** رسل ابراهيم بن يوسف عن ابي ابراهيم بن يوسف  
فقال القاطن للمطوب صالح على مائة منها واربعة عن البقية او لم يقل  
اربعة قال هو جائز في المطوب عن البقية في الحكم ولم يكمل له فيها بين وبين  
**التوازل** فلو كان المطوب قضا الالف فامكر القاطن ثم صالح المطوب  
على مائة ثم قال الصلح جائز في الباقي فاما فيما بين وبين ان كان لا يكمل للمطوب  
ان ياخذ المائة لانه يعلم انه لا يملكها **فان** صالحا ثم تفاخرا قال قاضي ببيع  
استاذي زهير الدين فقال لا يفسخ لانه الصلح طوائف فلو لا يعود  
**وفي المتن** رواية انه يتحقق بقبضها وقال القاضي جلال الدين ينبغي ان لا يفسخ  
هذه الامارة ولا يتحقق الصلح اختلف في القبول مع القابل في بدل الصلح  
القابل صححت على خمسة درهم وقال الويل على مائة دينار فالصلح باطل  
وسقط النقص ولا شيء على القابل الا اذا رجع وفي القبول في قول القابل  
**اجماع الحكماء** وقع الصلح عن قيمة المستحكك على درهم او دينار ثم اقام المستحكك  
بينة ان القيمة كانت بعين فاحش فالبينة غير مقبولة عنده وعند جلال  
مقبولة **الفصل السابع** ادعوا قاض عليه والى ما اشترى عليه وصالحه على مال غير ذلك  
**ومن كتاب المضاربة** ورد في الحسن بن زياد في الحج وعمر بن حنيفة ان المضاربة  
بالنفس جازية **الكبرى** وانفق رنوبا بوزن وذكر القدر وان من دفع الى رجل  
عوضا ومال بعد اعمل عنه مضاربة فباعه بر درهم او دينار ونفق فيها جاز  
**الحق** في دفع اليه درهم لا يعرف قدره مضاربة جازت المضاربة والقول  
في قدره ما مضاهى قول المضارب **مختار** خواهر زاده والنية بنية رتب المال  
الشتر طائفت ان يكونه راس المال عينا لا دينا حتى لو كان له على نفسه دين  
فامره ان يعمل بمضاربة لا يجوز وهذا بخلاف ما لو غضب المودعة الف درهم



وحيث قايمة فقال له المقصود من العمل بمضاربة بالنصف يجوز ويجوز  
 ما اذا كان له دين على رجل فقال لا فاقبض ما له من فلان وعمل بمضاربة بالنصف  
 فهو جائز واذا لم تجز المضاربة بالدين عندكم فماذا انتم بالدين بعد ذلك  
 وبيع ورجع او خسر كان الزبح له وانحصر ان عليه الدين عليه على حاله في حقه  
 وعند ما باع وشرى يكون جائز على رب الدين والزبح له وخسر ان عليه كان  
 بربا على الدين ولا جرم على رب الدين م الشوط الرابع ان يكون رأس  
 المال مسلما الى المضارب ولو شرط لرب المال ان يعمل مع المضارب لا يجوز  
**الفتاوى** الاب واجد اب الاب والوصي اذا دفع وشروط نفسه شيئا من الزبح  
 والعمل فعمل مع المضارب جائز والمضاربة والشروط جميعا ولو وكل رجلا  
 بعد دفع ما مضاربة فوقع الوكيل شرط على نفسه مع المضارب جائز والمضاربة  
 والشروط جميعا ولو وشيئا معلوما من الزبح كان ذلك فاسدا وما اذا لم يعمل  
 ما كانا وشروط ان يكون عمل مع المضارب فان كان العاقد من يجوز ان ياخذ  
 المال مضاربة بنفسه كلاب او الوصي اذا دفع مال المضاربة وشروط على  
 نفسه ان يعمل مع المضارب يجوز الزبح جائز المضاربة وان كان من لا يجوز  
 ان ياخذ المال مضاربة فشرط على نفسه مع المضارب بنفسه العقد كالزبح  
 يدفع ما لا مضاربة **الفتاوى** ولو قال على ان الزبح والوضعية بينكم يجوز ولا  
 لو شرط الوضعية او بعضا على المضارب فسدت وذكر انكر في ان الشرط  
 باطل وتصح المضاربة **والفصل الثاني** في ما يكون مضاربة بغير لفظها دفع اليه  
 درهم مضاربة بالنصف جائز وهو مضاربة لان المقارنة والمضاربة  
 لفظان يشانه عن معنى واحد الا ان المضاربة لغو اهل العراق والمقارنة  
 اهل الحجاز وكذا لو قال قد هذا المال سائدا بالنصف وكذا لو قال قد هذا  
 واعمل بها على ان ما رزق من شيء فهو بيننا نصفه **الفتاوى** او على ان كنت  
 او خسر م ولو قال عمل بها بالنصف او بالثلث او بالربع فالتعاقب

ان يكون المضاربة فاسدة وفيه الاستحسان جائزة **والفصل الثالث**  
 فيما يجوز منها به ومنه نسيئة الزبح واذا دفع المال على ان ما رزق الله منه بينهما  
 او على انما شريكتا في الزبح ولم يتبين مقدار ذلك للمضاربة جائزة  
 وان كان بينهما نصفان وكذا لو كان قال على ان للمضارب شريكا من الزبح فشرى  
 والشركة واحد وهو بينهما نصفان عند ابي يوسف وقال محمد المضاربة  
 فاسدة **والفصل الرابع** في دفع المال بمضاربة وبفض لا دفع اليه  
 الف درهم وقال نصفها عليك فرض ونصفها معك مضاربة بالنصف فهو  
 جائز وهذه المسئلة نفس على ان فرض الساع جائز ولا يوجد له رواية الا حمدا  
 واذا جاز هذا العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على ان نصفها فرض  
 وتعمل في النصف الا فمضاربة على ان الزبح كله له يجوز ويكره لانه فرض حصة  
 ولم يذكر انكراته في المسئلة الا في من المتأخر من قال ان سكوت محمد عن ذكر  
 الكراهة فيها دليل على ان الكراهة فيها **والفصل الخامس** فيما عليك المضارب  
 وليس للمضارب **السلطانية** ولا لرب المال ان يلجأ جارية من مال المضاربة  
 سواء كان فيها فضل على رأس المال او لم يكن ولا ان يقبل او يمسها  
 بنسوة وانما انكر له رب المال في وطنها ولو تزوجها المضارب بنسوة  
 رب المال فانه كان فيها فضل لا يجوز والا جاز وخرجت الجارية عن المضاربة  
 حتى لو باعها المضارب بعد ذلك لا يجوز ويكتسب على رب المال من رأس ما اذ كان  
 ليس له ان يخط مال المضاربة بالمال ولا بالغير الا ان يقدر له العمل في ذلك **والفصل**  
 في القيد الا ان يكون معاملة التجار في تلك البلاد ان المضاربين يخطون  
 وارباب الاموال لا يسمونهم عن ذلك فعمل على معاملة الناس عيب  
 التعارف في نفسه وجب ان لا يضمن ويكون الامور محولا على ما توافوا **السلطانية**  
 للمضارب ان ياذن للبعد بالتجارة في ارض ارباب **الفتاوى** لا يملك القرض  
 والشرط ان لا يتباين الا اذا نص عليه وقيل اذا غلب العود وعرف رب المال



ذلك جاز ذلك كله مع الاطلاق ايضا ولا يجوز اقراره لمن لا يقبل منه  
 بدین ویدنه في مال كالبسج ولو اقر لهم بعين قبل كونه كالوادع نفسه ولا ان  
 يعمل عند فساد المضاربة ما يعمل عند الجواز قال له عمل ابيك اذ لم يعمل له  
 ان يحكم بالبيع بكماله واشتدوا يتباين فيه ولو اشتد رواد في البيع ضمن  
 الزيادة ولا حصة لها اذا باع الكافي فهو منقطع ويبيع ما كنه على التمن دون  
 الزيادة **در الفصل التاسع** فيما يشترط على المضارب من كسب اية منفعة يصير  
 شرطاً من الغايط ولا يكون مشورة في بيعه شرطاً في الاصل فلو كانت الغايط  
 احداهما ان يقول دفت ابيك هذه الالف مضاربة بالنصف على ان يعمل بالكونة  
 الرابع على بالكونة السادس دفتها مضاربة بالكونة ولا يكون مشورة شرطاً  
 لفظاً احداهما على بالكونة الثانية واعمل بالكونة **الخبر** فمذ مشورة ولا يجب  
 مراعاة **التسوية** قال هذا المال مضاربة في ثوب تشترى وتبيع ليس له ان  
 يشترى ويبيع سوى ثوب واحد **العقوبة** ولو شرط الثلث ان يعمل بالنصف  
 انما هو فاشترى في احد ما وبيع في الاخر لا اعتبار للثلاث دفع اية المضاربة  
 على ان يشترى بالنقد ويبيع فليس له ان يشترى ويبيع الا بالنقد وهذا في البيع ظاهر  
 فيما في الشراء فمفيد فلا يجب مراعاة من شائخنا من قال انه يصير مخالفاً  
 اذ لم يشترى بالنسبة فباع بالنقد يجوز **در الفصل العاشر** في نفقة المضاربة  
**شرح الطحاوي** فان خرج من ذلك المهر فنقته في مال المضاربة اذا خرج بينة التجارة  
 سواء كان ماله مزارعاً او دونهما فاذا انتهى الى المطالبة بقصده فانه كان مضارباً او في  
 اهل غطت لانه يصير معيماً وخرجه ان لم يكن موهراً ولا في اهل فان نفقته في  
 المضاربة ما دام مقيماً فيه لاجل المال وان تورقاً فمقت عشرة بوايه لو خرج من  
 بينة العود الى المهر انما هذا المال فيه فان نفقته في مال المضاربة حتى يدخله فاذا  
 دخله فانه كان موهراً اوله فيه اهل غطت نفقته وما كان عده من زاده او كسوة  
 ودابة رد ما في مال المضاربة وان لم يكن موهراً ولا في اهل وانما عايشه فان

في البيع  
 في البيع

نفقة في مال المضاربة كانه التفرقة في الابدان نفقته من خرج **جانب**  
 وكذلك اذا اشترى ثوباً بقطعة ولبسها يعني في التفرقة كذلك  
**التجديد** واذا انفق من مال نفسه رجع في مال المضاربة وانما ملك لم يرجع  
 على رتب المال ولو تورقاً فانه في مقت عشرة بوايه نفقته في مال  
 المضاربة ولا يبطل نفقته ان الاقامة في موهراً او في موهرة دارا **العقوبة**  
 ولو اخذ من اهل ذلك المهر المضاربة وهو على نص التفرقة نفقة له حتى يخرج  
**فيها** ولو رجع المضارب من موهرة بعد موت رتب المال فله ان ينفي  
 من المال على نفسه وعلى ارقبي وكذا بعد البيع ولو كتب اية منها وقد صار  
 المال نقد الم ينفي في رجوعه **در الفصل الحادي عشر** في المضاربة يشهد ان  
 اشترى بنفسه انما اشترى جارية بال المضاربة وانما عند الشراء انما اشترى  
 بنفسه انما اشترى رتب المال بذلك يصير مشترى بنفسه حتى لا يحل له وطناً يضمن  
 ما نقد رتب المال من مال المضاربة وانما لم يافز له بذلك رتب المال يصير مشترى  
 للمضاربة وانما اشهد انما اشترى بنفسه حتى لا يحل له وطناً انما يكون رتب  
 المال حافراً فقال كخبرة اية اشترى بنفسه وذلك لان ما يشترى المضارب  
 بال المضاربة للمضاربة لانفسه انما ان يكون انما رتب المال ما يشترى بنفسه  
 او يكون الشراء بغيره من رتب المال وانما المضارب انما يشترى بنفسه حتى يصير  
 مشترى بالانفسه ويضمن من مال المضاربة رتب المال **در الفصل الثاني عشر**  
 في ملك مالها **العقوبة** ولو ملك راس المال قبل الشراء بطلت المضاربة  
 بخلاف لو ملك بعد الشراء ويضمن المضارب ان ملك قبل الشراء او بعده  
**در الفصل الثالث عشر** في المحو وعمل اية يضمن المضارب اذا قال ربا  
 المال لم تدفع اية شيئاً ثم قال دفت اية المضاربة فهو ضامن للمال وانما  
 اشترى بوجه الاقرار فاليقاس ان يكون مشترى بالانفسه لانه ضامن للمال في الشراء  
 يكون على المضاربة وبار من الضمان وكذا لو اشترى بغيره مع المحو ثم اقر فانه العبد



لما قال أبو يوسف في الماوراء النهر بعد إذا جحد وأدعاه نفسه ثم أوجب  
فأبى جازية وبزينة القضاء **والفصل الثاني** في التفقات دفع المانع  
وأمره أن يشترى عبد المجاهد **الكتاب** وإذا أراد رب المال أن يجعل المال  
مضوناً على المضارب فليجده أن يقضه منه فيعمل المضارب فيه ويستعين  
برب المال في العمل فيكون أرباح بينهما على الشطر وحسب ما يقران يقضه جميع المال  
منه المضارب ثم يخرج دراهمه والرب يداه ويقدمه عقد الشكره ويكون العمل  
عليها وأرباح بينهما على الشطر ثم يعمل المستقضى ويكون الشكره عناناً ومكره  
أن يكون للمسلم مضارب كافر جاز ولا يكره أن يكون الكافر مضارب مسلم  
**والكتاب الوديعة** **الفصل الثاني** في حفظها **الكتاب** ويضرب العبد المأذون  
الذي ياله في يده والشريك المفاوض والعنان وإن لم يكونا في عبال  
**الكتاب** ذكر الامام أحمدة عن محمد المودع دفع الوديعه اليه وكيله وليس  
في عبارته إلى ابن من الغاية شيء يريه بالوديعه في عباله لا يضمن إلا إذا كان ثابتاً  
في ماله فكذلك الوديعه ثم قال وعليه انقور وعنه الم يشترط في التحفة حفظ الوديعه  
باعتبار فعله وبغيره المودع حفظه إذا قبل الوديعه على الوجه الذي يحفظ  
لأنه يجوز وبغيره مكانه في يده فانه أدى الضرورة بان قال دفع المودع  
في يده ذرا نقد ذرا لئلا يصدق الآية في قول أبي يوسف وهو قياس قول  
أبي حنيفة وفي الزاد وهو الصحيح وفي المتن علم أنه قد اصرق يده قبل قوله  
لم يعلم لم يقبل الآية **التجريد** دفعها إليه غيره وأدعاه كانه باذنه المودع  
لم يصدق له أن يحلف المودع **الكتاب** إذا حفظ الوديعه يكره تليس فيه  
مالي يضمن والمأذون غيره لأن المودع في يده ذلك الغير فصار كانه سداً إليه  
أما إذا استأجر حرزاً لنفسه وحفظ لم يضمن وإن لم يكن فيه لئلا يضمن له  
**الفصل الثاني** في الشروط **الكتاب** إذا كانت الأداريه  
أجبا فيها وأددار الأخرى على السوار أدكات آية أجبا فيها آخر فلها







منه الفصل الاول في النسخ **الحاشية** عنده دراهم لغيره فقال صاحبها  
 في حواجيك فهو قرض وان كان خيطه فقال له كل ما كان جنة م وفي اصله منكم هذه  
 الدراهم او هذا القمام به ولو قال منكم هذه اجارية فهو عارية **الحاشية** منكم  
 هذه الاصل رية فلا يصل ان النسخة اذا اضيفت اليه لا يكون الانتفاع به  
 مع بقا رية في عارية **الحاشية** دفع اليه شاة وقال منكم منكم قد ان بشر  
 لبنا **وحيث** رجا بغير او شاة او ثوبا او غير ذلك فكل شيء منكم ما يتبع  
 ليكنه او القيس مثل الدار والشوب ولبن شاة فهو عارية برده وبيع  
 القمام والدراهم ولا يتبع به الا بالاسلاك يكون قرضه طام الرذالة  
 كاعارة الدراهم وفي النوار يكون جنة **وحيث** قال دار برده لك فمقبضها وتلك  
 من بعدك في جنة ذكر القبط **فصل** في جنة **الحاشية** في جنة **الحاشية**  
 وبيع بالقسوم ان يبي مستغفرا قبل القسمة وبعدها **الحاشية** عن ابي يوسف  
 اذا قال قبضه فقال قبضه والموهوب حاضر جاز ان لم يبرح الموهوب قبل قوله  
 قبضت ولا يمكن قوله قبضت واذا لم يقل قبضه فاما القبض ان ينك **الحاشية**  
 قال له حبك هذا العبد فقال وجبت تحت الهبة **الذخيرة** قال ابو بكر قال وجبت  
 عده عندك والعبد حاضر فقبضه الموهوب له ولم يقل قبضت جازت  
 وكذا لو كان العبد غائبا وذهب وقبضه ولم يقل قبضت جازت الهبة قال القبط  
 ابو ابيث ويقول له بكر اخذ **الحاشية** الموهوب اذا كان غائبا عن حضرة الوهاب  
 والموهوب له فاقبض فيها ان يامره بالقبض وعند ابي يوسف لا يكون  
 قبضا فيما ينقل حتى يبره عن مكانه **الحاشية** وذهب غلامه وانكسره فمعه  
 ولم يقل لما قبضه فذهب الواجب وترك الغلام فليس له ان يقبضه حتى  
 يامره يقبضه **الحاشية** قال ابو جعفر يونس اواة عن ابي جعفر عن عتب موهبا  
 فوجبت لا تصح م وبه المشاع فيما يكتمل التسمية من طين او جعة غدا  
 صحبة وعنه ابي خنيفة فاسده وليست باطلة حتى يبيد ملكه عند القبض

**الحاشية** هو المختار وذكره القدر الشهيد واما بشره كونه الموهوب مقبوسا  
 ونفزا وقت القبض لا وقت الهبة م وذكر احمد الطحاوي في شرح كتاب القبط  
 وذهب لغندرم صحيح يجوز الصحيح وجعله بمنزلة المشاع فيما لا يكتمل القسمة  
 وذكر اصلا وهو ان كل ما توجب قسمة تصاف فهو لا يكتمل القسمة وذكر  
 القدر الشهيد في واقعة اذا ذهب رجلين درهما صحيحا قال بعضهم يجوز  
 والصحيح انه يجوز **الحاشية** وعليه القدر **الحاشية** والدنيا الصحيح قالوا ينبغي ان يكون  
 بمنزلة الدراهم الصحيح **الحاشية** ابراهيم عن ابي يوسف في رجل يبيع درهما فقال  
 لرجل وجبت لك درهما ان كان متساويين في الوزن وكجوزة لم تكن الهبة  
 الا ان يوزن له احداهما من مختلفين فهي جارية **الحاشية** ومنع سعة درهم الى رجل  
 وقال ثمة لك قفاز من فضك وثمة جنة لك وثمة نقدت بها عليك قال  
 محمد ثمة القضا جارية وثمة القدقة لم تجز ولم يقض لانه الهبة الفاسدة  
 مضونة **الحاشية** قال ابي ابيث قال تحت بالفارسية ابراهيم ترفا ذهب  
 وارز عمارا قال فحقن عند ذلك قبضت ورز عمارا لم يقل  
 قبضت فلام ولو ذهب نصف الدار او نقدى وسلم ثم باع ما ذهب او  
 نقدى ذكر في وقف انه يجوز ولو باع الموهوب له لا يجوز لانه لم يملك هذا  
 نقض على ان جنة المشاع فيما لا يقسم لا يقيد الملك وبه اخذ بعض المشايخ  
**الحاشية** وبه نفي **الحاشية** جدير رجلين مبيع لاهل المولىين شيئا يكتمل  
 القسمة لا يبيع اصلا **الحاشية** لو ذهب فارغ وسلمه فمولا لا يبيع به  
 العبرة بالتخل والتوزيع وقت القبض والتسليم ولا يبيع فولا قبضا  
 او سلمت اليك اذا كان فيها الواجب او اهلك او تساعده ولو ذهب  
 في الدار من المشاع في الجواب والجواب من الطعام وسلم فلهبة تامة فلهذا  
 هذا اذا ذهب جارية وعليها جلة وذهب اجارية دون الجلة وسلمها  
 فلهبة تامة وكذا الدابة **الحاشية** ورواها اذا سلمها فطلت اليها الجلة



في الهبة وكذا السرح للبحام في شبه الذبحة **الحائنة** وكذا الصدقة ويكون التوب  
والحجة التواب لا للمووب له والمصدق عليه كانه العرف والعادة  
قال رضي الله عنه ان كان التوب قد رما بستر العورة ينبغي ان يكون مكمولا  
ولو دهب الحجة والتوب ولم يهب الجارية لم يخرج صبيته بعد ورفعه وكذا  
السرح والحيام ولوات التواب اودع الطعام او المتاع من المووب له  
ثم دهب الجواهي او الدار منه وسلم الكل اليه تمت الهبة **الذخيرة** ولو دهب  
الزرع وادره بالحصار او التمر وادره بالجداد او بعض ما يستحسنه  
واراد تسليمها اليه المووب له وفيها تنافى للتواب ثم دهب المتاع نه بعد  
ذلك وتمايه جازت الهبة في المتاع لان في اقدار ولو دهب المتاع او لا  
ايه ثم دهب الدار منه وسلمها اليه جازت الهبة فيها ولو دهب الدار  
ولم يسلم صبيته دهب المتاع وسلمها جازت الهبة فيها وكذا اذا  
دهب الجوايا والجواهي ولم يسلم صبيته دهب الطعام وسلم جازت  
الهبة في الكل **الحائنة** ولو دهب المتاع او لا وسلم الدار مع المتاع ثم دهب الدار  
صحت الهبة فيها جميعا وذهب الدار والمتاع جله بوجه واحد وسلمها ثم  
استحق ما استحق المتاع فالهبة تامة في الدار وذكر ابن رستم ان هذا قول  
محمد بن ابي يونس لو استحق وسادة من بطل الهبة في الدار لان موضع  
الوسادة من الدار لم يقبض ولو دهب ارضا وما فيها من الزرع او الخلد او  
من التمر ثم استحق الزرع او التمر فالهبة باجته في الارض او الخلد وذهب  
فيها طعام بطلها ثم استحق الطعام بطلت الهبة في استيفائه في قول  
قال ابن رستم وهذا قول اخيه وقال محمد لا تبطل **البائنة** وذهب ذلك لعدم  
اتحاده على فداءه بقبض مكانه في زمانه جاز **فصل** **ان** في التحليل ولو  
قال من اكل من مالي فهو في حل لا بكل لاقه هذا قول ابن زياد قال نصيب  
محمد بن سدر عن ذلك فقال كل من اكل من مالي فهو في حل **السراجية** والنسوة ان يجعل م قال

نصير ايضا قالت محمد بن مقاتل عن رجل له شجرة فقال من اكل منها فهو في حل  
قال لا بأس ان ياكل منها النخيل والبقرة **السراجية** والنسوة ان يجعل م قال  
عن رجل قال بكت فلانة ان ياكل من مالي وفداءه لا يعلم قتول من ذلك الجمل  
فانه يتناول حمارا ولا يبيعه ذلك عالم يعلم الا اذ **فصل** **الحائنة** في الرجوع  
ولو كانت الزيادة بناء فانه مبدى الرجوع **المتقن** ذكر من عم محمد وذهب  
رجل جارية اجنبية فعلمها القوائم والكلام فلوات ان يرجع فيها في قولهم وكذا  
لو علمها علما وذكر بعد هذا ان يقول في قولهم قول عامة العلماء سرور قال لا  
يقولون ما انفق عليها في ذلك لا يبيعه اليه راس المال في ابراجته قال محمد ولان  
بيعها عليه ما كونه عندنا نقدا رايه ان هذا زيادة على الحقيقة فلا يكون للوات  
ان يرجع فيها ثم ذكر في الاصل فقال كل ما زاد بفعل في العين فليس للواهب  
يرجع فيها وما كان بغير فعل او من غلا سرفه ان يرجع وذكر بعد هذا ان يرجع  
زياد عن ابن يونس انه لا يرجع فيه قال ثم رد ابو يوسف عن ابن خنيفة قال قول  
ابن يونس وفي واقعات الناطق وذهب رجل جارية فعلمها القوائم والكتاب  
او الخط ليس له ان يرجع هو الخي روم ولو نطق المصحف باعواب فلا يرجع  
وكذا في تجديد الكس **البيضة** مثل الحسن بن علي عن وذهب لآخره  
فصحبته هل ينطق حق الرجوع فقال لا اذ تظفر غسل التوب **السراجية** وذهب  
عليه لم يرجع **الحائنة** اذا دهب لذي ارحم المحرم وهو كاتب لا يرجع ما دام كتابا  
في قولهم فانه يجوز في الرق كانه له ان يرجع في قول ابن يونس وقال محمد لا  
يرجع ولو اذ راكبة ففحق لا يرجع في قولهم وذهب بعد رجل شيئا ينظر ان  
كان العبد ومولا كل منهما اجنيا من الواهب فلا يرجع **السراجية** وكذا  
لو كان عبيدا ارحما وانه كان العبد اجنيا لمولا ذورم محرم من الواهب  
انه كان اجنيا للواهب فله حق الرجوع عند ابن خنيفة فلا فالحما وانه كان العبد  
كل منهما ذورم محرم محرم من الواهب فعليه قولهما ليس له حق الرجوع واما على



قول في حينه فقال الكوفي قال محمد بن س قول في حينه ان له حق الرجوع  
 وقال الفقيه ابو جعفر ليس له حق الرجوع **الذخيرة** وقال شمس الاية انه في  
 التبعيض وان كان له رجل دين عليه عبد رجل فوجب له العبد من رب الدين  
 حتى سقط دينه ثم رجع المولى في العبد قال ابو يوسف يعود الدين وقال محمد لا يعود  
 كذا ذكر في الزيارات وذكرنا الحكم في المتن قول ابو يوسف كقول محمد ويكفي  
 عنه ينبغي ان ابا يوسف استحسن قول **الحاشية** واذا رجع مولى العبد لا يعود  
 الدين في قول محمد ورواية غيره في حينه وفي القياس لا يقع رجوع في الهبة و  
 هو رواية الحسن عز اليه حينه وفي الاستحسان يقع رجوع **الذخيرة** قال محمد  
 في آخرها مع رجل ومب عبد رجل جارية ثم اراد الرجوع والمولى غائب **الظهير**  
 انه كانت في يد المولى ليس له ان يرجع م انه كان العبد مازوا فاذ ذك وان كان  
 محجرا ليس له ذلك حتى يحكم المولى فانه قال العبد انما محجور وقال الواهب انت  
 مازون فالتقول للواهب مع مينة فالواحد استحسن والقياس ان يكون  
 القول للعبد ثم انما يكلف الواهب على العبد لو اقام العبد بنية ان يحجرا لا يقبل  
 هذا اذا كان المولى غائبا والعبد فانه حفظ المولى او غاب العبد كان الموهوب  
 في يده لم يكن المولى خصا وان كان في يد المولى كان خصا فانه قال ادر عني  
 هذه اجارية بعد رولا ادر ادر جنتا لام لا فاقام المولى عني على الهبة فالمولى  
 خصم م وفي العبد من عني لا على موك وصيه دين فوجب الرجوع للموك  
 من البقية جاز وبطل الدين فلما اراد المولى ان يرجع روي شمس انه ليس له  
 ذلك قال القدر الشهيد في الواقعات هذا الموك خلاف لما رواه قيل  
 بجزان محمد انما ابطال حق الرجوع في هذه الصورة واما بقدر غير البقية  
 فانه من مذهب ان الذين اتوا فط بسبب الهبة لا يعود **في كتاب**  
**الاجابة** م ذكر شيخ الاسلام ادعي رجل شقفا من دار فصار له  
 عبد يسكن بيت معلوم فماتت سنين جاز فلما وجد البيت من اذير صالح جاز

عند ابي يوسف خلافا لمحمد بن علي ان محمد اعتبر هذا العقد جازا وليس  
 ان يوجبه من الموهوب ولو باع هذا الموهوب اليك من رجل لم تجز قبض شيئا  
 قال لم تجز بيع اليك لتك التوقيت لانه لا جارة لا ينفذ بلفظ البيع  
**الحاشية** في الاخرى انما ينفذ بلفظ البيع اذا وجد التوقيت م اذا  
 اضممت الجارة اليه وقت بان قال اجرتك دار ريدة عدا وما شهد  
 جاز فلما اردت قبضها قبل مجيء الوقت فنحن محمد روايتا في رواية لا يقع في  
 رواية يقع وكذا اذا اراد بيعها قبل مجيء الوقت **الحاشية** او وجبها قبل مجيء  
 الوقت م نحن روايتا في رواية ينفذ وفي رواية لا ينفذ وكذا الواجب  
 مكانه البيع في رواية ينفذ جازا وفي رواية لا ينفذ **الذخيرة** ذكر شمس الاية  
 انه في الاصح ان الجارة المضافة لازمة قبل مجيء وقتها والقدر  
 ذكر هذه الرواية عن محمد ولم يذكر الاخر فقال اذا عقد الجارة على وقت  
 مستقبل ثم اراد بيع اذ قبل حضور وقت الجارة فملكها جازا  
 ينفذ وذكر شيخ الاسلام عن محمد في سنده البيع والاجارة روايتين  
 كذا ذكر شمس الاية اكلوا في رواية ينفذ وبطلان الجارة المضافة قال ينفذ  
 وفي رواية لا ينفذ **الحاشية** ابن سنان عن محمد قال لا جازتك دار ريدة  
 برهم ثم بعتها اليوم او وجبتها قال جازتك وينقض الاجارة ان جاز العبد  
 وادار لبيت في ملكه وان اردت عليه قضاء او رجع في بنية قبل مجيء العبد  
 رجعت الاجارة على حالها وان رجعت اليه بملك مستقبل بطلت الاجارة  
**الحاشية** قال غيره اجرتك دابة هذه عدا برهم ثم اوجها اليوم من غير مالى  
 فله ايام فجاز العبد وادار استباح الاول ان يبيع الاجارة الثانية  
 فيه روايتا عن اصحابنا في رواية تفسخ وبها اخذ فقهاء في رواية ليس له ان  
 يفسخ وبها اخذ الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو الليث وشمس الاية اكلوا في  
 وهو قول عيسى بن امان وعليه العتورم واذا قال اذا جازك راس الشاة فقد فسخك



هذه الاجارة لا يجوز **في** اجرة دار وكل شهر كذا ثم قال اذا جاز راس الشهر فقلت  
 الاجارة قال الفقيه ابو بكر السبيعي كما يقع تعليق الاجارة بحج الشهر يقع  
 تعليق فسخي بحج الشهر وغيره من الاوقات وقال ثعلب الآية انما حصة  
 قال بعض اصحابنا انما قال الفسخ في العقد وغيره من الاوقات صحيح وتعلق  
 الفسخ بحج الشهر وغير ذلك لا يقع وانما هو على قوله **في الفصل الثاني**  
 في بيان متى يجب الاجرة بشرط التمسك من استيفاء المنفعة في المكان الذي  
 اضيف اليه العقد وفارج المدة لا يجب الاجرة حتى ان مر استاجرة رات  
 يوما لا اجل او ركوب حاسبها في منزله ولم يركبها حتى يفي اليوم فانها مستاجرة  
 للركوب في المكعب عليه الاجرة ثمك من الاستيفاء في المكان الذي اضيف  
 اليه العقد وانما استاجرة للركوب خارج المكعب لا يكون معلوم لا يجب  
 الاجرة اذا جسد في المعلوم مكانه من استيفاء المنفعة في المكان الذي  
 اضيف اليه العقد وانما ذهب بالذات الى ذلك المكان في اليوم ولم يركب  
 يجب الاجرة ثمك من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد في المدة وانما  
 ذهب الى ذلك المكان بعد فسخ اليوم بالذات ولم يركب لا يجب الاجرة وانما  
 يمكن من الاستيفاء في المكان الذي اضيف اليه العقد **النزاع** استاجرة ذاب الى  
 مكة ولم يركبها ان لم يركب في المدة الاجرة وانما لم يركبها لم يركب على الركوب  
 فلما ارجع عليه **العقد** غفر اليه يوسف وفي نوادر مشتم قال سنان محمد الحسن  
 اكثر رجلا كره اليه مكة فخلعه في اهله من هجره ولم يركب فلا اجرة وكذا لو استاجر  
 فصار عليه مكة وكذا لو استاجر المحل ثم كره اليه مكة فخلعه في اهله فاجارة  
 الصحيحة انما في الاجارة الفاسدة فيسقط حقيقة استيفاء المنفعة لوجوب  
 الاجرة **الخاتمة** انما خلاصة عقد في التوثيق باستعمال اشياء مادية كالمال  
 حتى انجس ان لم يكن عملا الا انما لا يدرى انما يختلف فيه فالاصح ان رضى المجلس على  
 كمال حال **فيما** التمسك اذا لم يجمع ما هو من التمسك وامسك به صاحب التمسك

التمسك حتى ينفذه الاجرة فيسقط منه التمسك لا يضمن في قولهم وكذا صاحب المحل  
 اذا قال للمحل امسك المحل حتى اعطيتك الاجرة فنفذ منه لا يضمن في قولهم  
**ومن الفصل الثالث** في المدة التي يتبع عليها الاجارة **العقاية** استاجرة  
 الى الابد او الى مدة لا يبعثس اليها غايته لم يجرم استاجرة كل شهر كذا  
 تجوز العقد في الشهر الاول بفسخه للزوم وفيما هو ذلك يثبت العقد بطريق  
 الاضافة وفي العقد المضاف لكل واحد من المتعاقدين فسخ العقد فاذ الفسخ  
 حتى دخل الشهر الثاني لزم العقد فيه **الاول** الجدية فانما اراد احدهما ان يفسخ واية  
 الاخر فيجوز وقت يفسخ حتى يفسخ فلو افسخه اذ اقبل وانفسخ ان يفسخ في  
 اليوم الاول من الشهر الثاني وانما ثبت ثم اذ كان لكل منهما ان يفسخ فاذا  
 فسخ احدهما لم يفسخ من الاخر من استاجرة من قال ان على الخذف على قول الجدية  
 ومحمد لا يقع من غير خلاف وفي شروط المحاكم افسخ العقد وان احد المتعاقدين  
 في باب الاجارة اذا فسخ في مدة انجاري يفسخ فسخه سواء كان بحدثة صاحبه او  
 بعينه ولم يركب خلاف وفيه اذا استاجر دارا كل شهر كذا لم يفسخ اجرة شهرين  
 او ثلثة وقبض الاجرة ذلك لا يكون لاحد مما ولاته الفسخ بقدر ما تجل وكان  
 التجديد منها دلالة العقد في الشهر الثاني وانما ثبت **ومن الفصل الرابع**  
 في تصرف الاجرة في الاجرة اذا ابر المودع استاجرة من الاجرة او وهبها  
 منه قبل استيفاء المنفعة ولم يشترط التجديد لم يقع في قول ابو يوسف عينا  
 كانت الاجرة او دينا والاجارة على حالها لم يفسخ وقال محمد انما كانت  
 دينا جاز قبل استاجرة او لم يقبل او لا تنقض الاجارة وانما كانت عينا  
 فوهبها منه قبل ان يتعاقبا فان قبل المدة تبطل الاجارة وانما لم تبطل وعادة  
 الاجرة على حالها **العقاية** وانما كانت دينا وشروط التجديد صحيح بالاجماع لانه  
 بمنزلة الكفا **المنقطة** ولو مضى نصف المدة فابره عن الجميع او وجهه في النصف  
 بالاجماع والنصف الآخر على خلاف **ومن الفصل الخامس** في اجرة العقاية

ولو شرط التجديد ففسخ العقد  
 يجوز بالاجماع انما هو



ثبت في الجارية خيار الزوية وخيار ثلثة أيام **النساء** وصورته  
 رجل يبيع دارا سنة على آية فيها بالخيار ثلثة أيام فهو جائز عندنا ثم  
 انه كان ابتداء المدة من حين العقد فالثقة لانه في خياره المستاجر بالثقة  
 وانه تلف قبل ذلك ينفذ لانه في خياره فلا يمنع من الفسخ وانما اشتغل بالثقة  
 فخطب خياره عندنا **العتابية** فان كان الخيار لرب الدار فكيف فيه فلا اجر له  
 ما انهدم بسكنه **نوار** رابعا سماعة بن مهران يروي عن قتادة بن ربعي عن رجل عليه  
 ان يقرضه ثوبا مائة درهم وفيه القصة فله ان يقرضه او يبيع له ثوبا قال لا اري  
 فله ذلك وكذلك الخيار والاصل فيه انه كل عمل مختلف في نفسه باختلاف  
 المحل ثبت فيه خيار الزوية عند ذوقه المحل فلو اشتاجر رجلا ليكيل له كخطة  
 فله ان يخطه قال وفيه فليس له ذلك لانه العمل منها لا يختلف ما ابراهيم بن محمد  
 اشتاجر به على ان ينقل منه اذرة اليوم الى موضع كذا وذلك لا ينقل الا  
 في ايام كثيرة قال هذا على اليوم ولكن لا يكون على العمل والاصل ان المستاجر يبيع  
 جمع بين العمل وبين الوقت في العقد ومثل ذلك العمل لا يقدرا لاجر عليه  
 فخصه في ذلك انما كان العقد على الزمان وكان استحقاق الاجر معلقا  
 بتسليم النفس في ذلك الزمان **النوازل** ان كل ما كل شهر برسم على ان اهب  
 لك شهرا ففانه فاجارة فاسدة **في الفصل السابع** في اجارة الشاجر  
 وملك الشاجر ان يوجر ابن الشاجر من غيره **شرح الطحاوي** والانا احداد وما  
 اشبهه فان اجره بغير ما اشتاجر به من جنس ذلك لم يزد في الدار شيئا  
 ولا اجرهما شيئا فاجارة عقد الا جارة على ان يطيب لزيادة وينفذ بالآية  
 او ازيد فيها شيئا بان جصها او طينها وما اشبه ذلك او اجرهما  
 فاجارة عقد الا جارة تطيب لزيادة وكذا لو اجره كجنس آخر فذكره في  
 في ايجال ان كتبها من اقرب لا تطيب لزيادة الا ان مال عند الاجارة بغير  
 على ان اكتب من اقرب لا تطيب **في الفصل الثامن** في اشتجار دار فليس ان

يوجر من غيره حتى يقبضها وهذا على الاختلاف في ابيع فخذ اي خيرة واي يبيع  
 لا يجوز وعقد محذو كجزء وقيل في الاجارة لا يجوز بالاتفاق وانما هو مستاجر  
 مستولا كجزء ان يوجه قبل القبض بالاتفاق **في الفصل الثامن** في اجارة فاسدة  
 واجر المستاجر من غيره اجارة صحيحة فان ابياتنا في اجارة رات الفقيه  
 اية البيت الصحيح **في الفصل التاسع** في انعقاد الاجارة بغير لفظ مبيع  
 اجارة التنازل استاجر مائة مائة كل شهر ثلثة دراهم ففانه في ثلثة ايام  
 اكانت من ارضه كل شهر ثلثة دراهم وانما دفع الى ثلثة ولم يقل شيئا  
 شيئا ولم يدفع بل سكن فله كل شهر ثلثة وسكنه رضا بما قال صاحب  
 اكانت من ارضه كل شهر ثلثة وسكنه لا يجب عليه الا الاجر  
 الاول **العتابية** ولو قال رب الدار بعشرة وقال المستاجر ثلثة في كل  
 سنة سكن فله ثلثة ولو امكن كل واحد على مائة وسكنه ذلك سكن كذا  
 اثنان **في رابع** من ثلثة قال كذا في هذه الغارة كل شهر ثلثة دراهم قال  
 المستاجر لابل يورجهم وقبضها ومضى الشهر كذا اثنان لابل يورجهم ولا  
 ينقص من درهم والبيع انجب درهم **فيها** اذا انقضت المدة ورت الدار  
 غايب فلم يرد المستاجر الدار بل سكن فيها سنة ثم حضر الدار لابل  
 الا جركا بعد انقضاء المدة **فيها** وكذا لو انقضت والمستاجر غايب  
 والدار في بيته اذ انتهت المدة لم تكن باجرة م ولوبات الموقوف فكنها  
 المستاجر منهم من قال كذا الا جركا منهم من قال هو غاصب في الشهر الاول  
 بعد الموت ويزن الا جركا في الشهر الثاني اذا طلب صاحب الدار الا جركا  
 اذا سكن بعد الموت او انقضاء المدة فلا اجر عليه قبل الطلب **في الفصل العاشر**  
 على جواب الكتاب ان لا اجر عليه قبل الطلب وانما سكن بعد الطلب  
 فعليه الا جركا سكن بعد الطلب سواء كان في الشهر الاول والثاني وهذا  
 القائل لا يفرق بين المدة للاجارة وغيرها ولا يقع انه يزنها الا جركا كانت



آتاه بعدة للاستبدال على كل حال **الحاشية** قال ربيعة انه عهده ويتفق ان لا يطر  
 الانضاح منها لم يطلب الوارث التفريع سواء كان بعد الاستبدال او لم يكن  
 لانه موت احد العاقدين يوجب انضاح الاجارة عند خلاف التناهي  
 واذ كان مختلف في لا يطره لم يطالب الوارث بالتفريع او بالتزام اجاره  
**الفصل العاشر في اجارة الظاهر الحاشية** والعذر من جانب المظن في المخرج  
 ان ترض رض لا يتطبع مع الارضاع ان يمشق تحتها وكذا اذا حبلت  
 وكذا اذا ازولما بالثتم وحمل كغيرها وكذا اذا لم تكن معروفة بالطورة  
 وهي ممن يعاب عليها فلهذا الفسخ بخلاف ما اذا كانت تعرف بذلك  
 ان تكون هذه اول اجارة منها **الحاشية** ولا تعلم شقة الظاهرة ثم علمت  
 وان كان البقي قد انقضى ولا يابذ بين غيرهما ولا تعرف بالطورة كان لها  
 الفسخ في طاهر الرواية وعمر ابي يوسف ليس لها الفسخ اذا كان يخاف على  
 البقي قال شمس الاية اكلوا به والا فادخلوه رداية ابي يوسف وتاويل  
 ما ذكره اذا كان البقي يعالج بالغا من الغاية لوتسب وكذا اذا كان  
 ليس البقي اذا كان لا يعالج بالغا ولا يابذ بين البقي جواب محمد ابي جواب  
 ابي يوسف وعليه **الفصل الحادي عشر** استأجر من ثمة انما الفسخ ان ترضع فيه  
 لا يقبل بغيره ما قال محمد ابراهيم ان ترضع باجرتها قال الحاكم يجعل ان يكون  
 هذا الجواب في المودعة بهذا العمل **الحاشية** واذا ادعت النظر البقي الى فاجبا  
 حتى ارضعت فلها الاجر كذا استحسانا **الحاشية** الاصح انها تستحق الاجر  
 اما اذا شتر عليها الارضاع بنفسها فقد اختلف المتأخر في الصحيح  
 انها لا تستحق الاجر وان ارضعت بغير ثمة او فدية بطعام حتى انقضت  
 المدة فلها اجر لها وانما تجوز ذلك وقالت ما ارضعت بغير ابيها لم يحن  
 ما انفرد قولها بين استحسانا وانما مات لاجل البقي بغيره اذ هو انما  
 اجرها **الفصل الثاني عشر** في منة تسليمها استأجر دارا

فلم يسلمها حتى يحن شهر وقد طلب التسليم ثم تحا كالفليس للاجران **المسألة**  
 من القبض وليس للمساجر ان يحن من ثمة المدة قالوا هذا اذا لم يكن في  
 مدة الاجارة وقت يرغب لاجل في الاجارة اذا كان ولم يسلم اليه في  
 ذلك الوقت يخرج في قبض ابدية **الفصل الثالث عشر** في ما يجوز من  
 الاجارات **الحاشية** استأجر قد ابيعته بطيخ في التلم فانه بين الوقت  
 وما بين مقدار التلم يجوز وان لم يكن واحد منها لا تكا ايجها وكذا في اجارة  
 الموازين والمكاسل يحن الى بين المدة او مقدار ما يكيد ويتره فانه لم يحن واحد  
 منها لا يجوز لك ايجها **الحاشية** لو استأجره ليندح لثمة بدم درطل  
 من لهما فلا اجارة فاسدة م واذا دفع الى حاكم غلا يفسخ بالنصف  
 وما استبه ذلك فلا اجارة فاسدة وفي الغاية عن علماء **الحاشية**  
 وفي ائمة الشيخ الامام الترمذي ومشيخ كنفيرين كفي ومحمد بن سعد بن جابر  
 كانوا يفتونه بجواز هذا التعامل لانه التعامل محبة ترك به القياس وكفى  
 الاثر **الظهير** به اخذ الفقهاء ابو القاسم شمس الاية اكلوا به والقاضي الامام  
 الشافعي **الحاشية** قال السيد الامام الشهيد لا اخذ باستحسان شيخنا في ما  
 اخذ بقول اصحابنا المتقدمين م وفي نصارى الاصل واذا دفع الى رجل دابة  
 ليحمل عليها ويؤجرها على ان يارزق الله من ثمة فهو بينهما نصانة فاجرها واخذ  
 فلتها فانه جميع عمل الدابة يكون لصاحبها وللعامل اجر مثل عمل اجارة فاسدة  
 ثم ينظر ان اجر الدابة من الناس واخذ اجرها كاجر كذا للمالك وللعامل  
 مثل عمل خلاف ما اذا كان لا يؤجر بانه ان سوانا يقبل العمل من الناس  
 ثم يستعمل الدابة في ذلك فانه الاجر يكون للعامل عليه اجر مثل الدابة **التهذيب**  
 اجارة المتاع فاسدة فيها بقم خلا فالتما والفقير على قولهما اجر دارا  
 من رطبين يجوز بلا خلاف واذا مات احد صاحبين الاجارة في نعيه ويبقى  
 في نصيب ابي صحبه وكذا اذا اجار رجل دارا من رجل مات احد المودعين







ومنه المتبادر من قال يفسخ العقد بالانعدام ثم يعود بالبناء كاشق المبيعة  
 ما في آيات يفسخ العقد ثم اذا دبر جلد ما يعود العقد بقدره كذا هـ  
**التجريد** واذا اراد المودع السد وانقضى يفسخ العقد في القمار **الحكم** عن ابن  
 سنان لا يدرى اجاره اراد ان يفسخ الاجاره ويبيعها ان كان يفسد الانقضاء  
 ولعلنا قد انقضى في قياس قولنا **السراجية** ولو باع المشتري  
 يفسخه وانه لم يفسخ ما لم يرفع اليه القاضي وعيد المودع وفي الاصل انهم من الراجح  
 ولم يكن له ان يفسخه وان كان يفسخ هذا المنزل لم يكن له ذلك **م** وفي الاصل  
 ان يفسخه المشتري ولا اراد ان يفسخ الاجاره ليس له ذلك وكذا ليس يفسخه  
 اذا اراد ان يفسخه المشتري او جرد ثم المانع على عيب به فله رده بايجاب يفسخ  
 الاجاره **الذخيرة** استأجر اجير او ما يعمل في القمار فله ذلك ايوم  
 بعد ما خرج الاجير الى القمار فلا جرم له ان يفسخه في القمار في القمار في القمار  
 نفس الاجير ان يفسخه عن استأجره في القمار في القمار في القمار في القمار  
 ومقتضى الاجاره على كل جرم الاجاره قال ان لم يفسخه في القمار في القمار في القمار  
 ركن الاسلام السعد والمطعم ولو لم يفسخه ان سدد ذهب البعض كجاء  
 كذا ابا جاد **الفصل الحادي والعشرون** في اجاره لا يبرء منها تسليم الموقوف على  
 في الواقيات دفع ثوبا الى خياط فقطعه ومات قبل ان يكمله قال عيسى بن ابي  
 لا جرم له قال ابو سليمان لا جرم له **الحاشية** وهو الصحيح **الحكم** وانما عيسى  
 قول سليمان **الحاشية** من ساعدته عن محمد في خياط فاطمة ثم تفرقت قبل ان يفسخ  
 رب الثوب فلا جرم له ولا جرم له ان يفسخه **الحاشية** هذا اذا لم يكمله في  
 دار صاحب الثوب فانما فاطمة في داره كانه لا اجاره لانه العمل صار **مسما**  
 الى صاحبه وليس على الخياط ان يفسخه الا اذا كان يفسخه في داره كانه الخياط  
 ففسخه فليس عليه العمل **الذخيرة** كذا الحكم اذا عمل بعض الطريق ففقد  
 فرفع الى الموضع الاول لا جرم له كذا في القمار ولم يترك الاجير على الاعادة

وينبغي ان يجزى في المسائل المتقدمة وكذا الملاح اذا ضربت السيفه اربع  
 ودرتها الى الكمان الاول لا جرم له الملاح ان لم يكن صاحب الملاح مدانه كان  
 معه فليس له ان يفسخه ان لم يكن معه فليس له ان يفسخه الملاح على الاعادة وان كان  
 الملاح جازا رزرا سقية اجبر على الاعادة الى الموضع الشرطي **الحكم** وان لم  
 يفسخ الموضع المفسخ عليه اكره بقدر ما سارت **م** فان قال اكثر بعد ما ردتها اربع  
 لا جرم له في يفسخه ان اكثر غير فاطمة ذلك رواه هشام عن محمد **الفصل**  
**الخامس والعشرون** في الاختلاف بين المودع والمشتري في رده عن رده  
 ان اراد ان يفسخه المشتري ففسخه فقال المودع انك يفسخه ما لم يقل قول لا  
 مع يمينه **الحاشية** ويعني المانع ان يفسخه في القمار في القمار في القمار في القمار  
 ثوبا يقطعه ويضع اية بطنه وقطعها ففسخه فقال رب الثوب ابلغني ليست  
 بطناني وانما يفسخه ما لم يقل قول المانع مع المبيع ويبيع رب الثوب ان يفسخه  
 البطنه ويبيعها وكذا لو اعطى حاله ما لم يفسخه ما لم يفسخه فقال رب الثوب  
 ليس له ان يفسخه قال الحال هو ما لم يفسخه ما لم يفسخه قال **الحاشية** قال ابو  
 القول في الحال مع يمينه ولا يكون على المودع ان يفسخه ما لم يفسخه قال المانع  
 المودع فيه ولو كان سوار الا انه في النوع الواحد ان يفسخه ويبيع يفسخه ان  
 لا جرم له ان يفسخه ما لم يفسخه المانع بغيره وقال رب الطعام كان  
 الطعام اجود فانه حسن ان يكون قول رب الطعام ويطلب الاجودين  
 ان يكون قول المانع وبما فسد الاجود ان كان قد حله اما ان كان نوعين بان رجا  
 بشعره وقال رب الطعام كان خيطه لم يفسخه الاجود حتى يفسخه وبما فسد  
**جامع النعمان** قال صاحب الثوب ليس له ان يفسخه وانما يفسخه ما لم يفسخه  
 للقصار في الثوب وارب الثوب في الاجود قال الثوب تزييه ولكن ان يفسخه  
 اذ تترك بقائه غير هذا الثوب لم يفسخه **نوع** ولو اختلفا في التوقف  
 وشبههما ما يكون في البيت او الحانوت فقال رب البيت كان هذا







الحانوت واخذوا العقار ومن معه وشد دمه وذهبوا ليرأس  
فاتفقت اجوبة النجا وبران هذا الاكيد في سر ما غابا وكجب النجاة على النصار  
وقاسوا هذه السنة على سنة ذكرا في شرح العقار ويراها حرة حانوت  
العقار من نار وقع من السراج ان ذلك لا بعينه حرة ما غاب من قبل ان يكون لطف  
ذلك لو علم به في الابداء واكثر ما غاب ان ذلك لا يكون في ذلك لو علم به في الابداء  
فان سر ما غاب ان ذلك لا يكون في ذلك لو وقع العلم في الابداء وهناك يكون سنة  
والنحو عنه في العلم لا يفتح ابواب **نوع** الردي في الاجارة التي على الاجير  
بخلاف ما لو اجبره الادارة في دفع الاستا جرة فجب الردي على صاحب الادارة  
**در الفصل الثلثين في الاجارة الطوقية الزخيرة** ثم اذا اراد ان يكتب كتاب  
الاجارة الطوقية في دار يكتب بها استا جرة فلان الغلابة من فلان الغلابة  
اذا اراد الغلابة دفعها ويكسر دما وكسر دما وحقوقها ورافعها الخ ثلثين سنة  
متوالية غير ثلثة ايام من احوال سنة من تسع وعشرين سنة او طاعة كذا  
بكذا او حاصيده اليه او وصف الدرام على ان يسكنها الساجد او يسكنها  
مما احب ويتفق بها او وجوه الانتفاع شيئا ويواجه ما من سائر اجاره  
صحى كذا على ان يكون تسع وعشرين سنة من ايامها سوا الايام المستثناة  
بسدس درهم وقبض الساجر جميع اذ المسماة قبضا صحى كذا وسلم  
الاجو جميع الاجرة المذكورة بتمامها على سبيل التجمل وجعل كل من المتعاقدين  
صاحبه بالخيار في هذه الايام يفتح هذا العقد ايها الشاير ولا ينبغي ان يكتب  
في استا جرة بالخيار على ان يفتح منها حق الفسخ في هذه الايام كحق من صاحب  
لان على من يفتح فيها لا يفتح الفسخ به ومن ذلك فكان هذا شرط طاعة  
دفع في العقد فيوجب فساد **در فصل الرابع والثلثين في المقتضات**  
**التوازل** دفع اليه بقدر ثوبا يفسد ولم يذكر الا جركل على الاجارة لكان  
العرف **الاجرة** الا اذا قال لا اريد الاجرة **التوازل** استوفى من آخر



الحام بغير اذن وقال قلت عبيد رجا الغصب لا تعدوا فكذا هذا في مجموع التنازل  
 وضع اليه سلاح بعض الات السرج وادع ان يعمل له سراج الات اخرى عند نفسه  
 ان يدفع اليها او ثمن الالة ودفع اية عشرة درهم فقام السرج استولى عليه  
 بعض الطلبة وذهب به قال يستر منها تسليح فتمت الالات وما دفع منها الا  
 هذه اجارة فاسدة لما فيه من شرط البيع في الاجارة م وسئل عن رجل اشترى  
 الاذن جدر عن دفع له طبيب جارية مرفقة وقال عالجها بالكل فزاد في  
 قيمتها بسبب الفحة فذلك نفعل فزاد اجارة فلطبيب اجرة مثل ما كانت وتكون  
 الادوية والمنفعة وليس له سوز ذلك وسئل ايضا عن رجل قال لطباي اصيل هذا الخوب  
 بعشرة فلما شرب في العارة ازيد الخواب فاصبح الكل فلتا في راسه عشرة  
 وفي مجموع التنازل يعلم طلب من الغيبة في المحرم وصرف البعض الى مصحة  
 بعد ذلك لان ذلك في الحقيقة تمليك من ابا الغيبة للمعلمين **الطبعة** معلم  
 طلب من المحرم والكلب للبر وفاء فافذه بملكه فانه اشتريه حصة او ليد انبط  
 اياهم ذهب به الى منزله ذلك م وفي مجموع التنازل ايضا دفع وادع الصغير  
 الى استا وبعده حقة كنانة اربع سنين وشر على الاب ان احميه قبل  
 اربع سنين فلتا زعلية مائة درهم فحبس به ثلث سنين فليس  
 للاستاذ طلب الكاية من الاب ولكن بطا به باجر مثل تعليم **الطبعة** بيان هذا  
 ان العقد انما يقع اذا اشترى به ليقوم عليه كخطة وفي اثنان ذلك معلوم اما  
 الاستجار على نفس التعليم فلتا في م قبل في الصغير دفع شيئا من الكاكر  
 الى المعلم ان لا يحل كماله وهو الاصح **الذخيرة** دفع عشاء او امانة الى من يبيع له  
 النسيج واستاجر به على ذلك فاد النسيج ان يره فديان ساج اخ  
 سبعة قبل ذلك قبل لاد هو ارفع العكاس اذا غلط في جميع حدوده ايضا  
 فانه لم يصح فلا جرة لادنه اصله فلتا من ايجار فانه ربح به فلكا باجر مثل  
**التنازل** سئل عن رجل راى غيره مراكب هل ان يؤدبه اذا اراد ان يطله

قال لا الا ان يكون ابوه قد اذن له في ذلك وعنه خلف ابن ايوب ان يؤدبه  
 وعنه الحسن ان يؤدبه استاجر حجه كل شهر بدينار معلوم وغاب  
 وترك امراته ليس للاجر ان يرحلها ويحجزها ان يواجرها من آخر في بعض الشهر فاذا  
 مضى ذلك الشهر تبيع الاجارة الاولى وكان له استاجر الثاني ان يخرج المرأة  
**الحاوي** يمكن ان اراد ان يبيع في البيع بالحي ربحه حصة المشتري في حصة  
 ومحمد يبيع من غيره جازا ببيع واستغنى البيع الاول **الترجية** ثمة استجر  
 على عمل شريكه ففرض احد عمل الاخران ذلك العمل فالاجرة بين الشريكة  
 وكانا متبرعين في نصيب **من كتاب الكليات** الكاتبة اذا تزوجت  
 باذن الوالي ثم عتقت كان لها خيرا والعنف وفي شرح الطحاوي قوله تكا ان علمت  
 فيهم خيرا قال بعضهم فانه اذا انقضت وقال بعضهم اراد به انه بعد انفق للغير  
 بالمسلمين والا فالا فضل ان لا يكاتبه ولو كاتبه مع ذلك جاز **من الفصل الثاني**  
 في الشروط ولجنا ربه الكاتبة اذا كاتبت عبده على ان يخدمه او على ان  
 يسهل لدار القياس ان لا يجوز وفيه ان يستحق كجوز كذا لو كاتبت على  
 ان يخدم فلان شرطه اصح **استحسانا لاقبال** **نوار** المبيع عن ابي يوسف  
 كاتبة على ان يخرج من البلد فلو عتقت فالكاتبة فاسدة ولو كاتبت على  
 ان يخدم على ان يطاها ما رامت كاتبة فالكاتبة فاسدة ولو اردت  
 الالف عتقت فان كانت الالف مثل فتمت لم يحبس اخذوا من اهل  
 فعتبتهم فتمت قيمتها فانه وطها قبل ادا بدل الكاتبة فعتبتهم **من الفصل الرابع**  
 بملك الكاتبة قال محمد كاتبت كاتبة عبد من اكسابه جاز **شرح الطحاوي**  
 وانما ادا بامها معانت ولادها لولي م فانه يحجز الاول وروى في آخره ولم يور  
 ان في كاتبة بعد بقي اثنى على ماله رقيقه الا زونه اذا اذن لعبده في  
 التجارة ثم حو الوالي على الاول بقي اثنى فاذونا ادا بامها اثنى في بيعه مملوكا  
 لولي مته لو اشترى فخذ ولو لم يحجز الاول بطلت فانه تركه فان كان في



على حاله بود بر كاتبة ايله ورتة الاول ايله ورتة غير مولا والا فاما مولا  
 خانه لم تيرك و فاما كانت مكانة الثانية اقل من مكانة الاول فمسخ كاتبة  
 الاول و سبق الثانية مكانة الاولى و ان كانت مكانة الثانية مثل مكانة الاول  
 او اكثر فاما مفسد حلت وقت موت الاول لم يفسخ كاتبة الاول و قدر  
 الثانية ليا مولى مثل كاتبة الاول و يمكن كوتة الثانية للحال و كوتة الاول آخر  
 جزء من حياته و باقى من مكانة الثانية فلو رتة الاول ان كان له ورتة و ولا الثانية  
 للاول و لو لى الاول ان لم تحل الكاتبة بعد موت الاول فاما لم يطل الى  
 الفسخ من الثانية حتى حلت فاجواب فيها كاجواب فيما اذا مات الاول  
 و قد حل ما على الثانية وقت موت و ان لم يلب من الثانية الفسخ فاما يفسخ  
 كاتبة الاول **در الفصل الحادي عشر** في ازالة كاتبة ستين عده قال  
 في الاصل اذا كانت نصف عده جاز **شرح الطحاوي** و النصف الاخر ما دون  
 في التجارة م فانه اذ عتق نصف و بيع في نصف فبقيت عده ايه خيرة و كاتبة  
 قبل الاداء فبقيت له **شرح الطحاوي** و نصفه لولى فصار النصف الاخر مستحقا  
 ثمانية اعني فانه ثمانية شتى م و على قولها اذا اذ عتق كلمة و لا شيء عليه  
 من كتب الكتب و ما كتب بعد الاداء و كذا لرفع على قول خيرة ان لو اراد  
 كحل بنيه و بين العمل و الكتب فليس ذلك كيدا يطل عليه بعد حتى العتق  
 و لو اراد ان يباخره منه فباخره في الاستحالة ليس له منه و لو اراد  
 ان يستخذه به و يخليه للكتب يوافق ذلك في القياس و ليس ذلك  
 في الاستحالة و كذا لو اراد ان يستخذه به و يخليه به و **در مكنى الاول**  
**الذخيرة** مات المفق و لم تيرك الا ان كانت المفق فلتايب لها في طاهر اذ اية  
 و ميراث المفق بيت المال و بعض شيا كما كانوا يفتونه في هذه المسئلة  
 جرمع المال اليها و كيف لا وليس في زمانا بيت المال مكنى فانه يقع الفسخ  
 الامام ابو بكر اترار و صدر الاسلام **منع** ان شرع عبد انتم شهد الشرب

ان البايع كان اعتقه فاعبده و لا و له موقوف اذا كان البايع محجبا  
 خانه صدقا البايع بعد ذلك المشتري رزق الاول و رزق النحر و كذا انه صدق  
 ورتة البايع بعد موت البايع فمدا و ما لو صدق البايع سوانه الا تحسبا  
 و القياس ان لا يعتبر بغيرهم و لو شهد كل من الشريكين ببيع صاحبه فاعبده  
 و بيع له و الاول بينهما عده ايه خيرة و على قولها هو حر و لا و له موقوف  
 و لو شهد كل على صاحبه و صاحبه بكونه استولى لاجل رتة المشتري كمنع  
 التجارة موقوفة فادامات احد ما عتقت و يكون له و لا و ما موقوفة بل اصل  
**در مكنى الثاني** و ان قالوا ان ينجسك اياه لم تاكل اليه او تجزى او  
 تشرب الخ فاما لا يباح له تناول هذه الاشياء حتى يحبس في الجوع ما يخاف  
 منه القنف فراق بين هذا وبين القنف فانه ذكر انه يباح له ان ياكل و لم يفعل  
 بانه لا يتناول في الاشارة الى ان يضر ما يحميه فاذا جاز ما يحميه تناول  
 كما قال حاتم و من شايخنا من قال لا فرق لانه في القنف انما يباح له تناول اذا  
 وقع في رايه انه اذا لم يطمع في الاشارة و الحاطم من خاف القنف لا يكره  
 ضربه اما اذا وقع في رايه انه يتبع الحاطم فيكون ضربه و ان كان لم يطمع في  
 الاشارة لا يباح له تناول لم يحبس من القنف ما يخاف منه القنف و في  
 مسئلة الاجاعة كذلك لو وقع في رايه انه لم يطمع في الاشارة لا يطمع عند  
 الحاطم ليم بعد ذلك يباح له تناول و ان قيل يجزى او خوف الهلاك و لو  
 مد ووه يضر بسوط او حبس يوم بغيره فلتايب بالقدر فانه فاقها  
 ان يكون هذا اقرار بكونه و في الاستحالة هذا اقرار بالخارج قال محمد و ليس في  
 ذلك تقدير لازم بل على حسب ما يرى الحكم لانه احوال الناس مختلفة فاشترفا  
 و الا مثلا يستكشفه عن ضرب سوط واحد و عن حبس يوم واحد اكثر مما  
 ما يستكشفه غيرهم عن ضرب سوط واحد و حبس ايام و عن هذا قال بعض شايخنا  
 ان ما ذكر محمد في الكتاب انه اقرار بالخارج فذلك في حق او سوط اناس



فيه حق التسوية اما من كان من اشرف الناس او من كبار العلماء وازدوا  
بحيث يستلزم ان يقرب سوطا واحدا على ملائمة اناس او تفرق  
اذنه في مجلس السطفاة يكون مكرما ولو اكره عليه ان يروح فلانما رافعه  
تمسكت عندها فالودع بالخير انما هي ضمن المودع وانما هي ضمن المكره  
**الاولا في** اكره عليه ابراع مال عنه فلان اكره المودع على الاخذ من الابراع  
ويكون امانه عنه الاخذ وان اكره القابض على القبض ليدفعها الى الادم المكره  
فقبضها وضاعت في يد القابض انما قال قبضتها حتى ادفعها الى الادم المكره  
كما اكره في منود داخل في الضمان وانما قال قبضتها حتى ادرها عليه فكما كانت امانة  
عنده لا ضمان عليه ويكون القول **والثاني** في اكره عليه ابراع مال عنه فلان اكره  
**الثاني** ولو اكره عليه اكل ميت او خنزير او قتل مسلم فقتل المسلم فالامر  
فصا **التجريد** لو اكره عليه ان يتلف نفسه او على طلاق امراته او على عبده  
فان منع حتى قتل لم ياتم وكذا المصطلي على طعام الغير اذا اتسع من التناول حتى  
مات وقد منع صاحبه لم ياتم ولو اكره بوجوب قتل عليه ان يقتل  
عبده او يتلف ماله هذا لم ينعقد احد منهما حتى قتل كان في سعة من ذكرك ان  
استهلك ماله ولم يقتل عبده فهو احسن وكان ضمانا الحال على المكره  
وان قتل عبده ولم يستهلك المالك فهو اثم ولم يكون على المكره فودع ولا ضمان  
**الثاني** ولو قيل لبعض عبدك هذا من فلان بانف درهم او لاقطع اباك  
فباعه لاجور فيه ويكون مكرما وعنه احسن بانك قال اجريه لرجل فقتل  
البيك الف نصف من المسلمين فجلدهم عن امرنا ان دفعته ليهذه فاجارية  
لازني بها لا يكيل له دفع اجارية **ومكن** **الحج** من الفصل ان يني  
فيه بيان **الحج** **الترجي** ميتة باع واشترى وهو ابرأ من عشرة سنة وقال  
انا باع ثم قال لست باع لم يفت آية دعواه ولو قال ذك وهو ابرأ  
عشرة سنة صح **والثاني** **الحج** **الحج** من الفصل ان يني بها يكون

اذنا في التجارة م قال اجنفسك من اننا في عمل كذا بصيرة فاذونا في التجارة  
 نوادر انه قال اجنفسك من فلام اتخذته لا بصيرة فاذونا في التجارة **الذخيرة**  
 لم يذكر انه قال اجنفسك في عمل كذا ولم يعين احد او بين ان بصيرة فاذونا في التجارة  
 عليه قيس قوله الفصل مصار او صباغا **الطهيرة** امر عبده بقبض كل دين  
 عليه انما س او وكلة بخصوصه او قبض غلة واره لم يكن اذنا في التجارة م  
 واذا قال اذنا في عمل كل شيء دراهم فهو اذنا في التجارة واذا رفع اليه  
 عبده رواية ومارا ليس في عبار ولا يجزئ غير ثمن فليس باذنا في التجارة ولو قال  
 اسي على هذا الحمار وبع فانه اذنا لان لم يامر بابيع ثم شخص بعينه فيكون عامرا  
 بابيع من اننا س فيكون امره بقعود متوقفا **السراجية** وكذا اذا اذن  
 ان يخطب او يبيع الحمار ويبيع م وكذا لو دفع اليه حمارا واره ان يتقل  
 القمام للناس باجكانه اذنا وكذا اذا لم يتقل تلقا س ولم يعين شخصا  
**وسم الفصل الرابع** في بيان ما يملك الماذون **الطهيرة** والماذون عليك الاذن  
 في التجارة وكذا المكاتب والشرى كشره غنائه فيما هو من شره كنهما  
 واختلف فتاى في المضارب في نوع خاص اذا اذن له بعد من المضاربة في  
 التجارة انه بصيرة فاذونا في كل ما لم في ذلك النوع خاصة منهم من قال بصيرة  
 فاذونا في ذلك النوع لانه استغناء للاذن من المضارب وقال شمس  
 الابية انه في الاصح عند رانه يكون فاذونا في التجارة **الفصل الرابع**  
**والعشرين** في البقيع والمعهود يؤذن له في التجارة واذا مضى الاذن لتبقيع في  
 التجارة صار بشره ابانغ فيما دخل تحت الاذن ويجوز له ان يزوج نفسه وان  
 يشاجر وان يبيع ما ورث عمار كان او متوقلا كما يجوز له ان يبايع وليس  
 ان يخاص ملكا ولا يتقنه عليه قال لان يزوج عبده وكذا انه عن حماد  
 خلافا لابي يوسف **الكاتب** والشبيه بالعبد الماذون ما ثبت في حق العبد  
 الماذون من الاحكام ثبت في حقه فلا يتقنه تصرف البقيع نوع دون



نوع ويصير ما ذونا بات كونه لان ياذن عبده في التجارة كالعبده  
والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة ابليس م واذا كان للتصغير المعتوه  
اب او وصي او جد فزار العاقبة ان ياذن للبقي او المعتوه في التجارة فاذن له  
فاذنه جائز وان كان ولاية العاقبة مرفوعة عن ولاية الاب والوصي **الابانة**  
واذا مات العاقبة لم يكن جوازا على ابليس وليس للاب ان يكره عليه لان ذلك  
حكم من العاقبة ولا ينقض بوجه ولا ينقض احد وكذا اذا اذن العاقبة  
لبنيم في التجارة ثم غل لم يكن حجرا وان كان الاب او الوصي اذن للتصغير  
في التجارة ثم مات فهو حج عليه م واذا اذن لابنه في التجارة ثم حج عليه حج  
كان في العبد **الذخيرة** وكذا العاقبة اذا اذن للتصغير والمعتوه في التجارة ثم حج  
عليه حج م واذا اذن لابنه التصغير او عبدا ابنه التصغير في التجارة ثم مات  
الاب كان حجرا ولو كان الاذن من العاقبة لا يكون موت العاقبة حجرا  
واذا اذن لرجل عبدا ابنه التصغير في التجارة ثم ادرك ابليس بغير ما ذونا  
على حاله فواين هذا وبين ما اذا مات الاب او جد والابن صغيرا  
عبده بنحو ذوقوا ايضا بين الكوازي بين الاذن فانه الاب اذا وكل بطلا  
بيع مال ابنه التصغير او بشئ الابن التصغير ثم مات الاب او ادرك ابليس فان  
الوكيل يغرل في الاذن لو ادرك ابليس لا ينجو عبده واذا مات الاب بنحو ذوقوا  
ذوقا من جواب وكذا وصي الاب اذا اذن للبقي او المعتوه ثم مات الوصي  
او جد الجوابي المعتوه واذا اذن لغيره في التجارة ثم مات الابن  
وورثه الاب فهو حج للعبد وكذا اذا اشترى الاب من التصغير كان هذا حجرا  
على العبد **م الفصل الخامس والعشرون في التفقات** **الحائرية** مشتر  
عبد بالخي رفاذ في التجارة او رايه بيع وشتر فسكت كان اجازة وبطل  
خاره وصار عبدا ما ذونا ولو باع العبد بالخي ثم اذن لبايع للعبد في التجارة  
في حقه اني لم يكن فسخا لبيع الا ان يحن العبد ويرى عبدا مشتر شيئا

فقال لبايع لا اسم اليك البيع لانك محجور او قال العبد انما ما ذونا كان  
القول قول العبد فانه اقام الشتر بينه ان العبد اقرانه محجور قبل ان يقدم  
الي العاقبة بعد الشتر لم تقبل بنية **خا** او رايه بيع ثم حج اذا اذن العاقبة  
لعبد التصغير او وصي كاره جاز اذا مات العاقبة لم ينجو **الحائرية** الا بالرفع  
الامر الي قاض اخر في بحو عليه **فيها** او غير علي مية ما ذونا شيئا فاكملوا  
في تخليفه وذكر في كتاب الاذونات كيف وعلى الفتور **الشترية** العبد  
الما ذونا في الشترية بين مولاه وغيره بمنزلة **م** **باب الغصب**  
واذن نوحا من نوع يتعلق به الاثم وهو وقع عن علم ونوع لا يتعلق به الاثم وهو ما  
وقع عن جهل انما يتعلق بها جميعا **الحائرية** بعث غلاما صغيرا في حاجة له بغير  
اذن اهل الغلام فزار الغلام غلاما بغيره فاشترى اليهم وارتفع سطح بيت وبن  
ضمن الذي رجعت في حاجته لانه صار عاصيا بالاستعمال **البايع** استختم  
عبد غيره بغير اذن صاحبه او قاده او تباو شيئا او ركبها او حمل عليها شيئا  
بغير اذن المالك ضمن سوا عطف تلك الحادثة او في غير ما وسئل عن الاثم  
عن استعمال عبد الغير وابق حال الاستعمال ليقض م وقعت فلتسوة  
فقال رجل فانه وضعا حيث ينالها فترقت لا يقض وانما كان اكثر من ذلك  
يقض **المكر** ان كانت يد صاحبها انما كان اكثر من ذلك واكثر من نصف  
لا ضمان ولا يقض م دخل من غير غيره واخذ انما بغير اذن ليطالبه فوقع من يده  
واكثر من الضمان الا اذا كان له صاحبا بيت عن الاذن قيل ذلك الا  
يرأه لو اذنه كوزا وشرب منه فقط من يده لا ضمان عليه بل بايع الخ  
واخذ منه غصارة باذن ليطالبها فوقع من يده على غصارات اخر فاس  
الغصارة فلا ضمان في الماخوذة باذن وبك ضمان الباقيات **الحاوية**  
دخل على صاحب الدكان واخذ شيئا بغير اذن ليطالبه فقط لا يضمن  
استحسانا فانه لم يظلمه ولكن اخذ شيئا من ماله بغير اذنه ونظر اليه الشترية



فقط والكسر فهو ضامن **الفصل الرابع** في البيع سئل ابو بكر عن اخذ من الثمن  
 كوزا يشرب النعناع او قد جاف سقط منه برة فالكسر فلا ضامن عليه **المتفق** على  
 برجل فاحص سقط من الثمن برة يتيه وضاع ضمة المتعلق **الحاشية** ويخفى ان  
 يكون على التفصيل انه سقط بقوب من صاحب المال صاحب المال له  
 ويكفي اخذه لا يكتفي ضامنا **فان** رايه ان يتيه خلف عن محمد او ضل دابة دار  
 رجل فخرجها صاحب الدار فضاغت فلا ضامن ولو وضع ثوبا في دار رجل  
 فزبه به صاحب الدار **الحاشية** والمالك غايب فضاغت فهو ضامن **في**  
**الفصل الثاني** في حكم الغصب **م** غصب ثوبا وقصره كانه لصاحب الثوب  
 ان يافذه ولا يضمن للغاصب **الحاشية** غصب حيوانا فكروا زداوت  
 قيمة كانه للمالك ان يافذه ولا يضمن للغاصب **م** غصب كاهنة وكتب  
 عليها ذكر شيخ الاسلام انه يقطع حق المالك وذكر القاضي الامام ركن  
 الاسلام على السغير فيه اختلاف الشيخ قال جردته **المتفق** انه لا يقطع حق  
 المالك **من الفصل الثالث** فيما يجب الضمان باستهلاك كسر بيضة  
 او جونه بغيره فوجد داخلها فاسد فلا ضامن عليه وكذا الكسر درم غيره  
 فظهر سقوطه لا ضامن عليه **فان** رايه ان يتيه دابة رجل دخلت زرع انسان  
 فافرجها صاحب الزرع فجاره ذيب واكلها ازاخرها ولم يستطع بعد ذلك  
 فلا ضامن عليه **الحاشية** في المخرج للفقهاء وان ساقها بعد ما اخرجها  
 فاكلتها من ثمنها على ان يضمن سواها قبل ان ياكلها فانها فيه على زرع او اكل  
 وعلى الفقهاء **الحاشية** وان ساقها بعد ما اخرجها باشارة عليها بيدة او كسبه  
 فوخت في بر مغطت يضمن في قولهم وكذا التراب اذا وجد في باروكة  
 بقوه من غير ما وطرد ما قد يخرج من باروكة لا يضمن وان ساقها بعد  
 ذلك ضامن اذا وجد بقوه في زرع فاجر صاحبها حتى اخرجها فضاغت  
 بخروجها الزرع ان ارض صاحب الزرع صاحب الدابة بالاخراج لا يضمن

صاحب الدابة وان لم ياره يضمن **الحاشية** وان ساقها وان رد ما على صاحبها  
 مغطت في الطريق او انكسرت رجلها يضمن ايضا قال الفقيه ابو التيث  
 ولست نأخذ بهذا وانما نأخذ بما روينا عن محمد بن الحسن انه لا يضمن **الحاشية** غصب  
 رجلها فخار ما كره فخرج دابة الغاصب منه ضمن ورعره سفيان واصحابنا  
 في مد يده او راحم اليه الطالب وامره ان ينفذ فملكك في يده ملكك من مال  
 المديون والدين عليه حال **داق** **الفصل الرابع** في كفارة قتل حائض  
 لا يجب على صاحب التضرع منه **من الفصل الخامس** في كفارة الضمان  
 كسر برطاجا او قنبر راما اشبه ذلك في الهدي اهرافا سكر او نصف  
**الحاشية** **التصغير** على قول ان يضمن يضمن ان اذا فعل ما ذكره الامام قال صدر الكلام  
 والفقهاء على قولهما وذكر في الاسلام ان قول ان يضمن قيا سب وقولهما  
 استهانام قال صدر الاسلام ثم عنه ان يضمن اذا وجب الضمان  
 على وجه القضاة لغير التلوي **الحاشية** **الفصل السادس** في كفارة قتل  
 جارية مقيمة ضمن قيمتها غير مقيمة **من الفصل السابع** في التسيب **م** ربط  
 حماره في موضع فخار او ربط حماره في ذلك الموضع فعرض الحمارين  
 فانه كانهما ولاتية على ذلك الموضع بان لم يكن طريق العامة ولا ملك احد  
 فلا ضامن وان فانه كان المأخوذ من بعض ضمن صاحبه ان كان الاول فلا  
**التيه** سالت دابة عن شئ زق اخذ الوهم جاعده ثم سالت دابة  
 قال لا يضمن آدمس ويضمن الزق وسالت عن وضع زقا في الطريق فقهر  
 انسان فشد قال ينظر آدمس ويضمن الزق وسالت عن وضع زقا في  
 انه وضعه بغيره بان كانه لا يبطئ يضمن الشاق وان يفرغ من لا يضمن **الحاشية**  
 سكر ربي فيها التبع فلولي احد فلا ضامن اصلا للثمن سوا كانت نافذة  
 او لم تكن لعدم البعور والضرورة **من الفصل الثامن** في حكم الغاصب المغضوب  
 والانتفاع به **الحاشية** **الحاشية** اشترى الزوج طعاما او كسوة من مال خبيث جاز



للملأه اكملها وبسببها والاثم على الزوج وغيره غضب عشرة ومانر فالتعصية  
 ديار ثم اعطى رجلا منها ديناراً جاز ثم ديناراً اخر لام غضب جارية فقال بها  
 الغارة وقال الغاصب بل انك وحلف وقضى القاضى عليه بالف لم يحل له ان  
 يستخرجها ولا يملكها ولا يبيعها الا ان يعطيها قيمتها ثمانية اشتر جارية  
 بثوب منسوب لا يحل له ولها قبل اداء الغارة **الذخيرة** وكذا لو اشترى  
 ثوباً بثوب منسوب لا يحل له اكله قبل اداء الغارة ولو تزوج امرأة بثوب  
 منسوب لا يحل له ولها قبل اداء الغارة **منه الفصل العاشر** في الاحرام  
 بالانكاح مخرجه في هذا او القعدة في المار فنفل فداضانه لانه فعل بانه مكنته  
 بانتم لانه اصاعده المال بما فائدة **منه الفصل الحادي عشر** في سماعه عن محمد بن  
 رجل خضع امرأة رجل اوثقه وجر صغيره وافرجها من منزل بها او زوجها  
 قال احببته حتى ياتي بها او يعلم حالها وفيه عزم اليه يوست سرقا جيتا فخر من  
 به ولم يستيقن له موت ولا قتل فداضانه عليه ولكن يجلس حتى ياتي به  
 او يعلم حاله **منه الفصل الثاني عشر** في التفرقات م قال غيره هلكت  
 هذا الطريق فانه امس فمكة فافذه النقص من اليه يقضى ولو قال ان كان  
 محمداً فاخذ ما لك فافذاضانه وباتجه المسك سجا لها يقضى والاصل  
 في جنس هذه المسائل ان بالغزو وانما ثبت حتى ارجوع للغزو وعليه انكار  
 او حصل ذلك في ضمن عقد معاوضة او ضمن الغار للغزو وصحة التسلية  
 وكذا اذا قال كل هذا الطعام فانه طيب فاذا موسوم منه عليه ما قلنا فكله  
 لو جاز في ملكه خرج منها اليه جاره فاذا جاره قطع ذلك ليخرج به لانه  
 كذا ذكر محمد قال انما طفق في واقعة لها لم يقطع محمد ينفيد ولاية انقطع بغيره  
 القاضى وقيل ان كان تفرغ المودع بالسفوف وشد ما ليس له ان يقطع ولو قطع  
 يقضى ويمكن يطلب من صاحبه ان يرد ما وشد ما على النسخة ويترد القاضى  
 ذلك وان لم يكن تفرغ المودع الا بالقطع فلا دية ان يستأنف صاحبها بقطع

او باذنه له في القطع فانه اية رفع الاثر اليه القاضى بحجبه على القطع فانه لم يحل  
 من ذلك وقطع بنف اذ انما قطع منه موضع لا يكونه القطع من موضع اعلى منه  
 او اسفل لا يقضى كذا ذكر شيخ الاسلام في كتاب القلع قال شمس الائمة احمد  
 اذا اراد القطع فافدا قطع في مثل من وليس له ان يقطع بستانه بقطع قال  
 شايخنا انما يكون له ان يقطع من جانب نفسه اذا كان القطع من جانب نفسه مثل  
 من جانب صاحبه في الغرة اما اذا كان القطع من جانب صاحبه اقل ضرراً فليس له  
 ان يقطع ولكن يرفع الاثر اليه القاضى بان يرد فانه يرد القاضى بان يرد  
 بقطعه من جانب صاحبه النسخة ثم في الموضع الذي لا يقضى في القطع بنف لا يرجع  
 على صاحب النسخة بوجه القطع **الطبعة** اراد ان يبرأ من غيره ان كان له عايد او مال  
 ليس له ذلك **الكبر** المعبر في هذا عادات الناس **الطبعة** غضب ما نوتا  
 فعمل فيه وزج طاب له الزيج لانه حصل بالتجارة **الحاوي** او ابو القاسم كان  
 مغولاً في المار وان راى ارجل او اذ قد قدر ما يحتمل ملكه لم يقضى وان كان بجلاوة يقضى  
 ومنه شايخنا من قال ان اذ قد ان يوم الزيج وهو يعلم ان الزيج تبس به  
 مال غيره فقتله ضمن ولو اسال الماني في ارضه وهو يعلم ان ارضه يحتمل لا يقضى  
**في سب** البعد من مسلم شق زى خرم مسلم لا يقضى ولو يقضى الزرق الا ان يكون  
 الاماير ذلك فلا يقضى لانه مختلف فيه **النتيجه** قال شام سان محمد  
 عن شق الزرق ما جاز ان ابا يوسف قال لا يقضى وقال محمد يقضى وفيه اشارة  
 للخصاف ان كان باذنه الامام لا يقضى الزرق وبغيره يقضى **قار** ان يكون  
 من ارجل خرم اهل الذمة وكسر دنانير وشق زقاها اذا ظهر ما فيها بين المسلمين  
 امر بالمعروف والنهي عن المنكر **شرح الطحاوي** انما اذا كان مسلم فلا يقضى  
 شقها سواء كان المسلم ذمياً او مسلماً **الاستغناء** بالاجل **الكبر** رفع عايد  
 دلاله يجه فوض الدلال على صاحب دكانه وتكره عده فرب صاحب دكانه  
 بالمساع يقضى الدلال لانه امين وليس للامين ان يورع وذكر النسخة في فائدة



عن شيخ الاسلام انه لا يقضى بالبيع **مجموع** التوازل قبل ذبحها ولو كان  
ملوكا قال لا ضمان عليه وان وضعه في الدار فمات قال لا يقضى بالبيع  
في البيت ويكفى فدية بغيره ان ذبح والاسم وارسل الكلب الى الصيد  
بخلاف ارساله الى انسان فان من ارسل كلبا الى انسان يقضى وان لم يكن صاحب  
**السراجية** اخبر كلبا على انسان فخرق ثيابه فان كان بوطقة ضمن وان لم يكن فدية  
ضمن عند ابيه يوسف وعليه نفقته في داره كلب غفورا وادبته بوزة فدخل انسان  
داره باذنه او بغيره فمعه الكلب او تلف مال انسان لا يقضى صاحب الدار  
وكذا اذا اكلت من وجبة غيره ولو اخذ الحرة وانما على حلة او وجبة  
فاكلتها قالوا انه اخذت برميض وان اخذت بعد ما **انما** وضع جرة في  
طريق المسلمين واخر وضع جرة في جرة حوت احدى جانبيه الاخر في  
الاول لا ضمان عليه ان يزدحمت جرة وانما الحسرت ان يزدحمت كانهما  
على صاحب الجرة القاية وقال الشيخ ابو البراسيل في مثل الحنين ان كانت  
على اجداد كل واحد منها فدية جرة صاحبها اذا زحمت احدى جانبيه واصاب  
الاخر فماتت ما ولو عرف من احدى جانبيه كونه فوضعا على الشطرنج فمات  
اخر مثل ذلك فدية جرة الاخرة وصدمت الاولي فماتت ما لم يضمن  
يقضى صاحب الاخرة فدية الاولي وقال بعضهم يقضى كل منهما فدية جرة صاحب  
الاصل في هذه المسائل كل موضع للواضع حتى لو وضع فيه لا يقضى ارا تفت  
بالوضع حتى تفت به وهو مكانه او بعد ما زال عنه وكل موضع ليس للواضع حتى  
الوضع اذا عطلت والوضع في مكانه لم يزل ضمن الواضع وان عطل بعد ما زال  
الوضع عن مكانه انما زال الميزان فمات في الطريق فمات بها اربعة اشهر  
شبا لا يقضى وكذا لو وضع جرة في الطريق وجار السيل فمات جرة فدية شبا  
لا يقضى الواضع وانما زال لا يميز بل بان وضع جرة في الطريق ووضع اخر جرة  
اخر فدية جرة حوت احدى جانبيه الاخر فماتت ما قال ابو يوسف يقضى كل منهما

قمة جرة صاحب وعنه في رواية يقضى صاحب الجرة القاية في موضعها  
قمة التي زالت عن موضعها وان رجعتا الزوج لا يقضى صاحبها ما تلف بها  
**ومرثية الشفعة** وانما تجب في الاراضي التي ملكها صاحبها لا تجب  
في الاراضي التي جازها الامام ليت المال وتقع اليه اناس من ارضه فصار  
لهم فيها كذا كاسا والاسما والسكنى اذا كسبها بتراب ونقولا من صنع  
مكوكا فان بيعت هذه الاراضي فبيعها باطل وان بيع الحكم او داره كان معلوما  
بما زبنيه لم يكن لشفعة فيه وانما تجب كحق الملك في الارض حتى لو بيعت دار  
بجانبها دار الوقف فلا شفعة للوقوف وفيه فائدة في البيت وكان اذا  
كانت هذه الدار تقع على رجل لا يكون للوقوف من الشفعة **السراجية** اول  
في ارض وقف فلا شفعة له ولو باع موعنه فلا شفعة لجاره ايضا ومن  
**الفصل الثاني** في رتب الشفعة **شرح** ادب القاضي للمخالف ثم ايجاز  
الذير هو مؤخر عن الشريك في الطريق ان لا يكون له شركا في الارض التي تحت  
اجداره ان يوشرك بينهما اذا كانا شركا فيه لا يكون مؤخر ابل يكون مؤخر  
وصورة ذلك ان يكون ارض لاشين غير مقسوم وسلمها عايطا ثم  
اقتضا ابنا في يكون عايطا وما شتركا بينهما وكان هذا الجار شركا  
في بعض البيع اذا اقتضا الارض قبل بناء عايطا وخطا خطا في وسلمها عايطا  
كل منهما شيئا في بناء عايطا فكل منهما جار لصاحبه في الارض شركا في  
البناء لا غير لا يوجب الشفعة عايطا بين دار رجلين فصاحب الشرك  
في عايطا اولى من الجار في عايطا وحاسوا في نفس اذاره يربطه اذ لم  
يكن ما تحت عايطا مشتركا كذا في رواية ابو يوسف وقد روي عنه رواية  
اخرى انه انما في عايطا اولى بجميع اذار قال الجرس اوضح اذ انما  
عن ابي يوسف انه انما في عايطا اولى **ومرثية الشفعة** طلب الشفعة  
ولم يذكر في شيء من الكتب كسبية طلب المواتية والبيع انما اذا اتي بالخطا بالبيع



او باستقبال اذا كان بينهم من طلب المواتية يجوز **الطهارة** قال الشيخ الامام ابو بكر  
 محمد بن الفضل الرستمي اذا سمع بيع ارض كبر ارضه فقال شفعة شفعة  
 ذلك طلبا منه والاشهاد ليس بشرط لصحة هذا الطلب وكذا حضرة البايغ  
 المشرى اذا اراد ان ليس بشرط لصحة هذا الطلب وانما ذكر المحي بنا الاشهاد عند هذا  
 الطلب لانه شرط صحة **التجديد** قال ابو بكر اذا اراد ان يذبحه وليس بحضرة  
 من يشهد يقول انما مطالب الشفعة حتى لا يسقط فيما بينه وبين ان كان من يرضى له  
 من يشهد ولو حال بين الشفع وبين الاشهاد ما يل لا يستطيع ان يعمل اليه  
 ذلك فهو على شفعة **الحاجة** وبعد طلب المواتية فذكر على بايع كبحاج اليه  
 طلب الاشهاد والاشهاد شرط بل يمكن اثبات الطلب عند حوكمهم  
 فان كان الشفع حاضرا في مجلس البيع فطلب الشفعة بحضرة البايغ التبرير  
 كفاه ذلك عن الطلب الثاني فده هذا الطلب معذرة بالتمكن من  
 الاشهاد وعند حضرة مولانا الشفعة حتى لو تمكن ولم يطلب بطل حقه قال  
 شيخ الاسلام انها تحتاج اليه طلب المواتية ثم له طلب الاشهاد بعده اذ لم  
 يمكنه الاشهاد وعند طلب المواتية بان سمع الشفعة حال غيبته عن المشرى والبايع  
 والدار اما اذا سمع الشفعة عند حضرة احد هؤلاء فطلب طلب المواتية واشهد على  
 ذلك فذلك كيفية ويقوم مقام طليين فان فقد الا بعد من هذه الاشياء الثلاثة  
 وترك الاقرب فان كانوا جمل في مراء واحد فليقا من ان يطل شفعة وفي  
 الاستحقاق لا يطل ان كان احد هذه الثلاثة بمصره والا فواحد في مصر او في  
 استحقاق هذا المراء الشفع فيه اليه فقصه الا بعد ذلك الطلب عند من  
 هو كثر بطلت شفعة قيا ما واستحسانا ولو كان ذمبت الى الا بعد لا يطل  
**الذخيرة** بعض شايخنا اخذ رواية عصام وبعضهم اخذ رواية ابن الحنفية  
 واليه اشار محمد في كتاب الشفعة حيث قال واذا كان الشفع في غير مصر  
 البايغ والمشرى والدار قال اسهم بعض من هو على شفعة من غير فضل ويجوز هذا

اذا كان اليه الاقرب طريقا فهو كطريق الاقرب واختار الا بعد لا يطل  
 شفعة على ما ذكره ان طلع ثم اذا حضر المراء في هذه الشفعة لطلب الشفعة  
 ولا يكفيه حضور المراء وكان القايض الامام كرم الله اسلام ابو زيد الكبير يقول  
 يكفيه حضور المراء اذا رقبه ولا يشترط الطلب كحضرة الدار وعلى هذا  
 اذا كانت الدار في مصر الشفع لا يشترط عندنا على ما ذكر القايض الامام  
 بل اذا طلب من غير اخير في موضع طلب جاز ولو البايغ المشرى في مصر  
 الشفع لا بد منه الطلب كحضرة **المهر** قال ابن الفضل اذا سمع الشفع بطلا  
 اذا كان وقت خروج آن من الى خواجهم ويطلب **م** اليهودي اذا سمع  
 بايع يودم اتيت فلم يطلب الشفعة بطلت شفعة **فما** ورامل من قد  
 الشفع بالجوار اذا خاف انه ان طلب عند الشفعة والقايض لا بد  
 ذلك ويطل شفعة فلم يطلب فهو على شفعة **م** اذا اتى الشفع  
 والمشرى ان الشفع علم بالشعة منذ ايام ثم اختلف فقال الشفع طلبت عند  
 علمت وقال المشرى ما طلبت **الطهارة** وقال المشرى علمت قبل ذلك  
 قبل ذلك لم تطلب **م** قال قول قول المشرى علمت قبل قال قول قول الشفع  
 وذكر الحنفية في ادب الشفعة على علم الشفع عند الواحد الساكنة قال اذا  
 كان الشفع علم بالشعة او لطلب طلب المواتية فثبت حقه كمن اذا قال  
 علمت منذ كذا لا بعد في طلب الطلب ولو قال ما علمت الا الساعة يكون  
 كاذبا فالحيلة ان يقول الا الساعة اخبرني بالشعة ثم يقول الا ان اخبرني  
 فيكون صادقا وان كان اخبر قبل ذلك اذا قال الشفع كنت لطلب الشفعة  
 حين علمت بايع واكثر المشرى ذلك وطلب الشفع بمكة ذكر في الهارون  
 وادب الشفعة الحنفية كلفا المشرى على العلم ولم يذكر هذا وذكر القايض  
 على ان الذين هذا قول ابن يوسف وقال محمد بن الحسن انما قال المشرى  
 للقايض علمت بانته لقد طلبت هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم بالشعة من غير











عند الذبح ولم يظلمها قال لا يجوز وقال الفقيه انه لم يتعد ترك الحجاب  
وان لم يرد لا يخل ولو قال بسم الله او باسم فلان قال ابراهيم بن يوسف بغيره  
انه القدر الشحيح قال محمد بن سنان لا يغيره وسئل ابو بكر عن فقال  
ارجوان لا يغيره اذا ذكره وقرأوا ويريد ان يضي عن فلا يغيره وهذا منقول  
عن الفقيه اية التي ان المقول عنه بغيره بسم الله باسم فلان واذا  
اراد ان يذبح عددا من الذبائح لم يجز التسمية الاولى عما بعد ما ولو ارسل  
عليه صبي وسجى فاصاب صبوراً في فوره من الكحل والفرق ان التسمية في  
الذكوة الاختيارية على الذبح لا على الآلة وفي الاضحية على الآلة فصح شاة  
وسجى ثم كرم انما او شرب او صود سكب او اكل لقوا وما شبه ذلك  
من عمل **التقاية** مقدار وضوء صلوة م حلت بملك التسمية وان لم يخل احد  
او كثر العمل كرم اكلها وليس فيه تقديم بل نظر الى العادة انه مستكره انما  
عادة يكون كثيره والاقطاع في ذكره من لفظ الكراهة وقد اختلف الشيخ فيها وفي  
اضحية الزعواي اذا حذر الشفرة ينقطع الفدية غير فصل فيها اذا قل اكثر  
**الظلمة** اصحح شاتين وذبحة واحدة واحدة كيفية واحدة **التسريحة**  
الكلية اذا ذبح باسم المسيح لا يخل ولو ذبح باسم الله واراد باليسح كل شيء  
**القي** في ذبيحة اهل الكتاب انما يخل اذا است به فربما وان ذبح بين يديه  
فانه يذبحه فلا بأس باكلها وكذلك اذا لم تسع من ذبيحة باسم المسيح وسجى  
لا يוכל **في كتاب الاضحية** ذكر الطهي وارتنا عند اية خيفة واجبة  
وهذا سنة مؤكدة والاضحية واجبة عند اصحابنا قال شيخنا ليس وجوب  
الاضحية كوجوب صدقة الفطر والواجبات على راتب بعضها كدبر البقر  
الا يربح سجدة الندوة واجبة وليس وجوبها كوجوب صدقة الفطر فانها  
عندنا وان كانت واجبة ليس وجوبها كوجوب صدقة الفطر الا بان العلم  
لم يختلفوا في وجوب صدقة الفطر واختلفوا في وجوب **الاضحية** في لو كان في دار

بكر او اشترى قطعة ارض بانه ورع عليه الاضحية م الدابة تعتبر بوسنة بالهذه كما  
الزوج غنما عندها وعلى قول خيفة لا يعتبر قبل هذا الاضحية في المعجل الذي يقال  
بالغارسية دست بجانها اما المؤجل يقال بالغا رسية كما بين فلا يعتبر بوسنة  
بالاجماع م ذكر القدر الشحيح في شرح الاضحية للزعواي انه اذا كان للادام  
على الاب والوصية ان يضي من ماله **في الفصل الثاني** في وجوبها بسنن  
وما في سنه **في كتاب الاضحية** سئل قاضي بروج الدين عن الفقيه اذا اشترى شاة  
للاضحية من صارت واجبة عليه فاذا ضحى بها له اكله قال نعم وقال قاضي بروج  
الدين لا يخل م ارجب على ثمن عشرة اشجات قالوا لا يذبح الا شتان لانه  
الانتر جار بالثنتين قال القدر الشحيح في واقعة وانظر الى كجب الاكل  
والضحية يجب الاكل م ذكرتم في نواذر غير محمد اذا نذر ذبح شاة  
لا ياكل منها ان ذر ولو اكل فدية قيمة اكل **التسريحة** قال عليه ان يضي شاة  
فصح بنية جاز **في الفصل الخامس** فيما يجوز التسمية بغير اية الحسن  
على الفدية لو كان الشاة منطوعة الثلث ملك يجوز الاضحية بها قال نعم  
انه كان لا يخل بالاعسكاف وان كان يخل به لا يجوز **في كتاب الاضحية** لا يخل  
بماكل الحيف ولا ياكل غيره در در ابو سينا لا بأس بالمقايذ وجران  
شاة اذا نذر قبل وجبها ولم يصل الشاة في فلوها والمدايرة وجران شاة اذا نذر  
من فلوها ولم يصل اليه قد امسا والشرع وجران قطع من وسط اذا ففقد  
انقوى الى الجنب الا **في التسمية** سات ابا الفضل عزوب الابل والبقر  
قال يعتبر الثلث او ما فوقه على حسب ما اختلفوا بعد الشرا ثم سئل ولا  
باس بالهذول اذا بولها بفض الشاة فانه لم يبي شاة من ذلك لا يجوز **في كتاب الاضحية**  
وكانه الاستاذ يقول ان الشاة التسمية الفطرية التي تساو بالبقرة قيمة  
ولها افضل من البقرة لانه جميع الشاة يتبع فرضا بلاف واهتموا في البقرة  
قال بعض العلماء يتبع سبها فضا وابتاعه نطوع ويجوز ان يوس في الاضحية من



سبعة احوال قال النقيب دناخذ وعلم اليه انما قسم ان لا يجوز **فان**  
اهل سمرقند افضل ان ينجح بنف ان قدر الزاد وان كان لا يحسن  
كروه **العقابة** يطعم منها اربعة والنقير والمسلم والذير **الفصل التاسع**  
في الانتفاع بالاصحبة **الاصحبة** لو شتر برتوقه فادجها اصحبة يستحب ان ياكلها  
او يقرها واذا دجها تصدق بقلها ما وجلها **فان** ويخرج عن ابيه كوزل  
التناول منه عند غائبة شايح بلع وعنه شايح كجرا لا ياكل وهو اختيار النقيب  
**الفصل التاسع** في المتفرقات **النوار** اصحبة بناتين قال يجوز ان ياكل  
الاصحبة الا بواحدة وقال غيره من الشايح يجوز الاصحبة بها وبه اخذ الصدوق والشيعة  
احسن غير اربعة ان لا يابس بالاصحبة بناتين **الذخيرة** شتر  
غداة للاصحبة يوم النحر وهو غير نضج بها ثم ايسر في ايام النحر قال الشايح ابو جعفر  
عليه ان يعيد وغيره من النوار لو لا يعيد دناخذ **العقابة** وهو النحر ومب اهل  
شاة فضج بها ثم رجع الوابستى طاهر الزاوية اصحابا ضج رجوعه وعزله يوسف  
لا يفتح ارجوع في طاهر الزاوية جازت الاصحبة غير الموب لرد ليس عليه موجب  
ان يتصدق بيشة **البينة** سئل عليه بن احمد عن دنع كم اصحبة عن زكوة ما حصل  
عنه اركوة قال نعم وسئل والذير فقال يتبع الموضع ولكن ياتم تسلي عليه بن احمد لو كان  
رجل اربع على غير مفلس كل كل لا اركوة قال لا فيل مل عليه الاصحبة قال لا اتم  
ايه وسئل كل يجب عليه ثمة الاصحبة اذا وصل اليه ادين بوفوانة اوفد قال لا  
**كتاب الاستحسان والكرامة** **الاصحبة** روي انه كان في ايامهم اكثرهم قالوا لا يجوز  
والسكوت في هذا الباب احوط **احاد** قال بعض السلف اكله الصحبة ان يقول  
العبد عند اكلها والشيعة انت يجمع ما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله  
رسالة صلى الله عليه وآله **وفيه** سئل ابو حنيفة اي من انت عند انت قال عند غائبة  
من من سئل ابو نضر انه يوجب ما من الاضحية رأت روت غرة في بعضها  
صلواته كل تبرؤ فاجود صلواته على كل تبرؤ فاجود في بعضها القدر يجوز منه الا

ان وضوا فلا نفود وهم دانه ما نوا فلا تشهد وهم وفي بعضها رستقر قلايتي  
عليه كذا وكذا فرق كلامهم في النار الا واحدة وقال الشايح ان شرايط السنة  
والجاعة ان لا يكون احد من اهل القبلة من الغابوا الذين يجوز خلفه ومن اهل  
ومن الذين قال كلامهم في النار هم اهل الاموال السبع وهم خارجون من حلة  
اهل الاسلام وفي اكله يجوز الصلوة خلف صاحب البيت والسبعة  
امم على مراتب يجوز خلف بعضهم ولا يجوز خلف بعضهم فقال الشايح الناجي  
هو انما هي من اهل الاسلام واليه هو العدل فاهل الاموال من كان منهم  
من اهل الاسلام والصلوة خلفه جائزة وان كان يعمل الكفاية واهل الاموال  
على ضربين منهم من يخرج عن الاسلام ومنهم من لا يخرج فمن خرج عن الاسلام  
لا يجوز الصلوة خلفه ومن لم يخرج عنه يجوز الصلوة خلفه ومن خرج عن الاسلام  
فهو في ان رخله ومن لم يخرج فهو من حلة اهل القبلة واهل المشقة قال  
وينفوا دون ذلك لمن يشاء وسئل النقيب ابو بكر عن ارجل هل يعلم  
على مذبح اهل السنة والجماعة فقال اذا رجع الى كتاب الله كما وسنة  
رسول صلى الله عليه وآله ما قال السلف انما في فهو على مذبح اهل السنة  
والجماعة وقال ابو القاسم الحكمي وجبت الترويق بين الناس على  
ويعين توحيد شق على صحتة وتوحيد مختلف في صحتة فالاول هو اذير عظيم  
ان اسر والجماعة والاخوانه راختلف الناس فروعه يكون بعضهم قال  
وانما اختار ان لا يركب مختلف فيه احد دانه صحيح وهو الجدل في عليها علم انما  
**الفصل الاول** في العمل بموجبة الواحدة **التفدية** ومنه الدنيا ان اكل كركنة  
اذا لم يكن ما اخبر من كركنة نضار والملك كما اذا اخبر عدل عن الزوجين انهما  
ارتضا من امره واحدة حيث لا يبين في اثبات هذه كركنة اخبر خبره  
في تشهد رجلا او رجل وامرأة اما كركنة التي لا يتبين زوال الملك كالاجار  
بكرنة الطعام والشراب فيقبل فيه خبر الواحد العدل **زوج** امرأة فاضر



نقطة مسلم رجل او امرأة انها ارتضا من امرأة واحدة فاحل ان ينزله  
فيطلقها ويعطها نصف الثمن فان لم يدخلها لم يفعل فذلك واسع **الزخيرة**  
والمتزوج لها ان لا تأخذ من ذلك شيئا وان دخل بها يعطها النصف وان كان  
اكثر من مهر مثلها المستحق لها ان لا تأخذ الزيادة على مهر مثلها اشتهر بجارية  
فاخذت ثمنها حرة الاصل وانما اخت الشتر من الرضا فانه ينزله عن مهرها  
افضل وان لم يفعل فهو واسع ولو ان رجلا اشتري طعما او جارية او هكذا  
بميراث او بغيره او بسبب من الاستسبا فاحذر نقه من هذا العطاء العبداني  
غصب البائع او الوهاب اذ ليت فاحل ينزله عن طعما او مهرها وان لم ينزله  
كان في سعة **العقابة** في يد رجل طعام او شراب اذ لم يغيره في ثمنه ونقصه  
نقته ان غصب في يده من طعمه والذير في يده يكذب ويقول اني لم اكله وصاحب اليد  
نقته عدلا وقد اختلف الشايع قال النقطة ابو جعفر لا ينزله وغيره من الشايع قال  
ينزله والصحيح وعين هذا اذا اراد ان ينزله كان نقته لا ينزله فانه في سعة  
محموتية وقال النصاب هو ذبيحة مسلم والعقاب بعد لقائه نزول الكراهة بقول  
النصاب على قول ابي جعفر وغيره لا نزول **الحائجة** قال ابو جعفر ان سح تجوز  
فانه لم ينسج تجوز على من سقط الخبر ان فسق الاباء الاصلية وعلى قول بعض  
لا يسقط وياخذ بقول من اخبره ذبيحة محموتية **العقابة** ولاية ابيكم يقول ابو  
انه ذبيحة محموتية ولا ينسج الثمن والا وانه لا ياكله وقبل لا يحل **الحد** بقول  
في الهدية والا وانه قول العبد **الشفا** قوله في الاذنة ارجل الويلع عبده فاذا  
في التجاره **الفصل الرابع** في الصلوة والتسبيح وقراءة القرآن **قار** ابو قاض  
برج الدين اشتهر من لم يقرأ او ب طاعة عليه وان كان بايعه شراب  
فملا ان الظاهر من حاله ان لم يقرأ في النجاسات ولو سئل في ازار المحو في كوز  
وبكره التواتر افضل الكتب النزل والا افضل ان لا يفضل بعض التواتر على  
بعض اصله هو المختار وفي كتاب العدل كره شايخنا التسليم على المكي الذي

بقراءة السوق زجره عن ذلك لانه يقرأ عن قوم مشغولين فيكون  
عبد زجره ما يوبال والتسبيح والتحميد نظير لقراءة **التواتر** على غير التسبيح الا ان لم يكن  
محموت من الفضل البخاري ان القراءة على المقابر اذا احسن لا يكره ولا بأس بها  
وانما كره قراءة القرآن في المقبرة جهرا وانما المحموت فلا بأس بها وان لم يقرأ  
النقطة ابو اسحق الحافظ على غير التسبيح محموت من ابراهيم قال لا بأس ان يقرأ  
على المقابر سورة الملك سواء احسن او جهرا وانما غير ما فانه لا يقرأ بين حجرين  
**الحائجة** ان قرا عن القبور ان يقرأ بوسن صوت التواتر فانه يقرأ  
وان لم يقرأ ذلك فانه لا يسمع وقراءة التواتر حيث كانت قوم يقرأون  
التواتر من المصاحف او رجل واحد ففضل عليه ان يقرأ وحده والاشرف  
نظام التواتر لاجله قالوا انه دخل عالم ادبوه واستأذنه اذ يقرأه العلم بانه  
ان يقوم وما سوز ذلك كجوزم وقراءة التواتر بعد المكتوبة لاجل المهمات  
محموتية او جهرا مع التجمع كونه **قار** ابو قاض ما يسمع الدين ان لا يكره واخبار  
التحفي الامام جلال الدين انه كانت الصلوة بعد ما سئله بكرة والافلا  
التحفي اذا سمع الله فلا فضل له ان يسكن عن القراءة ويسمع الله ورد الا في القابر  
اذا سمع اسم الله عليه انه عزم لا يكسب عبد الصلوة فاذا فرغ من قراءة ان يصلي فحسن  
وان لم يفعل فلا شيء عليه **قار** ابو قاض ما يقرأ في قلوب النقيب ابي جعفر اذا  
كان يقرأ القرآن فادبر الوتر ثم اذ يحسب ان يكسب بقلبه وعزم محموتية على  
قراءة ولا يفتت ابيه ولا ينقل قلبه كما لا ينقل لسانه **وم الفصل الخامس**  
في المسجد حكم الشايع في منى نور محمد كره ان يكون قبل المسجد اياهم انهم  
يرتبه حايط احكام وانما اراد به السخيم هو الموضع الذي يركب فيه الحكيما اذا استقبل  
حايط احكام فلم يستقبل الا بنحاس وانما استقبل الحجر والدر فلا يكره وكذا  
توله ابي المحجج قال بعضهم اراد به نفس الخوج وقال بعضهم اراد حايط الخوج  
ونكحوا ايضا في كراهية الصلوة الى القبر قال بعضهم لانه تشبه باليهود وقال بعضهم



لانه المتبرة عظام الموتى ويخرج منه وهذا كله ان لم يكن الميت بين هذه المواضع  
 حايطة او سرة اما اذا كان فليكره واذا لم يكن سرة فناكره استقبال  
 المواضع في سجدة الجاهات اما في مسجد البيوت فليكره لانه ليس بسجدة عليه  
 الاطلاق **التي** سئل عليه بن احمد وجره ابو يونس بن محمد عن رجل سجد  
 اذا كان له دار مملوكة او مشاورة نصب حايطة المسجد هل ان يجعل منية بابها  
 المسجد من اليمين فلو لا وسات بها افضل لكان في عزه ذلك فقال لا قلت  
 شرط على نفسه ضمان النقص ان لم يدر في الحايطة فقال ليس له ذلك وهذا كمن نصب  
 شيا عليه ان يؤذي ضمانه فانه ليس له ذلك كذا في سئل عن رجل وضع  
 في فناء المسجد كراجه وسرنا واجهه ليخرج القوم عليها هل له ذلك قال لو كان اصلاح  
 المسجد فلا بأس به اذ لم يكن قمران سئل عن رجل وضع في موضع آخر بين  
 برصه اربعة اوسدة باب مخب فماله ما نطقه لانه اذ لم يكن قمران فلا بأس  
 بغيره لو وضع على فناء المسجد كراجه وسر السجدة عليها واجهه وبصره في نفسه والالام  
 هل له ذلك قال لا قال في نفسه عنه نعم قال ان يعرفه من شاة **الحداثة**  
 رجل سجد في التوبة في المسجد الجامع **الذخيرة** المصحف اذا صار خلفه لا كواو به  
 فاخذ ولا يكره دفنه ويشتري ان يلف كونه طاهرة وكثرة حفرة ولجود لا يمتنع  
 اذا اذا جعل عليه ستف فح لا بأس بالشئ وان شئت غسل بالارض حتى يذهب  
 بابه وان شئت وضعه طاهر لا يمتنع ان يركب ثوبا لا يصل اليه بغير ثوبها  
 الكلام انه غرض **الرجلة** اذا صار المصحف فليشتري ان يلفه في ثوب طاهرة  
 ويرفعه في مكان طاهر وكذا ذكر النقية ابو القيث لا يمتنع ان يصل المكتبة  
 الى اقرب **وما فضل الصالح** في المسابقة **الحاشية** ان يخط الالواح  
 وهو ان يقول لاثنين ايكما سبقت فكذا **وما فضل ان** من في السلام  
 وتسمية العاطس **البيان** ربا في بوا الوطى في قوله عليكم وان خرف  
 الواو فقال عليكم اجزاء **ثمة** و**ثمة** السلام سنة ويترفع عليه ان يكتب بالاجاز

في طريق عام اذ في الغارة لانه شرع للمكانة حتى في الماونة قالوا لا  
**الحاشية** وسبب رد السلام مع النكارة وكيفية البسم **الحاشية** وقال الحسن في  
 قوم يستقبلون قوما يدا الاقل قال النقية ابو القيث دخل جارية على قوم  
 فانه تركوا السلام فكلهم انشؤوا سلم واحد فادانه سلم الحنن بافضل  
 وان تركوا الجواب فكلهم انشؤوا سلم واحد فادانه سلم الحنن بافضل **الحاشية**  
 ويكره السلام بالنسبة ويشتري للمسلم اذا سلم على غيره ان يسلم بلفظ الجمع  
**التوازل** رجل جالس بين قوم سلم عليه رجل قال السلام عليك فرد بعض  
 القوم يرد عن ان يرد سلم عليه ويستقط عنه الجواب يرد به اذا اشار  
 اليهم هذا اذا لم يسلم ذلك الرجل اما اذا ساء فقال السلام عليك يابره واجابه  
 غيره فلا يقطع الفرض عنه وان لم يسلم واشار اليه زيد يقطع لانه قصه التسليم  
 على الكل حكمه عن النقية ابو جعفر ان بعضا من اصحابه يردون في السوق  
 ولم يقل السلام عليكم كمن قال سلام الله عليكم فقل له في ذلك فقال التسليم  
 تحية واجابة التحية فرض قال انه نكاه اذا جئتم تحية فحيوا باحسن منها او  
 ردوها فاذا تحيوا وجب الالام المعروف فاما سلام الله عليكم فدا وليس تحية  
 فلا يرد منهم شيء ولا يرد في الالام المعروف فاذا ساء سلام الله لهذا واختلف  
 الشيخ في التسليم على النقية قال بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول الحسن وقال بعضهم  
 التسليم عليهم افضل وهو شريح قال النقية وبنه ناخذ **ثمة** قال النقية اذا سلم الملة  
 يشتري ان يرد عليهم الجواب وبنه ناخذ **الحاشية** وعرضا على لا يسلم على الناقى  
 الصلح ولا على اذيه ولا على من ولا على اذيه يربط بالحام ولا يجب رد السلام  
 في الخطبة ويكره السلام عند قراءة التوازي جهرا وعند ذكر العزم وعند الاداء  
 والامانة والصحة انه لا يرد ايضا في هذه المواضع **الحاشية** قال النقية اذا ردت تعويم  
 فيهم كفارت فانت بالي رانه شئت قلت السلام عليكم ذر يسلم وان شئت  
 قلت السلام عليكم من اشيع الهدر قال محمد اذا كتبت اليه هو رد انظر في ما كتب



السلام على من اتبع الهدى واذا دخل الرجل بيته فسلم على اهل بيته **الصيغة** وسلم في كل دخول قبل لا يسلم اذا دخل عليه اهل بيته وسلم عليه لانه يهين اذا لم يكن في البيت احد يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين حكمه عن النبي الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه كان يقول من جلس لتعليم مائة قد دخل دخل وسلم وسعد ان لابه وولد من جلس لذكر اير ذكر كانم ذكر محمد في السير حديثا على ان من منع انسانا مسلما بغير عيب كان عليه ان يره واجرا على المنع والام على ذلك **الفصل التاسع في النظر الحرام المستندة كالمكاتب** ما يباح النظر منها ما يباح من اذا من المشورة على نفسه وعليها ولم يذكر محمد في شيء من الكتب المحقرة والمساورة بالانزلة فها خلت المنهج فيه منهم من قال لا يكل اليه مال الحكم الشبه ومنهم من قال يكل اليه ما كان في الشجر الامام شمس الانوار الحسيني والذين قالوا بالحل اختلفوا منهم من قال ليس له ان يطلع في الاثر والاركان وبعضهم قالوا لا ذلك اذا لم يضر نفسه وعليها **الحكاية** وهو الاصح **جامع الجوامع** لا باس ان تمشي الاثر ارجل وتره ونفقه ما تشبهه الا باس اسره وركبه في شرح الكون في النظر اليه وجه الاجابة احوه ليس كوام لكنه يكره بغير حاجة وذكر كذا اذا لم يكن غير مشورة فان كان يعلم انه اذا نظر شيئا من **الحكاية** او كذا في الامام او كان اكبر رايه فيجب **القافية** وان كان عليها ثياب فدا باس ان يراه حاله وهذا اذا لم يكن ثيابا ملوثة بها بحيث نصف كبراء الزينة ولم يكن رقيقا بحيث يصف ما تكتنه فان كان بخلاف ذلك ينبغي ان يقتص بصره وهذا اذا كانت في حد المشورة والكمادة كالمسند وروى لا باس بالنظر اليه شر الحكة او البصير او الخيل يطلع ارجاله ان لم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فهو في حكم النساء وهو مشورة لا قد **المنقذ** يعني لا يكل النظر اليه غير مشورة اما النظر لاهل مشورة فلا باس ولهذا لا يؤمر بالنقاب وفي حكم القصة كالرجال وفي استحسان كفاية البيهقي بكون واحد من العلمات فراه راي في المسام

وقد اسود وجهه فسل عن ذلك فقال ايت غلاما في موضع كذا فظفر اليه ووجهه ودران واحد من ابعد روي في المنام فقبل رايه فقل بك قال كل ذنب استغفرت منه غفيرة الا ذنبا استجيت ان استغفرت غفرت بذلك الذنب فقبل وما هو قال نظرت لعمام مشورة قال انما هي الامام يقول ان مع كل اداة شيطانين ومع العظام مائة عنة شيطانها وان الامام اذا كان صبيحا ان اراد ان يخرج الى طيب البعم فلا يلبس ان يلبس **الحكاية** وكان محمد بن الحسن صبيحا ابن ابي داود وكان ابو حنيفة يكره في رزقه طهه او خلف سارية مخافة ان يعين مع كمال تقواه وكنه كنفه ارجل من ارجل له موضع الا حقا نه عن الحكاية اياه بان كان مضيا وفي شرح كتاب النجوم ان الحفنة انما يجوز عند الضرورة واذا لم يكن ضرورة ولكن فيها منفعة فله ان كان يتقرب بسببها الجماع لا يكل عند ما فاذا كان هذا فاذا كان مخشى من التلف يكل وما لا فلا وذكر النقية ابو القاسم في فقه في باب النكاح قال محمد بن مقاتل ازار لا باس بان يتولى صاحب الحمام عورة ابن بيده عند التور اذا كان يفيض بصره كما اذا كان يدير وجهه الى النقية وهذا في حال الضرورة لا في غير **البيته** سئل علي بن احمد عن ابي القاسم في الحمام يفيض انما يكل في النقا ويصرف الاراء هل له ان يكون فيه عينا حتى يضر ازاره قال في هذه البصرة يجوز وسئل عنها ابو الفضل الكوفي فقال لا باس به وسات الباطل منها فقال لا باس به وسات والدر فقال لا ثم وسئل عن الادنية عن اعراب في البيت انما يكل بعد نعال كرك الادوية فحب لا باس قال وروى عن ابو تراب كبره ابن الحسين سئل عن كشف العورة في بيت او طلة بغير حاجة ان يكره وذكر ما في النقا انما يكل في السائل الى النوح ان لا باس وذكر في صفة مجموعات السمرقند سئل ابو نصر انه يوجه عن كشف ثيابه



في الاما بها راد غيره الا انها في الغلوة مل بكرة قال لا يكره الاستماع بالحيض  
 قال ابو حنيفة لا يكره ما فوق الارض وليس لها تحتها وقال محمد بن حنبل  
 الدم ولا سوز ذلك وهو رواية الحسن بن عمار بن حنيفة ذكر الطحاوي في قول  
 ابي يوسف مع ابي حنيفة وذكر الكوفي مع محمد بن **الفصل العاشر في القبل**  
**الخاتمة** ليس اكره المصمت حرام على الذكور في اكره بغيره وفي شرح الامام  
 الاستبصار انما هذا في يوسف ومحمد لا يكره ليس اكره في اكره الكاظم  
 مفرقة التلاح **الفصل** اما اذا كان رقيقا لا يبيع له بك فانه مكره الاجماع  
 واما يكره اذا لم تقع الحاجة اليه لبيته اما اذا وقعت الحاجة فلا بأس بلبسه كما  
 روي عن عبد الرحمن بن عوف والزياريهما استاذنا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في لبس اكره بكثره وقوع اكره لهما فانه لهما واما ما كان سدا حرا وكثرة  
 غير **الخاتمة** كالقباء والملح فلا بأس بلبسه بلا خلاف بين العلماء  
 وذكر شيخ الاسلام ان كان الا برسم يكره للرجال لبسه وان كان  
 لا يكره لا يكره منع هذا يكره للرجال لبس القباء وادناه في حجة هذا الباب  
**الراجح** يكره ان يلبس الذكور قلنسوة من اكره او الذهب او الفضة او الكراشي  
 خيط عليه ابراهيم بن ابي حنيفة من الذهب او الفضة اكثر من قدر اربع اصابع فلا  
 بأس ان يكون في طرف القلنسوة قدر اربع اصابع من ذلك وكذا في  
 طرف العانة وكذا على ارجل **البسمة** وسئل ابو الفضل عن العلم في العانة  
 في موضعين او اكثر بحيث لو جمع بينهما اربع اصابع هل يحكم فقال يحكم وسئل  
 ابو حامد فقال لا يحكم وسئل علي بن احمد فقال في خلاف **نوار** رابطة  
 عن محمد اذا لبس قميصه حرا او عوده او ازره لم يكن عليه رداء بياض  
 ولا كراة ولا كراة لا يلبس وهذا في **صالح** الفجر لبعض النسخ لا بأس  
 بلبسه اكره عند ابي حنيفة وذكر القدر التجدد بكرة عند ابي يوسف ومحمد  
**صالح** القادر ومنه محمد بن مسلم بن علي بن محمد بن ابراهيم جاز وهو في **البسمة**

وسئل ابو الفضل عن استعمال الفضة من الا برسم للرجال فقال  
 يكره وسئل عن عاتق بن احمد فقال يجوز وسالت ابا حامد ويوسف  
 محمد عن اكره جعل على مهاد البقيع قال لا بأس به لانه ليس بلبس م وما  
 كان طاهرة فوافيه مكره وكذا اما كان خطنه خرا وخطنه فرا وخطنه  
 فمكره **القباية** ويكره للرجال استعمال اكره ويل المحرم ويح التحريم فطعن على طائفة من  
**الفصل الحادي عشر في استعمال الذهب والفضة** **الخاتمة** ولا بأس بلبس  
 السيف من الذهب والفضة اذا لم يكن على مفضضة وكذا التكين  
 اذا كان الغنص على غير اذهب والفضة والتموية بنس **صالح** اجماع  
 وحاصل السيف بالفضة يكره **الراجح** يكره اجماع على الكرية من الذهب  
 والفضة اكره في اكره في ذلك سواء ويكره ان يكتب بقلم من ذهب  
 فضة او دواة كذا في م واما التخم بالذهب فمكره على الرجال  
 مذهب عاتق العلماء وقال بعض العلماء لا بأس به كحديث ابن  
 حارث انه لبس خاتم ذهب وقال كسار بن رسول الله م ورور ان طلحة بن  
 عبيد الله قتل وعليه خاتم ذهب واما التخم بالجدي والارضاص والصفو  
 فهو حرام على الرجال واما **جميعا** في بستان الفضة وما يكره  
 ان الشيخ قطب الدين حيدر كان يلبس فذلك اقر الشيخ نه بري  
 ولين ثبت قلنا في غلبته فدين انه لا يلبس وشرح محمد سوله لا  
 يلبس بخاتمة مغلوب سقط عنه العلم ورفع عنه الاثم **نوار** ولا بأس  
 بان يتخذ خاتم حديد قدور عليه فضة او البس فضة من لا يكره وذر  
 في اجماع الصفة ينبغي ان يكون قدر فضة الخاتم المتعال لا يكره عليه و  
 قيل لا بأس به المتقال في القادر ويمنع ان يتخذ في خضه البسر رومن  
 البس لانه البس في البسمة علامة ارفض اما يجوز فبانت في البس المتقال  
**جميعا** **الفصل الثاني عشر في الاكل** م ومنه لا بأس ان ياكل وسطا من



وبيع حواشيه او ياكل ما انتج من الخبز لكن هذا اذا كان لا ياكل غيره ما ذكرنا  
 اذا كان غيره يتناول ذلك فلا بأس كالاباس ان يخبز رغيفا و غيره  
**الذخيرة** ومن الارواح سبع السكين والاصبع بالخبز عند الفول من الاكل غير  
 ان ياكل ما يبيع به اما اذا اكل فلا بأس به **البينة** سئل عن رجل يبيع  
 ثوبا فقال يجوز وسئل عن رجل يبيع ثوبا فقال يجوز **الاصبع**  
 ويكره اخوة التي تحمل وبيع بها العرق ان اذا كان لا يبيع بها وكذا اخوة  
 التي يخط بها وكذا التي يبيع بها الوضوء وانما يكره اذا فعلت ذلك لشكرها  
 فعل بغير التكره فلا يكره **البينة** سئل عن رجل غسل انفه بواكل من ثوبه  
 كفعل اليد قال لا بأس به **البينة** ان يبيع اصابه قبل ان يبيع باليد  
 وتركه من اثر الجارة **الذخيرة** ومن السنة تحريم القصد في البينة  
 ان ياكل ما استدام المائدة ومن السنة ان يدا بالخبز ويختم بالخبز **الاصبع**  
 الاكل على الطريق مكره ولا بأس بطعام الجوز انما لا يبيع لئلا  
 ان ياكلوا من الخبز النظم لتبيع الام عليهم ورجلهم غايه **البينة** سئل  
 عن رجل يبيع على الوطاس ووضع الوطاس على الخبز فقال يجوز  
 وكان اشبه الام طير الدين المرغيا في لا يبيع بالكرامة في وضع الخبز على الخبز  
 وفي تعليق الخبز الجوان وفي وضع الخبز تحت القصد وفي سبع السكين والاصبع  
 بالخبز اذا كان ياكل ذلك الخبز بعد ذلك يبيع العلك منهم من كرهه لئلا  
 ومنهم من قال ان كان الرجل يبيع كاتفع المرأة ويرى عتبه النساء  
 يكره وام كان يبيع بها كفعه لا يكره قال خمس الآية اكلوا في  
 والصحيح انه لا بأس به اذا كان يبيع صحيح **البينة** سئل عن رجل يبيع  
 خبزا وكس من عتبه المرغيا في غير البين اذا قال له الطبيب لا ياكل  
 ان ياكل لحم الخبز حتى يذوق عتبه فقال هل يفرق بينا اذا اكل  
 من خروا ومن ان يجعل في دواء قال لا فرق وسئل احسن من عتبه اكل

او كرهية او الدواء الذي يجعل فيه كرهية او انما الطبيب يحاذي ان السقاء يفتح  
 بهذا من يجعل فقال لا بأس سئل عن رجل يبيع من الخبز اذا عجز به الدقيق  
 وخبز من كرهه كذا يبيع آدم قال وسئل ابو الفضل عن رجل يبيع الخبز بالسكين على كرهه  
 فقال لا بأس به انما يبيع بالكرهه وسئل عن رجل يبيع الخبز على كرهه  
 انه كان يخبز معجونا بالحبيب لا يكره وانما لم يكن كذلك فهو من هذا الاثم  
**البينة** اي البينة لا بأس بالاكل ثوبا اذا لم يكن عليه وجه فكله **البينة** وهو  
 الخبز **البينة** ويكره الاكل الشرب عتبه او واضع ثوبا على الارض او  
 سئل عن رجل يبيع الخبز في الهبة ونثره في الارض وان كرهه **البينة** وسئل  
 ان يبيع جارية اذا اراد فيها صاحبها وانما وضع كرهه ورجل من قوم قال  
 سواء اخذه او قال من اخذه منه شيئا فذلك من اخذه منه شيئا فلا بأس  
 بغيره ان ياخذه منه واختلف الشيخان في نثره في الارض وانما يفرق الفلوس  
 عليها اسم الله تعالى منهم من كره ذلك ومنهم من لم يكرهه **الذخيرة** هو الصحيح اذا  
 وضع الرجل كرهه ورجل يبيع على العود من فارادان كبس لنفسه ان كان  
 رجلا فليس له ذلك وكذا ليس له ان يبيع اكرامه لغيره نشو واذا نثر  
 فليس له ان يقطع وانما كان كرهه فخرج كرهه ان كبس قد ياكله الناس  
 عادة هكذا اختاره الفقهاء بالبينة وبعضه يباح قالوا ليس له ذلك كرهه  
 الدرام **والفصل الرابع عشر** في الكسب قتل كل قاتل كرهه الكسب فاما  
 بالكل بدنه **والفصل الخامس** في رجل يبيع اكرامه في الارض او في  
 الارض عن اخذه كان او لم يرد عنه على اكرامه او فوا اذا قال له لست طلال  
 لهم في الحكم ولا يكرههم التصديق ولست ناخذ منه هذه الرواية بل هو حرام  
 على الامة وانما تورعوا وقد قوا كان او لم يصدق بنية اخذها **البينة**  
 وما جمع التباين في المال فهو حرام **م** رجل يبيع التصديق في المسجد جامع  
 ويكتب فيه من التوراة والابجيل وبنا فذلك على ما لا يقولون ارفع هذا



مدية لا يكل الا ما هو **السراجية** الصبر على النقص افضل من الشكر على النعمة  
**الفصل السادس عشر** في اهل الذمة قال محمد بن ابي بكر الاكل والشرب في ادايته  
 المشركين قبل الفيل ونكتة جارية ولا يكون حراما اذا لم يعلم كجاستها والفتوة في  
 سؤد منهم نظير الاكل في اوانهم في علم نبي استلما يجوز قبل الفيل والابكره  
 ونكتها يجوز ولا بأس بلعلم اليهود وانصارهم من اهل الجور ومن غيرهم سؤر  
 كانوا من بني اسرائيل ومن غيرهم كنصارى رايوب ولا بأس بالجامع الجوس الذي يذبح  
 ولم يذكر محمد الاكل مع الجوس في اذبحه من اهل الشرك ويكفي عن الامام الحاكم  
 عبد الرحمن الكاتب انما يتبع به فته اذ فرقت فلا بأس واما انه ولم عليه  
 فيكره **البينة** يكره للمسلم دخول البيعة والكيفية ثم حيث انما جمع انشياطين في  
 حيث انه ليس له حق الدخول **الفصل السابع عشر** في الهدايا **الحادي عشر**  
 ارازي عن بيت المال بل لا غنياء في غيب قال الا ان يكون عايدا او غنيا  
 وكذا ليس للفقراء نصيب الا بقية فرغ نفق بلعلم الناس النفا والقران  
**الفصل الثامن** ويجوز اذاجانه دعوة المكاتب **الباب** في لود عافاسي اية دعوة فالتوا  
 ان يجيبه اذ لم يكن منك معصية ولا بد منه وان لم يجبه كان ورعا ولا اتساع  
 اسلم في زمانه اذ علم يقينا ان ليس منك بدعة ولا معصية ثم ذكره  
 ان يعطى انيف سابقا **الخاتمة** انه علم انه يرضي فلا بأس **الذخيرة** ذكر على السبيل  
 انه انقول على الحوائج لا ينبغي لهم ان يوطوا عليه الطعام السفل لانه لا تعلم  
 وانما تعد الاكابر امارف ازل فانه حرام بكل حال الا ان ياذر صاحب النفاضة  
 بما نقى **الظنية** قال النقيب بوالنيت كجب على النقيب اربعة شيا ان  
 يجلس حيث يجلس وان يرضى باقدم اليه وان لا يقوم الا باذن صاحب  
 البيت وان يدعوا اذا خرج ويستحب للنقيب ان يقول كل من غير الحاج  
**بستان** النقيب ارفع صوتك بسم الله حتى تلتق بغيرك ثم ادر بسنة  
 ان يجذاته كما اذا فرغ من الطعام ولا ينبغي ان يرفع صوته الا ان يكون طباؤا

فرغوا من الاكل ولا ينبغي للضيف ان يشرب على رتب البيت الا انما يملح  
 معيب طعمه واذا كان على المائدة من معاكبر شك فلا تذاقه قبله واذا عرفت  
 قوما اليه طعام فانه كانوا عيلا فلا بأس ان يجلس معهم لان خدمتك انما هي على  
 المائدة من المودة وان كانوا كثير فلا تقعد واحد منهم بنفسك فلا تكثر السكوت  
 عند الاضياف ولا تغيب ولا تغيب على احد منهم عندهم ولا ينبغي ان يجلس معهم  
 مع شغل عليهم واذا فرغوا من الطعام فاستأذنوا مني ان لا يقيموا واذا حضر  
 قوم وابلوا فودعهم فاحذروا حتى ان تقدم **الفصل الثامن** في النفا والنفق  
 لا بأس للنساء ان ينفقن اذ كان يبيع ويرش نفق وانما يكره اذ كان  
 يبيع ويرش غيره ومن الناس من يقول لا بأس بنفقة الاعراس والوليمة الا يرب  
 انه لا بأس بنفق الزوج **الذخيرة** ومنهم من قال لا بأس بنفقة الاعراس  
 لقوله خرم دعيها فانه هذا اليوم يوم عيب ومنهم من قال اذا نفق دفع الخشعة  
 عن نفقه فلا بأس به واما عند شمس الآية انفسه وذكر شيخ الاسلام ان  
 جميع مكره **السراجية** الاشعار اذا لم يكن فيها ذكر الفسق والفساد وكثرة لا يكره **البينة**  
 سئل ابو يوسف عن اذف في غير العوس اكره قال الامام كجب من اللعب والنفس  
 والنساء اما المرأة في نزلها والبقية فلا كره **السراجية** ولا بأس بان يكون  
 بيد العوس دف يفرق للاعلام النجاس اذ لم يكن له جلاجل ولا يفرق على  
 فيه التطرب ويكره اللعب والنفا ودخل اشعونة وانظر اية ذلك **الغيب**  
 مل يجوز ارقص والسباع الجواب لا يجوز ذكره في الذخيرة انه كبره ومنه اياه  
 من الشاي فذلك للذبح كانه كحكات الدخس ذكر في العوارف انه لا يبي  
 بذهب الشاي الذين بقية ربهم لانه يشبه الله وان يبين حال النكاح ولو  
 قيل هل يجوز سماع لهم فيقال ان كان سماع القرآن والوعظ يجوز وسبح وان  
 كان سماع النفا فمذموم لانه يفسد واستماع النفا حرام اجمع على العلماء بالنفا  
 فيه ومنه باه من الشاي والنسوة فيمن تحلى عن الله وتحلى بالنسوة واحتاج اليه



ذلك اصحاب الموضع الى الله واول شئ وطاهدا ان يكون فيهم امر وانما في  
ان لا يكون جميعهم الا من جنسهم ليس فيهم فاسق ولا اهل الدنيا ولا اداة الفاسق  
ان يكون القول للاخلاص لا لالاخذ الاجر وانما هم الرابع ان لا يكونوا الا من  
او فتوح الخامس ان لا يكونوا الا من لا يفسدوا من التماس ان لا يكونوا الا من لا يفسدوا  
وقال بعضهم ان الله في الوجود اشبه من الفضة **الاشكال** في الفضة اذ ان الله في الوجود  
بالخروج على وجهه ان كان يعلم باكثر من ان يعلم بغيره من حيث هو غير الله  
فالامر واجب عليه لا يسهل تركه ولو علم باكثر من ان لا يعلم فله حكمة  
فان شئنا فتركنا افضل وكذلك لو علم انهم يفسدون ولا يفسدون ذلك في  
بينهم بعد اذ بهج من ان الله فتركنا افضل ولو علم انهم لو ضربه على ذلك يصير ولا  
يشكوا الى احد فلا بأس به وهو جاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخاف  
منهم ضربا ولا شئنا فهو الجار والامر افضل **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود  
الى الله بالشرع انما هو ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود  
رجلا بغيره قال الله قال الله ان لا يخاف الظلمة بخبره وان كان يخاف  
ترك **من الفصل التاسع عشر** في الله او لم يزل الله او لم يزل الله اذا  
شارف اليه لا بأس به هكذا ذكرنا قال الله ان الله في الوجود فاسق  
الاتام حرام والاستشفاء بالحلم حرام وما قال الله ان الله في الوجود فاسق  
فان الاستشفاء بالحلم انما لا يجوز اذا لم يعلم ان فيه شفا وليس في غيره  
يجوز الا يرى ان الله انما هو ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود  
مكون بقدر ما يدركه ويرفع عطشه وتوالت سمواته ان الله لم يشك في شفا  
حرم عليكم يجوز ان يقال ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود  
يكون في الحلال ولوان دينا ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود  
من ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
حكي عن شيا لا يحل ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق

الدور لاهل الحكم كره **من الفصل العاشر** في الله ان الله في الوجود فاسق  
ذلك **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
**الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
راسا ان لو جمع فلا بأس وان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
سائر الشئ **من الفصل الحادي عشر** في الله ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
فمن فعله في الغزاة يكون واجب فهو محمور من فعله تبيين نفسه للناس **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
ايمن فهو كره **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
ان لا بأس بالانتهى للرجال وان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
ان لا بأس بالانتهى للرجال وان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
بالكتاب للجماعة العفية والكبيرة وان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
كالرجال **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
من ذهب اذقته وعلل ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
عليه فان ذلك منقول عن السلف من الصحابة وان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
العبد وان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
اوقات الصلوات عن الصلوة **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
للخلة داخل البيت ومن العبد ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
من الفتنة وقيل من اتخذ العبد للخدمة داخل البيت فهو كسائر الناس  
ففي المعجزة ارجع او منعه **من الفصل الثاني عشر** في الله ان الله في الوجود فاسق  
في آدم والحيوان **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
مما لم يقر ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق  
ويشبه ان لا يكون عليه ضامن فان الله في الوجود فاسق **الاشكال** في الفضة ان الله في الوجود فاسق



لا يرضى صاحبها اذا لم تدخل بالرسالة ولا يضاف فعل الاداء الى صاحبها الا بالكل  
 فيبقى ان لا يرضى ان لم يكن من صاحبها شيئا **الذخيرة** ذكر في السير عزير بن جهم النخعي  
 ان ابنه جيلة امة عم خص لامل بيت القايض في الكلب يتخذونه بيعة لحوش  
 والقايض هو البعيد والمراد ان يربوا بيوهم بعيدة عن  
 الكلب لامل كوس جارية وكذا الاصطفاة وحفظ الزرع والاشبه **الواقعة**  
 لا ينبغي للرجل ان يتخذ كلبا في داره الا كلبا كوس الم وفي نسخة التوازل رجل  
 كلاب لا يحتاج اليها ويجوز فيها ضرة فاسكها في ملكه فليس يجزئ منه وان  
 ارسلها في السكة فلم يضره فانما تشق والادفعوا الامر الى صاحب الكلب حتى  
 يمشيه وكذا من اسك رجلا في الاستاق فهو عليه من  
 الوجهين **فما والخلصة** ولا ينبغي ان يتخذ كلبا الا ان يخاف من القوم او  
 غيره وكذا الاسد والعقد والفيج وجميع السباع **القباية** لباس تقطع  
 الشاة اذا انفتحت ويمنعها من القوي بالقطع ويخاف عليها الذئب وكذا  
 الكار اذا مضى فلا لباس بان ينجح فيلوح ويستراح منه **الغبائية** ويكره ان  
 في الدج **القباية** ولباس بشرب وراية ب استقل بقطع الاكله وكونه  
 ومن استلقى بطنه فلم يبالج من مات فلانتم عليه خلاف الجمع وكان  
 ابو حنيفة يكره الترياق اذا كان فيه من اجيات وعزير كوس بن جيلة ان يتبع  
 جارية الترياق وعزير كلبا لباس بان يجعل في الدواير الاحام وبرايا لكل الجوار  
 خاف المداك من العطش يقدم لهم على البواير فيقتل كره ان يقتل بالابوة **السرية**  
 لباس با حواي حطب فيه نمل وفيه برامل سرقند تحم الشايج في قتل  
 التمد قال الله الشهيد والمحذوف لفتوا رما اذا ابتدأت بالاذن فلا يملك  
 كره **التوازل** ما خذم وانفقوا لا يجوز القاء ما في الماء **الفصل الرابع**  
**العشرة** في نسبه الاولاد واجب الاساءة عند عداة عبد الله وعبد الرحمن  
 قال النقيب ابو التيث لا يجب للعجم ان يتواجدوا رحم وعبد الرحمن لا يعرفون

تفسيره بالتفسير **السراجية** النسبة باسم يوجد في كتابه كذا كذا وكذا  
 والبيع جارية لانه الاساءة النسبة كذا ويراد به في حق ابي وغيره ما اراد في حق  
 وعنه وم انه من ان يتبع المملوك او بركة او ما اشبهه ولا بأس ان يتبعه  
 رسول الله والذيرودي انه عم مال شتوا باييه ولا يكون ابيته فقد قيل انه منوخ  
 وعنه علي بن ابي بن محمد او هو ابن اخنفة وكناه ابا القاسم وعنه محمد بن  
 بن اسم رسول الله جيلة امة عم الكروان يكتفي بكنية ومن **الفصل الثاني والعشرون**  
 في دخول الفاحام عمن عمن عبد العزيرة كسب ان لا تدخل امة كسب  
 الانف او مرفقة ولا تكسب امة مسلمة على شرح وقال بعض شايخي اخفى  
 على الناس من حيث انه مرض كالتاس اما فوله من احكام من عفته اعداء  
 فقه اخفى الشايج فيه بعضهم قالوا لا يباح واياه قال شيخ الاسلام خوارة  
 وبعضهم قالوا يباح اذا خرجت باذن زوجها متعفة وانزلت حين دخلت  
 واياه قال شمس الامة السرخسي وقوله لا تكسب امة مسلمة على شرح تبي عن  
 ركون بن علي السرخسي وبه نقول قال وهذا اذا كانت شابة وقد ركب للشرح  
 والشرح اما اذا كانت عجوزا او شابة وقد ركب مع زوجها بعد الزمان  
 اولي الحق اولي العزة فلا بأس اذا كانت مسترة **الفصل الثالث والعشرون**  
 في البيع **السراجية** يكره بيع الغلام الامرد ممن عرف بالقواطة ولا بأس ببيع الزنار  
 من الترابية والفتنة من المجوية **جامع الجوامع** عزير ابي يوسف باع ثورا  
 من المجوية بديناره ليعدهم بقتلونه باعضا لا بأس بشاة من علم كره ومن  
**الفصل الرابع والعشرون** في خروج النساء **الذخيرة** اراد ان يركب السينة  
 للتيارة او لغيره ان كان بحال لغوى السينة امكنه من نفسه بكل سبيخ  
 الغوى به حل له الكوب وان كان لا يملك ذلك لا يحل له فاما ذوالاركان فانه  
 وخالاه وبنات اخوته وكل من يرحم محرم اذا كرهوا فوجه للجهاد وكان ينفق  
 عليهم بل ان يخرج بغير اذنهم واما ارادة فانه كان لا يخاف عليها فنه



ان يخرج بغير اذنها وان كان يخاف عيبا فيخرج الا باذنها **الفصل**  
**التاسع والعشرون في القرض السراجية** ما تبيع به لا من جهة الغصب قسبه  
 ارجو ان لا يذبحه وكذا اذا مات قبل ان يورث يورث القرض ان كان من ثمة  
 القضا له على اذنين فمقتضاه فمقتضاهات صاحب الدين فالحق  
 في ان يملك المنع للميت وفي الدين للوارث **السفاح** رجل يبيع له درهم  
 بنحو فان لو كان في يده يملك او يقرضه حاجته اخرين حاجته الى العاقل  
 مع البطل اكثر كانه ثمة التوابل والمخ والكبريت وليس له فليس من ثمة  
 فاعطى الدرهم البطل لياخذ منه ما يحتاج فادركه انما يخرج يستوفيه ما قبل  
 الدرهم فخذ العوض منه مكره لانه لا وضع الدرهم عنده لهذا القرض وكان يقرض  
 آياه لوجوده عليك الدرهم وانعدام ما يملكه في حال اذنا يوجد شيئا قسما  
 حاله لا في الزمان الثاني وهو عين القرض والقرض فيه منع فبكره وكذا  
 فيه لو اراد ذلك يستوفى الدرهم ثم ياخذ منه ما شاء فادخله فمؤدبه  
 ثم اذا اخذ الدرهم من البطل شيئا فبكره اعطاه فواجب عليه ما  
 ياخذ فيحصل له القصور من غير كراهة **الذندوب** يستوفى من الثياب  
 وزعاد غير زرع ليجوز استوفى لخل والدر والرب والعصر والعسل  
 والدم والسم كجوز كبد واستوفى كبدية وزنا وكذا القصور التي  
 والنول والجز استوفى من الجاج ولا النكحة كلها خرام ولا الغنم ولا البقر  
 اوقار **الحاد** رجل ابوان قام عن ثمة خصم فمات ولا وارث له من القرض  
 عن خصمه فمات ذلك فيودعه ثمة بغيره خصم يوم تقيمه وسئل شاذل  
 رجل له عيال رجل دين ولم يعلم به الا برعات ابوه فاكل الابن ميراثه قال لا  
 يواخذ الابن بالدين وان علم به فعليه ان يورثه فان نسيه الابن بعد علمه حتى مات  
 فانه لا يواخذ به وكذا لو كان ورثته كسبه حتى مات لا يواخذ به في الاخرة **الفصل**  
 رجل له عيال فمات وهو لا يعلم من ذلك فقال المديون ابرئ عاكس على حاله انك

قال لا يضره الا ان غنمه ارا يتوهم انه له عليه وقال محمد بن سلمه برأه كل قال القرض  
 ابو النيث حكم القرض ما قال محمد بن سلمه وحكم الاخرة ما قاله لغيره لغيره اخرون  
 فبلغه ان الغريم فمات فقال قد جسد في حاله وقال منه له ثم خلاه فليس  
 ان يواخذ به لانه مبه مطلق غير مقيد بشرط **الفصل العشرون في القرض السراجية**  
**الجامع** القرض في قبيل الارض بين يدي العظيم حرام وان عمل والراعي انما ذكر في  
 واقعات ان طفي قال اهل الحب لمسلم احمد للكل والاشنان لا فضل  
 ان لا يسجد من ازا سجد بنية النجدة وان سجد بنية عبادة الله تعالى او لم تحضر  
 فيه فمات فذكره الا اني للسلطان او غيره لانه شبه فعل الجورس وانه يبيع بغير العلم  
 والسلطان العادل ان اراد به تعظيم المسلم والامانة فلا بأس وان اراد به عبادة الله  
 او في الله شيئا من عرض الدنيا فهو مكره وكان القرض شهيد بنية بالكرامة  
 في هذا الفصل من غير تفصيل تقبل العلم والسلطان العادل جائزه ولا  
 رخصه في غير ما هو الحق **الفصل الثاني والعشرون في المتوفات غرنا وعضا**  
 في الحكم من غير ضرورة مكره **الذخيرة** جميع النوازل يباح فيها فوا انسه ودوا  
 الزكوة ولا يباح فيها منها وبعض شيئا قالوا لا بأس به بكنس بشرط ان  
 ان لا يفسد الخدم لحيته لان فيه امانة صاحب النجدة ولا يغير رجله لانه في امانة  
 الخادم قال القرض ابو جعفر سمعت الشيخ الامام ابو بكر يقول لا بأس ان يقرض رجل  
 الى التاديب ويكره ان يقرض القرض من زور او اشرب **السراجية** لا بأس ان  
 تفرق الاجنية ارجل فوه اثياب اذ لم يكن فيه خوف العصب **الفصل** وقد  
 ذكر في كتاب عبد الله السائل من اوراق خوارزمي عن اكره فانهم وشي زقاقهم  
 فيها من حصة فداخها عليه وكذا ان اوراق خوارزمي اذنة وكسر دنانير وشي زقاقها  
 اذ نظر فيها بين السبي بطريق الادب والودف فداخها عليه **القافية** تعلم  
 علم الشريعة بعلم الناس افضل من تعلم العمل **السراجية** يستحب ان يعلم من الطب قدر  
 ما يتيسر عايرض **م** وعلم الطب يصح الادب من فروض الغنايات اذا قام في البلد



واحد بنك شطرا الكل دك اعلم احسان الوصايا والوارث علم الطب  
 يحصل النجوة وعلم احسان يحصل بالعقل وكذا الفلاحة والحجاء والحجاء ولا  
 السقي في علم الطب واحسان ليس بواجب **الذخيرة** اشتري جارية او  
 فولي اجارية وليس الثوب وهو لا يعلم في انه ملك الغيرة علم فاعلم انهم  
 روبر ابو حفص غير محمد ان اجماع واللبس حرام الا ان يرفع الائم وقال ابو يوسف  
 الوطني صلاه وهو ما جوزه اتيان اجارية م وانما تزوج امرأة دهرت كواثرها  
 ينبغي ان يكون على هذا القياس قال ايضا ابو القاسم قد جفوا بعض الناس  
 ان يبول الرجل ما ياكل بعضهم الا انه عند الفضيحة بالذكى او بالواجبة في ايام  
 الاضيحة من العشرة شربها بالضمين كرهه ورده بغير ما يحكيه بسناد لا محمد بن  
 الحسن انه ليس لعامة من بيت المال نصيب لانه وارث الاجبار قال انه تعالى  
 قل لا انا انكم عليه اجالا الا الهودة في القرية **الحا** ورواها على ان من ان يعطوا  
 كفاية الفقراء والمحتسبين وكل من يتفرغ الاموال من لانه انقطع عنهم حقوقهم من بيت  
 المال فلو اشتغلوا بالكتب لم يتفرغوا للتعليم فنظر الجمل وعنه الكل فافترق  
 كل سنة فاما دينار او الف درهم درهم لم يافذ فانه الدين والايا فافذ في  
 الاخرة **النوازل** نصير من رجل اشترى كحاف من اليهود والنصارى ولا يرب  
 عليها اثر انما تبيعتم لها من غير ان يغسل قال جرير بن جندب من ذك  
 والمطيع افضل من الاخذ هذه السنة على غنة او ما ان يكون المطيع مودا بالواجب  
 والاخذ ما دُر على الكعب فالمطيع افضل وان يكون المطيع متبرعا والاخذ متبرعا  
 بان لم يكن قادرا على الكعب وهو محتاج فالمطيع افضل هذا ايضا عند اهل السنة  
 وقال اهل الحديث الاخذ افضل لانه لا يربا لا يستجاء عنه الا بخار الخطة الحجاز  
 لا قيمة للصوت وكان ارجيم يستجيب ولا يخبر **البينة** سئل عن رجل اصاب  
 تخمة وعذرة بنية طعام فلبس به فلم يفرقه ولم يافذه نه كراهية مات من الجوع  
 هل يبا على ذلك ام كان يفرق عليه الاخذ كراهية ان يولد بنية فقال بل يبا

على انفسه وسئل ابو بصير الدبوسي عن نكاح من نكح في الما بحار  
 او غيره الا انها في الخلوة هل يكره فقال لا يكره **المتقى** ارقت ان زوجا طمنا  
 وقد غاب زوجها انما كان انفسه يعرف انها امرأة رجل يعرف منها ان يخلع  
 وانما كان لا يعرف وانما مات به نكاح بنده عند القضي لا يتوفر لها **الحائض**  
 والا فضل ان ينكح المرء على نفسه ثم على عباله ما فضل يتصدق ولا يعطى  
 انما ساق اكثر من قوته وحمل النظم الى صاحب الحصة والاكل معهم في اليوم  
 الاول جائز لشغلهم بالجماعة بعده بكرة ثم التحليف بالطلاق والعاقا  
 والايام المعلقة بعض الشايح رخصا فيه واخرا القدر الشحيحة ان يتيه بعد  
 الجواز فان باع المتنيح بجنب فافترقا لانه في ذلك القضي للرجل ان يذل  
 انما رايته اجرا وسلمها اليه استا ج لست طامحا باذن المتاجر وبغيره عند  
 اليه يوسف ومحمد وعنده اية خيفة لا بد من الا باذن المتاجر **الحائض** امرأة ترضع  
 جبا بغير اذن زوجها يكره الا اذا خافت ملاك فلا بأس به **العقوبة**  
 يكره الكلام عند الولي والخطا وعنه اية يوسف يكره ان يفتح قوم فيقتلوا  
 في موضع ويتنصوا على القيات بعد وانه قد يفرغون انفسهم لذلك  
 هكذا ولزم اجمعة واجاعات في الاما واجب والزم **فيها** ولا بأس بالشراب  
 تايا ولا شراب ما شربا ويضيق المسافر **الشراب** يكره الربح للهدف كالمقدم  
 انما لا يربح مملوكا ومملوكة او امرأة حرام الا ان لا يستحقه لا يكونا حرام الدين  
**البينة** سئل على ما احدث من واحد من الاعزة وهل سكة مع خطية يعطى  
 اهل السنة كذا او كذا ايضا فافذ واحد وكجسة هل للمأخر ان يقول هو فلان فلا  
 يجوز ان يحكم الخطا وهو لا يفرق على اذنه هذا القدر نفسه ام الواجب في خطا السكو  
 والقبر على ما يمتد قال القبر اية وسالت ابا الفضل الكوفي ويوسف بن محمد  
 رحمنا الله برجل لا اولاد له يخدعهم قال لبا ساد يقول عند ذك جوعا من ابراهيم  
 حتى اذا فقه اخذه من احد من وعرضه الى الاخر اخر عن قتادة بن يحيى الاب جل ذلك



ام الواجب عليه ام يملكهم ام الواجب عليه دفع حاجتهم وجر تنفع بالاعارة  
فقالوا بل الواجب دفع الحاجة وجر تنفع بالاعارة فذلك وكنت بذلك  
الحسن بر عيني الخ في فقال له ذلك كما جابوا وسالت ابا الفضل كذا في يوسف  
محمد انه الجواب في الزجر في فقال نعم اذا دخل الرجل ذكره في م اراة بكثرة وقد  
ايضا **البينة** مثل حسن بر عيني الخ في فقال له ذلك كما جابوا وسالت ابا الفضل كذا في يوسف  
هل يجوز فقال لا مثل من الصفة اذا لم يكن لها باب وجعل في كل من الصفة  
اذا بلغت عشرة افعال لا قال في ان في ذكره في جميعات السم في ذكره في باب الصفة  
التيتم ما يقرب وله وسالت ابا حامد عن رجل اخذ بلبلا وجعل في كل من الصفة  
لا يجوز **البينة** بكرة ان يقع في التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
الصفة لا يملك ويبيع فيها ان في التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
والنفس في كانت حيا داو في بيضة التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
احد ما ان يكون في مذكره العلم منها فضل من التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
والا حاديت الكاذبة والسوءية والتحكيم فهو مكره وان ث ان يكون في التماس  
يركتبونه الكذب والنور ابا طل فلا بأس به والكف عنه افضل وان خلوه في  
ان يفتوا باذنه التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
وجائز في **الخاتبة** كجارية الزارة ان تمن رجل زوج سيرة تمام له على اخر  
دين وحاجة الغارة فيخرج التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
ان لا يافذ وقال النقيب ابو التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
نفس رجل وسد في الغارة **بالتماس** التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
نسب لا يابنات صاحبها النفس فيه حتى اذا خذ في لوانه انسا لا يكون صاحب  
الا وخذ في بيضة ومنه ولكن التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
**الضمان** في التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
حق الاستدانة وادسوا كاساهه وقام عليه في بيعه كذا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس

ايضا

ايضا وعرفت في التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
حق الاستدانة وادسوا كاساهه وقام عليه في بيعه كذا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
ان اذا قطعه وخره فجوز به وله ان يستره ممن اخذه م ومن اصبه ايضا  
بينة في له احيانا باذنه الامام او غيره اذنه عن ابي يوسف ومحمد وعنده الخ  
لا يكون ان اذا احيانا باذنه الامام **الخاتبة** في كتاب الزكوة ذكر ان النبي ان التماس  
في دلالة بينة الامام في ذلك **ومما** الفصل **السادس** فيما يوجب الانس  
فما يوجب الانس قطعه ولا التماس في ان في حقه مات فانه عوق من ساعته فعليه التماس  
وانه سيج ساعته ثم عوق لم يكن عيسى في ان قطع حكم العانة كالجرح **ومما**  
**الاشارة** **البينة** قال محمد في الاصل اذا طرح في الخرجي ما يقال في سوس في  
يوجد راحة فلا يثبت ان يدين ويغيب بها ولا يجوز فيها وان تغيب راحة  
بالتماس فيها لانها لم تضر خلا بالتماس فيها وان لم تضر خلا لا يجوز الانساع بها ولا يثبت  
ولا يقطع في الاعمال ولا يادير بها جراحة في بيضة اذ في برد انهم اذا طرح الخرجي في  
سكك او مخرج او دخل ابريه حتى صار ماضيا ويحل الكد وان كانا تسكك والبيع فبالعلم  
ولا يجل وان كانا ماضيا ان التماس ردا في بيضة ويبيعها في بيضة التماس  
لم يثبت الخرجي في ذنب ثلثا لا انفسه ولا **الخاتبة** وكجوز بيع الباز في النصف  
وانكر وبيع الذبيب وبيع من ثلثا عند ابي حنيفة فلا مالها والنور على قول ابي حنيفة  
في البيع ان في النصف اذا كان النصف قصده كحبه وذلك يعرف بقران الحال  
فانفق عيني قولها وان لم يقدح كحبه فانفق عيني قولها **الخاتبة** اذا اخل الخاتبة في الجوز  
رجل فيه العصبه في عيني ذلك في لم يثبت في كمال لا يسكن فلا بأس به في الجوز  
اصحنا وكراهه بعضهم ويقول اصحنا ما خذ م اما التماس فهو العيب اذا طلع حتى  
ذنب ثلثا **الخاتبة** في بيضة طلاء هو حلال با حرام ملوا اذا اخلوا في  
ان ذنب باذن في بيع قول ابي يوسف يجل فيه باذنه السكران في الطعام والنور  
عيني طاعة ان تعلق حقه في بيضة رمضان ولا يجل فيه بل هو **الخاتبة** ويحكم







والجحود والعدو **كتاب** **الارض** **الفصل الثاني** في ارض يوضع على عجل  
 وان اية العدل البيع ان كان التسلط مشروطا في ارض يجر عليه ان كان التسلط  
 بعد ارض من ذكر الكفرية ان لا يجره غيره يوجب كبره بعض شيئا وبعض  
 شيئا فلو ان كبره ايدت في الكتاب قال شيخ الاسلام وهو  
 الصحيح وذكر خمس اية ان يجره غيره ان كان التسلط **الحاقية** للعدل البيع و  
 يوجب دية ارضه وليس لارضه ان يفسخ الوكالة ولا لارضه ان يفسخ البيع  
 وكذا لو جعل ارضه على يد عدل وسطا رجلا او غيره بغير جاز **الذخيرة** ولو كانت  
 العدل بطلب التسلط على البيع والارض على حال ولو كانت ارضه لا يتسلط  
 على البيع ان كان مشروطا في عقد ارضه ولو لم يكن مشروطا في عقدك عند  
 البعض **التنبيه** ولو كانت ارضه في الجواب في العدل نظرا لاجوب في الجواب  
 البيع **الذخيرة** لو كانت ارضه هو العدل قال في ارضه بعد واستوفى ذلك  
 من ثمة فبعضه بالسنة يجوز كيف كان يبيع ذكر خمس اية ان يجره لوجي العدل  
 جنونا مطبقا ببيع ابا س من اناقة من ارضه جنونا تخرجه اناقة لاقتول  
 واذا مات العدل واجمع ارضه والارض ان يفسخه على يد غيره فلهما ذلك وان  
 اية ارضه ذلك وطلب ارضه من التناهي ان يفسخه على يد عدل وصدقه ان يفسخه  
 على يد عدل **الحاقية** وليس للعدل ان يفسخ ارضه ان كان الاول مستظا  
 على البيع وان مات ارضه كان التناهي ان يفسخه وان جعل التناهي ارضه على يد  
 ذلك اذا كان ارضه على يد غيره وان اراد ان يفسخه على يد ارضه ذكره  
 بعض الروايات ليس له ذلك **الحاقية** اذا ارضه بغير ثمة مات قبله  
 بغير غيره الورثة ولو جعل العدل ان يكون ارضه ارضه بغيره اذا اية بغيره  
 ولو صدقه العدل وكذا بغير ارضه ارضه على بغيره ولو اراد ارضه في العدل  
 فليس بيع ان اية ايضا **الحاقية** لو طلب ارضه دية فقال ارضه للعدل بغير ارضه  
 وادف عنه وقال ارضه لا ارضه ارضه وانما ارضه في كانه **الحاقية**

ولو شرط المادون ان يكون رهنه عند مولاه لم يجوز ولو شرط المادون ان يكون  
 رهنه عند غيره المادون جاز وفي الكتاب يجوز من الجاهلين وفي الغاوضة  
 والفسان اذا شرط ان يكون عند غيره لم يجوز اذا كان من التجاره وكذا  
 الفدر ورتب المال ولو عطاء الكفيل رهنه شرط ان يكون عند الاصل  
 او بالعكس جاز ولو كان الراهن في يد عدل غاب ولو عدل في عاقبة رهنه  
 بالدين ان ان ينكر ان يجره ارضه ويرجع نفسه فيجوز لانه شرط  
 للدين ولو كان لا يدري ان هو صنف ارضه على العلم بالهداك وبأخذ دية  
**الذخيرة** وفي الاما في غرضه اوقات العدل قد كان وكذا بالبيع فادى الى  
 رجل ببيع لم الا ان يكون ارضه قال في اصل الوكالة وكذا ببيع ارضه  
 واذا مات بك ما صنعت فيه من شيء في يجوز لوصيه وردي كس غرضه خيفة  
 انه ويبيع العدل يقوم مقام العدل في البيع ورديا بك غرضه بغيره كذا  
**المرحوم الفضل الثاني** في هذا الموضع **الطريقة** اذا ارضه المادون  
 لكونه رهنه عند من كان رهنه بل غيب **الفصل الثاني** في تعرف ارضه  
 والارض **الحاقية** لا يستحق ارضه ارضه لم يطل ارضه فانه حاكم قبل العمل  
 او بعد محكم بالدين فيجوز مال العدل وصدقه ارضه ان يملك وقت العمل  
 ان ان يترك ارضه المالك دية ارضه انه حاكم قبل العمل او بعد اية  
 وفي الاجازة وارضه تبطل عقد ارضه وبه الوديق لا تبطل حتى لو ادع  
 ارضه ارضه باذن ارضه او ادع ارضه باذن ارضه لا تبطل ارضه  
**الحاقية** لو كان ارضه مضمنا او كى باليس ان يقر فيه بغيره **الفصل**  
**الاجازة** في التفرقات **الحاقية** ولو ارضه شيئا من رهنه وادع ارضه  
 في ارضه لم يجوز ان اذا كان كنيلا عن الاخر ولو ارضه شيئا ثم ادع ارضه لم يجوز قبض  
 الوديق لا ينوب عن قبض ارضه ولا يبيع قبض ارضه فيها **الفصل**  
 ويجوز شرط ان يجره ارضه ثمة ايام ولا يجوز لارضه ولو جعل ارضه ارضه



فردا بستره دارم و عاده بدین در هر روز بدین حدت **السرجه**  
 الاب اذ ارم من مال ابنه الصغیر یغنی برین علی الاب فیمتد الی من اذین  
 فتملك من قدر التدریج و من الزیاده ولو كان و حیاض جمیع القیمه فی استحقاق  
**الکافه** و اذ ارم من الاب مناع ابنه الصغیر عن رجل فادرك الولد و مات  
 الاب لم یکن للولد ان یستره و ارم من یغنی القیمه **الغایه** و لو ستره لم یسحق  
 یسخره و ارم من کانه له و ماله لم یکن کالو یغنی **وینا** لو یغنی اذین من یغنی  
 بک ارم من رتبه علی یغنی کالو قضاة ارم من حکم **و من کما یجایز**  
**المنقذ** ابو یوسف عن ابی حنیفه ضرب رجلا بابه او ما یشبها فمات فمات  
 و اما المسئله ففیها العود و ذکر ما یضیح فی المسئله و ابین و انقصر علی ما ذکرنا  
 ان لا تقصص فی الابر و فی المسئله التقصیر **و ما یصح** الف درهم فحرم  
 اولم یجرح فمات قتل به ضرب بها رأسها فمات فمات و قد اصابه بحجر یضی  
 حرمه او ضرب به بقدر حدید او قمر صید او شیه ذک فمات منه قتل و قتل  
 علی قیاس من قول حنیفه و زفر ابی یوسف و غیره ان لا تقصص فی حدود  
 الحدید کما یحکس و غیره و لا یشرط الجرح لوجوب القصاص **و من الفصل الثانی**  
 فی الجانی علی النفس **العبد** ضرب به بسیف فی غدره فمات فمات القصاص  
 قال ابو حنیفه القصاص علی مال فمات کانه للعبد قتل و مضر به و ماله قتل  
 قتل به فمات فمات و لو قال قتل ایضه و هو ذابته قال زفر الجرح **القصاص** و لو  
 و ابو حنیفه یسخر و قال یغنی الذمیه من العاقله و ابو یوسف عن ابی حنیفه  
 و انما ان یقتل ابنه فقتله قتل به یجوز ان یجوز علی جوارح **الغیر** و قتل  
 و لو جرحه الا فمات المولی ان یستوفی القصاص من القاتل **و من الفصل الثالث**  
 اضاف الذمیه و من کمل الذمیه و من یقتل ذک **الکافه** کل حد ثوبان ارم و  
 رد و فی السفاحه و لو یجرح و قتل فی دیار فقیس و سدره **و من الفصل الرابع**  
 کما یقتل حد و در عام و من الشیاء انما **السرجه** کل شیهه فیمتد حتمه در عام

و فایده هذا الاختلاف انما یظهر فی اذین و فی القاتل و فی القاتل علی اکثر من  
 فایده من الابل **البنای** زنی بها مطاوعه فاقضاها فماتت علی و کذا اذا و طی  
 زوجته فاقضاها و ان ماتت ارمه من المولی فماتت علی و کذا اذا و طی  
 تحت الذمیه علی عاقله و انما فاقضاها و لا یستمسک المولی الذمیه فی ماله و انما یستمسک  
 تحت الذمیه فی ماله و اذ اضر بها فاقضاها فماتت لا تستمسک تحت جمیع الذمیه و لو  
 المهر عنده و قال محمد یجوز فیها و کذا لو کان یولی یسخره و من اجنبیه فماتت  
 فماتت عنده و کما فعلیه فماتت فی ماله و انقصر **و من الفصل الخامس** فی یغنی  
 القصاص **الکافه** اذا قتل و له اولیا و صار و کما یضیح فی ماله و کذا لو کان یولی  
 فماتت ان یستوفی الذمیه و انما کانها اذ و کما یضیح فی ماله و کذا لو کان یولی  
 و من حقه القصاص و انما کانها القتل و انما کانها کذا لو کان یولی  
 القصاص بالاجماع و انما کانها اجنبیه فقیس بالاجماع و انما کان  
 اذ و کما فعلیه فماتت فی ماله و کذا لو کان یولی فماتت فی ماله و کذا لو کان یولی  
 القصاص و علی هذا لو کان مع ابکیه فماتت و ماله و **و من الفصل السادس** فی جنایه  
 الذمیه **البنای** لو قتل بعد رجلا خطا فاختار المولی القصاص فماتت علی  
 علی المولی عن ابی حنیفه و قال لا یغنی المولی الذمیه و انما یغنی العبد ان یضی  
 الاولیا ان یسخر المولی فقیس لهم ان یجوز بعد ذک **و من الفصل السابع** فی جنایه  
 فاجتبه فاختار المولی نصف العبد و نصف العبد انما کان و یلیحیه فاحدیه  
 مختار القصاص و کذا انما اختار نصف العبد و هذا اتفاق الروایات  
 و انما کان المولی ان ینزل لقتلین فاختار القصاص فاحدیه فماتت علی  
 فی حق الآخر اتفاق الروایات ایضا و انما کان المقتول و احده و لیس له مختار  
 المولی القصاص فی حق احده فی عامه الروایات یصح فی القصاص و لو کان  
 فماتت فی حق احده فماتت فقیس باختار القصاص فاحدیه فماتت علی  
 انما اذا جعلها **الغیر** انما اذا کان بکرا و صلب **و من الفصل الثامن**



في جنابة الكتاب والبر والولد **شرح النسخ** واما الكتاب اذ جني  
 خطا في النفس او فسادا او خطا بغيره في الاقل من اربعة ومن  
 اذ في الاكثر من اربعة واما الكتاب اذ جني جنابة موجهة للمال فمرجها على  
 سبعة بدلا خلاف بين علمائنا لكن الخلاف ان الواجب الاصل هو  
 فعند ايه خبثه محمد بن قولك يوسف الاخر ما دفع واما يتحول الواجب الى المال  
 بقضائه في بـ واما بالتصلي عليه او العتق او الموت عنه فادفع قولك يوسف  
 الاول وهو قولنا ان الواجب الاصل هو المال في مرة الخلاف فيما اذا جني جنابة  
 ورد في ارقا فان قيل قضاه بقضائه في المال والتصلي عليه فلو لم يدفع الاصل  
 وان بعد اداء الواجب ببيع فيه ولا يدفع عند ايه خبثه محمد بن يوسف اخذ في قوله  
 الاول وقولنا في بيعه في الكتابين **في الفصل الثاني في النسخ**  
 واذا وجد في ارض قرية وهو ايه يوسف قرية اخرى قرب منه كانت الارض  
 مملوكة فعليه صاحب الارض ان لا يبيعها او يقرضها في قرية اخرى قرب منه  
 فريش او اقربها الى اهلها او لا يبيعها في ارضه فلو كانت الارض ليست مملوكة  
 بغيره الا في قرية كانت له الا في قرية اخرى قرب منه **الفتاوى** وجد قيل في داره  
 صاحبها فقلته ان لا ياراد اخذ ما في داره من الفول سبعا لئلا يبيعها في  
 ارضه لاني عي صاحب الدار في موضع آخر ان عليا لئلا يبيعها في موضع اخر  
 بقوله بغيره لاني عي صاحب الدار في موضع آخر ان عليا لئلا يبيعها في موضع اخر  
 بيت المال قالوا اراد بهذا السوق العواق فانها ليست مملوكة لاحد فانما هي  
 للفقراء في يد السلطان اذا كان السوق مملوكة لانا س باعناهم فاقسموا والدية  
 عليهم كانه في المحلة دارا بالسجدة اجمع او سجد جاء في سوق ورواه السليبي  
 لو كان مسجد محمد بن علي اهل المحلة لكان الله بغيره مثل هذا المسجد للامام الذي هو  
 آت بغيره السليبي لا لاهل هذا السوق **الفتاوى** وجد قيل في صف من السوق  
 فان كان ذلك الصف بغيره في حوائجهم فدية عليهم والاف لئلا يبيعوا في ذلك الصف

احوال بيت قال هذا قول ايه يوسف وذكر بعد هذا قال ابو يوسف في  
 لو وجد في سوق ارضه الا في بيت فيه من اسكانه احد من الوالي  
 من اهل السوق فبيع رجلها بغيره ثم جعل الدية عليه بيت المال كذا الو  
 وجد في المسجد اجمع فادية عليه بيت المال في غير **الفتاوى** وكل قيل بوجد  
 في مسجد اجمع ولا بد من منة فادية رجل من المسلمين ولا بد من مواضع  
 التماس يوم الجمعة فقلته لا بد من منة فادية بيت المال **فيما كان المسجد**  
 بقية منو عليه عاقلهم فان كان لا يعلم له هو وانما يقبل فيه غرامة كان يعلم ان  
 اشتراه وانه كان عليه عاقله انفسه والدية وان كان لا يعرف من بناها  
 على اقرب الموضع منه **الفتاوى** واذا وجد في بيت فادية فادية في المسجد اجمع  
 في بيت المال ان كان الوقف على قوم معلوم فادية والفقير **فيما كان المسجد**  
 ولو وجد في ارض صاحب المسلمين فادية عليه بيت المال **فيما كان المسجد**  
 فادية فان كان ملكا لانه فانفق في الدية على عاقله وان لم يكن لانه  
 موضع بيع من القوت في مصر فعليه اقرب القابل الى ذلك الموضع من المصرا  
 بيع القوت فدمه **الفتاوى** اذا وجد قيل في حصة فادية عليه بيت المال وان  
 وجد في بعض هذه الطرق النظام ان ليس ملكا له واما جركا من المسلمين فان  
 اذية على اهل المحلة التي تشيع اليه هذه اطراف فيه اذا وجد في مثل خندق قرية  
 عمر ايه جعفر بن محمد ان الطريق ان عظم على اقرب اهل البوم ولو وجد في بيتا في  
 دار مولاه فادية فيه لانه لو يصاد فادية على ملكك اذا فادية بالو بانه فادية  
 لم يكن عليه شيء فكلنا هذا وهذا اذا لم يكن على العبد دين اما اذا كان فادية بغيره الاقل  
 من ثمانية ومن اذ في **الفتاوى** وكذا الوجهي العبد جنابة ثم وجد قبيلته في دار مولاه وكذا  
 لو فادية خطا ولا يعلم **الفتاوى** والكتاب اذا وجد قبيلته في دار مولاه فادية عليه مولاه  
 في داره يستوفي من ذلك ما بقي من مكانته وباقي فهو ميراث لانه لو يصاد فادية  
 ملكا بغيره بالو بانه فادية من جركا من ثمانية سنين يستوفي من ذلك كانه في



تویر است نکند هذا الا ان المولى اذا باقرته فله لا يرث منه وان لم يكن وارثا  
آخره خاير ثم ما اذا وجد بعد او الكتاب او الله او اثم اوله وان يرضى به بعض  
فيه قتل في محله عليهم انفسه واقعة على عاقلته في ثقت سني وروعيه  
يوسف الالكبي في غير المستحق لانه يحمله كالخجاجة على ابيهام وان وجد  
البصينة فتولى في محله فتاوى على اهل المحلة فكذا هذا **الفقرة** ما اذا وجد القتل في  
وارديه فان لم ينفذ عليه نكر عليه خيس بينا ما اذا صنف از كاه عاقله وكانوا  
يتقابلون فيما بينهم فعلى عاقلته الذية والالكبي الذية في مال **المجموع** النوازل اذا  
وجد قتل في داره وقد كان مال قبل موته وهو يخرج قتل فله فله عاقلته  
انه من الذية الا انه لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من اهل العطا  
ختمه وارام او اقل **وفيه الفصل الثالث عشر** في مسائل التي يتقرب بالقبيل  
وبعض مسائل البعيد ذكر في النوازل في مسائل في ما اذا سقط من سطح الزكاه من  
يخطئ في لائحه على الابوين والآفيلها الكفارة وان في حجرها وان كان في حجرها  
فعلية الكفارة وذكر القبة اليه بكر القبة اليه القاسم في الوالدية اذا هم عاقله القبة  
في سقط من سطح او وقع في ما فات لائحه عليها ان التوبة وان استغفار  
واضار القبة ابو ابيث انه لا كفارة على احد ما الا ان يسقط منه **بالفهم**  
اضور على ما اضاره ابو القيس ثم وفي النوازل ايضا الام اذا تركت القبة  
عذاب وزيت والقبة في غير ما فله باذال القبة في ما مات جوعا ما لا  
انهم وعليا الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل شر غيره ما وجه علمه بك فان لم عليها  
الكفارة حكاة عن نصية ينبغي ان يكون السنة مخففة كالاوليم ولو حبس في  
غاصبه عن الطعام في ما فات لا يقبل وكذا لو حبس رجلا وضع عن الطعام في  
ما فات لا يقبل وكذا لو حبس لوقتل القبة القصب رجلا لم يكن عليه الذر  
غصبه وكذا لو قتل القبة نفسه لم يكن عليه انصا **الاسم** واجمعوا ان القبة لو ادخ  
علا ما فقد ان انصا في عاقله وان ادخ طعنا فأكلم بعضه وان استهلك

قبل الابعاض بغيره وقال ابو يوسف وانما يقع بغيره في الوجهين جميعا ولو وقع  
 في سكين وقال اسكنه فقتل بها رجل فالدية على عاقلة ابليس ولا يرجمون على  
 عاقلة الا مردلو غصب ضياء وزبيب به وقتله فطلب الجوارزة ثم ضمه الدية  
 عليه عاقلة بالغصب وانما ضمه بالقتل ولو قتله ابليس في يده فطلب الجوارزة ايضا **الحذر**  
 فاذا قتل القاتل في الزنا غصب عاقلة وانما ضمن عاقلة الغاصب الدية ومعلومها في القاتل  
**الاباء** ولا يعطى ميسلا ما قتل ابليس نفسه فلا ضمان على العطي بالاجماع **اليتيم**  
 ابو الفضل عمر صغيرا بعبارة اوقع احد ما ان خرنا كسر عظم فخره مل على اقرانه  
 قال ان كان لا يكتفي ان يثيب بها فقتل الدية على اقرانه **الحذر** في حجة الاب **في فصل**  
 في الحياطة الا بالوشج **الحذر** في وضع في الطريق خشبة ثم يجرها من رجل ويرايها  
 فتركها انتشر في كافا فقتل بغيره انما اودى بها انما ضمه على الباع انما وضع على  
 انتشر لان الباع كان مستديرا في الوضع وخرج الخشب من ملكه لا يكون فوق عدم الملك وذلك  
 لا يبيع وجوب الضمان من التي خشبة لغزو في الطريق فقتل بها انما كان ضمانا  
 ضرب فسطحا في طريق فقتل بها انما كان على مران س من دارة كان منه بيرة  
 حيث لا يراها س فلا ضمان وضع خشبا على الطريق فقتل منه دابة فقتل  
 رجلا فلا ضمان على الواضع وكذا الحياطة الا بالوشج والواضع في الطريق كما اصاب الحياطة  
 فقتل انما لا ضمان عليه انما يضر صاحب الحياطة والواضع في الطريق كما اصاب الحياطة  
 والنيب الموضوع **الحذر** عشران نائم في الطريق فقتل جسد واحد واصبح النائم ضيقا لكل  
 واحد منها ما اصاب الاخر فانه غير موقع فاصاب راس النائم فقتل جسد واحد  
 اصبعها من النائم اصبح النائم وشجته وضيق النائم اصبح النائم وشجته وانه تابعا  
 فقتل عاقلة انما يضر ربة الواضع فعلى عاقلة انما يضر ربة الواضع وعلى الواضع  
 دية النائم **في الفصل الخامس عشر** في سائل المسجد ودار الغنطرة وكذا ذلك مسجد لعنير  
 علق واحد منهم فيه فقتل او بسط برار او جيع او حصيد او حفر او غطب به انما كان  
 عليه ولو فعل ذلك غيرهم ان يغزوهم فانه كان احد اثباته او حفر به فقتل بالاجماع







في مسائل الضرب الاب اذا ضرب ابنه فخطب ان ضرب حيث لا يقبل او حيث يقبل  
 ولكن فوق القاد فخطب لدية والكفارة عنه اية حينة وعند حاله على **نواد**  
 بشره على اية يوسف ان عليه الكفارة وعلى هذا الخلاف اوضح اذا ضرب الصغير لثا رب  
**الكبير** وان ضرب المولى في الموضع القاد وباذن احداهما فمات لا يقبل هو والا لا يقبل في  
 قولهم جميعا وكذا المودب وعليه الكفارة في قولهما **فيما** المحرف اذا ضرب التلميذ  
 فمات ان ضرب باذن ابيه او وصيه لا يقبل اذا كان في الموضع القاد فمات في غير القاد  
 فيقتل وكذا ان ضرب بغير ارضية تمام ادية اجماعا **دم الفصل السابع والعشرون**  
 في مسائل البضاع وانفصاد وشبهه البضاع والنفصاد والجماع او ابرخ او فساد  
 حجم باذن المولى في العبد او باذن المولى في البقي ودر الى النفس ومات فداها  
 عليهم وكذا احتان وعلى هذا القول لا يقبل منه في التسمية بلا خلاف ولو شرط تسليمه  
 التسمية عليهم لا يقع الشرط ولو شرط على انفصارات لامة عن الحق فصح وان قطع  
 احتان بعضا كمنه في العبد او البقي فخطب مودة على ان قطعها كلها فعليه في  
 العبد كمال التبعة وفي البقي كمال ادية وان مات فيه نصف ادية في البقي ونصف  
 التبعة في العبد وهذا لا يرد في غير محرم الخطاب ان يقبض عليه من حب المالك على  
 راس رجل فقتل ذهب سمه ووجهه وغدة وشعره بربع ديات ولو كان مات  
 من ذلك لا يجب عليه ادية واحدة **دم الفصل الثامن والعشرون** في السرقات  
 قطع من رجل عدا فقتل المقتول ابر القاطع ثم مات المقتول في القاطع ابر  
 ابيه وبطل دم ابنه لانه قاتله فمات **القتل** جرح رجل فقتل فقتل ثم مات  
 واقام وارثه بنية على رجل اخر فقتل لا يقبل بنية وذكر بعد هذا عز اية يوسف  
 رجل جرح نعال فلان جرحه فقام ابن له بنية على ابن اخر فجرحه فخطب ما يقبل  
 البنية على الابن ولا اوجه ايراث والدية على عاتقه **سنة** جرحه وقبض في  
 محله فحدم رجل دار غيره بغير ارضاءه بغير سلطان فخطب من داره من  
 ولما يات **شهر** المولى عز اية يوسف رجلان ضرب كل منهما صاحبه فدا سيوف

وهذا امر عفا عنه ولا يدبر بينهما قال علي صاحب السيف دية صاحب  
 على عاقلة وليس لصاحب السيف دية وانما جرح رجل عدا بالسيف فاشهد المجرع على  
 نفسه ان فلانا لم يجرع ثم مات من ذلك ان كان جرحه فلانا مع دية عند القاض  
 وعنده اناس لا يفتح الا شاهد والاصح **نقد** خواهر زاده جرح رجلان فاشهد المجرع على  
 نفسه ان فلانا لم يجرع ثم مات فلا يفتح على فلان ولا يقبل البنية عليه **الفصل الثامن**  
 في المقتول رجل اراد ان يستكره رجلا ارادة على الناحية فقتلها ان يقتله  
 قال الفقيه دية ماخذ فانه قتله في ذلك فدية وهو ولا يجب تقبضه في هذا الا ان يكون  
 اذ وقع الا بالقتل **في كتاب الوصايا** روي الحسن عز اية حينة ان ترك الكل واحد من  
 دية اربعة آلاف درهم ودية الوصية فلو وصية افضل وكذا ان الامام اية بكره من افضل  
 ان ترك لكل واحد عشرة آلاف درهم ودية الوصية فلو وصية افضل وعز اية يوسف  
 فيمن ترك ودية صغار ترك الوصية افضل **فيما** روي ابو بصير ان من تركه  
 ذلك رعايته سبعة ثم وصى فوصاياه باقية ان لم يقبل ان مات من تركه في هذا الا ان  
 لم ابر من تركه فمات او ميت بكذا في اذ ابر بطلت وصية مال الوصية اذ ماتت  
 بر من ادين قال ابو القاسم يجوز يكون وصية ولو قال ان مات لابي **القتل** قال  
 صنوا في حيث ارادة على رايه الا ادية **فيما** روي ابو بصير ان من تركه على الكلام  
 فاشهد اية ويقتل لا يقبل قال ابن مقاتل يجوز وصية عند ذلك يجوز عند اصحابنا وكل  
 الظاهر في غير اصحابنا انه اذا اتم بسمته جاز كالاراس وكان الفقيه ابو القاسم يقول  
 اذا فهم منه الاشارة يجوز **فيما** **فيما** ان مات قبل ان يدر على المقتول جازت  
 وصية باثارة لان ذلك يظهر ان كان وقع الياس من كلامه وهو الاطوار ان  
**دم الفصل التاسع** فيمن يوجبه ويذكر كذا مال او ميت لفلان بثلث ما يوجبه  
 والثلث كمنه الف فمات كل الثلث **فيما** بانها ما بلغ **نواد** راس سماء عز محمد  
 او ميت لفلان كجرح من هذه اذ اردوا الثلث فاذا يقبض منها النفس فدية  
 كل **فيما** ان خرج النفس من تحت الملم والبسح بخلاف الوصية فان من كان







نقص عليه محمد في طهارة اذية ودرج حسن عز صاحبنا آية الله بالافضل فالفضل ان  
 بالصدقة ثم انما يتحقق سواها بالصدقة ام فوالصدق افضل من الحج من حيث ان  
 منفعته الحج عابدة اليه ومنفعة الصدقة عابدة اليه غيره ثم الحج بقدم لانه من اركان الاسلام  
 ودرج العتيق وان كان بعض التوافل عيانا بان اوجه بان الحج عنه تطوعا بما فيه وشيئا  
 بعضها وبقية عنه فانها يتحصان وكذا لو كان التوافل كافي عيانا بان اوجه ان يصدق  
 بانه على مقربة معينة وان يصدق فسمي بعضها تطوعا فانها يتحصان ولا بد بالابدية  
 فان كان صاحب التمسك لا يحياها باكتساب او مات في برة حتى وقع الحج غير تيمم الوضوء  
 بكمل وصية الحج له بالاية واما اذا كانت كلها وانبى وليس فيها وصية لمعين بان  
 با دار الزكوة وكجح الاسلام ربان يصدق عنه عبد كفاية بين يديه والفضل  
 اية بكر البليجي بديهة باليت مختلف بالادوية يصدق في كفارة قتل او يدين  
 بعتق في كفارة فطافه بديهة بكفارة اليمين او افضل من اخواته باليت ودرج الوكيل  
 في الامانة عز بديهة وكسب من زيارته اية خيفة آية بديهة الحج ثم الزكوة ثم العتيق  
 عز كفارة اليمين سواها باليت اولام وان اوجه بعتق في كفارة قتل ودين و  
 طهارة بديهة بكفارة القتل وان اخواته باليت وهذا كله اذا لم يجمع مع التوافل فضل فانه  
 كان بان اوجه ان الحج عنه حجة الاسلام وبقية عنه نسمة لا بعينها تطوعا لافضل  
 اذية وان اخواته باليت وان اوجه كجح الاسلام وبقية عنه نسمة بعينها فانها يتحصان  
 سواها باليت اذية **والزكوة** وان كان مع الفرض وصية لمعين ونفل لمعين  
 بان اوجه لرجل بانية درهم وبقية عنه نسمة لا بعينها فانها يجب التوزيع والحقصة  
 بسطة حقة العين فاذا ظهرت من التمسك خرجت اليمين من الوسط وبعي بعد هذا  
 فرض ونفل لمعين بعتق حقة الفرض فان بقي بعد الفرض شيء ولا يؤخذ به كسنة  
 قالوا بغير فلك الحج له باليمين **فان** اخذت فانه كان مع شيء من هذه الوصايا حتى  
 تفي بجمل كل حقة من جهات القرية مفردة بالعرف كخزان بقرية ثلث اية  
 في الحج والزكوة والكفارات ولا يقسم على اربعة اسهم **فان** باليت قال اخواته

منها بديهة عشر بن الف فاعطوا فلانا كذا وفلانا كذا حتى يبلغ اصد عشر الف ثم قال واليت  
 للفقراء فانما التمسك بالصدقة الاف ولا اجازة بعتق من رغبة كل منهم تسعة اجازة  
 عشر بن خرا وبطلان فزار ويجعل كانه قال اعطوا من ثلث باني فلانا كذا وفلانا كذا حتى  
 يبلغ اصد عشر الف ثم قال واعطوا البنية للفقراء فانما تبلغ ثلث تسعة الاف اصد عشر  
 لاني للفقراء وبعي لكل واحد من اصحاب الوصايا حقة كاملة ان كان ثلث الف  
 والاف **فان** **النفقة** اوجه كجح الاسلام ووجه القرب ويصلح سجد بغيره ويصلح  
 آخر لا فوام بايمانهم وحقا الثلث عن ذلك في يقسم ثلث على الوصايا كلها فما  
 اصحاب الاعيان اصد لكل واحد منهم وكجح واصحاب القرب وليس فيها اوجه غير الحج  
 بالحج وان استرق جميع ذلك بطلان سواه وان بقي شيء من بديهة باليت ان لم  
 يكن ايت بديهة ذرع عليها بالحصص وان كانا قال الحج بغيره في ردة حوض كذا  
 وكذا في ردة سجد كذا فانه من القرب ودرج الاعيان **فان** العتيق نسمة بعينها الحج  
 يقسم الثلث بينهما على قدر حصصهما وبقية عنه الحج الوسط فينفق ان كان الثلث  
 الف درهم ويحتاج في الحج الوسط الى الف درهم وعتق النسمة ايضا الف درهم  
 بينهما نصيبين وان كان يجمع الحج خمسماية يقسم اثلاثا وان اوجه نسمة بعينها الحج  
 تطوع نجواب الحج الفرض سواها **فان** اذية اوصت اليها ان يبطع بعد موتها  
 الف درهم للفقراء اذية درهم للعارف ان لم تعلم القدر لما كرت من الصلوات  
 ثم مات وعليها صلوات وثلثا لا يبلغ جميع هذه الا نسمة يقسم الثلث على بانية  
 القربا ومانية الاقربا وعتق ما يبلغ ثمة الطعام كجح صلوة متوب من خطية فما اصحاب  
 الاقربا اعطوا من ثمة الطعام وجعل الثلث في حقة القربا **والفصل** في الوضوء  
 في العتق والافعال في التوازل **سئل** ابو بكر عن قال اعطوا عتق عبد اولي عبد  
 هل للوصية ان يعتق قال نعم ولو قال نسمة واعبد او اعطوه ليس للوصية ان يعتق  
 قال نعم ولو قال نسمة اية لبيت بل نسمة آخر فيعتق ولو باع ذلك العبد ثم اشتراه  
 واعتقه جاز وكان ابوه لا يجوز ان يعتق من في يده وقت الموت سوا قال عتقا



داشته و او اعتقاد مال ابو بكر و كنت ابل الي قول عبد الله ثم جئت للقول  
نفسه **فقال** اعني عني عبد الله عيب بل للوجه ان يفتي عبد الله كما  
الفتي ابو عبد الله العباس يقول ذلك كما ابو نصر يقول لا يجوز قال الفيا ابو بكر  
الصواب **قال** ابو نصر **نوار** ابن سماعة عن محمد اوصي ان يحرم عبده و ذرته سنة  
ثم هو مخذهم سنة اثنتي عشرة اوصي ان يفتي بطل سنة وليس هذا على  
الحكمة كما قال اعتقده بعد سنة ولو لم يكن لهم شيا من **بها** سنة قال ان غاب  
شهرا او مرض بطلت وقته سنة يعني وان غاب يوما او يومين استعانا  
في هذا وكونه ان لا يطل الوصية وذكر ابن سماعة عن محمد بن نوادة ايضا اوصي ان  
يخدم ابنه سنة ثم يفتي بخلاف ذلك الوتره فتدعي على اول سنة فان ابنه فيها  
لم يخدم بطلت الوصية قال الحسن بن نوادة انه لم يخدم في السنة ان لا يطل  
الوصية ولو قال وصيت كخدمه بعد روزه سنة ثم هو مخذهم و بطلت فانه لا يجر  
جاء ربه هم بالسوية ثم يفتي وان لم يخدمه وان لم يسمعه قبل السنة ولا يفتي ابا  
الا بالحكمة على الوصية فان خدم على الوصية سنة جاز وصية بالفتي ابن سماعة عن  
محمد بن عبد الله اخذم و بطلت وان قرن فعل لم يفتي حتى يفتي الوارث و قال  
اذا اذيت له ولو بالانفاقا فتدعي بالاداء وان لم يفتي **قال** ابو نصر  
عن اوصي ان يفتي عبده بعد خدمته لوليه سنة قال ان كان له ولد له ذكر ولا  
انته بطلت الوصية وان كانا ذكرين او اثنين يجوز اذا صار سبيله سبل الميراث  
و و نه الوصية قال الفيا ابو انبث وقد قيل يجوز في الاول و في جميعه فريتهما  
ان ان يقول كلهما على السواء فبطل الوصية الا ان يخدم الاب و نه صا لكانه  
اوصي بان يفتي العبد بعد سنة و نه ماخذ وعمر ابي يوسف فيمن اوصي ان يفتي  
عنه كل من هو قد لم يصحبه له رعيه قال يفتي من صحبه ثلث سنين و كذا قال محمد  
ثم قال ابو يوسف من صحبه سنة اشهد و نه العلماء من قال صحبه حولا و نه اخذ القدر  
الشعبه **قال** في هذا ان يراى في ذمة هذا خلافة و نه و كذا

في رواية

في رواية من عليها صدقة قال ابو بكر جاز اعيه وجه الصدقة كما كان في يوم  
وعليها البقية انه هذا كان في يوم مات **الفتي** قال تصدقوا بثلث في ذرته  
فقرا فان كانوا كذا كلهم جاز بعضهم بعض جاز للوجه ان يعطيه من ذكته  
محمد اوصي بصدقة الف يعني تصدق الوصية مكانها بالف في البيت جاز  
وان ملكك الا و قبل ان تصدق على فقرا يحاج بل يجوز ان تصدق على غيرهم  
من الفقرا قال الشيخ الامام ابو نصر كوزم فان اوصي بالارحم فاعطى خط لم يكن قال  
الفتي وقد قيل يجوز و نه ماخذ و سئل عن اوصي ان يفتي بهذا الشر  
قال ان يراى و الصدقة فوا بغيره و نه و اعطوا ثلثه و نه و اعطوه و اسكو  
و قال ابن سبيل يفتي بغيره كما هو وكذا القطة ولو نذر و قال انه يفتي  
بهذا الشر جاز ان يفتي بغيره قال الفيا ابو انبث و يقول نصف ماخذ فانه  
ذكر في الزبادات من اوصي ان يبيع هذا العبد و يصدق ثلثه على الساكنين  
ان تصدقوا بغيره فبطلت ان تصدق بالعين و بالثمن على السوار و سئل ابو  
اناسم عن اوصي ابي رجل و قال انما رسته فلان تيمم رجا من فاعطاه  
الكراس قال هذا يبيع على المحيط **الاجابة** في نوادة ابن سماعة عن محمد اوصي ان  
يصدق عنه بالف درهم تصدق بغيره زمانه كوزم ولو اوصي ان يصدق ثلثه  
فليس ران بسك الشر للوثره و تصدق بغيره **قال** ابو نصر اذا اوصي بصدقة  
لفلان لم يجر ان يصدقوا ثلثها قال الفيا و نه ماخذ اوصي ان يصدق على  
سكنين كما اوصي ساكنين الزينة تصدق الوصية على غير هذا الف من الزكاة  
الارحميا وكذا الواو اوصي ان يصدق على امرئ من الفقرا او الشيوخ منهم تصدق  
على الشاب ممن في ذلك كذا و نه يفتي هذه السنة كجوة **الاجابة** قال انه  
على ان تصدق على جنس تصدق على غيرهم لو فعل ذلك بغيره جاز ولو امرئ  
بالتصدق ففعل الامر ذلك ضمن الامر و عمر ابي يوسف رواية اخرون اوصي  
ان يصدق على فقرا كذا تصدق على فقرا غير ما ان يجوز و من سئل ابو نصر

ذلك



قال كجز على قبايس رور غم اليه يوسف وعلى نواز فرود هو كجز لا يجوز ان يكون  
 بغير ذكر في ايامه الحسن قولك جنبه كجز كجز والذكور في الايام الا او يجرى  
 لمساكين الكوفة تقسم الوصية في مساكين غير ماضية ولم يبق بين جوة الادوية  
 وانقر على كجز في هذه السائل كجز في يوسف قال غيره نقد جوده  
 على عشرة مساكين فتصدق بها على مسكين واحد دفعة واحدة جاز قال رضا عليه  
 بالصدقة لا يجرى عدو المساكين ولو قال صدق بها على مسكين واحد فتصدق بها على  
 عشرة لا يجوز **الفقرة** لو قال صدق بها على مسكين واحد فاعطها عشرة مساكين  
 جاز وكذا لو قال في عشرة ايام فتصدق بها في يوم واحد جاز وكذا في اتمية م  
 انقار يستل ابراهيم يوسف عمن اوجه نقد بلخ فلا فضل ان لا يجزى من  
 اوجه كل نقد كوة اخرى **الفقرة** اوجه ان يتصدق بالف وقال اعط كل كوة  
 درهما فلو جاز ان يترتب ذلك الا ان يكون قال لا تقبلوا اكثر من درهم في كل كوة  
 ولو زاد بغير الزيادة اوجه ان يتصدق بثلاث مائة على فقير من الفقراء فكل  
 منها لوجه في درهما فلو زاد الوصية ان يجعل ذلك صدقة على ان يصب في انصب  
 من كجز الا ان يرضى الوصية واحدة ذلك من صدقة به عليه كجز **الحاشية**  
 اوجه الى رجل واحدة ان يتصدق بثلاث مائة فلو وضع في نفسه لم يجز ولو وضع  
 الى ابنه اكثيره او تصفيا لم يقبل انقبض لم يجز لان لم يوصها انفق **المحصل** **الفقرة**  
 في الوصية لبيت والارامل قال محمد اوجه لبيت في فلاة وممن كجز به  
 ويعرف اليه كجزهم كالوادع بيتا في هذه السنة او هذه الا وبتنزل الوصية  
 والفقير وان كان لا يجرى بياهم فالوصية جازة وتعرف في الفقهاء انهم ولو اوجه  
 الارامل في فلاة ويكفي اول جاز واذا جازت الوصية بها على كل ما كان  
 من كجز تعرف اليه والارامل اوجه على عشرين واربعين ذكبا الوصية  
 ولا تنافس محمد والارامل اسم لامرأة كبيرة محتاجة فانيت زوجا ميتا وغيره  
 دخل بها ولم ير فعل كذا ذكره محمد في الكتاب والحاصل ان الوصية دفعت فارت

باسم نبي عن الفقهاء اوجه في صحته وان كان من تادولهم لا يجوز ان تعرف الى  
 الفقهاء بكون الوصية واحدة لعلوم وروايت كما تصحى للوصية وتعرف  
 باسم لبيت عن اوجه فانه كان لا يجوز ان يجرى في صحته وتعرف الى الاخير انفق  
 وان كان من تادولهم الاسم لا يجوز ان تعرف بالحد بيان الاول ذكره ابي  
 والارامل مثال اثنى لو اوجه كجز او كجز فلاة وم لا يجوز ان تعرف بالحد  
 سئل ابو نصر عن اوجه لبيت في فلاة فلو كانت كجز في فلاة  
 اهل اوجه منهم وان كان لا يجوز ان يجرى في رستم **الفقرة** ولو اوجه لاهل الجحيم  
 والارامل وبنات السبيل والارامل وايتا في الارض في رفع الى قوائم قسم  
 ولو اوجه بابا في فلاة فانه كجز في فلاة والارامل في فلاة اسم لامرأة  
 جوهيت بخاج جازة او فاسد او عجز ولا زوج كجز كانت او فقيرة صبيحة او  
 مكية كذا ذكره محمد وروى عن علي بن ابي طالب وروى عن ابي بصير  
 انفق رايتا في الارض لبيت بشرط ثبوت هذا الاسم حتى قال ان ابكر  
 فارماز وجه الارامل ان لا يجرى في هذه الوصية **المحصل** **الفقرة**  
 في الارامل يجرى الى رجل ان يبيع نفسه وكذا ذلك من كل كجز في الارامل اوجه  
 الى رجل ان يبيع نفسه مائة من نفسه صح الا عندنا في كذا لا الوضع في كذا  
 لو اوجه اليه ان يبيع حيث احب فوضع عنه نفسه جاز **الفقرة** ابراهيم عمن محمد  
 قال اوجه لبيت في فلاة بضعه حيث قال ذلك ارجل وضعت عنه نفسه  
 ثم اعطاه وارث الميت كجز ويكون حبة من اللوات ولو لم يزل وضعت عنه نفسه  
 ثم اعطاه لاحد الوارث لم يجز الا ان يكون سائر الوارث وكذا ان اعطاه على سهم  
 الميراث لم يجز الا باجازتهم لانه وقتا وعلى هذا لو اوجه لبيت في فلاة  
 فافتقر ورثة الوصي فاعطاهم ذلك على سهم الميراث لم يجز الا باجازتهم **الفقرة**  
 منام عن محمد اذا اوجه لرجل ثلث مائة ببيع بمانا فافذه الوصي لوصيه  
 ورثة الميت قال ذلك **الفقرة** قال النقيب ابو جعفر اوجه لفقير ثلث مائة



متى جوت رحمكم ببارتراضوا مع الوصية ان يتصور انهم جازوا ذلك الوصية الوصية  
 في نفسه اياه ادا به او كانه **والمفضل الثاني عشر** في الوصية لاولاد الرسول  
 صلى الله عليه وسلم والعلوية والشيعة والفقهاء والعلما سئل النقيب ابو جعفر عن رجل  
 اوصى لاولاد الرسول صلى الله عليه وسلم ثم ذكر ان نصيبه من كل شيء كان في الوصية لاولاد  
 الحسن والحسين ولا يكون لغيرهما واذا اوصى للعلوية فقد جازى عن النقيب ابو جعفر لا يجوز  
 لانهم لا يحدون وليس هذا الاسم بابن علي كانه ولو اوصى لغيرهم كوزيد الو  
 اوصى لطلبة العلم لا يجوز لغيرهم كوزيد قد جازى عن بعض النسخ ان الالف على محمد  
 سلم النبي فيه كوزيد لان علمهم انهم انما تب نصا حكم العتبة كالسوط فاقس  
 الآية اكلوا مما كان في الامام يقول على هذا التفسير اذا اوصى لطلبة علم كوزيد او لطلبة  
 علم كوزيد ولو اعطى الوصية واحد من تلاميذ الطائفة او من فقهاء العلوية جاز عذابه  
 يوسف وعنه محمد لا يجوز ان اذا حرف في اثنين منهم فصاعدا واذا اوصى  
 لغيرهم انما قال النقيب ابو جعفر النقيب عنده من من من النسخ انية قال وممن  
 في بلدنا احد من بني نقيبنا غير ابي بكر الا ان شئنا شيئا وقد قال ابو بكر انما ربي ورجل  
 فلا يشترط لطلبة العلم فيه ما دون مجلس اما النقيب واذا اوصى لاهل العلم سجد  
 كذا يرسل فيه اهل الفقه واهل الحديث ولا يرسل من يتعلم الحكمة **منه** من كلام  
 المتكلمين وغيرهم لا يرسلون لطلبة العلم لطلبة العلم من اهل الفقه  
 في المسكونة لا ذكره في المسكونة في الكتب وغيره انما سمى ان كتاب المسكونة  
 كتب العلم في في الوصف ولا يبين اية العلم فلا يرسل من يتعلم الحكمة في العلم  
 فيعلم قيس هذه المسئلة لا يرسل في هذه الوصية **والمفضل الثاني والعشرون**  
 في الرجوع عن الوصية **الثاني** باع الصبي الوصية لهما ثم اشتراهما او وجههما  
 رجع فيها بعت الوصية او رجع بعد رجل ثم اعته فندرج مع ذلك الوادى  
 بعد رجل ثم اوصى ان يفتى ذلك الصبي عنه بعد موتة يكون رجوعا عن الوصية الاولى  
**الغاية** او رجع بثلث لفلان ثم قال الثلث انما رجع بثلث لفلان لاولاد يكون

رجوعا عن الاول ويكون الثلث بينهما نصيبين **سبح الله** **والمفضل الثالث** باع الصبي لرجل ثم  
 اوصى بثلث الصبي لرجل آخر فالوصية الثانية لا تكون رجوعا عن الوصية الاولى ويكون  
 بينهما ولو قبل الوصية ثم ردا حدهما فالنصف للآخر والنصف لورثة الموصي هذا اذا  
 لم يكن بين الوصيتين تناقص فانه كان بينهما نصفان فلو كانت الوصية الثانية رجوعا عن الاولى  
 كان الوادى بعد رجوعه لرجل ثم اوصى ان يفتى او يباع من نصف او يكتب او يفتى بال  
 فذلك الرجوع عن الوصية الاولى لم اذا اوصى بوصيا ايضا وكتب لهما مكانا  
 لم يدر في الثلث انما رجع عن الوصية الاولى بثلث لهما جميعا اذا اوصى بوصية ثم  
 جن قال محمد بن ابي طيغ عليه السلام من من من سبعة اشهر فوصية بالطلاق اما قبل  
 فهي على ما في رواية اخرى انه افاق قبل السنة صا كانه صا وعنه  
 يوسف انه وقت ثمة **رجوع** اوصى بوصيا او برضى ارقانه ثم صار من ثمة او بغير  
 كونه اياهم افاق مات فالوصية بالطلاق ان السنة برودة اذا طلق  
 من صا مطلقا قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان ثمة اية والالف  
 تخرج من الثلث كانت اية له او شحاه لاخرين **والمفضل الرابع والعشرون**  
 في تعليق الوصية بالشرط يكتب يعلم ان تعليق الوصية بالشرط جائز **والمفضل الخامس** في  
 يوسف اذا اوصى بثلث لرجل على ان يبيع عنه جازا فاما الثلث عن ثمة  
 لم يرد عليه وان فضل من الثلث شيء بعد نفقة فهو مردود على الورثة قال هذا  
 بخبره الا جازة فلا يطيب لافضل قال ابو يوسف او رجع بثلث لرجل  
 وقال انه ايه فهو لفلان مات الوصية لاولاد ولم ياب فالثلث لاولاد كالتأخير  
 ولو قال بثلث لفلان ثم اوصى لفلان ايه فهو لفلان مات الوصية لرجل ان يتكلم  
 بثلث فالثلث مردود على الورثة بشرط ايه يوسف او رجع بثلث لفلان بشرط  
 ان يفتى الوصية لرجل الوصية فانه كان ادين بمجهول او معلوما ان الثلث لفلان  
 فالوصية بالطلاق وان كانا معلومين فانه لم يكن في الثلث ذهب والافقة من جازة  
 وان كان في الثلث درهم فانه كانت اكثر من ادين لا يجوز ان يبيع اياهم درهم



وفضل عود وانه كانت اقل من اثنين جازت خانه قبض اندر هم لي في الثالث  
 ساعة يموت وفيه اثنين ساعة قبض جازت في اليوم في اندر هم كخمس جاز  
 في العود و قال اذا اوجبه لانه ان يعنى عطاء لا تترجح ثم مات فعالت لا  
 اترجح يعنى جك ان يعلم ان الموصي يترجح عنى ملكه ثمة بعد موته قال ان يعلى  
 على فعل غير موت بان قال جرة ان ثبت على الاسلام بعد موته او جرة ان  
 يستوفى بعد موته على ان لا تترجح او قال جرة بعد موته على ان تترجح او  
 عنى عتقه بالثبات على فعل غير موت في حال حية بان قال حال حية ان ثبت مع  
 ولد و في هذه الازمان جرة ثبت ساعة عتقت فكذلك اذا علم العتق  
 بالثبات على فعل غير موت بان اوجبه ان يعنى على ان لا تترجح او ان تترجح  
 اذا مات بعد موته لا تترجح يعنى اذا كانت تخرج من الثالث فان تخرجت  
 بعد ذلك صح نكاحها ولا تبطل عتقها ولا يزعمها العتق في ثمة للورثة هذا قول  
 علي بن ابي طالب و هو قول الشافعي و قال مالك اذا تخرجت كان عليها ان تبيع في ثمة  
 للورثة قال اوجبه لانه بالقبض على ان لا تترجح او قال لا تترجح ان مات بعد  
 موته لا تترجح قطي لكان و فيها فان تخرجت بعد ذلك لا تترجح الا ان مات بعد  
 ملك تترجح و ان اوجبه بعتقها على ان لا تترجح و رفت و قبا بان قال علي  
 ان لا تترجح شرا منه على مال لا يسخي و جنتها مالم تترك التزوج شرا من ان  
 اوجبه لكان باف على ان ثبت مع ولد فامكش مع ولد ساعة استحق **الفصل**  
**الحاشي في العتق في اجازة الولد و صيا به** **الحاشي** اوجبه بوصايا فبلغ ورثة  
 ان اباهم اوجبه بوصايا ولا يعلمون ما اوجبه به فلو اذنوا جازا اوجبه به في ذلك المستغنى  
 ان لا يفتح اجازتهم و انما يفتح اجازة اجداعهم **في فصل السابع والعشرين**  
 في تعريف الالب و اجداع العتق و انية في مال الصغير **نوار** اربع سماعة عن محمد بن  
 باع عبد ابن الصغير من رجل يالف ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان اثنين ثم مات  
 من مرضه لم يجر اقراره وكان للوصي ان ياتخذ اثنين من ائمة شريكة لولم يوجبه هذا

من المرض و لو قال في مرضه قبضت من فلان نفاحت كان مصدقا ولو كان مضمنا  
 و انما تنكحها لم يصدق ولا يبر الشتر منها ولا يكون للثمة ان اذا اخذته الثمن ان  
 يرجع على الالب او يماله **الذخيرة** عن محمد اذا اشترى الالب للصغير شيئا  
 و نقد الثمن من ماله و برى ان يرجع ولم يشتر على ذلك و لم يقض الا العتق اوجبه  
 و سعد فيما بينه وبين انه اشترى ان يرجع م و لو مات عليه و برى و ورثة صار  
 و ترك شاعا و عتق راكمين للالب ان يرجع شيئا من اقره لذكر انما في  
 في ادب العتق **نوار** اربع رستم عن محمد ان العتق اذا تخرج الصغير شيئا  
 من ابيه لا يجوز ذلك اتم لا يقبل ثمة لانه كالحاح العتق يكون على الحكم ولا يجوز  
 حكم لانه لم يمل لا تقبل ثمة لانه قال انما في مال كذا في ائمة كسيرة بيع الكفا  
 مال الصغير من نف الا يجوز هذا على قولنا على قولنا حية ينفى ان يجوز **نوار**  
 مات من غير وصية فقال العتق لرجل حبك و كسيرة في ثمة فلان و هو كسيرة في حفظ  
 الاموال فان وصية بنول بيع و شتر و لو مال حبك و صيا فهو وصية بالعتق  
 و به فانه **في الفصل الثامن والعشرين** في ثمة ملك الوارثين في ائمة و  
 تعرف الورثة فيها قال ابي ابي اذا كان مستغنيا لثمة في جرة الارث فيها حاشي  
 عند علمنا ان ثمة و ان غير مستغنى لا يفتح اسخا فانه و قولنا حية فخر قول  
 ابي يوسف و محمد اذا مات و ترك ورثة صاروا كبايع لكبار ان ياكلوا و انهم  
 اجداد و اجداد ابيهم ان ياكل و انهم كان على الميت و برى و ترك الاكثر ابيع للورثة  
 ان ياكل و ان ياكل اجدادهم اذا كان في جرة و فاولاد ارث سواء قال ابي الوليد  
 اجداد ائمة عن ذلك و قال عيسى بن ابي العوارث ان ياكل بقدر نصيبه فاكل او يترك  
 و يمكن ائمة و ان كان له غنم لايتركه ان يذبح منها ثمة و ياكل كذا قال ابو سليمان  
 الجوري **في النكاح و برات** عن ابي و امرأة و ام فلانة ان تنا و لقر الثمن فاكل او  
 يوزن لاقا سواء و في و ارث ثمة و برات القيت كانت الورثة صاروا كبايع و برى  
 ائمة اسخست ان ياكلوا ذلك **في الفصل التاسع** في سبل العتق ابو جعفر عن محمد







فرفع بعضه فذا كان عليه وان خاف اجلس رونه القفل او علم انه باخذ بعضه او  
 قدر كفايته لا يبيع له ان يدفع مال اليتيم وان دفع بعض **الحاجة** وانفق على ما افادته  
 انفق ابو اليثيم من هذا كله او دفع الوصي المال بوجه اما اذا لم يستطع واخذ  
 من غير دفع الوصي فذا كان عليه الوصي وفي اجارات فذا دفع بعضه وبيع انفق على  
 باب القضاة في الخصومات من مال الصغير ما اعطى على وجه الاجارة لم يضمن  
 اجماعا مثل بيع النقيع البسيرة ما اعطى على وجه ارشوة يضمن وذكر في موضع اخر ان  
 بذل المال او دفع انظم من نفسه وما ليس برشوة وبذل الاستخراج حتى لا يقع  
 رشوة **التوازل** قوم وقت لهم مصادرة فادوا رجلان يستوفى من اهل البيت  
 في هذه الاموات فنقل من المستوفى ان يرجع على الامران شرط الرجوع يرجع وفي  
 الشرط لا يرجع والخمار ان يرجع **نوع** في الغنم قال ابراهيم قلت للمحدثين ان يك  
 دابة اليتيم لا بد من دفع دية له ولا يكون النفقة من مال الوصي ويركب دابة يبيع  
 دابة نفسه وفي الفتاوى روي عن جرجير بن محمد بن عيسى بن جابر قال باليتيم  
 ينبغي على نفسه مال اليتيم قال له ذلك فيما لا بد منه **قوله** ابو اليثيم قال في دفع  
 ان ياكل من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب طاعة قال انفق ابو اليثيم  
 هذا اذا كان محاربا وهذا استحسنه والقباس ان لا يجوز **نوع** قال محمد اذا  
 قال الوصي ليتيم نفقة عليك ما كنت كذا وكذا سنة بعد في نفقة  
 منه في نفسك المدة ولا يصدق في الفضل ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسرة  
 وانفق **الحاجة** وانفق في المدة فقال الوصي مات ابوكم سنة عشر سنين  
 وقال اليتيم سنة خمس سنين على قول ابو يوسف النوفل الوصي وعلى قول محمد  
 النوفل الابن **نوع** فشهدوا عند ابيهم ان نفقوا على ابيهم كذا وكذا  
 ولم يشهدوا عند القاضي هل يفيج للوصي قضا هذا الدين لا ولاية له اذا اختلف  
 الشايع قال بعضهم لا ذلك وقال بعضهم لا بسببه وقال بعضهم لا بسببه في وجهه  
 هذه عدل هذا على البيت الف درهم قال سيبه ان يبيعه بقره وان كان الف

سبعة ان لا يعطى **الديعة** قلت فان كان هذا شيئا بغيره كجارية وكوما وعلم ان  
 هذا هذا او كان البيت غصبها قال في بعضها المنسوب منه واذا اقر اليثيم عند الوصي  
 بالدين واراد الوصي ان ينفقه ولا يمتنع من اخذ المثل في نفسه من مال من  
 اياه المثل قد راى الدين سادسهم من مال كجمل قد راى الدين من جنة في صرة بين  
 وكجدة الغريم حتى يفاضة ما سادسهم فالوصي يتقافل فان علم الورثة يقول لهم  
 خاصوا انتم واقربوا غيرهم منكم من قال كجمل قد راى الدين من جنة في صرة فيودع  
 الغريم فيه ميب بها قضا فان الوصي لا يضمن ومنهم من قال يبيع بقدر الدين  
 شيئا من الغريم ثم لا يرضى به ويكيل بالخصومة الورثة فيجاءوا بيمينهم وقضا  
 غير الوصي **قسم آخر** قال في غير ما تشرع ادعى الوصي اذا مال على البيت  
 دين اخذ من القضاة قال لا ولا في دين شيئا بغيره اخذ من قال النقيع وقد قيل ان  
 الوصي اذا ادعى على البيت دينا ولا يثبت له فاقضيه بخوجه عمر الوصاية لا يستعمل  
 الاخذ من مال اليتيم وانما هذا عند ران القاضي يقول لما ان برة وانما ان تعين النية  
 كما ان تجزى من الوصاية فان ابراءه والاقرب **الطبعة** فان اقام النية جعل الكفاية  
 لميت وصيا حتى يقيم ابنته عليه قال ابو نصر الحاكم بعد ذلك بالخيار ان تشاركه  
 خارجا وان شاء اعاده اليها بعد ما يفي بدينه وقد ذكر اخصاف في ادب القاضي  
 ان القاضي كجمل لميت وصيا في مقدار ذلك الدين خاصة ولا يجوز كجمل  
 الوصي من الوصاية بلا ضرورة وهذا القول في دفع **الحاجة** وعليه الفتوى  
**قسم آخر** في ميراث التوازل لم يورث مات ورب الدين وارثا او وصيه فلان  
 يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة ويبيع عليه دين لميت واليتيم او وصيه وصيا  
 ويريد الوصي ان يبر قال في هذا الوصايا ويضفي ديون من مال منته فيه وصايا  
**قسم آخر** في انظر او يركب اولاد مسلمين وادعيه من الكفار في مسلم  
 مات ومكافرا لا يجوز ايضا وفي حق الاولاد والاولاد لاولاد الكفار في الاولاد المسلمين  
 ولو اسلم قبل موتهم ابيهم اذ لم يكذبوا بعد الاسلام لانه الميراث وقت الموت



العبد له اولاد وارثا من استهلك مال اليتيم قال ابو القاسم يخرج من الوصية  
 ويجعل غيره وصيا بدفع النصف اليه ثم يعرض منه الوصية غدا في نفس الذبوت اذا بلغ  
 النصف او الوصية يدان لليتيم وصرف النصف له حاجة نفه ثم انه ينبغي على  
 اليتيم ويطمع سائر عياله على قدر الدين لليتيم عليه قال هذه كبرية لا يمكن احتلال  
 مال اليتيم ولا يستطاعه الذين بهذا الاطام **ومر الفصل الثاني والثلاثين**  
 في الوصية بازاوية الثلث امرأة ملكة وترك زوجا واولاد له غير وارث  
 بنصف المال كله لا النصف بحكم الورثة والنصف بالوصية لانه الوصية للوارث على  
 بيت المال كحجة **الذخيرة** روي عن علي بن ابي يوسف امرأة اوصت زوجها بجميع ما  
 ولا وارث لها غير فانها في بعض يقول للزوج انجز الوصية اول انجز فانها اجازة  
 نصف المال بحكم الميراث ولا ينفذ غير ذلك قال محمد لا يقول النصف في انجز الوصية  
 اول انجز ولكن ان رد الوصية فله نصف المال وان قبل هذا المال كله **الفصل الثاني**  
**والثلاثين** في الوصيتين بالجملة **الوقاات** اوصى بالعبد برغم مات ولم  
 يعين فقال بعض الورثة نفع هذا وقال البعض نفع هذا فنفع محمد آية يوقف  
 حتى يجمعوا وان كانوا اصغارا فالوصية يرفع اقلها قيمة وللنصف ان يرفع ايها  
 شيئا اوصى بهذا العبد لامة هذبة الرجيلين فهو على هذا وقد قيل ان قال  
 بعض الورثة نفع هذا وقال البعض لي هذا فكل منهم ان يرفع اليه من  
 امة رعية **عبد بن ابي** اوصى بثلاث ماله لعمارة او فلانة قال ابو حنيفة الوصية  
 باحالة وعنه ابي يوسف انه بينهما نصفا في رواية انها اصطلى فهو بينهما  
 وعنه محمد انه في الوارث بوطيئة ايها شاذ وليس بوصية ذلك **ومر الفصل الثاني**  
**والثلاثين** في المتوفات **الذخيرة** الوصية اذا اقر على الميت بالدين لا يقع  
**انجائية** اوصى رجل بعينه بائة فباع الوصية شيئا من الميت من الموصى له  
 بما كان قال محمد ما تلجوز ان لا يرفع الموصى له بالمائة ولو صلاحه على ثوب  
 قلت قيمته او كثرت جازم ولو كانت الوصية للمساكين بائة فباع الوصية

ثلثة منهم على عشرة لا يجوز قياسا وله ان يسرد العشرة وفي الاستحسان يجوز  
 لهم العشرة ويؤدى تسعين اليه المسكين ولو صلاحه على ثوب قبل القبة  
 لا يجوز له ان يأخذ منهم في ابواب الاولين وصايا اجماع اراد اصل  
 ان يجعل بعض المالكه بعض ورثة او ولده والوارث صغير ويريد ان يكون المالك له  
 والوارث بعد موته ويتفق موته في حال حيوة والوصية ان يملك ذلك  
 المالك من غيره ثم يبيع ذلك الغير لولد ذلك او وارثه فيقبح انتفاع هذا  
 ارجل جيا **الذخيرة** مريض قادر على التكلم قبل له اوصيت بكذا فاشترى  
 بغيره لا يقع الوصية وكذا اذا قيل رجل هو قادر على التكلم انشد عليك كذا فاشترى  
 بغيره لا يجوز له ان يشهد واذا قيل له اغتقت هذا العبد فاشترى بغيره  
 لا يقع وكذا الطلاق لما لم ينع اذا سئل عن مسند فادى بغيره لا يقع  
 لا يجوز لهم ان يشهدوا وكذا اذا قيل له اغتقت هذا العبد فاشترى بغيره لا يقع  
 يجوز ان يأخذ بقوله والصغير اذا كان في حجر رجل قبل له هذا انك فادى بغيره  
 بغيره ثبت النسب منه **نادر** اوصى علي بن ابي يوسف اوصى بالعبد رجل  
 ثم انه المولى باع العبد فالوصية للذي يكونه القبول فملكه قال محمد الوصية لا يبر  
 يكونه مولى العبد بوم موت الموصى **نادر** مات غلام محمد اوصى بثلاث ماله  
 وله غمار وعروض فلو يوصى ان يبيع العروض كلها وان كان الورثة محضوا  
 وكرهوا بيعه لا يبيع من الغمار الا الثلث **واقعات** اوصى ابي رجل  
 وجعل رجلا آخر شرفا عليه فالشرف وصي الميت ايضا كان قال محمد لا يبر  
 فليس لاصحها ان تعرف ومنه الا في مال لا يبره احد الوصيين **الذخيرة**  
 لا يبره احد حاله في الاشياء المعدودة عند ابي حنيفة ومحمد فاما في  
 يوسف وعنه ابي يوسف رواية اخر ان الشرف يبره بالتعرف والوصية لا يبره  
 وان يبيع ما ذكره **الفصل الثاني** قال اذا انت فاصم عبد ربوما فهو فاصم العبد بعد  
 موته يوالا يفتي مالا يفتق الورثة **ومر الفصل الثاني والثلاثين** في تعرف غير الوصية







وانه اقامت امرأة بنته اباه زوجا منه برضاه وانه دخل بها وانما ولدته  
هذا الولد قال يعقل بنتها ويقضى كبدته الخنثى رجلا وبذره الولد فان جمعت الكثرة  
جميعا وجاء البنات معا ترابا فان سبقت احد البنيتين وقضى بها يعقل  
البنت الاخرى بعد ذلك ولو كانت لهذا الخنثى اعداء فزعم احداهما انه ذر وجه  
من رجل ثم ان الاخر زعم انه ذر وجه امرأة ثم ماتت الخنثى قبل ان يولد له قال النكاح  
الاول جائز على الاخ الاول لا يجوز على من انكره بنية الورثة وان لم يعرف اي  
النكاحين او قال ابطال هذا كله ولا ورثة شيئا منها ولو تزوج خنثى مسكلا مثله  
وقد تقدم في نوع النكاح كمن اذا ما دام وورثة كل منهما بنية انه ذر وجه  
الاخر واما المرأة قال لا اقضى بشيء من ذلك وان سبقت احد البنيتين وقضى بها  
ثم جاءت الاخرى لا يعقل فضا الا وليا من نوع شهادته الخنثى كأمه حتى يتبين  
انه ذر رجل او حتى لا يبين بل من هذه المرأة بالف انه كان غلاما وخمسائة انه كان  
جارية فولدت خنثى مسكلا يعطى خمسمائة وتوقف خمسمائة لاي بنتين  
ذكر فان مات قبل البنين دفع الموقوف الى ورثة الموصي وهذا قول عليا بن ابي طالب  
اشبه يعطى نصف وصية الغلام ونصف وصية الجارية سبعماية وخمسون  
اليه ان يتبين فان تبين انه ذر منه ما ياتيه وخمسون وان تبين انه ذر من غيره اليه  
الموقوف ومن كتاب النواحي من الفصل الرابع في بيان الوقت الذي يجوز  
فيه الارث اخذت الشيخ قال شيخ النواحي الارث يجوز في اخره من  
اجزاء حياة المورث وقال شيخ النجاشي يجوز بعد موت المورث وفائدة هذا نظره  
رجل تزوج امه الغير ثم قال لها اذ ماتت مولاك فان قررت فماتت اوليها والزوج  
وارثه فيقول المولى الاول يمتي وعليه ان يلا يمتي وذكر هذه المسئلة في رد المحتار  
وذكر ان عليه قول يوسف ومحمد لا يمتي وعليه قول فرعي **الفصل الثاني عشر**  
في اجد النكاح اخذت شيخنا في الفتاوى مسائل اجد فانها من بعض من الفتاوى  
اصلا لكثرة الاختلاف بين الصحابة وقال الامام السرخسي في نكاحها يقول لا يمتي

ومحمد وبعض المتقدمين من شيخنا اثاروا الفتوى بطلان وقالوا ان نكاحها يمتي  
في الابدية لشرك لاقتلاف الصحابة واختلاف الصحابة في اهل مكة الفتوى  
بالفعل هنا اقول قال شمس الدين اكلوا قال شيخنا الفتوى في سائل اجد ان  
يعطى ما انفقوا عليه ثم فيما يقسم بين اجد والاخوة امره بالانفصال بينهم بين  
فمن ترك جد او اخا فيقول قال تعديت المال كله للجد وللأخ ولاخ ويملك  
قول زيد وابن مسعود المال بينهما نصفان فقد انفقوا ان للجد نصف المال فيعطى  
المشقة عليه ويماضي يوم يمتي ويملك احد منهما ان يملك صاحبه كمن عثر على ثوب  
ازاحه انه كان يمتي يملكه ويملكه عن شمس الدين اكلوا عن القاضي ابي سعيد  
السجواني قال لا ينبغي للبنت ان يمتي في سائل اجد مع الاخوة الا يقول بكر لانه  
الاخوة لانه كونه من الصحابة ما يمتي ذلك ومن قاله تروى عنه ولم يستقم  
عليه شيء وعمر بن عبد العزيز انه كان يمتي فيقول بكره ما يمتي بالافاقية وهو  
قوله وعائشة وابن عباس وابن عمر ابي بكر كعب معاوية بن جبل ابي ابي ابراهيم  
وصدقه بن ابي موسى ان شمر وعمر بن ابي ابي ابي جبره وجماعة من الصحابة  
منهم ابو حنيفة **والفصل الثاني عشر في مسائل مشورة** **فان** **والنبي** **سئل**  
عن مات ولده ورثة صغار وكبار فافاد السائل من كبار شيئا من اتركه قال  
ذلك من حقه اكبر ودون الصغار وان اعطوا من حقه الصغار فمما اتركه اذا منع  
السائل من غير دفعهم فذاضاه عليهم **في الكبريات** وترك ورثة ومالا  
فاخذ السائل شيئا من المال فالاخذ كل على حدة كسارقا يبيع ابي  
بين الورثة **السفينة** سئل عن من ابنته المشبهة بالنيل بشهوة نطق  
انه من امه ثم ولدت امه ولد ابي يبيع بعد ذلك المنس ومات هذا  
الرجل هل يرث هذا الولد من اجد السائل شيئا وغيره انه لا يرث الا انما يمت  
لانما حرمت عليه فلم يمتي نكاح وهذا الولد من غير نكاح وقال شيخ الاسلام يرث  
او ثبات النسب لانه وقع احده بلس ابنته بشهوة وهو يختلف فيه في مثله



ثبت النسب كما اذا اختلف وقال انه تزوجت امرأة منى طائفتنا ونزوحها  
 فطلعت ثلثا وديهما فجات بولد ثبت نسبه ويخصص علم اصحابنا  
 وان حرمت عليه لم يبق بينهما نكاح ولا عدة عليها ولا كان فضلا لجمعة ابيه لم  
 ينقطع النسب فكذا نكاح ولوان حرة وانه دلالت كل منهما في بيت واحد  
 وفي بيته مطقة ولم تعلم كل منهما ولدا فجات قال اخوة يوضع في بيت المال لان  
 ولدا اخوة برت منها ولدا لانه لا يرث من اخوة فوضع النسب في الوارث  
 فيوضع في بيت المال ويسمى الولدان كل منهما في نصف بيته لوليه الا انه تم حكم  
 بغيره من اسم وكل ما وقع عليه الاضطرار بالجماع الغرير  
 والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 وصحبه وسلم عامه ومغنيهم عن سائر  
 ان لا ينسب من ارحم والاعاءة  
 اخواتنا ولا اخواننا وصحابنا  
 وكجميع المسلمين من ذرئتنا  
 وكرهنا ارحم الراحمين

